وزارة التعـليـم العـالي والبـحث العـلمـي

جـامـعـة حسـيبـة بن بـوعـلي الشلـف

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم العلوم الاقتصادية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه

الشعبة : العلوم الإقتصادية

العنوان

الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلال فترة ما بين 2000 - 2019

من إعـداد

بوقادير ربيعة

المناقشة بتاريخ 2021/03/11 من طرف اللجنة المكونة من:

أ.د/ بربري محمد أمين	أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
أ.د/ مطاي عبد القادر	أستاذ	جامعة الشلف	مقررا
د/ متناوي أمحمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الشلف	ممتحنا
د/ صلاح محمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	المركز الجامعي بتسمسيلت	ممتحنا
د/عبد الرحيم ليلى	أستاذ محاضر قسم" أ"	جامعة تيارت	ممتحنا
د/ عابد علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة تيارت	ممتحنا

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

أحمد الله رب العالمين وأشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

أتقدم بداية بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: مطاي عبد القادر الذي شرفني بالإشراف على هذا البحث ولم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أشكر أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة وإثراء هذا البحث ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدجم بالشكر الجزيل للأستاذ الكريم: الدكتور شريف محمد الذي كان سندا ومعينا لي في إنجاز هذا العمل.

بوقادير ربيعة

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها.

إلى رفيق الدرب: زوجي الكريم الذي تحمل فوضى أوراقي وانشغالي الطويل وأعانني بكل ما يستطيع.

إلى قرة العين وزينة الحياة الدنيا سمية، محمد، هارون.

إلى كل أفراد عائلتي وعائلة زوجي.

إلى كل الأصدقاء والزملاء.

بوقادير ربيعة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

بسملة

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: إشكالية تقييم الأداء في محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 04

المطلب الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 04

أولا: عوامل اختلاف التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 04

ثانيا: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 06

المطلب الثاني: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 08

أولا:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المختصين والمنظمات الدولية..... 09

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول 12

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 17

أولا: التعريف من خلال القانون رقم 01-18المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17

ثانيا: التعريف من خلال القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... 19

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها، أهميتها ومشاكلها..... 20

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها..... 20

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 20

ثانيا: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 23

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 29

أولا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 30

ثانيا: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات بعض الدول..... 35

المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 41

المبحث الثالث: نظام قياس الأداء في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 49

المطلب الأول: مفهوم الأداء..... 49

أولا: تعريف الأداء 50
ثانيا: أبعاد الأداء 52
المطلب الثاني: قياس الأداء في المؤسسة 55
أولا: التطور التاريخي لقياس الأداء 56
ثانيا: نظام قياس الأداء 57
ثالثا: مؤشرات قياس الأداء..... 59
رابعا: نماذج قياس الأداء 62
المطلب الثالث: نماذج قياس الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 73
أولا: نموذج قياس الأداء التنظيمي"Chennell وآخرون 2000" 74
ثانيا: نموذج قياس الأداء متكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 75
ثالثا: بطاقة الأداء المتوازن المكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 76
الفصل الثاني: انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي على منظومة المؤسسات الصعيرة والمتوسطة
المبحث الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 87
المطلب الأوّل: ماهية الإنعاش الاقتصادي 87
أوّلا: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي، شروط تطبيقها وفعاليتها..... 87
ثانيا: ظروف وأهداف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر..... 89
المطلب الثّاني: محتوى برامج الإنعاش الاقتصادي..... 92
أوّلا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) 92
ثانيا: البرنامج التّكميلي لدعم النّمو 2005-2009 94
ثالثا: برنامج توطيد نمو الاقتصادي 2010-2014 95
رابعا: البرنامج الخماسي 2019/2015 97
المطلب الثّالث: تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي 99
أوّلا: تحليل تطوّر الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2018) 99
ثانيا : تحليل تطورات معدل البطالة خلال الفترة (2001- 2018) 102
ثالثا : تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2018..... 103
رابعا: تحليل مؤشرات التوازن الخارجي 104
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2019.... 106
المطلب الأوّل : إصلاح المنظومة التشريعية 106

أوّلا : الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 106
ثانيا: الدّعم القانوني غير المباشر للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة 110
المطلب الثّاني: إصلاح المنظومة المؤسساتية 116
أوّلا: هيئات الدّعم التّابعة للوزارة المكلّفة بالمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة 116
ثانيا: هيئات دعم الاستثمار ومرافقة الإدماج الاجتماعي 120
رابعا: هيئات أخرى لدعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة 138
المطلب الثّالث: أشكال أخرى من الإصلاح 141
أوّلا: المجال الضّريبي 141
ثانيا: جانب الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصّة بالأجور 143
ثالثا: الجانب التّمويلي 143
رابعا: مجال المنافسة 148
خامسا : مجال الصفات العمومية 149
المبحث الثالث: برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 150
المطلب الأول : الإطار النظري للتأهيل 150
أوّلا: مفهوم التأهيل 151
ثانيا: دوافع وأهداف التأهيل 155
المطلب الثاني: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 159
أولا: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006) 159
ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2010) 163
ثالثا: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة (2010-2014) 167
المطلب الثّالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 173
أولا: التّعاون الجزائري الأورومتوسطي 173
ثانيا : التعاون مع الهيئات الدولية 176
ثالثا: التعاون الثنائي 177

الفصل الثالث: تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإصلاحات الداعمة لها خلال الفترة 2000-2019

المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري. 183
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 183

فهرس المحتويات

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001- 2018). 187
ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001- 2018). 187
ثالثا: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2018 189
المطلب الثاني: تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 191
أولا: تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010- 2018). .. 191
ثانيا: تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جغرافيا خلال الفترة (2010- 2018)..... 195
ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال سنة 2018 198
المطلب الثالث: معدلات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. 199
أولا: تطور وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي خلال الفترة 2002- 2018 ... 199
ثانيا: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال سنة 2018. 201
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني..... 203
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل..... 203
أولا: تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001- 2018. 203
ثانيا: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2001-2018. 207
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة. 209
أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017). 210
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة. 211
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية. 213
أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات. 213
ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحلال الواردات 218
المبحث الثالث: تحليل وتقييم الاصلاحات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019..... 220
المطلب الأول: تحليل بيئة الأعمال في الجزائر 220
أولا: تحليل بيئة الأعمال في الجزائر بالإعتماد على تقرير سهولة ممارسة الأعمال. 221
ثانيا: تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمي 223
المطلب الثاني: تقييم السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 227
أولا: التعليم والتكوين المقاولاتي 228
ثانيا: الاطار المؤسساتي والتشريعي الداعم للؤسسات الصغيرة والمتوسطة 230

ثالثا: خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها..... 235
رابعا: وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل..... 238
خامسا: دعم وتنمية الكفاءات والابتكار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 23

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد 248
المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية..... 249
المطلب الأول: وسائل جمع البيانات..... 249
أولا: إعداد وبناء الاستبيان..... 249
ثانيا: محاور الاستبيان..... 250
المطلب الثالث: المنهجية المتبعة لإختبار صدق والثبات أداة الدراسة 250
المطلب الثاني: المجتمع، عينة الدراسة ومتغيراتها..... 253
أولا: مجتمع وعينة الدراسة..... 254
ثانيا: متغيرات الدراسة..... 255
المبحث الثاني: خصائص ومميزات عينة الدراسة..... 258
المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة 258
أولا: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن 258
ثانيا: توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس..... 259
ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى الدراسي..... 259
رابعا: توزيع أفراد العينة حسب متغير العلاقة بين الملكية والتسيير 260
خامسا: توزيع أفراد العينة حسب متغير اتخاذ القرارات..... 262
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المدروسة 262
أولا: توزيع مؤسسات العينة حسب الاقدمية..... 263
ثانيا:توزيع مؤسسات العينة حسب الشكل القانوني..... 263
ثالثا: توزيع مؤسسات العينة حسب التموقع الجغرافي..... 265
رابعا: توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط..... 265
خامسا: توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال 266
سادسا: توزيع مؤسسات العينة حسب اشكال التمويل سوق التموين، سوق تصريف المنتوجات..... 267
المطلب الثالث: تحليل اتجاهات محاور الدراسة..... 268

فهرس المحتويات

أولا: تحليل اتجاهات للمتغير مستقل 268
ثانيا: تحليل إتجاهات المتغير التابع 271
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات 279
المطلب الأول : اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية 279
أولا : اختبار الفرضية الرئيسية الأولى 279
ثانيا : اختبار الفرضية الفرعية الأولى 279
ثالثا : اختبار الفرضية الفرعية الثانية 280
رابعا : اختبار الفرضية الفرعية الثالثة 281
خامسا: اختبارة الفرضية الفرعية الرابعة 282
المطلب الثاني : اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية 283
أولا:اختبار الفرضية الثانية 283
ثانيا:اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية 284
ثالثا:اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية 285
رابعا:اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية 287
خامسا:اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الثانية 288
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة 290
أولا: إختبار اعتدالية أو طبيعية البيانات 290
ثانيا: اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثالثة 291
ثالثا:تحليل نتائج اختبار LSD 293
خاتمة عامة 298
قائمة المصادر والمراجع 308
الملاحق 324
ملخص

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان	الصفحة
(1–1)	خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب Julien(1997)	10
(2–1)	تعريفPME في الولايات المتحدة الأمريكية حسب قطاع النشاط	13
(3 –1)	تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
(4 _1)	تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
(5–1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-18.	18
(6–1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 17-02	19
(7–1)	بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمؤ.ص. م في كندا	37
(8–1)	مساهمة المؤ.ص.م اليابانية في التشغيل وخلق القيمة المضافة	38
(9–1)	عدد المؤ.ص.م في الاتحاد الأوروبي، مساهمتها في التشغيل وخلق القيمة المضافة لسنة 2017.	39
(10–1)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد دول ASEAN	40
(11–1)	أنظمة قياس الأداء الإستراتيجية	59
(12–1)	نموذج الأداءل "Atkinson, Waterhouse et Wells, 1997	65
(13–1)	أصناف مؤشرات الأداء حسب الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن	70
(1–2)	تطوّر أهم المؤشّرات الاقتصادية الكلّية لسنتي 1999-2000	90
(2–2)	تطوّر معدّل البطالة (1994- 2000)	90
(3–2)	حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات الى غاية السداسي الأوّل من سنة 2018	118
(4–2)	حصيلة نشاط مراكز التسهيل إلى غاية السّداسي الأوّل من سنة 2018	119
(5–2)	المشاريع المموّلة منطرف L'ANSEJحسب طبيعة النّشاط وجنس المقاول.	122
(6–2)	المشاريع المموّلة من طرف CNAC	124
(7–2)	القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النّشاط لغاية 2019/06/30	126
(8–2)	المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية المصرح بها من قبل ANDI لغاية السداسي الأوّل من2019	128
(9–2)	المشاريع الإستثمارية المصرح بها من قبل ANDIحسب قطاع النشاط لغاية 2019/06/30.	128
(10–2)	تخصيص العقار الصناعي على مستوى المناطق الصناعية الجديدة لغاية السداسي الأوّل من 2019	130
(11–2)	الوضعية الإجمالية للملفّات المعالجة حسب نوع المشاريع من قبل FGAR إلى غاية 2019/06/30	135
(12–2)	الوضعية الإجمالية للضّمانات الممنوحة من قبل CGCI PMEحسب قطاع النّشاط إلى غاية 2019 /06/30	137

فهرس الجداول

(2–13)	توزيع ملفات التّأهيل المستلمة إلى غاية 2017 حسب قطاع النّشاط	170
(2–14)	توزيع الملفات المستقبلة على مستوى الوكالة حسب الفروع	170
(2–15)	عدد الإتفاقيات الموقعة حسب نوع PME	171
(2–16)	عدد الإتفاقيات الموقعة حسب قطاع النّشاط	171
(2–17)	توزيع التقارير المصادق عليها حسب طبيعة PMEوحسب فروع الوكالة	172
(3–1)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001- 2018)	184
(3–2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001- 2018).	188
(3–3)	معدل كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية.	190
(3–4)	تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموع فروع النشاط خلال الفترة (2010-2018)	192
(3–5)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط المهيمنة خلال سنة 2018.	194
(3–6)	تطور التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة صنف أشخاص معنوية خلال الفترة (2010-2018).	196
(3–7)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال سنة 2018.	198
(3–8)	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أشخاص معنوية خلال الفترة 2002- 2018.	200
(3–9)	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص الطبيعي خلال سنة 2018.	201
(3–10)	توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جسب قطاع النشاط لسنة 2018.	202
(3–11)	تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2018).	204
(3–12)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلل الفترة (2001-2018)	207
(3–13)	تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي بالنسبة إلى إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2007).	209
(3–14)	تطور مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2017)	210
(3–15)	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الأساسية	212
(3–16)	تطور قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2018)	214
(3–17)	أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال السنوات 2010، 2015، 2018.	216
(3_18)	ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية.	221
(3–19)	مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب في مجال إنشاء المؤسسات.	222

فهرس الجداول

(20_3)	تطور ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2009_ 2017)	224
(21–3)	نتائج تقييم بعد التعليم والتكوين المقاولاتي في الجزائري	229
(22–3)	نتائج تقييم بعد الإطار المؤسساتي والتشريعي الداعم للمؤ.ص.م.	232
(23–3)	تقييم بعد خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر	236
(24–3)	نتائج تقييم بعد وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل	239
(25_3)	تقييم تنمية ودعم الكفاءات والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	244
(1–4)	معاملات الثبات للمتغيرات الدراسة	252
(2–4)	معامل الثبات لعبارات محاور الاستبيان	253
(3_4)	العبارات الخاصة بالمتغير المستقل.	256
(4_4)	العبارات الخاصة بالمتغير التابع.	257
(5–4)	توزيع مؤسسات العينة حسب اشكال التمويل، سوق التموين، سوق تصريف المنتوجات.	267
(6–4)	تحليل اتجاهات محور الإصلاحات الاقتصادية	268
(7–4)	تحليل اتجاهات محور البعد المالي.	271
(8–4)	تحليل اتجاهات محور بعد الزبائن	273
(9–4)	تحليل اتجاهات بعد العمليات الداخلية	275
(10–4)	تحليل اتجاهات بعد التعلم والنمو	277
(11–4)	الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية والأداء	279
(12–4)	الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية والأداء المالي	280
(13–4)	الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء من منظور الزبائن	281
(14–4)	الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء من منظور العمليات الداخلية	282
(15–4)	الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء من منظور التعلم والنمو	282
(16–4)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية	283
(17–4)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسية الثانية	285
(18–4)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية	286
(19–4)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية	287
(20–4)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثانية	289
(21–4)	اختبار طبيعة التوزيع لمحور الأداء و أبعاده	290
(22–4)	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين إجابات الأفراد	292
(23–4)	اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير الشكل القانوني	293

(**4–24**)	اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير اتخاذ القرارات	**294**
(**4–25**)	ختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير قطاع النشاط	**295**
(**4–26**)	اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير قطاع النشاط	**296**

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العتبات الجديدة لتعريف PMEعلى مستوى الإتحاد الأوروبي	12
(2-1)	حصة المؤ.ص.م فيPIB الدول حسب مستوى إيرادها	36
(3-1)	أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
(4-1)	مختلف أنواع الأداء	55
(5-1)	نموذج الأداءل "Morin, Savoie et Baudin, 1994" المعدل من قبل "Savoie et Morin 2001"	63
(6-1)	بطاقة الأداء المتوازن	66
(7-1)	تحليل سلسلة القيمة المقدمة للزبائن	67
(8-1)	مقاييس بعد الزبائن في بطاقة الأداء المتوازن	68
(9-1)	سلسلة القيمة للعمليات الداخلية	69
(10-1)	مقاييس بعد التعلم والنمو	70
(11-1)	نموذج قياس الأداء التنظيمي	74
(12-1)	نموذج قياس الأداء المتكامل	76
(13-1)	نموذج لبطاقة الأداء المتوازن BSC في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب Fernandes et al 2006	79
(14-1)	نموذج تحليل المؤشرات الأداء في محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	80
(1-2)	الصيغة الجديدة للتنافسية الصناعية.	156
(2-2)	أهداف برامج التأهيل	157
(1-3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001- 2018)	185
(2-3)	تطور معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001-2018)	186
(3-3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001- 2018).	189
(4-3)	تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط خلال الفترة (2010- 2018).	193
(5-3)	تطور توزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة صنف أشخاص معنوية خلال الفترة (2010-2018).	197
(6-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في الجزائر خلال سنة 2018	199
(7-3)	تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة	206

فهرس الأشكال

	(2003- 2018)	
(8-3)	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2003-2018)	208
(9-3)	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2001-2017).	211
(10-3)	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2018)	215
(3_ 11)	تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2005_2017.	218
(11-3)	عوائق ممارسة الأعمال في الجزائر ل سنة2017.	227
(1-4)	توزيع افراد العينة حسب متغير السن	258
(2-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	259
(3-4)	توزيع أفرا العينة حسب المتغير المستوى الدراسي.	260
(4-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العلاقة بين الملكية والتسيير	261
(5-4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير اتخاذ القرارات	262
(6-4)	توزيع مؤسسات العينة حسب الأقدمية	263
(7-4)	توزيع افراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة	264
(8-4)	توزيع مؤسسات العينة حسب التموقع الجغرافي	265
(9-4)	توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط	266
(10-4)	توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال	267
(11-4)	النموذج النهائي للدراسة	297

مقدمة عامة

اولا:تمهيد

في ظل التغييرات الإقتصادية، والإتجاه المتزايد نحو الإندماج في إقتصاد عالمي موحد، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في التنمية الإقتصادية للدول، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص هيكلية تؤهلها للقيام بهذا الدور، من سهولة في إنشاء والتسيير، بالإضافة إلى المرونة والسرعة في رد الفعل، ما يجعلها قادرة على التعايش مع الأزمات الإقتصادية التي أصبحت تميز الحياة الإقتصادية في العقود الأخيرة، حيث تظهر الدراسات والإحصائيات الرسمية التي تصدرها مختلف الدول والهيئات في العالم أهمية هذا النوع من المؤسسات ومكانتها المتميزة في الإقتصاد، فهي تشكل الغالبية العظمى من النسيج المؤسساتي لمختلف دول العالم، كما أنها الأكثر فعالية ومساهمة في مكافحة البطالة، زيادة على دورها المتميز في مختلف المتغيرات الإقتصادية أخرى، ونتيجة لهذا الدور المحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الإقتصادية والإجتماعية أصبحت تحظى إستراتيجية تنميتها وترقيتها بإهتمام متزايد من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري في الجزائر مهيمنا على الحياة الإقتصادية منذ الإستقلال، واهتمت الدولة منذ ثلاث عقود من البناء الإقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة، وأقطاب النمو التي حاولت من خلالها إختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والإقتصادي، فتم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرت كقطاع ثانوي، إلا أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلد في أواخر الثمانينات، حتمت عليها إعادة النظر في السياسة المتبعة بإعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية التي كانت ممر حتمي للدخول في إقتصاد سوق، ولعل أهم نتاج هذه المرحلة يتمثل في بروز قطاع خاص إلى جانب القطاع العام.

وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية، والتحول نحو إقتصاد السوق، توسع نطاق الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكانت بداية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع بإنشاء وزارة مكلفة به سنة 1994، ومع إنضمام الجزائر إلى المشروع الأورومتوسطي، وكذا توقيعها على ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وسعت صلاحيات الوزارة الوصية، مما أدى لوضع القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في ديسمبر 2001، والذي يعتبر أول تشريع في الجزائر يضع تعريفا رسميا لمؤسسات هذا القطاع ويحدد تدابير دعمها وترقيتها.

ثانيا: إشكالية الدراسة: شرعت الجزائر بداية من سنة 2001 في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية، تهدف من خلالها إلى المحافظة على التوازنات الكلية المحققة في إطار برامج التعديل الهيكلي، إنعاش النمو في جميع المجالات وتحقيق التنمية، تحسين الأوضاع الاجتماعية بتوفير مناصب العمل والحد من البطالة ودعم التوازن الجهوي؛ هذه الأهداف الرئيسية سطر لتحقيقها مجموعة من الأهداف الوسيطية ومن بينها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونها أهم وسيلة من وسائل الإنعاش الاقتصادي، وفي هذا الإطار فقد حظي هذا القطاع بعدة إصلاحات مست العديد من الجوانب: الجانب التشريعي، الجانب المؤسساتي، جانب التأهيل.

ضمن هذا السياق، وبعد الإطلاع على الإطار العام للبحث نصل إلى إبراز إشكالية بحثنا والتي نطرحها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين في التحسين من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية، وبغرض الإحاطة بكل حيثيات الموضوع، كان من الضروري الإجابة عن مجوعة من التساؤلات الفرعية التي تصب في نفس الاتجاه:

- ✓ ما هي العوامل التي تدفع للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟.
- ✓ ما هي انعكاسات برامج الانعاش الاقتصادي على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟.
- ✓ ما هو واقع اداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ما مدى مساهمته في الاقتصاد الوطني؟.

ثالثا: فرضيات الدراسة: بغرض الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، وبغية تسليط الضوء اكثر على دور ومساهمة الاصلاحات الاقتصادية في التحسين من الاداء الكلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وابعاده الاربعة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية ، والتي سيتم إختبارها وتأكيد صحتها من عدمه خلال البحث.

الفرضية الأولى: لاتوجد علاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية: لم يكن للإصلاحات الاقتصادية أي اثر في التحسين من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: توجد فروقات بين إجابات أفراد العينة حول مدى الإستفادة من الإصلاحات الاقتصادية واثرهافي تحسين الأداء تعزى للخصائص العامة لعينة الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها فهي تتناول موضوعين على قدر كبير من الأهمية، حيث ربطت بين الإصلاحات الاقتصادية التي مست قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين وأداء مؤسساته، حاولنا من خلالها تقييم أثار هذه الإصلاحات على أداء ثلاث مستويات، مستوى الاقتصاد الكلي، المستوى القطاعي والمتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمستوى الجزئي والمتمثل في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تنبع اهمية البحث من الابعاد التالية:

- ✓ **البعد الاقتصادي** : الوقوف على أهمية ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحركية الاقتصادية.
- ✓ **البعد الاجتماعي**: الوقوف على أهم المعوقات والعراقيل التي تقف أمام انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبالتالي تثبط العمل المقاولاتي الحر.
- ✓ **البعد السياسي**: توجيه انظار السلطات العمومية الى ضرورة وضع برامج وسياسات واضحة المعالم والاهداف لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحسين من أداء مؤسساته.

خامسا: أهداف الدراسة: تهدف دراستنا في جانبها النظري والتطبيقي إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على أهم الإصلاحات التي مست قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.
- تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين.
- تحليل السياسات الحكومية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على أهم المعوقات والعراقيل التي تضعف من أدائه.
- محاولة تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية على الأداء الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف أبعاده الأساسية من خلال إجراء دراسة ميدانية.

سادسا: مبررات إختيار الموضوع: لعل أهم الدوافع التي حفزتنا لإختيار هذا الموضوع ما يلي.

- محاولة توظيف بعض القناعات العلمية والنظرية.
- حداثة الموضوع وندرة الأدبيات والأبحاث والدراسات التي تناولت بعمق إشكالية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وهذا حسب اطلاعي.
- الاهتمام الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة ترقيته وتطويره ليصبح أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية.
- قناعتنا الخاصة بالأهمية الإستراتيجية التي يمكن أن تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والإعتقاد بأنها المدخل الرئيسي لتنويع الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة.

سابعا: منهج الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وإختبار فرضياتها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي تبرز أهميته في تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتبيان مستوى إستفادتها من الإصلاحات الاقتصادية، ومدى مساهمة ذلك في التحسين من أدائها، كما تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS لايجاد علاقة الارتباط والاثر بين مختلف متغيرات الدراسة، وفي ظل إشكالية الدراسة وفرضياتها قمنا بتقديم التصميم التالي لنموذج الدراسة:

شكل رقم (01): نموذج الدراسة.

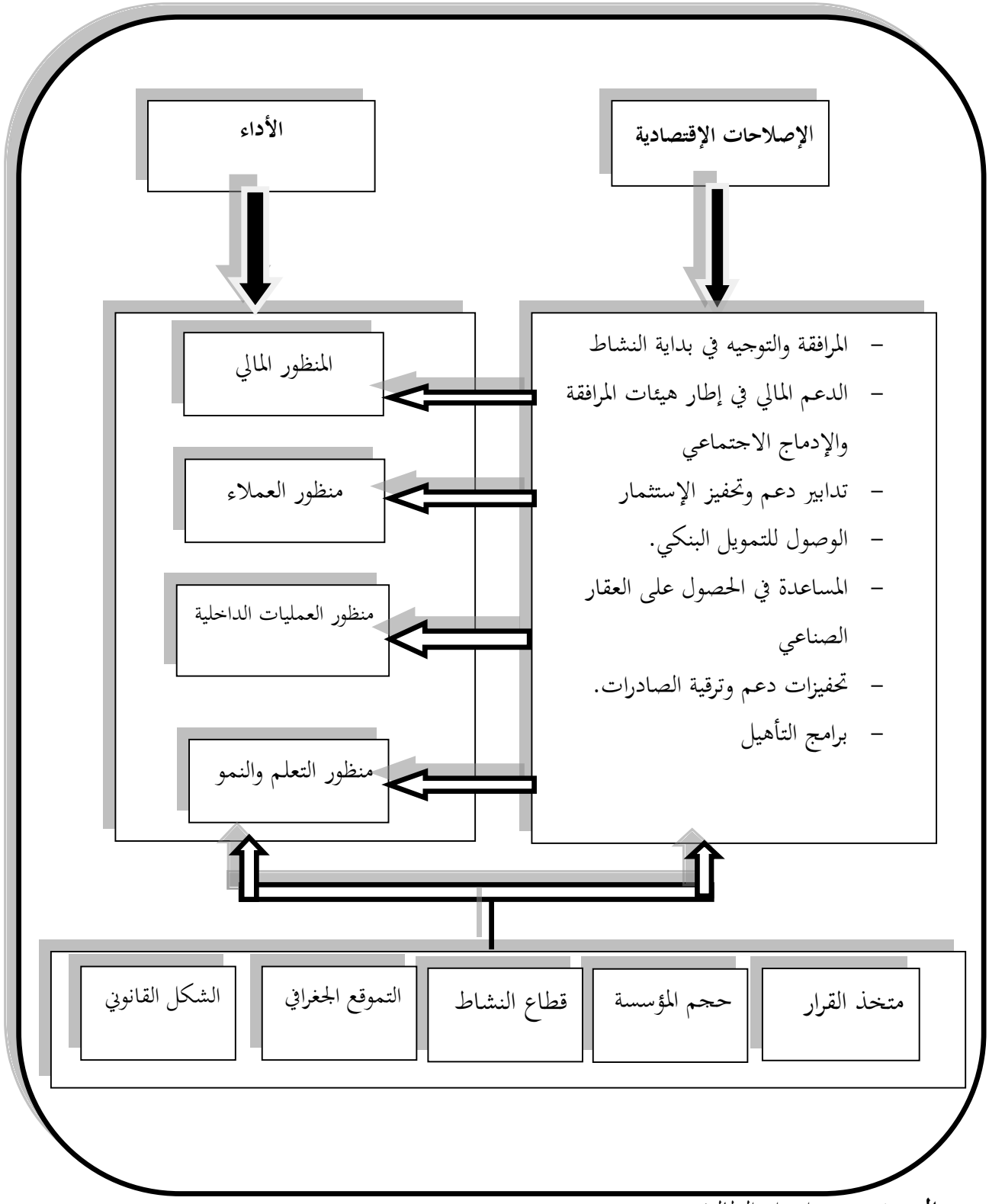

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثامنا: حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (86 مؤسسة) تنشط ضمن مناطق جغرافية مختلفة من الوطن.
- **الحدود الزمانية:** إمتدت الدراسة الميدانية بين جانفي وجويلية 2019.
- **الحدود الموضوعية:** بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنظر لصعوبة الحصول على المعلومات المالية كرقم الأعمال أو حجم الميزانية، تم الإعتماد على معيار عدد العاملين فقد لتحديد طبيعة المؤسسة.

تاسعا: صعوبة الدراسة: شأنه شأن باقي البحوث الأكاديمية لم يخلو هذا البحث من عديد الصعوبات التي وقفت حائلا أمام إثراء بعض النقاط في الموضوع وتتمثل في:

- صعوبة ضبط متغيرات البحث خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية بالنظر لتعدد أشكالها وجوانبها.
- عدم تجاوب الكثير من المؤسسات في الرد على الإستبيان الدراسة، ما أدى إلى صغر حجم العينة المبحوثة.

- **عاشرا: الدراسات السابقة:** لقد حظي موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الدراسات، إلا أن الأبحاث التي تناولت موضوع الأداء تبقى قليلة وخاصة تلك التي تربطه بالإصلاحات الاقتصادية تكاد تكون منعدمة، فمعظم الدراسات ركزت على جانب التأهيل فقط وعلاقته بالأداء والتنافسية؛ ويمكن تلخيص أهم الدراسات التي لها إرتباط بالموضوع فيما يلي:
- دراسة Boujemaa Amroune(2014)[1] والمعنونة بـ:

"Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la PME dans un environnement ouvert et intense_ cas de l'Algerie"

تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر برامج التأهيل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أخذا بعين الإعتبار متغيرات المحيط كمتغيرات وسيطية والمتمثلة في التنافسية، التعقيد، الديناميكية، ولمعالجة هذه الإشكالية إعتمدت الدراسة على أداة الإستبيان وزعت على 421 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في

[1] - Boudjemaa Amroune ,"**Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la** PME **dans un environnement ouvert et intense : cas de l'Algérie "**, thèse de doctorat en administration, université du Québec à Montréal , 2014.

الجزائر ،خلصت الدراسة إلى أن ديناميكية المحيد تعمل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من المؤسسات الكبيرة، كما أن محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بتنافسية عالية مع إنشاء ثقافة المنافسة مع المؤسسات الأوروبية، كما خلصت إلى أن إستراتيجية التأهيل هي آلية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع محيطها بما يسمح بتحسين أدائها، وما يساعد على التكيف هو المقاول الذي يعتبر المفكر الإستراتيجي والذي يقوم بتخطيط وتسيير التكيف لتحسين أداء المؤسسات.

– **دراسة يوسف حميدي(2008)**[1]: الموسومة ب "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تحديات العولمة" تمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع كل المستجدات العالمية، ولمعالجة هذه الإشكالية إعتمدت الدراسة على أسلوبي التحليل الوصفي والقياسي، وخلصت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مازالت تتميز بضعف قدرتها التنافسية، وعليه بات من الضروري إعتمادها على بعض أشكال إستراتيجيات التحالف حتى تتمكن من الحفاظ على حصتها السوقية وتطوير تنافسيتها.

– **دراسة Hélène Bergeron (2000)** [2] **المعنونة ب:**

"les indicateurs de performance en contexte PME , quel modèle appliquer ?"

تمحورت إشكالية الدراسة في البحث عن مؤشرات الأداء المطبقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن، واعتمدت على دراسة ميدانية شملت 06 مؤسسات صغيرة ومتوسطة في كندا، وقد خلصت إلا أن هناك تفاوت بين المؤسسات في إستخدام مؤشرات الأداء مع وجود إتفاق على بعض منها خصوصا ما تعلق بالمؤشرات المالية، حجم المبيعات، المخزونات، مستوى رضا العمال، آجال التسليم.

– **دراسة رفاع وأخرون 2015**[3]: الموسومة ب "مؤشرات الأداء المجسدة للأولويات الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة الأولويات

---

[1]– يوسف حميدي، " **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2007–2008.

[2] - Hélène Bergeron**," Les indicateurs de performance en contexte PME quel modèle appliquer ?"**, 21ème congres de L'AFC, France, Mai 2000.

[3]– رفاع شريفة، قريشي يوسف، منى مسغوني، "**مؤشرات الأداء المجسدة للاولويات الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة ورقلة الجزائر، 2015.

الإستراتيجية التي تنتهجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الكشف عن مؤشرات الأداء المالية وغير المالية المستخدمة من طرف مسيري هذه المؤسسات، واعتمدت على دراسة ميدانية شملت 51 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة الحجم، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك إستراتيجية بالمفهوم العام بل تنتهج بعض الأولويات الإستراتيجية وتهمل البعض الأخر، بالإضافة إلى ذلك قدمت الدراسة نموذجا لبطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الأربعة.

إحدى عشر : هيكل البحث: تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول مترابطة ومتكاملة، وقد خصصنا الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان " إشكالية تقييم الأداء في محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، لتحديد أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها، خصائصها وأهميتها الإقتصادية، بالإضافة إلى تناول مفهوم الأداء، أنواعه، نماذج قياسه في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان: " إنعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فقد تناولنا فيه أهم أشكال الإصلاح التي إستفاد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تطبيق الجزائر لبرامج الإنعاش الإقتصادي.

بالنسبة للفصل الثالث والذي كان بعنوان:" تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإصلاحات الداعمة لها خلال الفترة 2000-2019" حاولنا فيه تشخيص مكانه قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال التعرف على تعدادها ومساهمتها في خلق الثروة وخلق مناصب الشغل، ثم الوقوف على أهم العراقيل التي مازالت تثبط نشاط هذه المؤسسات وتضعف من أدائها من خلال تحليل وتقييم أهم جوانب الإصلاح التي مست هذا القطاع خلال الفترة2000- 2019.

أما الفصل الرابع فقد خصص للدراسة الميدانية، حيث تضمن عرضا شاملا لمنهجية الدراسة وأدواتها وومتغيراتها وكذا التعريف بعينة الدراسة ووصف خصائصها، إلى جانب إختبار فرضيات الدراسة وفقا للأدوات الإحصائية المناسبة، وتحليل مختلف النتائج التي تم الوصول إليها.

في الأخير تضمن البحث خاتمة حول مختلف النتائج المتوصل إليها، وكذا الإقتراحات المقدمة على أساسها بالإضافة إلى بعض الأفاق البحثية التي يمكن تناولها مستقبلا.

الفصل الأول

إشكالية تقييم الأداء في محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقد أصبح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأمور المعترف بها حاليا، على امتداد العالم في الدول الصناعية المتقدمة وكذلك في اقتصاديات النامية، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من القدرة على التكيف تساعدها على مسايرة التحولات السريعة، بجانب قدرتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية، بالتالي المساهمة في النمو، وتوفير فرص العمل، الزيادة في حجم الإستثمار، وتنمية الصادرات؛ كما تلعب هذه المؤسسات دور أساسي في التكوين المهني وتأهيل العمال، فهي تضمن الإنتقال من التعلم للعمل، وهي أيضا مصدر للإبداع مع غياب البرامج الرسمية للبحث والتطوير بالمفهوم الكلاسيكي، إلا أن الإبداع في هذه المؤسسات ينشأ عن القرب والتعاون بين العمال والموردين والزبائن، فتنافسية هذا النوع من المؤسسات ترتبط بدرجة كبيرة بقدرتها على التحسين المستمر فيما تقدمه لزبائنها، كما تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والانتقال للاقتصاد الأخضر، عن طريق ترشيد استخدام الطاقة، المحافظة على البيئة وتطوير منتوجات وخدمات تستجيب لمصادر الديمومة؛ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا مصدرا للإستقرار الاقتصادي والإجتماعي، الجهوي والمحلي، من خلال قوة تواجدها في الحياة الاجتماعية، فهي تورد منتوجات وخدمات يومية، وبالتالي تسجل حضورها في المدن والمناطق الريفية على حد سواء.

أمام هذه الأهمية الظاهرة لهذا النمط من المؤسسات، أصبح من الضروري البحث عن مختلف الأساليب والآليات التي تدعم بقائها واستمرارها، وتوظيف كافة الإمكانيات للحفاظ على تنافسيتها، وتحسين أدائها.

يعتبر الأداء من أكثر المصطلحات تداولا واستخداما في ميدان علوم التسيير، غير أنه بقدر ما شاع استخدامه وتعددت تعريفاته يبقى من أكثر المفاهيم غموضا؛ وإذا كانت النماذج الحديثة قد عالجت إشكالية القصور الذي لازم عملية قياس الأداء في النماذج التقليدية، والتي تعتمد على البعد المالي فقط، فإن ذلك قابله إشكال جديد يتعلق بإمكانية تطبيق هذه النماذج بمختلف أنواعها ومتغيراتها في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل إثراء وتحليل موضوع الأداء في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إرتأينا أن نتطرق في هذا الفصل المعنون بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية تقييم الأداء إلى ثلاث مباحث؛

يتضمن المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال التعرض لجوانب مختلفة، تبين صعوبة تحديد تعريف موحد لها في مختلف الدول، وتوضيح مختلف المعايير المستخدمة في التعريف، والاشارة إلى أهم التجارب الدولية في هذا المجال، مع التركيز على تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ في حين تناولنا في المبحث الثاني خصائص وأنواع هذا النوع من المؤسسات، أهميتها الاقتصادية والاجتماعية مع إيراد بعض الإحصائيات عن مساهمتها في اقتصادات بعض الدول المتقدمة، الناشئة والنامية، وأهم المشاكل والمعوقات التي تكبح تطورها؛ أما المبحث الثالث فنخصصه للتعرف على إشكالية تعريف وتقييم الأداء، وأهم نماذج قياسه في محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلفت مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يوجد تعريف جامع ومحدد لها، حيث يرتبط التعريف بعدة معايير منها: عدد العمال، حجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم، حجم الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة، الشكل القانوني للمؤسسة، وأمام هذا التنوع الاقتصادي والقانوني تبقى إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قائمة، فلحد الأن وفي كل دول العالم لم يطرح تعريفا واضحا وموحدا لهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرى **Torres** أن أولى صعوبات البحث في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في تحديد تعريف موحد وعالمي، وهذا ما أكده **Allali** حيث بين وجود أكثر من **250** تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل دراسة كانت تهدف إلى تكييف التعريف لخدمة الهدف الخاص بالبحث، وذهب **Hertz** إلى أبعد من ذلك عندما أكد أن البحث في هذا المجال لن يبلغ إلى تحقيق نتائج إيجابية وإجراء دراسات المقارنة بين الدول ومؤسسات القطاعات المختلفة، إلا بعد اتفاق الباحثين والسلطات العمومية حول تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.

أولا: عوامل اختلاف التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:ترجع صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى من قطاع إلى أخر، بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، ويمكن إيجاز أهم العواملالتي تحول دون وجود تعريف موحد لهذه المؤسسات فيما يلي:

1- العوامل الاقتصادية: وتضممايلي:[1]

أ. **اختلاف مستويات النمو:** ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي أخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنيغال مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي

[1] – يوسف حميدي، " **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2007-2008، ص ص (65-66).

والاجتماعي. تتباين من فترة لأخرى فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الأن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

ب. **تنوع الأنشطة الاقتصادية:** يغير تنوع الأنشطة الاقتصادية في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لأخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا؛ ويمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية كما أسلفنا حسب القطاعات الاقتصادية (صناعية، تجارية،زراعية، خدمية)، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لأخر لاختلاف الحاجةإلى اليد العاملة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها وتكون في شكل مباني، الات ومخزون....الخ، وتحتاج الى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة؛ أما على المستوى التنظيمي، من أجل التحكم في أنشطتها، تحتاج المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ مختلف القرارات، في حين لا تحتاج المؤسسات التجارية مستوى تنظيمي معقد انما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات، وتوحد جهة إصدارها، وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.

ج. **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:**يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، حيث ينقسم النشاط التجاري الى التجارة بالتجزئة وتجارة الجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية....الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية اليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.

2- **العوامل التقنية:** ويتلخص العامل التقني على مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا الى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالييتجه

حجم المؤسسات الى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة الى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1].

3- **العوامل السياسية:** وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقة من أجل توجيهه وترقيته ودعمه على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع[2].

ثانيا: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- **المعايير الكمية:** من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد[3].

أ. **معيار رأس المال:** يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، الا أنه يبقى مختلف من دولة الى أخرى ومن قطاع الى أخر.

ب. **معيار الموجدات:** أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.

ج. **معيار رقم الأعمال:** يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك أن كبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مردهإلىالأسعار وليس عدد الوحدات المباعة، وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن مؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجة عن مؤسسة، لذا يتجه المحللون الى رقم المبيعات القياسي أي الذي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الأسمى.

- **معيار عدد العمال:** يعتبر من أكثر المعايير استعمالا وذلك:بساطة الاستخدام والتطبيق؛سهولة الحصول على المعلومة؛الثبات النسبي؛إمكانية إجراء المقرنات الدولية أو القطاعية.

---

[1]- رابح خوني، رقية حساني،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2008، ص 18.

[2]- المرجع السابق، ص 18.

[3]- خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013، ص ص (13-14)

غير أنه هو الأخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى فمثلا في الدول الصناعية فان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تضم 500 عامل على الأقل، في الدول النامية هي المؤسسات التي تضم من 20 الى 100 عامل أو حتى أقل ،كما أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمؤسسة لأن هناك مؤسسات تمتاز بعدد قليل من العمال رغم أن حجم مبيعاتها كبير أو قيمة موجوداتها عالية، في حين نجد مؤسسات تعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة لافتقارها لوسائل الإنتاج والتقنية الحديثة، مما يجعل حجم العمال فيها عالي، وفي المقابل تكون مبيعاتها وقيمة موجوداتها منخفضة.

هـ. **معيار معامل رأس المال:** هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل ورأس المال، لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من معيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج يعبر عن حجم راس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل، عادة ما يكون هذا المعامل منخفض في الأنشطة الخدمية أو التجارية ويكون أكثر ارتفاعا في الأنشطة الصناعية.

2- المعايير النوعية: وتضم عدة معايير منها[1]:

أ. **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمشروع على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه، وطريقة تمويله فمن المعلوم أن شركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا نسبيا بالقياس إلى شركات الأشخاص ووفقا لهذا المعيار تشمل المشاريع الصغيرة جميع مشروعات الأعمال ذات الشكل الغير مؤسسي مثل شركات الأفراد والمشروعات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة، والتوصية بالأسهم، والوكالات والحرف والمهن الصغيرة الحجم، سواء كانت تقدم خدمات أو تنتج سلع مثل الورش والمحلات التجارية والجمعيات التعاونية والمطابع والأسواق المركزية الخاصة ومحلات السلسلة ومشروعات العائلة والمزارع الصغيرة أو متوسطة الحجم، ومكاتب السياحة، والمهن الحرة بجميع أنواعها، والتجارة بالتجزئة، وبعض أنشطة البيع بالجملة والوسطاء.... الخ؛في حين أن شركات المساهمة العامة والمحدودة أو المغلقة قد تكون من الشركات المتوسطة أو الكبيرة، وفي بعض التشريعات في دول معنية فإن القانون يحدد حجم رأس مال المشروع طبقا للنمط القانوني الذي يؤسس المشروع وفقا له.

[1]- محمد الصيرفي، **"البرنامج التأهيليلاعداد أصحاب المشروعات الصغيرة"**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 2010، ص ص (26-30).

ب. معيار التنظيم: وفقا لهذا المعيار تعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تتسم بخاصيتين على الأقل من الخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- محدودية نطاق العمل وتركزه في تقديم سلعة أو خدمة واحدة.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر التمويلية المحلية.

ج. معيار التكنولوجيا المستخدمة: وفق هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة أو ذات كثافة عمالية عالية ولا تستند إلى التكنولوجيا المتطورة.

د. معيار الاستقلالية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة أي أنها تمتلك على الأقل 50% من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك[1].

هـ. معيار الحصة السوقية: حسب هذا المعيار، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات تنافسية وليست احتكارية، وبالتالي فإن حصتها في السوق تكون محدودة، وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن ا لم ص م تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة، أن لها علاقات مباشرة بزبائنها[2].

المطلب الثاني:تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي تحظى باهتمام واضعي السياسات في مختلف دول العالم، المتقدمة والنامية، انطلاقا من مساهمتها في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وأولى مظاهر الاهتمام بهذه المؤسسات يتمثل في إعطاء تعريف رسمي لها يسهل فيما بعد وضع السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة لترقيتها ودعمها؛ فإعطاء تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات له مزايا على عدة مستويات أهمها:

- إمكانية حصر وتصنيف المؤسسات وفقا لذلك في كل دولة؛

[1]- خباية عبد الله،"**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- المرجع السابق، ص 16.

- تحديد المشاكل والعوائق التي تواجه كل صنف وأساليب علاجها؛
- قياس مساهمة كل مجموعة في الاقتصاد القوميلتقرير المساعداتوالدعم المناسب لكل منها في ضوء ذلك؛
- إمكانية التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات الداعمة لها، والحد من ظاهرة التحايل للاستفادة من المزايا الممنوحة لهذا القطاع؛
- إدراج هذه المؤسسات في نطاق قطاع أعمال منظم؛
- التعامل بوضوح مع جهات التمويل والمؤسسات المالية الدولية المعنية بهذه المؤسسات؛
- إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات مع مؤسسات أخرى محلية ودولية؛

أولا:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المختصين والمنظمات الدولية

1- **تعريفJ.E. Bolton** : كلفت الحكومة البريطانية في الستينات لجنة يترأسها البروفيسور J.E. Boltonلدراسة إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا، ولقد جاء تقريره متضمنا تعريفاللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان يعتمد على ثلاث معايير هي[1]:

- يتم تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية؛
- تملك هذه المؤسسات حصة سوقية ضعيفة؛
- استقلالية المؤسسة.

2- **تعريفM.WOITRIN**:أجرى M.Woitrin دراسته حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق الأوروبية المشتركة سنة 1966، حاول من خلالها إيجاد تعريف لهذه المؤسسات، واعتمد بالإضافة إلى المعايير التي رأينها في التعريف السابق على معايير وصفية أخرى تسمح بتحديد التعاريف النوعية إلى حد بعيد ويرى في ذلك مايلي:

- نقص تخصص عمال الإدارة؛
- قلة الاتصال بين مختلف فئات الهرم، وبالأحرى بين القمة والقاعدة؛
- ضعف التفاوض سواء في البيع أو الشراء؛
- اندماج ضعيف مع السلطات المحلية واستقلالية كبيرة في مجال التموين؛

[1]- خبابة عبد الله،"**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- صعوبة اللجوء إلى الأسواق المالية والحصول على القروض حتى قصيرة الأجل مما يؤدي بهذه المؤسسات إلى ضرورة الاعتماد على التمويل الذاتي[1].

يمكن القول بأن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون عادة عائقا أمام نموها في علاقاتها مع الأطراف الممولة، الممونين، المستهلكين، النقابات.... الخ، بمعنى آخر يعد حجم الأثار التي يمكن أن تحدثها هذه المؤسسات في محيطها قليل مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

3- تعريف P.A. JULIEN:يرىJULIEN أيضا انه يجب إدخال خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التعريف وذلك لتقريب وجهة النظر وتحديد التعريف بأكثر دقة والجدول التالي يبين بعض تلك العناصر التي ركز عليها.

الجدول رقم (1-1): خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطةحسب Julien(1997)

المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
- مركزية التسيير. - ضعف التخصص. - إستراتيجية أقل ما تكون رسمية. - نظام معلومات داخلي أقل تنظيم. - نظام معلومات خارجي بسيط.	- تشخيص التركيز حول صاحب المؤسسة - تنوع كبير في الموظفين ما يؤدي إلى تقارب إجتماعي كبير. - استراتيجية بديهية مرتبطة بقصر نظر المؤسسة التي ليس لها رؤية على المدى الطويل. - نظام معلومات داخلي يترك مجال واسع للاتصال غير الرسمي. - نظام معلومات خارجي يركز مباشرة على السوق: الموردين/ الزبائن/مصدري الأوامر.

Source : Christophe Martin ,**"Contribution à la définition d'actions pourla pérennisations de la prévention des risque professionnels dans les PME-PMI"**, thèse de doctorat ,l'école des mines de Paris ,2008 , p 33 .

ما يلاحظ من خلال الجدول أن Julien قد ركز بالدرجة الأولى على خصائص التسيير والاتصال، مما زاد من تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو بدوره ما عمق من صعوبة تحديد تعريف موحد بين الباحثين والدول.

[1]- يوسف حميدي، " **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**"، مرجع سبق ذكره، ص74.

4- **تعريف البنك الدولي**: يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث معايير هي: عدد العمال، مجموع الأصول، رقم الأعمال السنوي؛ ويجب أن تحقق المؤسسة على الأقل معيارين من هذه المعايير الثلاث وبناءا على ذلك فإن البنك الدولي يصنف المؤسسات كالتالي[1]:

- **المؤسسة المصغرة**: وهي التي يعمل بها أقل من 10 عمال ومجموع أصولها ورقم أعمالها السنوي أقل من 100.000 دولار أمريكي.
- **المؤسسة الصغيرة**: هي التي تشغل أقل من 50 عامل ومجموع أصولها ورقم أعمالها السنوي أقل من 03 مليون دولار أمريكي.
- **المؤسسة المتوسطة**: هي التي تشغل أقل من 300 عامل ومجموع أصولها ورقم أعمالها أقل من 15 مليون دولار أمريكي.

5- **تعريف منظمة العمل الدولية**: تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أنها تلكالمؤسسات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص في الإدارة، ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عامل[2].

6- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**: وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الدول النامية اعتبرت المؤسسات المصغرة بأنها تلك المؤسسات التي تعمل بها من 1 إلى 4 عمال، أما الصغيرة فهي تلك التي يعمل بها من 5 إلى 19 عامل، بينما في الدول المتقدمة فاعتبرت المؤسسة التي يعمل بها من 1 إلى 99 عامل مؤسسة صغيرة[3].

7- **تعريف الإتحاد الأوروبي**: وضع الإتحاد الأوربي سنة 1996 تعريفا موحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على توصيات المفوضية الأوروبية التي حددت أهداف وضع التعريف والمتمثلة في المعاملة

---

[1]-IFC : sociétéfinancière internationale ," **le guide des services bancaires aux PME**" , 2009 , P10 .

[2]- هيا جميل بشارات، " **التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 35.

[3]- مناور حداد، حازم الخطيب،" **دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن**"، مجلة أربد للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2005، ص 120.

التفضيلية وبرامج الإعانة والدعم الموجه، ونتيجة للتطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم واتساع رقعة الإتحاد الأوربي بانضمام عدة دول جديدة، ادخلت اللجنة الأوروبية بتاريخ 6 ماي 2003 تعديلات جديدة على التعريف السابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التوصية رقم (2003 /361/CE)؛حيث فصل التعريف الجديد بين ثلاث فئات من المؤسسات باستعمال ثلاث معايير يمكن تلخيصها في الشكل التالي.

الشكل رقم(1-1):العتبات الجديدة لتعريف PMEعلى مستوىالإتحاد الأوروبي.

فئات المؤسسات	وحدات العمل خلال السنة UTA	رقم الأعمال السنوي	أو	إجمالي الميزانية السنوية
متوسطة	250>	≤ 50 مليون أورو (40 مليون أورو فى1996)		≤43 مليون أورو (27 مليون أورو فى1996)
صغيرة	50>	≤10 مليون أورو (7مليون أورو فى1996)		≤10 مليون أورو (5 مليون أورو فى1996)
مصغرة	10 >	≤2 مليون أورو (غير معرفة مسبقا)		≤2 مليون أورو (غير معرفة مسبقا)

Source : commission européenne ,"**la nouvelle définition des PME : guide de l'utilisateur et modèle de déclaration "** ,entreprise et industrie publications , 2006, p 14.

يشترط الاتحاد الأوروبي في هذا التعريف استقلالية المؤسسة، بمعنى أن لا يكون أكثر من 25% من ملكية رأس المال أو حقوق التصويت مملوكا لمؤسسة أخرى، كما يشترط أن تكون اليد العاملة موظفة بصفة دائمة.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول:

1- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية**:حسب قانون الأعمال الصغيرة لعام 1953" Small Business Act SBA"حدد مفهوم المؤسسة الصغيرة على أنها مؤسسة

يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة وغير مسيطرة في مجال العمل الذي تنشط فيه؛ كما قامت إدارة الأعمال الصغيرة"Small Business Administration SBA"بتقديم تعريفللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيارين أساسيين هما عدد العمال والإيرادات total incomeويتم تغيير سقف المعيار كل فترة وذلك حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال البرامج الخاصة بدعم وترقية هذه المؤسسات، كما تتغير هذه المعايير من قطاع إلى آخر حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): تعريفPME في الولايات المتحدة الأمريكية حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	المعيار المأخوذ به	السقف الأعلى للمعيار
تجارة الجملة	عدد العمال	100 عامل – 250 عامل
تجارة التجزئة	رقم الأعمال	8 مليون دولار – 41,5 مليون دولار
البناء	رقم الأعمال	16,5 مليون دولار- 39.5 مليون دولار
النقل والخدمات	عدد العمال / رقم الأعمال	500 عامل- 1500 عامل/ 8 مليون دولار- 41,5 مليون دولار
الزراعة	رقم الأعمال	1 مليون دولار – 30 مليون دولار
المناجم	عدد العمال / رقم الأعمال	250 عامل- 1500 عامل/ 8 مليون دولار- 41,5 مليون دولار
الصناعة	عدد العمال	500 عامل- 1500 عامل.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المتحصل عليها من الموقع: تاريخ الإطلاع: 12/04/ 2019.https://www.sba.gov/sites/default/files/2019-08/SBA%20Table%20of%20Size%20Standards_Effective%20Aug%2019%2C%202019_Rev.pdf

2- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:**لقد عرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"Small and Medium EntrepriseBasic Law"والذي عدل في 3 ديسمبر 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال وتختلف العتبات العليا المحددة لكل معيار حسب قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة كما يلي[1]:

[1] -OCDE:" **les statistiques sur les PME: vers une mesure statistique plus systématique du comportement des PME**" 2 éme conférence de l'OCDE des ministères en charges des PME:=

- **الصناعة، البناء والنقل**: 300 عامل و300 مليون ين.
- **تجارة الجملة**: 100 عامل و100 مليون ين.
- **الخدمات**: 100 عامل و50 مليونين.
- **تجارة التجزئة**: 50 عامل و50 مليون ين.

3- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا**:في عام 2003 اعتمد الاتحاد الأوروبي تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد اضطرت جميع الدول الأعضاء، وجميع الدول المرشحة للعضوية إلى مواءمة تعريفها مع هذا التعريف، في هذا الإطار صدر القانون المتعلق بتعريف، خصائص وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجريدة الرسمية رقم 25997 في 18 نوفمبر 2005 ودخل حيز التنفيذ في 18 ماي 2006[1]؛ ليتم تعديله في 4 نوفمبر 2012 وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع حصيلة الميزانية السنوية كما يلي:

الجدول رقم(1– 3) تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	من 1 إلى 9	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250
رقم الأعمال السنوي	أقل من1 مليون ليرة تركية	من 1 إلى 8 مليون ليرة تركية	من 8 إلى 40 مليون ليرة تركية
الميزانية السنوية	أقل من 1 مليون ليرةتركية	من 1 إلى 8 مليون ليرة تركية	من 8 إلى 40 مليون ليرة تركية

Source : OECD,"**financing SMES and Entrepreneurs 2016 : AN OECDscoreboard**",OECDpublishing, paris, 2016, p 430 disponible sur :http://worldsmeforum.org/wp-content/uploads/2016/06/OECD-Financing-SMEs-.pdf consulté le 20_ 04 _ 2019.

=promouvoir l'entreprenait et les PME innovent dans une économie mondiale, vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée , Istanbul, Turquie, 3_4 juin 2004, p11 disponible sur :http://www.oecd.org/fr/cfe/pme/31946668.pdf consulte le : 15_ 4_ 2019 .

[1] _ Ekremkeskin**," l'accès au financement pour les PME dans L'UE et en Turquie"**, 25 réunion du comite consultatif mixte UE _ Turquie ,Paris-France , 18_ 19 novembre, 2008 , p 04.

4- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا:** حسب المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NSDC)* تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة تستجيب لمعايير الانتساب والمتعلقة برقم الأعمال أو عدد العمال (الوقت الكامل) وتختلف عتبات المعايير حسب قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(1_ 4): تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

	المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة	المؤسسات التي تعمل في الخدمات وباقي القطاعات
مؤسسة مصغرة	أقل من 5 عامل أو حجم المبيعات السنوية أقل من 300.000 رينغيت ماليزي	أقل من 5 عامل أو حجم المبيعات السنوية أقل من 300.000 رينغيت ماليزي
مؤسسة صغيرة	ما بين 5 إلى أقل من 75 عامل أو حجم المبيعات السنوية ما بين 300.000 إلى أقل من 15 مليون رينغيت ماليزي	ما بين5 إلى أقل من 30 عامل أو حجم المبيعات السنوية ما بين 300.000 إلى أقل من 3 مليون رينغيت ماليزي
مؤسسة متوسطة	ما بين 75 إلى 200 عامل أو حجم المبيعات السنوية ما بين 15 مليون إلى 50 مليون رينغيت ماليزي	ما بين 30 إلى 75 عامل أو حجم المبيعات السنوية ما بين 3 مليون إلى 20 مليون رينغيت ماليزي.

Source : OECD, **"financing SMES and Entrepreneurs 2016 : AN OECDscoreboard"**,op.cit,P327.

5- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:**حسب المادة الثانية من المرسوم رقم 388-2008الصادر بتاريخ11 فيفري 2008 والمتضمن تشجيع المقاولين الجدد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة والمهن الصغيرة: " تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب المادة 46 مكرر من قانون تحفيز الاستثمارات، كل مؤسسة تحقق استثمارات في أنشطة الصناعة التحويلية، الصناعة التقليدية، الخدمات دون أن يتجاوز مبلغ الاستثمار خمس ملايين دينار متضمن رأس المال العامل، وتعتبر مؤسسة صغيرة ومهن صغيرة حسب المادة 47 مكرر من قانون تحفيز الاستثمارات، المؤسسات الفردية أو شركات الأشخاص أو التعاونيات المرقاة من قبل أشخاص ذو جنسية تونسية لديهم المؤهلات المطلوبة

*NSDC : National SME Development Council .

ويلتزمون شخصيابتحمل مسؤولية تسيير مشاريعهم وخلال الوقت الكامل،دون أن يتجاوز مبلغ استثماراتهم 100 ألف دينار متضمنا رأس المال العامل"[1].

6- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب**:حسب المادة الأولى من القانون 00-53" ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الصادر في الجريدة الرسمية رقم 5036 ل 15/ 09/ 2002تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة : كل مؤسسة تسيير و/ أو تدار مباشرة من قبل أشخاص ماديين يعتبرون الملاك، الشركاء أو المساهمين،ولا يمتلك أكثر من 25% من رأسمالها أو حقوق التصويت فيها من قبل مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى" بالإضافة إلى أن المؤ.ص.م يجب أن تحقق الشرطين التاليين:

- عدد العمال لا يتعدى 200عامل دائم.
- رقم الأعمال السنوي خارج الرسوم أقل من 75 مليون درهم و/ أو إجمالي الميزانية لا يتعدى 50 مليون درهم؛كما قدم هذا الميثاق معايير خاصة بالمؤسسة الحديثة النشأة (اقل من سنتين)حيث "تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة تنجز برنامج استثمار أولي أقل من 25 مليون درهم وتحقق معامل رأس المال * اقل من 250.000 درهم."[2]
- **التعريف الجديد للوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة L'ANPME** :اخذ هذا التعريف فقط بمعيار رقم الأعمال وصرف النظر عن معيار عدد العمال، ومن خلاله يمكن التمييز بين ثلاث أصناف من المؤسسات[3]:
  - **المؤسسات الصغيرة جدا:** أقل من ثلاث ملايين درهم.
  - **المؤسسات الصغيرة:** ما بين 3 و10 ملايين درهم.
  - **المؤسسات المتوسطة:**ما بين 10 و175 مليون درهم.

---

[1] -Hedfi Mohamed Rached**," Norme IFRS pour PME : présentation et étude d'opportunité pour la Tunisie"**, Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme national d'expertise comptable , Université de la Manouba, Institut supérieur de comptabilité et d'administration d'entreprise, Tunisie, 2010_ 2011, p43.

*معامل رأس المال: نسبة الاستثمارات إلى التشغيل.

[2]-Bouchra lkhoyaali**," Prévisions et contrôle de gestion dans l'entreprise : quels enseignements pour les PME Marocaines ?",** thèse de doctorat d'état en sciences de gestion, Université Mohamed V_ Rabat, Faculté du sciences juridiques, économiques et sociales_ Agdal ,Maroc, juin 2015, p 164.

[3]-Idem, p 164.

إن الهدف من هذا التعريف مزدوج يتمثل في تحديد المؤسسات المعنية بمخطط المساعدة الحكومية مثل إمتياز، مساندة وصناديق الدعم والتمويل الأخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى التحسين والتنسيق في الدراسات الإحصائية المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، أخذ المشرع الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الإتحاد الأوروبي في نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 ليعدل في سنة 2017 من خلال القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: التعريف من خلال القانون رقم 01-18[1] المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:حسب المادة الرابعة من نص هذا القانون تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغلمن 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار
- تستوفي معايير الاستقلالية.يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية:

1- **الأشخاص المستخدمون:**عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي؛السنة التي يعتمد عليها هي تلك السنة المتعلقة بأخر نشاطمحاسبي مقفل.

2- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا.

3- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]- قانون رقم 01-18 المؤرخ ي 12 ديسمبر سنة 2001، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

- كما صنف هذا القانون مؤسسات المنتمية لهذا القطاع إلى مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة وفق معايير: رأس المال، رقم الأعمال وعدد العمال وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-5): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-18.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	من 01-إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من200 مليون دج	أقلمن 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	من 49 إلى 250	ما بين 200 مليون دج إلى 2ملياردج	ما بين 100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المواد 05، 06، 07 من القانون 01_ 18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001،ص 06.

نلاحظ أن المشرع الجزائري اعتمد على أكثر من معيار في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نلاحظ أن هذا التعريف شبيه بتعريف الاتحاد الأوروبي مع فرق فقط في العتبات قيمةً وعملةً.

- ويستثني من مجال تطبيق هذا القانون[1]:
  - البنوك والمؤسسات المالية؛
  - شركات التامين؛
  - الشركات المسعرة في البورصة؛
  - الوكالات العقارية؛
  - شركات الاستيراد والتصدير، ماعدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني، عندما يكون رقم أعمال السنوي المحقق في عملية الاستيراديقل عن ثلثي رقم أعمال الإجمالي أو يساويه.

[1]- المادة 27 من القانون رقم 01-18، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

ثانيا:التعريف من خلال القانون رقم 17-02[1] المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أتى هذا النص الجديد بمراجعة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعتمد في قانون 2001، حيث قام بتحيين حدود رقم الأعمال والحصيلة السنوية بما يتماشى والظروف الاقتصادية والمالية للبلد، العتبات الجديدة لرقم الأعمال والحصيلة السنوية موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-6): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 17-02

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية	مجموع الحصيلة السنوية
المؤسسة الصغيرة جدا	من 01إلى 09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 40 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 مليون دج و4 ملايير دج	ما بين 200 مليون دج و01 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المواد 08، 09، 10 من قانون رقم 17-02 المؤرخ في 10/7/ 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية،العدد 02، الصادر بتاريخ 11/ 01/ 2017، ص 06.

- وحسب المادة 11 من هذا القانون فان الأولوية تعطى لمعيار رقم الأعمال والحصيلة السنوية، إذا صنفت مؤسسة ما في فئة معينة وفق هذين المعيارين وفي فئة أخرى وفق معيار عدد العمال.
- كما أتاح هذا القانون من خلال المادة 07 للمؤسسات التي تمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49% من طرف شركة أو عدة شركات رأس مال استثماري والتي تستوفي باقي الشروط الاستفادة من تدابير الدعم المنصوص عليها.
- وأبقى هذا القانون على قاعدة الاستثناء من مجال تطبيقه بالسنة للمؤسسات المالية والبنوك، شركات التأمين ،الوكالات العقارية وشركات الاستيراد.

[1]- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها، أهميتها ومشاكلها:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام، نظرا للخصوصيات التي تتميز بها، عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وللأهمية التي تمنحها سواء بالنسبة للأشخاص المؤسسين لها أو بالنسبة للاقتصاد والمجتمع ككل، وفي هذا المبحث سنحاول أن نعرض أهم الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأشكال التي يمكن أن تأخذها من خلال المطلب الأول، بعدها نبين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات من خلال المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فنخصصه للوقوف على أهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها في الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، سواء تعلق الأمر بطرق إنشائها وتمويلها أو بطرق تسييرها وتنظيمها إلى جانب أنه يمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المستخدمة في التصنيف.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعد مسألة حصر خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الأكثر تداولا لدى الباحثين المهتمين بهذا النوع من المؤسسات، ويمكن ذكر أهم الخصائص التي تميزها في النقاط التالية:

1- **المركزية:** تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمركزية في مباشرة أعمالها، حيث يقوم مالك المشروع بنفسه، أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بإدارة المشروع، إذ تستخدم هذه المؤسسات في الغالب هيكل تنظيمي بسيط، كما تميل إلى المركزية العالية في عمليات التخطيط بشكل عام، والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص.

2- **اللارسمية:** يغلب الطابع غير الرسمي على أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم هذه المؤسسات، سيادة التقارب المكاني، وزيادة عملية التفاعل، بساطة الهيكل التنظيمي، كما أن الإدارة والعمال في هذه المؤسسات يعرفون بعضهم، وقد يكونون أقارب.... إلخ

3- **المحلية:**تكون أغلب العمليات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة جغرافية واحدة، عدا العمليات التسويقية، لذا يعتبر الموقع خاصية من خصائص هذه المؤسسات، إذ نجد أنها في الغالب تركز

عملياتها في موقع محلي؛ هذا وتستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانتشار جغرافيا في الأقاليم والمحافظات والقرى المختلفة داخل البلد الواحد، حيث أنها لا تحتاج في الغالب إلى توفر شروط صارمة من حيث الموقع وقربها من التجمعات السكانية وخاصة الريفية منها بعكس المؤسسات الكبرى التي تحتاج إلى بنية أساسية كبيرة.

4- **مؤسسات تعتمد على التخصص الناجح:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخصص الناجح في العمل الذي تقوم به، كما تعتمد على التخصص في المستهلك، حيث عادة ما تبحث لها عن سوق مستهدف معين تستطيع أن تتميز في خدمته مما يعطيها ميزة تنافسية.

5- **مؤسسات تابعة:** لقد انتشرت هذه الخاصية حديثا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد سيادة العولمة، وشركات العابرة للقارات، حيث تتميز الم صم بمساندتها للمؤسسات الكبيرة، وبقدرتها على التكيف مع الأوضاع، والظروف الطارئة، لذا ارتبطت مع المؤسسات العالمية،كوكلاء مبيعات، موزعين مقابل عمولة....إلخ.

6- **استخدام وسائل الإنتاج أصغر حجم وأقل تكلفة:** لا تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما تقنية معقدة لأن التطوير والتوسع والتجديد سيحتاج إلى أموال وخبرات للقيام بأنشطة البحوث والتطوير وهذه الأموال قد لا تتوفر في هذه المؤسسات.

7- **أشكال الملكية:** إن غالبية ملكية المؤسسات الصغيرة هي الملكية الفردية وتتصف غالبا بضعف التمويل، وكذلك ضعف القدرات التنظيمية والإدارية[1].

8- **سهولة التأسيس:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وبالتالي صغر القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها مما يساعد على سهولة تأسيسها وتشغيلها، كما تتميز بان إجراءات تكوينها تكون محدودة وتتمتع بانخفاض تكاليف التأسيس، وانخفاض المصاريف الإدارية والعمومية[2].

---

[1]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي:" **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص (67_70).

[2]- محمد الصيرفي،" **البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة**"،مرجع سبق ذكره، ص 45.

9- **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها، ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين سريعة التغير، بعكس المشاريع الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها[1].

10- **غياب إستراتيجية واضحة وصريحة:** حيث تعتمد أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسييرها على الخبرة والتقدير[2].

11- **بساطة نظام المعلومات:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بامتلاك نظام معلومات بسيط وقليل التعقيد وذلك ناتج عن بساطة حجم المعلومة وقلة عدد مراكزها إنتاجا واستهلاكا، وقرب هذه المراكز من بعضها مما يجعل قنوات الاتصال ونقل المعلومات قصيرة[3].

12- **أداة التدريب الذاتي:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات[4].

13- **القدرة على الابتكار:** من بين الخصائص التي تتميز بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي القدرة على الابتكار، فبالرغم من قلة الموارد المالية لهذا النوع من المؤسسات إلا أنها تنشأ عادة على مبادرات فحواها الإبداع، وبالتالي فإن تميزها بهذه الخاصية لا يعني انفرادها بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، لكن يعني قدرتها على الابتكار في ظل شح الموارد المالية التي تتطلبها العملية الإبتكارية في المؤسسات الكبيرة[5].

---

[1]- محمد الصيرفي، " **البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة**"،مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2]-حسن رحيم، " **التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية:حالة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الدولي حول منافسة المؤسسات وتحولات المحيط، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 29- 10أكتوبر، 2002، ص 47

[3]-JEAN Pierre Bechard et Autre, **"Management des PME : de la création a la croissance"**, Pearson éducation, paris, 2007,p 26.

[4]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **"المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 21.

[5] -Dorota leszynska**," Management de l'innovation dans l'industrie aromatique : cas des PME de la région de grasse"** ,Edition l' harmattan, paris, 2007 , p 28.

14- **انخفاض وفرات الحجم والاستفادة من وفرات التجمع:** تنخفض وفرات الحجم في المؤسسات الصغيرة ونسبيا في المؤسسات المتوسطة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفورات، وهو" وفرات التجمع"* وهو ما يؤكد أفضلية إقامة هذه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات سكانية[1].

15- **ارتفاع المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقصر فترة حياتها:** تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للفشل، أو التصفية والغلق من المؤسسات الكبيرة بكثير، وذلك بسبب فقدان الزبائن أو نقص العمالة المهرة.... إلخ، حيث بينت العديد من الدراسات في الدول المتقدمة بأن كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام 50% لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات، وفي دراسات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1984-1985) أكدت أيضا هذه المخاطر، فبينت أن 20% منها فقط بقيت لأكثر من 10 سنوات[2].

ثانيا: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في العادة يستخدم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككتلة متجانسة في مقابل المؤسسات والأعمال الكبيرة، لكن هذا لا يعني التباين الذي يميز عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المستخدمة في التصنيف.

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار كغيرها من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة، سنركز على دراسة المؤسسات الخاصة باعتبارها مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أ. **المؤسسات الخاصة:** المؤسسات التابعة للقطاع الخاص هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتخذ عدة أشكال يمكن إدراجها ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

---

* يقصد بوفورات التجمع تلك الوفورات الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعي الحديث في منطقة معينة

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 42.

[2]- سعاد نائفبرنوطي، "**إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 82.

- **المؤسسات الفردية:** تتميز بسهولة التأسيس والتنظيم تعود ملكيتها لشخص طبيعي واحد هو المسؤول الوحيد عن نتائج أعمالها وتكون مسؤوليته اتجاه التزامات المؤسسة غير محدودة ولها عدة عيوب نذكر منها:

- قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة لوحده يمدها بعنصر رأس المال.
- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.
- قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

- **مؤسسات الشركات:** في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير ورأس المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسة وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة من رأس المال وتنقسم إلى ثلاث أنواع أساسية:

✓ **شركات الأشخاص:** وهي التي تقوم على أساسالاعتبار الشخصي، وتتكون أساسا من عدد قليل من الأشخاص تربطهم صلة معينة، ويثق كل منهم في الأخر، وعلى ذلك فانه متى ما قام ما يهدد الثقة بين الشركاء ويهدم الاعتبار الشخصي الذي تقوم عليه هذه الشركات، فإن الشركة قد تتعرض للحل، ولذلك يترتب على وفاة أحد الشركاء في شركات الأشخاص أو الحجر عليه وإفلاسه أو انسحابه من الشركة حل الشركة ،يوجد ثلاث أشكال منها: شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة بالإضافة إلى شركة المحاصة.

✓ **شركات ذات المسؤولية المحدودة:** هذه الشركات تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص، فهذه الشركات تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك اتجاه ديون والتزامات الشركة بقدر الحصة التي يقدمها، كما أنها تتميز بأن رأسمالها محدود وبالتالي عدد الشركاء محدود.

✓ **شركات الأموال:**تقوم هذه الشركات على الاعتبار المالي بمعنى السعي إلى تجميع أكبر قدر من الأموال، وعلى العكس من النوع الأول يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال محدود، وتكون مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة محدودة بحسب مساهماتهم ،من أبرز أنواعها شركة المساهمة أو

شركة ذات الأسهم SPA،حيث ينقسم فيها رأس المال إلى حصص متساوية تسمى بالأسهم تطرح في الأسواق المالية للاكتتاب، ويمكن تداولها دون الرجوع إلى الشركة وموافقة المساهمين.

ب. **المؤسسات العامة**:هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، تستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، كذلك بوجد جهاز للرقابة يتمثل في الوصاية.

ج. **التعاونيات**: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط**: تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة أشكال منها:

أ. **الأنشطة التابعة**: هو الشكل الذي ترتبط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعلاقات مباشرة مع المؤسسات الكبيرة عن طريق:

- **الترخيص أو الامتياز التجاري**: هو اتفاقية مبرمة بين مؤسسة صغيرة أو متوسطة تعرف في هذه الحالة بالمرخص له (Franchisée) ومؤسسة كبيرة تعرف بالمرخص(Franchiseur) لمدة معينة؛ ويأخذ الترخيص أو الامتياز التجاري عدة أشكال منها:

✓**الترخيص للبيع المباشر للمنتج أو الخدمة**: هنا يوفر المرخص السلع وتجهيزها للمرخص له ليقوم بتصريفها دون أن يدخل عليها أي تغيير.

✓**الترخيص لإنتاج السلع**: في هذه الحالة يقوم المرخص له بإنتاج السلع من خلال حصوله على النماذج والمكونات والمعطيات التقنية المتعلقة بالمنتوج مع استخدام الاسم والعلامة التجارية للمرخص، شريطة احترام القواعد المحددة في العقد.

✓**الترخيص لاستعمال العلامة التجارية للمرخص له**: يمنح في هذا النوع من الترخيص للمرخص حق استعمال العلامة التجارية للمرخص له.

● **المقاولة من الباطن:** تعرف حسب المركز الوطني للمقاولة في الباطن CNAST[*] على أنها[1]: "مجموعة أنشطة التي تساهم في إنتاج منتج أو عدة منتجات متكاملة لتركيب منتج معين لحساب المؤسسة الآمرة (مصدرة للأوامر) بناء على مجموعة الخصائص التقنية التي تقدمها للمؤسسة المقاولة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بتنفيذها طبقا لما ورد في العقد المبرم بينهما" .

وتأخذ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقاولة أشكال عديدة منها[2] :

✓**التعاقد من الباطن لزيادة الطاقة الإنتاجية:** تحدث في حالة عدم قدرة المؤسسة الآمرة على إنتاج جزء من المنتج لعدم توفر الموارد الضرورية لذلك أو في حالة تلقيها طلبيه كبيرة وعدم قدرتها على تلبيتها فتلجأ لمنح هذا المنتج أو جزء منه لمؤسسة صغيرة أو متوسطة تمتلك الموارد الكافية لإنتاجه وذلك ضمن شروط يتم الاتفاق عليها في العقد، يكون هذا النوع من المقاولة مؤقت أو ظرفي كونه يرتبط بوضعية المؤسسة وإمكانياتها المادية.

✓**المقاولة في الباطن نتيجة التخصص:** حيث تفوض مؤسسة كبيرة لمؤسسة صغيرة أو متوسطة إنتاج منتج أو جزء منه وفق معايير ومقاييس محددة، وينتشر هذا النوع بصفة خاصة في الصناعات الدقيقة التي تتطلب معدات وتجهيزات متخصصة ويد عاملة مؤهلة وقد يدوم هذا النوع من المقاولة لسنوات عدة وقد يكون دائم.

✓**تنفيذ الأشغال:** تنفذ هنا المؤسسة المقاولة (المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة) أشغال معينة لصالح جهة أخرى وذلك في وقت عمل محدد مسبقا.

✓**الإنتاج:** تقوم المؤسسة المقاولة (المص م) بصناعة قطع الغيار، مكونات بعض الأدوات....، حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من هذه العملية.

✓**الخدمات:** كالنقل والمواصلات، الصحة، النظافة العامة، خدمات المطاعم، الأمن والحراسة.

---

[*] LE CENTRE NATIONAL DE LA SOUS TRAITANCE (France)

[1] - Chantal Bussenault ,Martin Prétet ," **Organisation et gestion de l'entreprise**" , Edition Vuibert، paris,1991, p 183

[2] – شفيق الأشقر، " **نحو إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية**"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول للمناولة والصناعة ،الجزائر، 12-15 سبتمبر 2006، ص 04.

ويمكن أن تكون المؤسسات المتعاقدة من منطقة واحدة (مقاولة جهوية) أو من نفس البلد (مقاولة وطنية) أو تنتمي إلى دولتين مختلفتين (مقاولة دولية).

- **العناقيد الصناعية:** هي تجمعات (محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين (وحدات إنتاجية، هيئات مساندة حكومية ،مالية وبحثية)، تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بيت عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواءً من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية[1].

بالإضافة إلى المقاولة من الباطن التي تم التطرق إليها فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناقيد الصناعية ترتبط بالمؤسسات الكبيرة بأشكال أخرى منها[2]:

✓ **التزويد الخارجي:** وهو يمثل أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المؤسسات، وتقوم في هذه الحالة المصم بإنتاج السلع الوسيطة أو تقديم خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية، التي تقوم المؤسسات الكبيرة بشرائها بدلا من إنتاجها داخليا.

✓ **التحالفات الإستراتيجية:** وهو نوع من التعاون في المجال التكنولوجي والمعلومات وبرامج التدريب والتسويق المشترك بهدف تخفيض التكاليف في هذه المجالات، والاستعانة بخبرات المؤسسات الأخرى.

ب. **الأنشطة المستقلة:** في هذه الحالة تقوم المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بإنتاج منتجات تامة الصنع أو تقديم خدمات بهدف تنافسي لما هو موجود في السوق، محاولة بذلك احتكار أكبر قدر منه خاصة في سوق المنتجات التي تتميز بقصر دورة حياتها أو الموسمية منها وعلى المستوى المحلي.

3- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:** تصنف وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات[3]:

---

[1]- زيراري بلقاسم، " **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد07، 2007 ،ص 174.

[2]- المرجع السابق، ص ص (176-177).

[3]- لخلف عثمان، " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص (34_ 35).

أ. **المؤسسات غير المصنعية:** تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن، كما نميز في نطاق الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يستخدم كمكان للعمل، والإنتاج في الورشات عندما ينتقل الحرفي إلى مكان خارج المنزل.

ب. **المؤسسات المصنعية:** يجمع صنف المؤسسات المصنعية بين المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز على صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

يتوسط المؤسسات غير المصنعية والمؤسسات المصنعية نظام المؤسسات المنزلية، والورشات المتفرقة الذي يعتبر مرحلة سابقة (تمهيدية) نحو نظام المصنع، ومع ذلك يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد البلدان النامية وحتى في بعض البلدان المصنعة.

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس قطاع النشاط:

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقيتها على أنها مؤسسات منتجة للسلع و/ أو الخدمات وكأن التعريف محصور في المؤسسات الإنتاجية، لكن الواقع غير ذلك، فهي يمكن أن تكون مؤسسات تجارية، إذا ما توفرت فيها المعايير المميزة للم ص م.

وعلى أية حال يمكن أن تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس هذا المعيار إلى[1]:

أ. **المؤسسات الصناعية:**هي التي تقوم بنشاط صناعي،وهو تحويل المدخلات إلى المخرجات، ومن المدخلات نذكر: اليد العاملة ،الآلات، المواد الأولية أو قطع مصنعة أو نصف مصنعة، صنعت في المؤسسة أو في مؤسسات أخرى، وتدخل في تركيبة المنتج أو المنتجات النهائية للمؤسسة (النهائية ليست بالضرورة

[1]-لزهر العابد، " **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة 2، 2013، ص ص (21- 22).

موجهة للاستهلاك النهائي، وإنما نهايته من وجهة نظر المؤسسة، حيث تتوقف سلسلة الإنتاج عندها لكنها قد تعتبر نقطة بداية في مؤسسة أخرى).

ب. **المؤسسات التجارية**:المؤسسة التجارية تمارس دور الوساطة بين المؤسسات الصناعية والمستهلك مهما كانت طبيعته، فهي التي تبيع لتجار التجزئة، لتجار الجملة أو المستهلك النهائي، وتشكل هذه المؤسسات جزء من سلسلة التوزيع الخاصة بمنتج معين، فوجودها من عدمه يتوقف على سياسة التوزيع التي تتبعها المؤسسة الصناعية، فقد ينتهي وجودها في حال ما قامت المؤسسة بالبيع المباشر إلى المستهلك الحقيقي لمنتجها، ونميز بين عدة أنواع من المؤسسات التجارية نقسمه احسب شكل التجارة التي تنتمي إليها إلى:

- **التجارة المستقلة**: تتشكل من التجار الذين يمارسون نشاطا تجاريا وتكون ممثلة في:

- **تجارة الجملة**: وسطاء بيع يبيعون ما يشترونه وبكميات كبيرة.
- **تجار التجزئة**: يشترون من تجار الجملة، أو من المؤسسات الصناعية، يبيعون إلى المستهلك النهائي.

- **التجارة المتكاملة**: تمثلها مؤسسات تشترى بكميات كبيرة وتبيع بالتجزئة، تخضع لطرق التسيير المطبقة في التسويق خاصة تلك المتعلقة بوظيفة التوزيع، كتصريف المنتجات، قوى البيع، إرسال الطلبيات...الخ ،وتتشكل من الأسواق التجارية المركزية بمختلف أحجامها وتختلف عن بعضها من حيث المساحة، عدد المنتجات المباعة، طريقة تصريفها، الأسعار المطبقة، ونوعية المنتجات المعروضة.

- **التجارة التشاركية**: لكي يستطيع التجار الصغار مواجهة المنافسة أو ضغط الموردين فقد لجؤوا إلى الشراكة فيما بينهم، سواءً بين تجار التجزئة لتنشأ تعاونية تجار التجزئة، أو بينهم وبين تاجر الجملة وتنشأ هنا السلسلة الإرادية، وبين تجار التجزئة والمنتج وينشأ ما يعرف بالفرانشيز(Franchise)

ج.**المؤسسات الخدمية**: تؤدي العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات متنوعة للمتعاملين معها، سواءً أكانوا أسرا أو مؤسسات حكومية أو خاصة ومن أهم الأنشطة الخدمية: الغسيل، المطاعم، الفنادق، النقل، المواصلات، الاتصالات، ورش إصلاح وصيانة مختلف الآلات، الحلاقة.... إلخ.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حضيت به في الوقت الحالي من قبل علوم التسيير، وذلك بسبب تركيز اهتمام آنذاك نحو المؤسسة الكبيرة،

ولم تعتبر المؤسسة الصغيرة حتى كشكل مصغر للمؤسسة الكبيرة إلا أن المكانة التي احتلتها في اقتصاد الدول المتقدمة الناشئة وحتى النامية، جعل من الصحيح الجزم بأن أداء ومستوى تطور أي اقتصاد مرتبط بشكل كبير بالقدرة على خلق محيط جيد لهذه المؤسسات.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي والاجتماعي سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب في شكل نقاط نظرية من خلال العنصر الأول، أما العنصر الثاني فنخصصه للحديث عن مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات بعض الدول.

أولا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- الأهمية الاقتصادية:

أ. زيادة الناتج المحلي: حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة معتبرة في الناتج المحلي من خلال توفير السلع والخدمات سواءأ كانت وسيطية أو نهائية، والرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج، والتخفيف من هدر موارد الدولة[1]، كما تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وهذا يعني زيادة الاستثمارات والمدخرات وبالتالي زيادة الناتج الوطني.

ب. توفير مناصب الشغل: تضطلع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور بالغ الأهمية في مواجهة مشكلة البطالة، حيث تستخدم هذه المؤسسات فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءا من البطالة، وتعمل في الوقت نفسه على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكل البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، كما توفر هذه المؤسسات فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام للمؤسسات الكبيرة[2]. كما أن هناك إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية، لامتصاص البطالة المنتشرة سواء في المجتمعات النامية أو المجتمعات المتقدمة على حد سواء،

[1]- كربوش محمد، " **إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟**"،أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص 22.

[2]- هايل عبد المولى طشطوش، " **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص (65-66)

واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ومن هنا ظهرت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل والحد من مشكلة البطالة[1].

ج. تنمية الصادرات: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تنمية الصادرات سواء بشكل مباشر عن طريق قدرتها على إنتاج المنتجات النهائية التنافسية، أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة بمنتجات وسيطية كمدخلات لتكوين المنتج النهائي[2].

وتكتسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية لعدة عوامل[3]:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.
- تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

د. المساهمة في التنمية الإقليمية وتحقيق التوازن الجهوي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة ،بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة ويعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها[4]. كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامل الأساسي لتنمية المناطق الريفية ،والمساهمة في إعادة توزيع السكان والحد من هجرة الأفراد من الريف والمدن الصغرى نحو التجمعات الصناعية الكبرى ،عن طريق خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية، والحفاظ على البيئة في المدن الكبرى على وجه الخصوص.

---

[1]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،" **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 65.

[2]- وفاء عبد الباسط،" **مؤسسات راس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**"، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 19.

[3]- دوار إبراهيم،" **آليات تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2001-2009**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2011-2012، ص 25.

[4]- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، " **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص 73.

هـ.المحافظة على المنافسة وتحقيق التطور الاقتصادي:تتنافس المؤسسات الصغيرة والكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات،و من الضروري جدا المحافظة على المنافسة وذلك لأهميتها في الاقتصاد، ففي عصر التغيير يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغيير من خلال الإبداع والتطوير[1]، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنافس فيما بينها وتحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها: العدد الكبير لهاته المؤسسات، التشابه في الظروف الداخلية لها، كمية الإنتاج الصغيرة، الحصة السوقية المحدودة، ضعف الموارد المالية وغيرها من خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى عدم تمكن أي مؤسسة من فرض سيطرتها على الأسواق إلا في الحالات الاستثنائية وغير دائمة مما يمنع أي شكل من أشكال الاحتكار[2].

بالإضافة إلى المحافظة على التنافسية تساهم ا لم ص م في تحقيق التطور الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال مشاهدة مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي المؤسس على التكنولوجيا الجديدة مثل قطاع المعلومات والاتصالات، قطاع التكنولوجيات الحيوية .... إلخ، فهذه القطاعات هي سمة الاقتصاد الجديد وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو والتطور نظرا لإعطائها أهمية قصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها، وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في التطور الاقتصادي[3].

و. المساهمة في الإبداع: تقوم المشاريع التي يديرها أصحابها بالتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على إبتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل والإبتكار. وقد أظهرت الدراسات بأن أكثر من ثلث براءات الإختراع في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسجل سنويا تعود إلى الأفراد وأصحاب الأعمال الصغيرة وليس الشركات العملاقة التي تنفق الملايين على البحث والتطوير[4].

---

[1]- ماجد العطية،" **إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية ،2004، ص 25.

[2]- رابح خوني، رقية حساني،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها**"، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3]- وفا عبد الباسط،" **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة**"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4]- سعاد نائفالبرنوطي،" **إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة** "، مرجع سبق ذكره، ص 61.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للإبتكار من خلال سرعتها: 2.2 سنة للمؤسسات الصغيرة مقابل 3 سنوات للمؤسسات الكبيرة[1].

ز. **تحقيق التكامل الصناعي**: من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وتكاملها يعتبر من المقومات الأساسية للهيكل الصناعي وقوة دافعة لعملية التنمية الصناعية، فالقاعدة الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكمن في تكاملها مع المؤسسات الكبيرة، وقد حققت الكثير من الدول المتقدمة صناعيا، مكاسب صناعية هائلة لإتباعها هذا النمط من التعاون، الذي يتجسد في[2]:

- **التكامل غير المباشر**: ويقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة دون اتفاق مباشر بين الطرفين، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق، حيث يتم إنتاج المنتجات المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح.
- **التكامل المباشر**: ويتم من خلال التعاقد بين الصناعات الصغيرة والكبيرة على أساس أن إحدى هذه الصناعات تستخدم منتجات الصناعات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع فعندما تحصل الصناعات الصغيرة عل مدخلاتها من الصناعات الكبيرة تسمى هذه العلاقة بالتصنيع اللاحق، ولكن في حالة حصول الصناعات الكبيرة على مدخلاتها من الصناعات الصغيرة فتسمى هذه العلاقة بالتعاقد من الباطن.

ح. **القدرة على مقاومة الإضطرابات والتكيف مع الظروف والأوضاع المحلية**:تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة[3]، وطبقا لتقرير INSEE(المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية في فرنسا) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الإضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية، وتضع نفسها في القطاعات ذات الإستثمار المالي الأقل وبذلك تكون الأقل تأثرا

[1]– هالة محمد لبيب عنبه، " **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002،ص 205.

[2]– فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد،" **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3]– ماجدة العطية،" **إدارة المشروعات الصغيرة**"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلائم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات[1]. كما تظهر قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الظروف والأوضاع المحلية بصفة خاصة في المناطق التي قد لا تتوفر فيها في بعض الأحيان، مرافق متطورة للبنية الأساسية مما تخفف العبء على ميزانية الدولة[2].

2- الأهمية الاجتماعية:

أ. **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع**:إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على إكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم؛إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة قوية بين المنتج والمستهلك ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهاته المؤسسة أو تلك، وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.

ب. **زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال**: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعظيم إحساس الأفراد بالحرية والإستقلالية، وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط، والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها[3].

ج.**تحقيق الاستقرار الاجتماعي**: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل، تساهم في توليد الكثير من فرص العمل، الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أنه لها دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية والخارجية، من خلال تركيزها على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع.

---

[1]- وفاء عبد الباسط،" **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة**"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2]- نبيل جواد،"**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص77.

[3]- سمير علام،" **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**"، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1993، ص 13.

د. **إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد في المجتمع لإشباع حاجاتهم ورغباتهم حيث يؤدي تميزها بالمرونة على صعيد الإنتاج إلى تلبية الإحتياجات المتباينة لشرائح المجتمع المختلفة وهذا ما لا يوجد في المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الإنتاج الثابت المنمط والكبير[1].كما تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة من المؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا في خلق فرص استخدام بأجور معقولة مما يخفض من حدة الفقر،ويرجع هذا أساسا لكثرة عددها وعملها في ظروف تنافسية متشابهة بإضافة إلى تشغيلها لعدد كبير من الأشخاص، مما يؤدي إلى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول.

ثانيا: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات بعض الدول:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات في دول منظمات التعاون والتنمية الاقتصادية(L'ODCE)، عددها على الصعيد العالمي ما بين 420و 510 مليون مؤسسة منها 9% إلى (باستثناء المؤسسات المصغرة) تنتمي للقطاع الرسمي و80% إلى 95% تنتمي للدول ذات الإيراد المنخفض والإيراد الوسيط، تلعب هذه المؤسسات دورا أساسي في خلق مناصب الشغل والثروة في كل دول العالم سواءً كانت متقدمة، ناشئة وحتى نامية، فهي توفر أكثر من ثلثي مناصب العمل، فحسب دراسة قام بها"M. Ayyagari,A.Demirgüç-kunt et V. Maksimovic" ضمت معطيات حول 99 دولة خلال الفترة الممتدة من(2006– 2010) تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر حصة هامة من فرص العمل في كل الدول بغض النظر عن مستوى إيرادها، وأن هذه الحصة مرتفعة خاصة في الدول النامية وتبلغ القيمة الوسيطة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل 67% كما أثبتت المعطيات أن مساهمة الم ص م في التشغيل تأخذ حصص عظمى في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث أن دراسة عينة مكونة من 18 دولة تنتمي لهذه المنظمة يبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(بما فيها المؤسسات المصغرة) تساهم ب 63% من مناصب العمل الكلية؛ كما بينت الدراسة

[1]– نبيل جواد،" **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مرجع سبق ذكره، ص 85.

أن أكثر من 50% من الخلق الصافي*لمناصب الشغل في معظم الدول (بغض النظر عن مستوى دخلها) يعود للمؤسسات صغيرة الحجم (5- 99 عامل)؛ أما في الإتحاد الأوربي فإن 85% من الخلق الصافي لمناصب العمل يعود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1- 250)كما بينت دراسة أخرى قام بها " T. M.Ayyagain،Beck et Demirgüç-Kunt "في سنة 2003 أن مساهمة المؤ.ص.م (القطاع الرسمي وغير الرسمي) تمثل من 60% إلى 70% من PIB وأن مساهمة المؤسسات غير الرسمية (خاصة المصغرة) تتضائل كلما ارتفع إيراد الدولة وتزيد بالتالي مساهمة المؤ.ص.م الرسمية[1].

الشكل رقم (1-2) :حصة المؤ.ص.م في PIB الدول حسب مستوى إيرادها

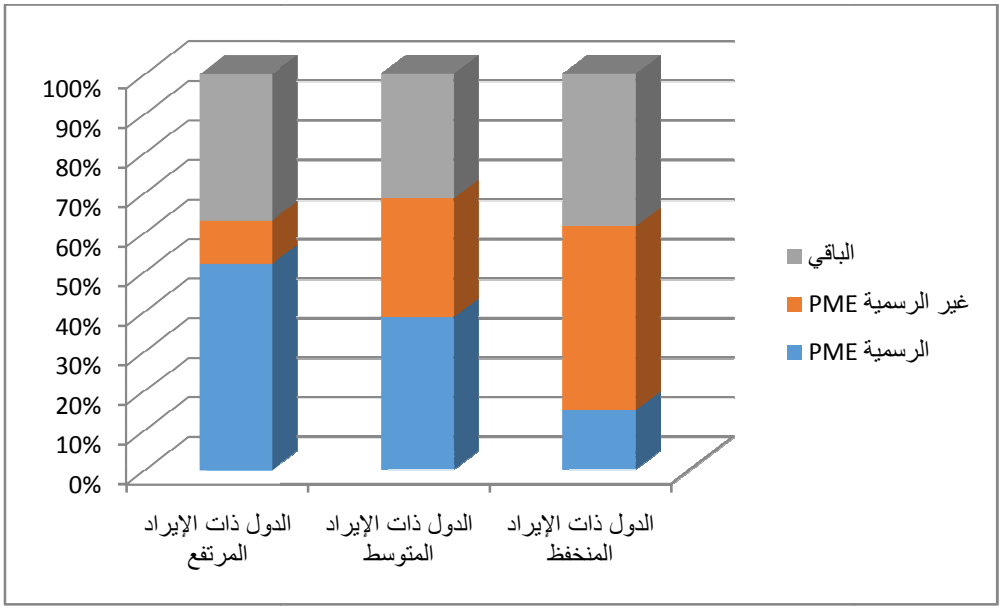

Source : Bureau international du travail, **" les petites et moyennes entreprise et la création d'emplois décents et productifs "**, conférence internationale du travail, 104º session, Genève, 2015, p 16.Disponible sur le site https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_358290.pdf , Consulter le 20/07/2017.

1- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكندي:

في ديسمبر 2017، أحصى الاقتصاد الكندي حوالي 1.18 مليون مؤسسة، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 99.8%، توظف ما يزيد عن 10.66 مليون شخص، أي حوالي 89.7% من

*الخلق الصافي لمناصب العمل هو الفرق بين مناصب العمل المنشأة من قبل المؤسسات الجديدة أو الموجودة ومناصب العمل المفقودة بفعل تقلص النشاط أو خلق المؤسسات.

[1] -: Bureau international du travail, **" les petites et moyennes entreprise et la création d'emplois décents et productifs "**, op. cit, pp (3-16).

إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص.تفصيل أكثر لهذه الإحصائيات والإحصائيات الأخرى عن مساهمة PME في الناتج المحلي والتصدير، نلخصها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1–7): بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمؤ.ص. م في كندا

	ديسمبر 2017						خلال 2014–2010
	المؤسسات		التشغيل		التصدير		الناتج الداخليالخام %
	العدد	النسبة %	العدد × 10^3	النسبة %	العدد	النسبة %	
المؤسسات الصغيرة 1–99 عامل	1152769	97.9	8295.8	69.7	89.6	20.5	38.4
المؤسسات المتوسطة 100–499 عامل	21926	1.9	2371.4	19.9	7.80	21.4	11.8
PME	1174695	99.8	10667.2	89.6	97.4	41.9	50.2
المؤسسات الكبيرة أكثر من 500 عامل	2939	0.2	1228.3	10.4	2.60	58.1	49.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Direction générale de la petite entreprise,**" principales statistiques relatives aux petitesentreprises"**, Janvier 2019-Disponible sur le site : https://www.ic.gc.ca/eic/site/061.nsf/vwapj/PSRPE-KSBS_Jan_2019-V2_fra.pdf/$file/PSRPE-KSBS_Jan_2019-V2_fra.pdfconsulter le 17/06/2019.

نلاحظ من خلال الجدول مدى أهمية المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الكندي، حيث تمثل ما نسبته 97.9%من النسيج الاقتصادي، توظف 69.7%من اليد العاملة في القطاع الخاص، وتصدر ما نسبته 20.5%من القيمة الكلية للصادرات، ممثلة ما يزيد عن 89% من المؤسسات المصدرة، وخلال الفترة 2010–2014 ساهمت هذه المؤسسات في خلق حوالي 38.4%من الناتج الداخلي الخام.

2– مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أعمدة الاقتصاد الياباني، وذلك من خلال مساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية والتي نبين بعضا منها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1–8): مساهمة المؤ.ص.م اليابانية في التشغيل وخلق القيمة المضافة

البيان	نهاية 2016				نهاية 2015	
	المؤسسات		المساهمة في التشغيل		المساهمة في القيمة المضافة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المؤسسات الصغيرة	3.048 مليون مؤسسة	%84.9	10.44 مليون عامل	%22.3	35.7 تريليون ين	%14.0
المؤسسات المتوسطة	530.000 مؤسسة	%14.8	21.76 مليون عامل	%46.5	99.4 تريليون ين	%38.9
المؤسسات الكبيرة	11.000 مؤسسة	%0.3	14.59 مليون عامل	%31.2	120.5 تريليون ين	%47.1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-Small and Medium Entreprise Agency**, "2019 white paper on small and medium entreprise in Japen",** October 2019, p03.Disponible sur le site:https://www.chusho.meti.go.jp/pamflet/hakusyo/2019/PDF/2019hakusyosummary_eng.pdf consulter le 01/01/2020.

3– مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الاتحاد الأوروبي:

تعتبر المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة محرك الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي من خلال خلق مناصب الشغل والمساهمة في النمو الاقتصادي، فضمن 24.5 مليون مؤسسة التي أحصاهاUE سنة 2017، 99.8% منها هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة توفر ثلثي مناصب العمل 66.4% و56.8%من القيمة المضافة المنتجة من قبل قطاع الأعمال غير المالي.

الجدول رقم (1–9): عدد المؤ.ص.مفي الاتحاد الأوروبي، مساهمتها في التشغيل وخلق القيمة المضافة لسنة 2017.

المؤسسات	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	كلPME	المؤسسات الكبيرة	كل المؤسسات
العدد	22830944	1420693	231857	24483496	46547	24530050
%	%93.1	%5.8	%0.9	%99.8	%0.2	%100
القيمة المضافة						
القيمة (تريليون €)	1525.6	1292.1	1343.0	4160.7	3167.9	7328.1
%	%20.8	%17.6	%18.3	%56.8	%43.2	%100
التشغيل						
العدد	41980528	28582254	24201840	94764624	47933208	142697824
%	%29.4	%20.0	%17.0	%66.4	%33.6	%100

Source : European commission,**"Annual Report On EuropeanSMEs 2017/2018 –SME growingbeyondborders"**, November 2018, p 14.Disponible sur le site : https://blogs.ec.europa.eu/promotingenterprise/files/2018/11/SME-Annual-report-2017-2018.pdf consulter le 20/03/2019.

4– مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا ASEAN*

في دراسة صادرة عن معهد الدراسات الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا ERIA* والمنشورة سنة 2014، تبين أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بإجمالي المؤسسات العاملة في الاقتصاد لكل دول ASEAN تتراوح ما بين 89 و99.9%بينما تتراوح نسبة مساهمتها في التوظيف بين 52 و97%، كما تساهم بنسبة تتراوح بين 10 و30% من إجمالي الصادرات، أما بالنسبة لتفصيل هذه النسب حسب كل دولة فهي موضحة في الجدول التالي:

*ASEAN : Association of South East Asian Nation

*ERIA : Economic Research Institue for ASEAN and East Asia.

الجدول رقم (1–10): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد دول ASEAN

الدولة	نسبةPME إلى إجمالي المؤسسات		نسبة مساهمة PMEفي التوظيف		نسبة مساهمة PME في الناتج الداخلي		نسبة مساهمة PME في الصادرات	
	%	السنة	%	السنة	%	السنة	%	السنة
بروناي	98.2	2010	58	2008	23	2008	–	–
كبوديا	99.8	2011	72.9	2011	–	–	–	–
أندونيسيا	99.9	2011	97.2	2011	58	2011	16.4	2011
لاووس	99.9	2006	81.4	2006	–	–	–	–
ماليزيا	97.3	2011	57.4	2012	32.7	2012	19	2010
ماينمار	88.8	–	–	–	–	–	–	–
الفلبين	99.6	2011	61	2011	36	2006	10	2010
سنغافورة	99.4	2012	68	2012	46	2012	–	–
تايلاندا	99.8	2012	76.7	2011	37	2011	–	2011
الفيتنام	97.5	2011	51.7	2011	–	–	–	–

Source : ASEAN SME Agencies, **"Asean SME Policy Index 2014- Towards compétitive and InoovationAseanSmes-"**, EriaSme research working group, Jun 2014, p 01. Disponible sur le site: https://www.oecd.org/southeast-asia/ASEAN%20SME%20Policy%20Index%2014.pdf consulter le 31/05/2017.

5– مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المغربي

حسب إحصائيات كنفدرالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المؤ.ص.م 95% من النسيج الاقتصادي المغربي، توظف 50% من اليد العاملة، تنتج 20% من القيمة المضافة، وتساهم بـ 30% من الصادرات، 40% من الإنتاج و50% من الاستثمار الوطني[1].

[1] - Bouchra lkhoyaali**," Prévisions et contrôle de gestion dans l'entreprise : quels enseignements pour les PME Marocaines ?",** op.cit, p167 .

المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعرض المؤ.ص.م إلى العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها وتختلف حدة هذه المشاكل وتأثيرها بين الدول المتقدمة والنامية، كما تختلف من دولة إلى أخرى، وهناك العديد من الأبحاث التي أجريت في هذا المجال لمحاولة التعرف على أهم العقبات التي تشغل المسيرين ومالكي المؤسسات ،ومن بينها الاستقصاء الذي أجراه مجمع البنك الدولي[1]، والذي شمل 130.000 مؤسسة من 135 دولة، تبين من خلالها أن أولى هذه العراقيل هو صعوبة الحصول على التمويل بنسبة 16.5%، يليه صعوبة الوصول إلى الكهرباء بنسبة 13.5%،و12% منافسة الاقتصاد غير الرسمي، هذه العراقيل الثلاث تصنف على رأس قائمة المشاكل التي تواجه المؤ.ص.م بـ 42%، هذه المشاكل وأخرى سنتعرف عليها في النقاط التالية:

1- المشاكل التمويلية: تقسم مشاكل التمويل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا لمصادرها إلى مجموعتين أساسيتين، مشاكل تمويلية خارجية تظهر نتيجة إحجام مؤسسات التمويل المختلفة، وخاصة البنوك التجارية على تقديم التمويل اللازم لها، لافتقارها للضمانات الكافية في أغلب الأحيان، ومشكلات داخلية تنشأ من التداخل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية لمالكها، بالإضافة إلى إهمالها لمختلف القواعد المالية والمحاسبية التي تمكنها من توفير الاحتياطات المالية المطلوبة[2].

وتنعكس مشكلة التمويل على معاملات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضطر إلى الشراء بالأجل من بعض التجار وبأسعار مرتفعة نسبيا، واللجوء إلى الوسطاء في أسواق المواد الخام للحصول على احتياجاتها بأسعار مبالغ فيها، وكذا التعاقد من الباطن مع المؤسسات الكبيرة لتوفير المدخلات وتسويق الإنتاج مقابل أجر محدد متفق عليه أو بسعر منخفض، مما يقلل من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل المناظر لو توافرت الموارد المالية لهذه المؤسسات[3].

---

[1]-Bureau international du travail , **" les petites et moyennes entreprises et la création d'emplois décents et productifs"**, op.cit, p19.

[2]- خبابة عبد الله،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3]- محمد فتحي صقر ،" واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية"، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 19-22 جانفي 2004، ص 36.

كما يلاحظ أنه حتى لو تم توفير الائتمان اللازم لهذا النوع من المؤسسات، فإن تكلفة الحصول عليه في كثير من الأحيان تفوق ما هو عليه الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، وفي هذا الصدد بينت دراسة أن البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية تفضل التعامل مع المؤسسات الكبيرة وكثيفة رأس المال، كما بينت أيضا أن المؤسسات الصغيرة تدفع فائدة بمعدلات تزيد بـ 2% إلى 3% عما تدفعه المؤسسات الكبيرة[1].

2- المشاكل التسويقية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ. **عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التغيرات:** حيث أن عدم تمكن هذه المؤسسات من مسايرة اتجاهات السوق ،يؤدي إلى تعرضها لخسائر مفاجئة ؛نتيجة حدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق، إضافة إلى افتقار الكثير من هذه المؤسسات للمفاهيم الأساسية للجودة ،مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات وفتح الأسواق أمامها[2].

ب. **انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات:** وهذا ما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات[3].

ج.**عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية:** وهذا ما يشكل عقبة أمام تسويق المنتجات من الصناعة الوطنية، وخاصة الصناعات الصغيرة منها والتي أصبحت تواجه منافسة شديدة من منتجات الدول الصاعدة، كدول جنوب شرق آسيا[4].

د. **سوء اختيار موقع البيع وإهمال المنافسين:** حيث يؤدي سوء اختيار موقع البيع وبدون دراسة كافية للسوق والحجم المتوقع للمبيعات ضمن ذلك الموقع، والذي قد يتواجد في مكان لا يصله الزبائن إلى فشل

---

[1]- جالن سبنسرهال،" **منشآت الأعمال الصغيرة: إتجاهات في الإقتصاد الكلي**"، ترجمة: صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص39.

[2]- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد،" **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص90.

[3]- نيل جواد،" **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مرجع سبق ذكره، ص104.

[4]- فتحي السيد أبو عبده أبو السيد أحمد، المرجع السابق، ص ص (90-91).

المشروع وإفلاسه، كما أنه قد يحصل وأن يكون هناك عمل صغير قائم وناجح لسنوات طويلة ثم فجأة يتعرض للفشل، يكون السبب في الكثير من هذه الحالات هو إهمال المنافسين والمستجدات في ظروفهم وإمكانياتهم[1].

3- المشاكل الفنية: تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العقبات الفنية والتقنية، من أهمها:

أ. **نقص العمالة الفنية المدربة:** تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة، رغم اعتماد الغالبية منها على أصحاب المؤسسات أنفسهم، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها[2]:

- ✓ عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- ✓ تفضيل العاملين العمل لدى المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى وحوافز أكثر؛
- ✓ زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالنسبة للمشروعات الجديدة، تتسبب في انتقال العمالة المدربة إلى المجالات التي تعرض أجور أعلى، مما أدى إلى حرمان المؤسسات الصغيرة من هذه العمالة المؤهلة.

ب. **مشاكل الحصول على المواد الأولية وانخفاض الإنتاج:** وتأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك الصناعات على المواد الأولية المستوردة، فضلا عن المحلية، بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الاستيراد وصعوبة الحصول على الكميات الكافية نسبيا مقارنة بالصناعات الكبيرة[3]. وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من انخفاض الإنتاج بسبب سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية ،وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل[4].

---

[1]- سعاد نائف البرنوطي،" **إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة**"، مرجع سبق ذكره، ص 95

[2]-فتحي السيد عبد أبو سيد أحمد،" **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مرجع سبق ذكره ،ص 96.

[3]- رقية سليمة،" **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة** "،الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، 17-18 أفريل 2006، ص33.

[4]- الرجع السابق، ص34.

ج.**عدم استخدام التكنولوجيا المتطورة:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدات ذات مستوى فني متدني، وهذا راجع لانخفاض ثمنها مقارنة بميزانية هذه المؤسسات من جهة، وارتفاع تكاليف استخدام التكنولوجيا الحديثة من معدات وأجهزة من جهة أخرى، حيث أن تكاليف استخدام التكنولوجيا المتطورة لا تتوقف عند اقتناء هذه المعدات فقط، بل تتعدى مصاريف أخرى أهمها التدريب والصيانة[1].

د. **مشاكل الضرر أو العطل في الممتلكات:** إن ممتلكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الأبنية والآلات والمخزون ،عرضة لعدة أخطار طبيعية أو مفتعلة كالحريق، السرقة...الخ؛ إن خسارة وتضرر الممتلكات تمثل عبئا ثقيلا يؤدي إلى تعطل مصالح المؤسسة ،لعدم قدرتها على تحمل الخسائر المفاجئة نظرا لمحدودية رأس المال[2].

هـ.**نقص المعلومات:** يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة نقص المعلومات عن أسواق السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج، وكذا نقص في المعلومات حيال الكثير من القرارات الحكومية مثل قوانين تسجيل المؤسسات، الحوافز والضرائب...الخ، حيث عادة ما يكون أفق الملاك المسيرين لهذه المؤسسات لا يمتد لأكثر من شؤون نشاطهم، لذلك فإنهم يتفاجئون بارتفاع الأسعار دون سبب معروف لديهم، كما قد يتعرضون إلى احتكار الموردين بسبب نقص مستلزمات الإنتاج دون التعرف على مصادر بديلة[3].

4- المشاكل المتعلقة ببيئة الأعمال: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم من عدة صعوبات يمكن ربطها ببيئة الأعمال، ونذكر منها:

أ. **صعوبة إجراءات التأسيس وتعدد الجهات المتعامل معها:** يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة، تؤدي أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع، بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير، كما أن التعامل مع جهات

[1]- وفاء المبيربك، تركي الشمرى،" **تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها**"، لجنة النشر للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 2006، ص108.

[2]- نبيل جواد،" **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مرجع سبق ذكره، ص106.

[3]- عبد الرحمن سيري أحمد،" **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 31

كثيرة كالتأمينات الاجتماعية، الصحة والبيئة، الكهرباء...الخ، يضع ضغوطا كبيرة على المستثمرين الصغار كعدم المعرفة بأساليب التعامل مع كل تلك الجهات الإدارية[1].

ب. **مشكلة الحصول على تراخيص التشغيل:** يقتضي منح تراخيص التشغيل استيفاء صاحب المؤسسة لشروط صحية وأمنية معينة تستغرق وقتا طويلا، سبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من تحقق الاشتراطات، خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط استيفائها بالكامل قبل منح الترخيص، وعادة ما يجد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوفاء بالمتطلبات الأمنية والصحية نظرا لضيق مساحات الورش والمحال الصغيرة من ناحية، ولارتفاع تكلفة توفيرها من ناحية أخرى، مما يعرضهم لمخالفات وجزاءات لعدم مراعاة الاشتراطات الواجبة، كما يضطر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العمل بصورة غير رسمية (أي دون الحصول على ترخيص رسمي لمزاولة النشاط)، مما يؤدي إلى عدم استقرار أوضاع المؤسسات وانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستوى جودة السلعة، حيث يتردد صاحب المؤسسة في تطوير النشاط تخوفا من احتمال اكتشاف وضعه غير القانوني، وحرمانه من الاستمرار في العمل[2].

ج.**السياسات المالية والضريبة والنقدية غير المناسبة:** ومن مظاهرها:

✓ عدم حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتيازات وإعفاءات ضريبية، فغالبا ما تكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة، ورسوم الواردات أقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة، ثم ترتفع تدريجيا بدءً بفئات السلع الوسيطة ثم السلع المعمرة، غير أن العديد من البنود المصنفة سلعا وسيطة أو سلعا استهلاكية في التعريفة الجمركية، تعتبر سلعا رأسمالية للمنشآت الصغيرة[3].

✓ يعتبر النظام الضريبي أحد أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب هذه المؤسسات من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة لمصالح

---

[1]- نبيل جواد،" **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مرجع سابق، ص ص(102-103).

[2]- محمد فتحي صقر،" **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3]- جالن سبنسر هال،" **منشآت الأعمال الصغيرة: إتجاهات في الإقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص116.

الضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات، كما يلاحظ عدم مسك بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دفاتر محاسبية منتظمة، ولذا يلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الإقرارات المقدمة لهم[1].

✓ إن سياسات الدولة وسيطرتها على معدلات الفائدة، وعلى عمليات اقتراض واقراض القطاع المالي، تؤدي إلى أن تصبح عمليات الإقراض للشركات الكبيرة أكثر ربحا وهذا على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

✓ تحديد الحكومات في العالم الثالث أسعارا مرتفعة للنقد الأجنبي مع منحها أسعارا متميزة للمنشآت الكبيرة، وحرمان المنشآت الصغيرة من نفس المزايا، مما يجعل المنشآت الكبيرة تحقق منافع أكبر من المنشآت الصغيرة[3].

د. **التأمينات الاجتماعية:** تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيا كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية، أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين، أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم من مستحقات التأمين الاجتماعي إذا لم يتوفر لديهم السيولة الكافية، مما يعرضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباء جديدة عليهم[4].

هـ. **التشريعات المنظمة لسوق العمل:** يؤدي تدخل الحكومات ونقابات العمال في سوق العمل (التحديد الأدنى للأجور ولسن الالتحاق بالعمل ولتنظيم تشغيل الإناث والأطفال ونظم الإجازات والمكافآت)، إلى تقييد فرص العمل التي يمكن ان توفرها المؤسسات الصغيرة، حيث يخاف صاحب المؤسسة من الشكاوي المحتمل أن يتقدم بها العمال لجهات الاختصاص، بدعوى عدم الحصول على الحد الأدنى من الأجر أو تجاوز عدد ساعات العمل الرسمية، ويتفادى صاحب المؤسسة هذه المشاكل عن طريق الاعتماد

[1]- محمد فتحي صقر،" **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2]- جالن سبنسر هال، "**منشآت الأعمال الصغيرة، إتجاهات في الإقتصادالكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[3]- المرجع السابق، ص117.

[4]- محمد فتحي صقر،" **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص 33.

على العمالة الأسرية والمؤقتة والموسمية، وكذلك العمالة الوافدة غير الحاصلة على ترخيص عمل، مع عدم الإبلاغ عن العمالة الوافدة المتواجدة بالمؤسسة، وتؤدي هذه الاعتبارات إلى ارتفاع معدل الغياب والانقطاع عن العمل وانخفاض إنتاجية العاملين، فضلا عن صعوبة الحصر الدقيق للعمالة الفعلية الملحقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

و. **الصعوبات المرتبطة بالبنية الأساسية والحصول على العقار:** تعتبر خدمات البنية الأساسية مثل خدمات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يمكن أن يؤدي سوء تقديم هذه الخدمات ورداءة نوعيتها إلى إعاقة نمو هذه المؤسسات.

كذلك تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، والحالة البيئية التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، وهذا في البلدان النامية على وجه الخصوص.

5- المشاكل الإدارية: إن توافر القدرة الإدارية هي حجر الأساس في نجاح أي مؤسسة، كما أن غيابها يسبب فشل المؤسسة، ومن هنا نجد أن المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بسبب ما تعانيه من قصور شديد في الخبرات الإدارية والتنظيمية.حيث أنه في أغلب الأحيان يسود هذه المؤسسات الإدارة العائلية أو الإدارة الفردية، وهي نمط مختلف من أنماط الإدارة لا يعتمد الأساليب العلمية الحديثة، وإنما يقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية[2].

كما يهمل العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة ،عملية التخطيط الإستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها[3].

يمكن توضيح نسبة تأثير هذه المشاكل وأخرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب الدراسة التي أجراها مجمع البنك الدولي المشار إليها سابقا، من خلال الشكل التالي:

---

[1]- محمد فتحي صقر، المرجع السابق، ص 34.

[2]- فتحي السيد عبد أبو سيد أحمد،" **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مرجع سبق ذكره ص ص (94- 95).

[3]- ماجد العطية، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الشكل رقم (1–3): أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

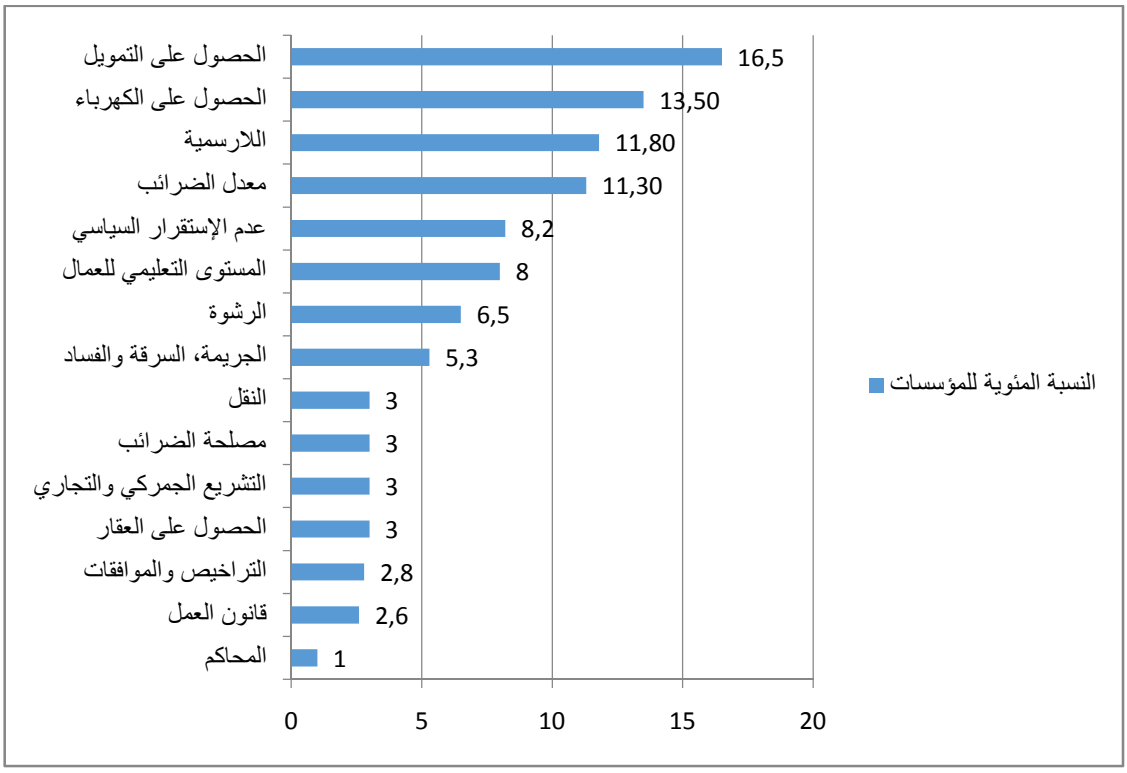

Source: Bureau international du travail**," les petites et moyennes entreprises et la créationd'emplois décents et productifs "**, Conférence internationale du travail, 104e session, Genève, 2015, p19.

المبحث الثالث: نظام قياس الأداء في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل الأداء قضية رئيسية في بحوث التسيير، وذلك أنه ليس فقط أداة من أدوات المراقبة، وإنما أداة لقيادة المؤسسة، ولذلك كان هدف الكثير من الدراسات التعريف بالأداء، أبعاده وطرق قياسه؛ إن الأداء مفهوم صعب ومعقد ولفترة طويلة من الزمن ظل محصورا في تعظيم ثروة المساهمين، أي تحقيق قيمة مرضية تعكس توقعاتهم: نمو رقم الأعمال، أرباح مرتفعة، حصص سوقية متزايدة...الخ، ومع السنوات الأخيرة اتسع مجال الأداء وذلك للأخذ بعين الاعتبار مسؤولية المؤسسة اتجاه كافة الأطراف الفاعلة من أصحاب المصالح والتي تلعب دورا حاسما، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على أداء المؤسسة: العمال، الموردون، المقرضون، الجمعيات، النقابات، البيئة...الخ، وبالتالي تعددت أبعاد الأداء وتجاوزت البعد المالي إلى البعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي...الخ، ومع تعدد أبعاد الأداء تعددت طرق وأنظمة قياسه فأصبح الأداء مرتبط بتحقيق إستراتيجية المؤسسة ويستخدم في قياسه مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعتبر ترجمة رقمية لمختلف أهداف أصحاب المصالح.

إشكالية تعريف الأداء وأبعاده، نماذج ومؤشرات قياسه هي ما سنتعرف عليه في هذا المبحث من خلال المطلب الأول والثاني، أما المطلب الثالث فنخصصه للتعرف على نماذج قياس الأداء في محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

في البحث عن مفهوم الأداء قد نجد العديد من المصطلحات المرادفة له مثل الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية، الاقتصاد، العائد، الفعالية...الخ، فمنذ سنوات الثمانينات اهتم الكثير من الباحثين بتعريفه (**Bouquin 1986, Kaplon et Nortan 1992, Bourguigon, 1995**)، فتعدد الكتابات في هذا المجال، إنما يدل على عدم وجود توافق في الأراء حول التعريف وحول طرق القياس، وهذه الوضعية تظهر أهمية مفهوم الأداء وتأثيره على العديد من التخصصات بداية بالاقتصاد ،المحاسبة، التسيير، نظم المعلومات، علوم السلوك...الخ؛ سنتعرف فيما يلي على أهم التعاريف التي أعطيت لهذا المصطلح وبعدها نتعرف على مختلف أبعاده.

أولا: تعريف الأداء:

1-بالرجوع إلى كتابات "**A. Bourguigon 1995**" يتبين أن كلمة الأداء لها عدة معاني في مجال التسيير ولكنها تدور حول ثلاث مفاهيم أساسية:

- الأداء نجاح: **Succès**.
- الأداء نتيجة النشاط: **Le résultat d'une action**
- الأداء: نشاط.

كما أضافت أنه في مجال التسيير الأداء هو تحقيق الأهداف التنظيمية،وعلى هذا الأساس فالأداء:

- يقارن بمرجع: الهدف.
- الأداء مفهوم متعدد الأبعاد، فالأهداف متعددة.
- الأداء ذاتي **Subjectif**[1].

2-بعض المؤلفين حاولوا تعريف الأداء من خلال أبعاده مثل: "**Morin et Al 1994**" حيث ميزوا بين أربعة أبعاد للأداء التنظيمي والتي تعرف من خلال معايير وتقاس عن طريق مجموعة من المؤشرات وهذه الأبعاد هي:

✓ **استمرارية المنظمة:** هذا البعد يعكس قدرة المنظمة على التأقلم مع المحيط، وكذلك درجة استقرارها ونموها ويقاس هذا البعد بالمؤشرات التالية: المردودية المالية، نوعية المنتوج، التنافسية.

✓ **الكفاءة الاقتصادية:** ويعبر هذا البعد عن القيمة المضافة للمنظمة، وتقاس من خلال: اقتصاد الموارد، الإنتاجية.

✓ **قيمة الموارد البشرية:** وتقيم البعد الإنساني للمنظمة ،من خلال المؤشرات التالية: تعبئة الموظفين، معنويات العمال، عائد العمال...

[1] -Bourguigon Annick, **"Peut-on définir la performance ?"** revue française de comptabilité n^0= 269, juillet- aout 1995, pp(61-65).

✓ **شرعية المنظمة بالنسبة للمجموعات الخارجية:** وهو البعد الذي يقيس درجة اعتراف الأطراف الخارجية بالمنظمة ويقاس من خلال المعايير التالية: رضا الممولين، رضا الزبائن، رضا منظمات الضبط، رضا المجتمع...[1].

3-كما حاول "**Lebas 1995**": في أحد مقالاته وضع تعريف للأداء لتطبيقه في مجال التسيير من خلال تقديم ما أسماه الخصائص المشتركة للأداء وهي:

✓ تنفيذ نشاط لتحقيق هدف معين؛

✓ تحقيق نتيجة؛

✓ مقارنة النتيجة بمرجع داخلي أو خارجي؛

✓ القدرة على تحقيق النتيجة (الإمكانيات)؛

✓ تطبيق مفاهيم التقدم المستمر بهدف المنافسة؛

✓ الحكم على الأداء من قبل جميع الأطراف المعنية والتي قد لا يكون لها نفس الرؤية، وهذا ما يستوجب منهج متعدد المعايير لتقييم الأداء.

4- مع بداية التسعينات، وبالأخذ بعين الاعتبار الأهداف الإستراتيجية للمنظمة ،

"**Kaplon et Norton 1996**" ركزوا على مصالح الجهات الفاعلة والمتمثلة بالإضافة إلى المساهمين في الزبائن، الموردين، الحكومة...، هذا التوجه تم توسيعه بإضافة جهات فاعلة أخرى مثل المجتمع، الأجيال المستقبلية، وكمثال عن ذلك نجد "**Lorino 2001**" أعطى التعريف التالي للأداء[2]: "الأداء مرتبط بكل ما يؤدي إلى تحسين الثنائية قيمة، تكلفة".

- **القيمة:** والتي تمثل الحكم الصادر من قبل أفراد المجتمع على المنفعة التي تخلقها الخدمات أو المنتوجات المقدمة من طرف المؤسسة لتلبية احتياجاتهم.
- **التكلفة:** هي القياس النقدي للموارد المستهلكة.

[1] -Olivier de la Villarmois, **"le concept de performance et sa mesure un état de l'art"**, les cahiers de la recherche, avril 2001, pp (7-8).

[2] -Philipp lorino, **"Méthodes et pratiques de la performance : le pilotage par les processuces et les compétences"**,édition d'organisation, 3éme éd, paris, 2003,p05.

5- حسب "**Separi et Alazard**": "مصطلح الأداء يعرف كتوليفة بين الفعالية والكفاءة"[1].

كما أضاف "**Doriath**" معيار آخر للمعيارين السابقين وهو الاقتصاد فحسب الكاتب: "الثلاث معايير التالية تقترب بمفهوم الأداء:الاقتصاد، الكفاءة والفعالية"[2].

- الفعالية حسب **Caussinetal**: "تعتبر مؤ.ص.م ،مصلحة، نشاط أو مركز مسؤولية فعال إذا حقق أهدافه (مقارنة الأهداف /النتائج)"[3]؛فالفعالية إذن هي العلاقة من النتيجة المحصل عليها والهدف المراد تحقيقه، هذا التعريف يفترض أن يكون الهدف معرف ومحدد مسبقا، والنتيجة المحصل عليها قابلة للقياس.
- **الكفاءة:** هي مفهوم قريب من الفعالية وتعني تحقيق الهدف باستهلاك الحد الأدنى من الوسائل، فحسب**Caussin et Al**:"تعتبر مؤ.ص.م، مصلحة، نشاط أو مركز مسؤولية كفء إذا خفض من الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف (مقارنة النتائج /الوسائل المستخدمة) الوسائل يمكن أن تكون مادية، بشرية، مالية"[4].
- **اقتصاد الموارد:** يتمثل في الاستعمال الرشيد للموارد وذلك بتسييرها لتفادي التبذير والتكاليف غير المفيدة ويرتبط الاقتصاد بالحصول على الموارد وكذلك باستعمالها.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى أن الأداء هو تحقيق الأهداف الإستراتيجية مهما كانت طبيعتها، وتحقيق هذه الأهداف يمكن النظر إليه بالمفهوم الضيق وهو النتيجة المحققة، أو بالمفهوم الواسع وهو المسار العملياتي الذي يؤدي إلى تحقيقها أي النشاط، كذلك الأداء هو مفهوم متعدد الأبعاد على حسب تعدد الأهداف، وهو مفهوم ذاتي مرتبط بالشخص المقيم وبالمرجعيات المختارة.

ثانيا: أبعاد الأداء

1- الأداء المالي: يعرف على أنه تحقيق الهدف المالي والمتمثل في تعظيم المردودية المالية، وذلك أخذا بعين الاعتبار معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين، وبالتالي هو قدرة المؤسسة على خلق القيمة لمالكيها وتقييمه يتم أيضا من خلال القيمة البورصية (سعر السهم) .لمدة طويلة من الزمن والأداء محصور

[1] -Alazard.C, Separi.S, **"control de gestion : manuel et applications"**, 2émééd ,Dunod, paris, 2010, p13.
[2]-Doriath .B**," contrôle de gestion en 20 fiches"**, 5éme éd, Dunod, paris, 2008 p 219.
[3] -Caussin.C, lozato.M, et al, **"assistant de gestion PME-PMI"**, Dunod, paris, 2010, p219.
[4] -Idem, p219.

في بعده المالي، ولكن استمرارية المؤسسة لا ترتبط فقط بالمجال المالي، كذلك مسؤولية المؤسسة لا تنحصر فقط في تحقيق مصلحة المساهمين، فهناك عدة فاعلين أو أصحاب المصالح ومع الأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأطراف تعددت أبعاد ومجالات الأداء.

2- الأداء الاقتصادي: يقيس الأداء الاقتصادي القيمة المضافة أو العائد المنتج من قبل مشروع ،نظام، وظيفة، مركز مسؤولية أو تكلفة، أو من قبل مجموع المؤسسة ككل وتقاس بصفة دورية (سنوية) على أساس الميزانيات المحاسبية؛ ويرتبط مستوى هذا الأداء بقدرة المؤسسة على الحصول على الموارد بتكلفة أقل، الحفاظ عليها واستعمالها بطريقة أكثر إنتاجية.

3- الأداء الاجتماعي: حسب .**Pluchant J**:[1] الأداء الاجتماعي يقيس ممارسة المؤسسة لمسؤوليتها اتجاه عمالها، ويعكس كفاءة تسيير الموارد البشرية، من خلال احترام حقوق الإنسان والقوانين والتشريعات الوطنية والدولية والمعايير (**OHSAS, ILO-OSH**) التي تؤطر التشغيل وتتضمن إجراءات خلق فرص العمل ،وضمان صحة وسلامة العمال؛ وكذلك من خلال تحسين علاقات العمال(مكافآت عادلة، مكافحة التمييز، تسيير التنوع...)؛ وتطوير العمال (التحفيز، التكوين المهني، التدريب...).

4- الأداء التنظيمي: حسب "**Marmise, 1993**" الأداء التنظيمي هو الطريقة التي تنظم بها المؤسسة حتى تستطيع تحقيق أهدافها.

وحسب دراسة قام بها "**Kalik, 1988-1995**" يمكن استخلاص العديد من المؤشرات للأداء التنظيمي: نوعية تداول المعلومة؛ العلاقات من المصالح؛ التعاون؛ درجة المراقبة؛ الاتصال؛ المرونة؛التكامل[2].

5- الأداء التكنولوجي: الأداء التكنولوجي هو مرادف للاختراع والابتكار، الابتكار هو تطبيق اقتصادي لفكرة أو إنشاء جديد، حيث يعطي للمؤسسة احتكار مؤقت إلى حين حصول منافس آخر عليه، كما يسمح لها بتطوير منتوجاتها ومهنتها بصورة مطابقة لمتطلبات الزبائن ومواجهة المنافسة، كما يعيد الابتكار

[1] -Pluchant.J.J, **"le management durable de l'entreprise : les performances de l'entreprise socialement responsable",** éditions SEFI, 2011.
OSAS : occupational Health and safely Assessment series"
ILO-OSH: International labour organization occupational Health and safely.

[2]-Kansab jamila, **"l'impact de la mise à niveau sur les performances des PME Algériennes"**, thèse de doctorat en sciences économiques, université d'oran 2, 2016-2017,p10.

بعث منتوج أو مهنة ما وصلت إلى مرحلة الانهيار، وضمان اختلاف المنتوجات حسب أشكالها وعلاماتها، وبالتالي فهو مصدر للأداء. الإستراتيجية التكنولوجية يمكن أن تضمن للمؤسسة مستوى عالي من الأداء إذا استطاعت تحديد التكنولوجيات الجديدة، والوسائل اللازمة لتطبيقها ،وهذا بالاعتماد على التنبؤ التكنولوجي عن طريق اللجوء إلى المصالح المختصة في المتابعة الدائمة لمستجدات المحيط التكنولوجي.

6- الأداء المجتمعي:La performance Sociétale

حسب "**Carroll ,1997**" يقوم الأداء المجتمعي على ممارسة المؤسسة لمسؤولياتها اتجاه كافة المجتمع والتي تترجم إلى مسؤولية اجتماعية وبيئية[1]، وهذا من خلال احترام التشريعات، المعايير والتطبيقات التي تقدمها المنظمات الدولية، وكذلك عن طريق تلبية احتياجات أصحاب المصالح من غير العمال والمساهمين.

7- الأداء الكلي[2]: حسب "**CJD, 2004**" الأداء الكلي هو ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة فيما يخص القيم، الإستراتيجيات، مسار اتخاذ القرار والتشاور، هذا من جهة ومن جهة أخرى تلبية احتياجات وتوقعات كافة أصحاب المصالح، زبائن، موردين، عمال، بيئة، المحيط المجتمعي، والمساهمين.

حسب "**Capron. M et Quariel. F, 2006**" مفهوم الأداء الكلي يستخدم في أدبيات التسيير لتقييم تنفيذ المؤسسة لإستراتيجيات التنمية المستدامة.

- الأداء الكلي هو الجمع بين الأداء المالي، الأداء الاجتماعي والأداء المجتمعي

et Trébucq, 2004 "Germain "

- الأداء الكلي يجمع بين الأداء الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي"**Dohou et Berland, 2007**".

اقترح "**Reynaud.E,2003** " مخططا يلخص مختلف أنواع الأداء نوضحه من خلال الشكل الموالي.

[1] -Carroll. A.b, **"A three dimensional conceptual model of social performance "**, Academy of Management Review Vo04, p 497.

[2] -Rabah kissami**," les normes qualité et leurs incidences sur la performance globale des entreprises de transformation au Maroc"**, thèse de doctorat en sciences économiques université Mohammed V- AGDAL REBAT, 2015, p14

* CJD : centre des jeunes dirigeants d'entreprises.

الشكل رقم (1–4): مختلف أنواع الأداء

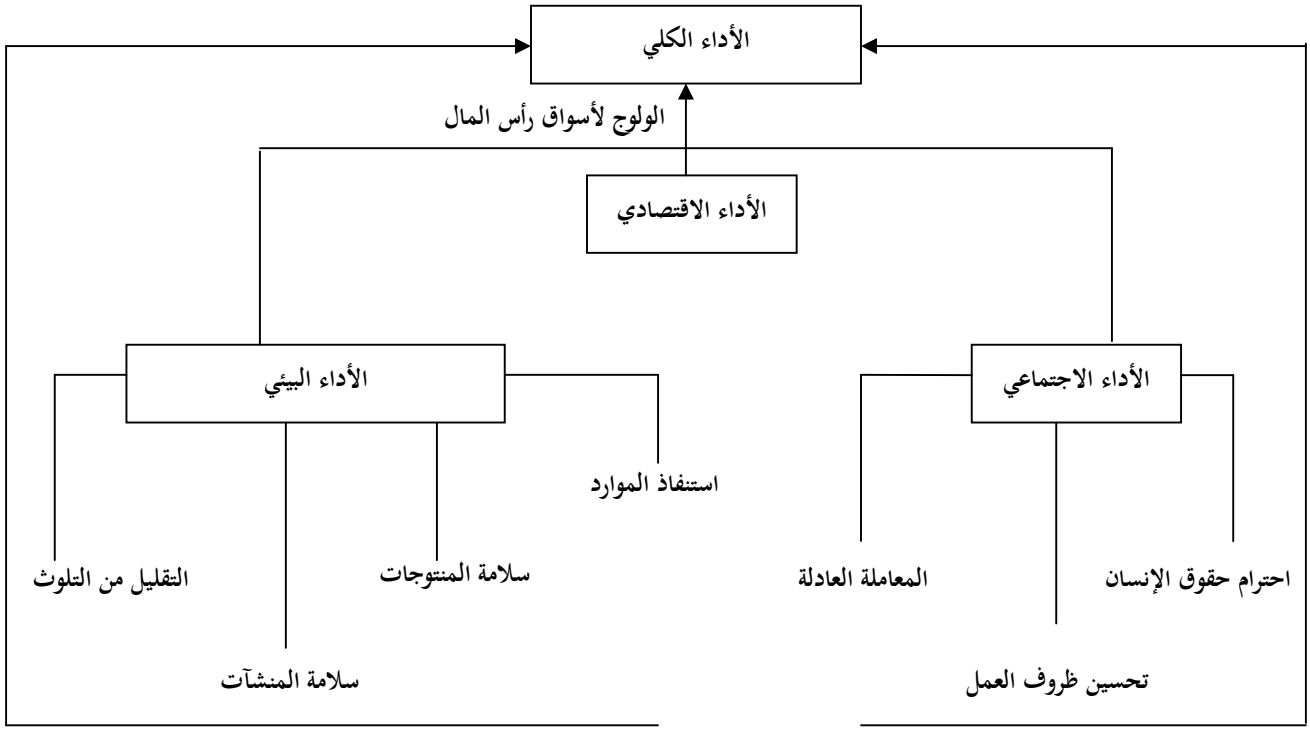

- التقليل من حوادث الإضراب والمقاطعة.
- الزيادة من تحفيز العمال.
- تسهيل توظيف الإطارات.
- التقليل من التكاليف المباشرة (التقليل من التبذير).
- التقليل من مخاطر الحوادث والمخاطر القانونية.
- صورة /ربح الحصص السوقية.
- فرص خلق منتوجات جديدة.

Source : Rabah Kissami, **"Les normes qualité et leurs incidences sur la performance globale des entreprises de transformation au Maroc "**, Op.Cit, p 46.

المطلب الثاني: قياس الأداء في المؤسسة

إن أهم انتقاد وجه لأنظمة قياس الأداء التقليدية، اعتمادها فقط على المؤشرات المالية، ولكن النماذج الحديثة التي اعتمدت مع بداية التسعينات كانت أكثر توازنا بين المؤشرات المالية وغير المالية، المرتبطة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، وتعرف هذه النماذج بأنها متعددة الأبعاد تعتمد وجهات نظر مختلفة، وما ساعد على تطويرها هو التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي يسهل عملية جمع وتحضير المعطيات بتكلفة أقل وخلق أنظمة متكاملة لقياس الأداء .

سنعرف في هذا المطلب على مراحل تطور قياس الأداء، وأهم النماذج المعتمدة في ذلك، ومفهوم مؤشرات قياس الأداء.

أولا: التطور التاريخي لقياس الأداء

حسب "M.Gosselin, 2006"، فإن قياس الأداء مر بأربعة مراحل نذكرها فيما يلي[1]:

– المرحلة الأولى: 1900–1950قياس الأداء المالي: تنتمي هذه الطرق إلى النظرية المالية النيوكلاسيكية، هدفها وضع قواعد للتخصيص الأمثل لرؤوس الأموال، تعتمد على القيمة المستحدثة للتدفقات النقدية مع الإدخال التدريجي لسعر المخاطرة حسب مختلف نماذج نظرية المحفظة، إن الطرق التقليدية لقياس الأداء مرتبطة بالقيمة المنتجة للمساهمين، وتعتمد على نفس الأسس النظرية بحيث لا يكون هناك خلق للثروة إلا إذا كانت المكافأة المعروضة للمساهمين أكبر من تكلفة الفرصة الضائعة للاستثمار.

– المرحلة الثانية 1950–1980مراقبة مراكز المسؤولية: مع التغيير الذي طرأ على المؤسسات خصوصا فيما يتعلق بالحجم، التنوع ودرجة التعقد، ظهر مشكل الوكالة "**Problème d'agence**" وهذا ما ساهم في الإفراط في استخدام القياسات المالية بهدف مراقبة المسيرين وطرق تسييرهم، وبالتالي بدأ التوجه نحو التسيير الإستراتيجي ولكن دائما برؤية مالية، حيث أدخل **E.Deming** على التسيير المفاهيم التالية: الطرق المبتكرة للنوعية، الابتكار، الدعم الإيجابي للعمال، الاسترجاع "**Feed back**"، طريقته تركز على دورة مستمرة (التخطيط، العمل، التحقق، التصرف) مع وجود حلقات للاسترجاع والتي تكون نظام لقياس الأداء.

– المرحلة الثالثة 1980–1990تحسين النوعية: تميز المحيط خلال هذه العشرية بالمنافسة الكبيرة وتحرير المعاملات وهنا أخذ مشكل النوعية أهمية كبرى وتراجعت أهمية القياسات المالية.

– المرحلة الرابعةبدأت مع نهاية سنوات 90 التسيير الإستراتيجي للأداء: في هذه المرحلة بدأ استخدام القياسات المالية وغير المالية المرتبطة بالإستراتيجية، ومن بين المؤشرات المستخدمة ذات طبيعة غير المالية: مؤشرات النوعية (شهادة **ISO** ومعايير النوعية)، رضا الزبائن، رضا العمال، (الكفاءات ورأس المال الفكري)، مؤشرات الابتكار...الخ

[1] -Gosselin-M, **"le control de gestion stratégique",** Alpha tech, Avril 2006.

ثانيا: نظام قياس الأداء

1- تعريف نظام قياس الأداء[1]: Système de mesure de performance

- حسب "**Neely et al ,1995**":**SMP** هو مجموعة القياسات المستعملة لتكميم فعالية وكفاءة النشاطات.

- أما "**Bititci et al ,1997**": فقد اقترحا تعريف آخر استخدم فيما بعد من طرف "**Kueng et al, 2001**" وهذا بإدخال مفهوم نظام المعلومات كدعامة لتسيير الأداء: "في قلب عملية إدارة الأداء (أي العملية التي تسير من خلالها المؤسسة أدائها) يوجد نظام المعلومات الذي يدعم التغذية العكسية، نظام المعلومات هذا هو نظام قياس الأداء والذي يدمج بصورة مثالية كل المعلومات السديدة والمتأتية من الأنظمة الملائمة ذات الصلة".

2- الدور التنظيمي لـ[2]SMP:

- فيالبداية كان الدور الرئيسي لـ **SMP** هو المراقبة، لكن فيما بعد أعطي له أهمية كبيرة في المساعدة على التحسين المستمر للنشاطات ودعم المسيريين على اتخاذ القرارات "**Neely et al ,1995**".

- التعريف بالإستراتيجية ونشرها وتوزيعها"**Kaplon et Norton, 1996**".

- ربط العمليات بالأهداف الإستراتيجية والتطور الإداري "**Garengo et al, 2005**".

كما اضف "**De Toni et Tonchia, 2001**" أن **SMP** يدعم نشاطات التسيير بصفة عامة: تسير الموارد البشرية، المقارنة المرجعية التنافسية: **Benchmarking concurrentiel**.

- "**Kueng et al 2001**" لخصا الأدوار التي يقوم بها **SMP** فيما يلي:

- تتبع أداء المنظمة.
- دعم الاتصال الداخلي والخارجي.
- مساعدة المسيرين على اتخاذ القرارات التكتيكية والإستراتيجية.
- التقاط المعرفة المتطورة في المؤسسة وتسهيل التعلم التنظيمي: **L'apprentissageorganisationnel**.

[1] -Marie Marchand, **"L'utilisation des systèmes de mesure de performance dans les PME ",**thèse de doctorat en administration université du Québec à trois –rivières, octobre 2002, p55.
[2]-Idem, p 56.

وبالتالي فإن **SMP** له دور ديناميكي في متابعة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وبصفة مستمرة، وكذلك في دمج ومراجعة الأهداف والأولويات الإستراتيجية.

3- أنظمة قياس الأداء الإستراتيجية:

من الانتقادات الموجهة للأنظمة التقليدية لقياس الأداء، اعتمادها على المعلومات المالية والمحاسبية، المتعلقة أغلبها بالنشاطات المحققة، أي أنها موجهة لقياس الأداء الماضي، وبالتالي لم تكن لها أهمية في متابعة تنفيذ الإستراتيجية، ولا تسمح بمتابعة السلاسل السببيةوالمسار العملياتي (**Processus**) لخلق الثروة.

وتتمثل أهم الخصائص التي تميز الأنظمة الإستراتيجية عن الأنظمة التقليدية فيما يلي:[1].

- الأنظمة التقليدية:

- ماضية: مؤشرات مالية تعكس الأداء الماضي للمنظمة، لا تسمح بتقدير التطورات الحالية أو قياس درجة التقدم في الإستراتيجية.
- جزئية: مؤشرات تغطي جزء فقط من رهانات المؤسسة، فالمعطيات المتعلقة بالموارد البشرية، نوعية المنتوجات، رضا الزبائن...غالبا ما تبقى محفوظة على مستوى الوظائف المتعلقة بها لإعداد التقارير الخاصة، ويؤدي هذا الفصل بين مختلف مجالات الأداء الى عدم ربط النتيجة بالسبب بين مختلف المؤشرات.
- معزولة: مؤشرات الأداء ليست وسيلة اتصال داخل المؤسسة فهي وقف على لجنة توجيهية محدودة.

-الأنظمة الحديثة:

- تنبؤيه: تعكس الأداء المستقبلي باستخدام الأداءات الماضية.
- متوازنة: تغطي كل مجالات المؤسسة (المالية، الزبائن، العمليات المنتوجات، الموارد البشرية..الخ) وتربط القياسات السبب بالنتيجة.
- تواصلية: تحقق تواصل أكبر لضمان رؤية موحدة لمستقبل المؤسسة والتطورات الضرورية.

ويمكن أن نوضح أهم الاختلافات بين الأنظمة السابقة في الجدول التالي:

[1] -IRIBARNE . Patrick, **"les tableaux de bord de la performance comment les concevoir, les aligner et les déployer sur les factures clés de succès"**, Dunod ,2003.

الجدول رقم (1-11): أنظمة قياس الأداء الإستراتيجية

أنظمة القياس التقليدية	أنظمة القياس الحديثة
– تهتم بالجانب المالي وتركز على الماضي. –غير مرتبطة بالإستراتيجية. – تهتم بتعظيم الربح. – مجزئة: تقسيم الأداء، تكلفة، نوعية، أجل. – موجهة للتعلم الفردي.	– تهتم بكل الجوانب المالية، الزبائن، العمليات والكفاءات...، وتركز على المستقبل. – مرتبطة مباشرة بالإستراتيجية. – تهتم بتحسين الأداءات. – كلية تقيس كل الأداءات في نفس الوقت: تكلفة، نوعية ،أجل. – موجهة للتعلم الجماعي

Source : IRIBARNE. Patrick, **" Les tableaux de bord de la performance comment les concevoir, les aligner et les déployer sur les facteurs clés de succès" ,** Op.Cit, p 158.

ثالثا: مؤشرات قياس الأداء

إن عملية تقييم الأداء مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمؤسسة موضوع التقييم، وهذا نتيجة لارتباطها بأهداف ومجالات أنشطة هذه الأخيرة، مما يتطلب دائما ضرورة اختيار المؤشرات المناسبة التي تتفق مع أهدافها وإمكانياتها المتاحة وبما يتناسب وينسجم مع طبيعة النشاط الذي تزاوله والنظام الذي تعمل به.

1- مفهوم مؤشرات الأداء:

– تعريف المؤشر:"المؤشر هو معلومة أو تجميع للمعلومات ذات الاستعمال الجماعي، تمكن متخذ القرار من تقدير الوضعية المرتبطة بها، وبأخذ ردود الفعل المناسبة لتصحيحها، فهو يسمح بالتسيير الديناميكي وفي الوقت المناسب"[1].

– تعريف مؤشر الأداء:

- "مؤشر الأداء هو معلومة تساعد المستعمل سواء أكان فرد أم جماعة، على متابعة تنفيذ النشاط نحو تحقيق الهدف، أو تسمح له بتقييم النتائج"[2].

[1]- Alain Fernandez, **" les nouveaux tableau de bord des décideurs",** édition d' organisation , 2éme édition 1999-2000, p56.

[2]- Philipp lorino, **"Méthodes et pratiques de la performance : le pilotage par les processus et les compétences"** , Op .cit, p130.

- حسب لجنة مؤشرات الأداء لـ **AFGI**[*]:"مؤشر الأداء هو بيان كمي، يقيس فعالية و/أو كفاءة الكل أو الجزء من عملية أو نظام ،بالنسبة لمعيار، أو مخطط أو هدف محدد ومقبول في إطار إستراتيجية المؤسسة".
- مؤشر الأداء هو قيمة نسبية تسمح بتقييم الكيفية التي يساهم بها نشاط معين في تحقيق الهدف، فهو معلم رقمي يمكن أن يكون في شكل هدف، قيمة متوسطة، قيمة معيارية؛ والقيم التي يأخذها المؤشر تقيس التطور عبر الزمن"[1].

2- خصائص مؤشر الأداء[2]:

- المؤشر ليس قياس موضوعي مرتبط بظاهرة معينة ومستقل عن الشخص المستعمل، بل هو من تشكيله ومرتبط بنوع النشاط الذي يوجهه والأهداف المتابعة من خلاله.
- المؤشر ليس بالضرورة رقمي، يمكن أن يأخذ كل الأشكال المعلومات ويجيب على إحدى الإشكاليات التالية: متابعة النشاط، تقييم النتائج، يمكن أن يكون كيفي، بياني، إجابة بنعم أو لا...الخ.
- المؤشر أكثر من مجرد معطاة، هو وسيلة للتسيير ولتجميع المعلومات ويجب أن يحقق الشروط التالية:
  - الارتباط بالهدف الإستراتيجي الذي هو سبب وجوده.
  - تكوينه من قبل شخص مسؤول عن الأداء ومطلع على المعلومات.
  - التعريف التقنيللمؤشر:صيغته وشروط حسابه، مصادر المعلومات الضرورية لتكوينه.
  - طرق التقييم المتبعة في التحليل: يجب تحديد هذه الأخيرة لإيجاد الصيغة المناسبة للمؤشر مثلا التقييم الجغرافي، تقييم حسب مراكز المسؤولية، حسب نوع السوق، حسب خط المنتوجات...الخ.

3-أنواع مؤشرات الأداء[3]: هناك نوعين من مؤشرات الأداء، وهذا حسب وضعيتهم بالنسبة للنشاط:

[*]AFGI : Association française de gestion financière.

[1]- Moutot , Bernandin, **" Mesurer la performance de la fonction achats",** édition eyrolles, 2010,p32.

[2] - Philipp lorino, **"Méthodes et pratiques de la performance : le pilotage par les processus et les compétences" ,**Op .cit, p131.

[3] - Idem, p 133.

- **مؤشرات النتيجة:** إذا كان الأمر يتعلق بتقييم النتيجة النهائية للنشاط (درجة الأداء المحقق أو درجة تحقيق الهدف)، فإننا نتكلم عن مؤشرات النتيجة وهي بالتعريف المؤشرات التي تأتي في نهاية النشاط والتي تسمح لنا بمعرفة إذا ما حقق الهدف أو لا.
- **مؤشرات المتابعة:** إذا كان الأمر يتعلق بمتابعة نشاط قيد التنفيذ، بغية تصحيحه إذا لزم الأمر قبل الوصول إلى النتيجة النهائية فهنا نحتاج إلى مؤشرات أخرى وهي مؤشرات المتابعة أو العملية (**Processus**).

كما يمكن التمييز بين نوعين من المؤشرات، وذلك حسب وضعيتها بالنسبة لمراكز المسؤولية.

- **مؤشرات الاسترجاع "التغذية العكسية" Reporting**: تنبأ مراكز المسؤولية العليا حول الأداء المحقق "الأهداف المحققة" وهي غالبا ما ترتبط بتعهد رسمي (تعاقدي) بين المسؤول والأعلى درجة منه، فهي تسمح بقياس الإنجازات في إطار الإدارة بالأهداف.
- **مؤشراتالقيادةLe pilotage**: تسمح لمستعمليها بالتحكم الحسن وتوجيه النشاطات قيد التنفيذ، ليس من الضروري أن تطلع عليها مراكز المسؤولية العليا للقيام بالمراقبة البعدية.

4- معايير اختيار مؤشرات الأداء:كما رأينا فإن دور مؤشر الأداء هو متابعة تحقيق الهدف أو متابعة إنجاز مخطط النشاط، فمن أجل نشاط أو هدف معين هناك العديد من المؤشرات التي يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار، هذه التعددية في المؤشرات تفرض اللجوء إلى مجموعة من المعايير لاختيار المؤشرات المناسبة يمكن أن نذكر بعضها فيما يلي:

- المؤشر يجب أن يقيس الهدف أو مجموعة من الأهداف ولذلك فإن المؤشرات تختار حسب: الوحدة المراقبة، الأهداف المحددة، احتياجات متخذ القرار.
- مؤشر الأداء يجب أن يمكن مستعمليه من أخذ القرارات الضرورية لتصحيح اتجاه النشاط أو توسيعه أو اغتنام فرصة معينة.
- إمكانية التكوين: بعدما يتم اختيار المؤشر تأتي مرحلة تكوينه وهذا يتطلب توفر المعلومات المناسبة وذات المصداقية سواء أكانت من داخل أو خارج المؤسسة.
- إمكانية الاستعمال في الوقت الحقيقي: وهذا مرتبط بتوفر المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب.

– الامتياز بالفعالية المعرفية والوظيفية: المؤشر غالبا ما يستعمل من طرف مجموعة أو فريق عمل، بحيث يوجه نشاطهم ويكون عامل من عوامل النجاح، لذا يجب أن يكون سهل القراءة، الفهم، والتحليل من قبل المستعمل.

– بصفة عامة المؤشر يجب أن يتواجد في مركز الثلاثية التالية: الإستراتيجية (الهدف) / العمليات (النشاط) / المستعمل (جماعي).

رابعا: نماذج قياس الأداء:ظهرت عدة نماذج لقياس الأداء خلال سنوات 90، كانت كلها تشترك في الأخذ بعين الاعتبار الرهانات العملية للمؤسسة موازاة مع الرهانات المالية، سنقتصر على ذكر ثلاث نماذج مرجعية وهي:

نموذج "**Morin, Savoie et Baudin, 1994**"، نموذج "**Atkinson et al, 1997**" ونموذج "**Kaplan et Norton , 1992**".

1– نموذجالأداء لـ"Morin, Savoie et Baudin, 1992-2000"[1]

اقترح النموذج في 1994 وذلك اعتماد عل أربع اتجاهات للتفكير:

– النظرية الكلاسيكية، البيروقراطية: التي تعتمد على المعايير الاقتصادية.

– مدرسة العلاقات: التي تطرح مشكل داخل الأهداف الفردية وأهداف المنظمة.

– الاتجاه النظامي: الذي يعرف المنظمة على أنها نظام له غاية النمو والاستمرار.

– الاتجاه السياسي: الذي يركز على تلبية حاجات مختلف الأطراف الخارجية .

كل اتجاه من هذه الاتجاهات يطرح أو يعرف معايير للفعالية التنظيمية ولكن من سلبياتها أنها جزئية ونظرية، إن الفائدة الأساسية لهذا البحث هي مطابقة هذه النماذج النظرية مع المتطلبات الواقعية وهو يعتمد على أربع أبعاد في تعريف الأداء وهي: البعد الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، النظامي، موضحة كما يلي:

- قيمة الموارد البشرية:وتقيم البعد الإنساني للمنظمة من خلال المؤشرات التالية: تعبئة الموظفين، معنويات العمال، عائد العمال، تطوير العمال..الخ
- الكفاءة الاقتصادية: ويعبر هذا البعد عن القيمة المضافة للمنظمة ويقاس من خلال اقتصاد الموارد،الإنتاجية...

[1]- Olivier de la villarmois, **"le concept de performance un état de l'art "**,Op.cit.

- علاقة المنظمة بالمنظمات الخارجية، يقيس هذا البعد درجة اعتراف الأطراف الخارجية بالمنظمة، من خلال المعايير التالية: رضا الممولين، رضا الزبائن، رضا منظمات الضبط، رضا المجتمع...
- استمرارية المنظمة: هذا البعد يعكس قدرة المنظمة على التأقلم مع المحيط ،وكذلك درجة استقرارها ونموها، ويعبر عنه بحماية الموارد المالية (المردودية المالية)، وحماية وتطوير الأسواق (التنافسية).

عدل هذا النموذج وأثري ببعد خامس، الميدان السياسي **Arène politique**من قبل "**Morin et al 2001**" ،الأبعاد الخمسة للنموذج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–5):نموذج الأداء "Morin, Savoie et Baudin, 1994" المعدل من قبل "Savoie et Morin 2001

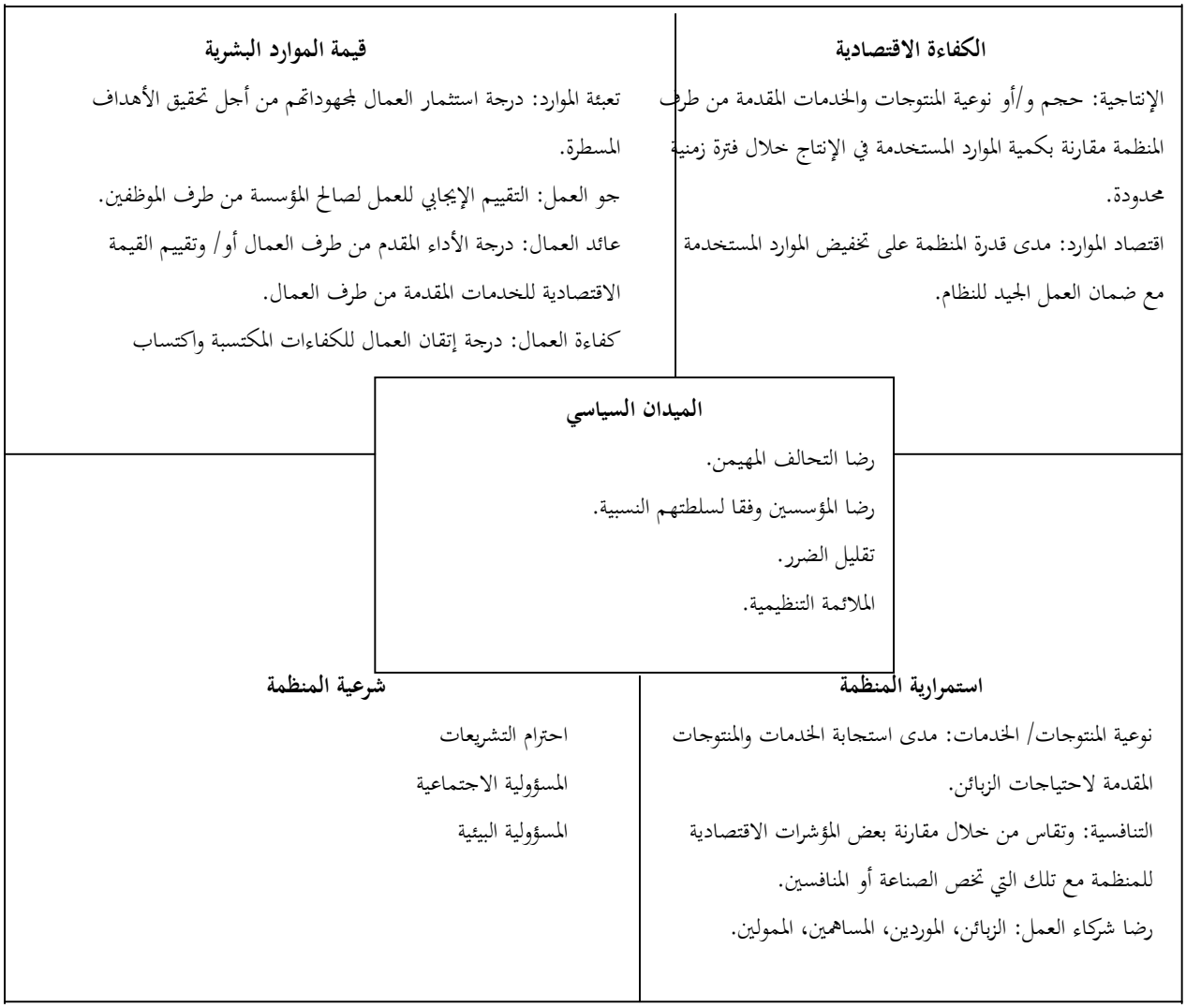

Source : ERRAMI Youcef, **"Les systèmes de contrôle traditionnels et modernes: articulation et modes d'existence dans les entreprises françaises",** 28ème congre de L'AFC, , May 2007.

2- نموذج الأداء لـ " Atkinson, Waterhouse et Wells ,1997"[1]:يبين هذا النموذج فكرة أصحاب المصلحة "**AstakeHoldersApproach**" كأساس للبحث في أداء المنظمات، وحسب هؤلاء المفكرين فإن كل منظمة تتبع نوعين من الأهداف: الأهداف الأولية والثانوية، حيث أن تحقيق هذه الأخيرة مهم لنجاح تحقيق الأولى، ولهذا السبب يجب متابعتها بحذر، من جهة أخرى يجب على كل منظمة أن تحدد بدقة أصحاب المصالح الذين يؤثرون بطريقة أو بأخرى على مردوديتها.

- يفصل هذا النموذج بين نوعين من المستفيدين من الأداء:

- مستفيدي المحيط Environmental Stakeholders: الزبائن، المساهمون،المجتمع.
- مستفيدي العملية Process Stakeholders: العمال، الموردون.

- ويفصل بين نوعين من الأهداف، كل نوع يتابع بمجموعة من المؤشرات:

- **الأهداف الأولية:** وهي الأهداف النهائية الخاصة بكل طرف مستفيد مثلا مردودية الأموال الخاصة بالنسبة للمساهمين، ودرجة تلبية الحاجات بالنسبة للزبائن.
- **الأهداف الثانوية:** وهي الأهداف الوسيطية التي تسمح بتحقيق الأهداف الأولية، كما يمكن الإشارة إلى أن الأهداف الثانوية تعكس العقود والتعهدات المبرمة مع الأطراف المستفيدة ويمكن تقسيمها إلى:
  - ✓ **الأهداف الظاهرة:** وهي العقود الرسمية الموضحة بالكمية، النوعية والزمن.
  - ✓ **الأهداف الضمنية:** وهي التعهدات ذات المصلحة المتبادلة الناتجة عن الثقة.

[1] - A.Atkinson , J.H.Waterhouse , R..B. Wells**,"A stakeholder Approach To Strategic Performance Measurement"** , Sloan Management Review , Spring 1997, pp (25-37).

الجدول رقم (1–12): نموذج الأداء لـ "Atkinson, Waterhouse et Wells, 1997"

أصحاب المصلحة	القياسات الأولية	القياسات الثانوية
المساهمين	العائد على استثمارات المساهمين	– نمو الإيرادات – نمو التكاليف – الإنتاجية – نسب رأس المال – نسب نوعية الأصول
الزبائن	رضا الزبائن ونوعية الخدمات والمنتوجات	– بحوث حول حاجات الزبائن لمختلف تقسيمات الأسواق/ المنتوجات – معدل الأخطاء – معدل الخدمة (مقارنة بالمنافسة)
العمال	مشاركة الموظفين، كفاءة الموظفين، عائد الموظفين	– استطلاع رأي الموظفين – إنتاجية العمال – معدل الغيابات/التأخر – معدل دوران العمال
المجتمع	صورة المؤسسة أمام الرأي العام	– مختلف البحوث الخارجية

Source : Michel Rouach , Gérard Naulleau**, "Le contrôle de gestion bancaire et financier"**,la revue banque édition, 4ème édition 2002, p 349.

3– نموذج بطاقة الأداء المتوازن لـ "Kaplan et Norton 1992"

أ. **تعريفها**:بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorrcard هي وسيلة لمراقبة التسيير ظهرت في بداية التسعينات من خلال كتابات: David Norton et Robert Kaplan وظيفتها الأساسية، قياس وتحسين الأداء من خلال تعريف مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، المترابطة مباشرة بإستراتيجية المؤسسة، تتكون بطاقة الأداء المتوازن BSC من أربعة محاور أساسية: المحور المالي، العملاء، العمليات الداخلية، التعلم والنمو، لخصها Kaplan et Norton في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–6): بطاقة الأداء المتوازن

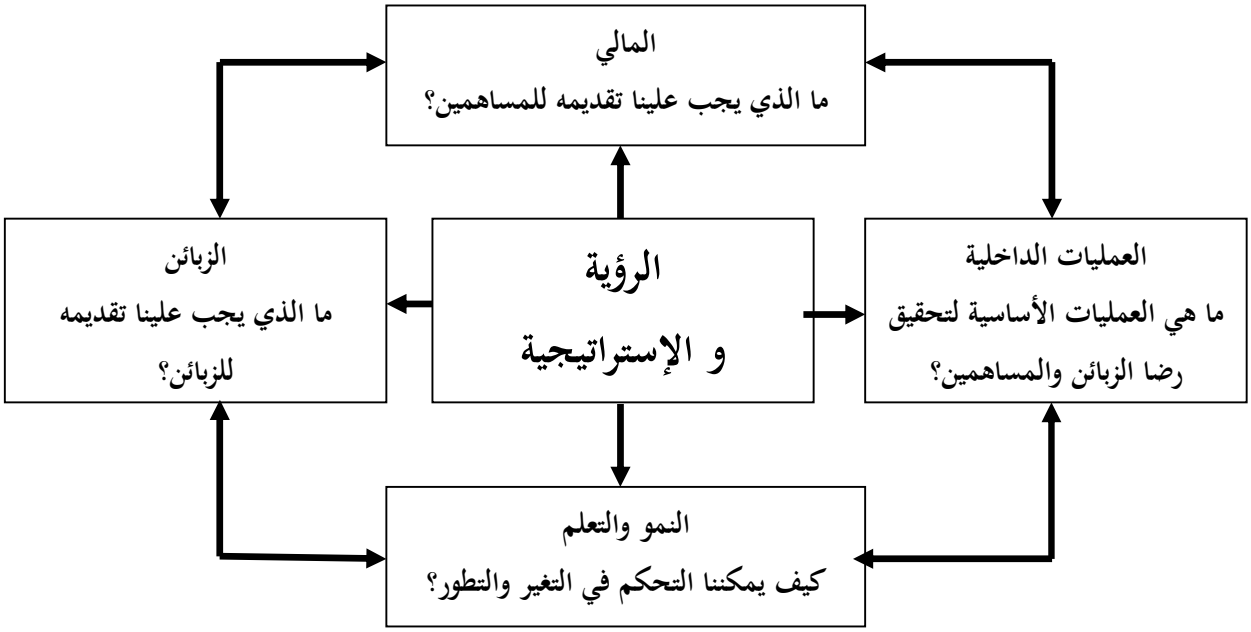

Source : Fabienne Guerra**,"Pilotage stratégique de l'entreprise : Le rôle du tableau de bord prospectif"**, édition de Boeck Université, Paris, 2007, p122.

إن بطاقة الأداء المتوازن تجمع بين الأبعاد الأربعة للأداء من خلال سلسلة السببية، موضحة الآلية التي يتم من خلالها خلق القيمة على النحو التالي:

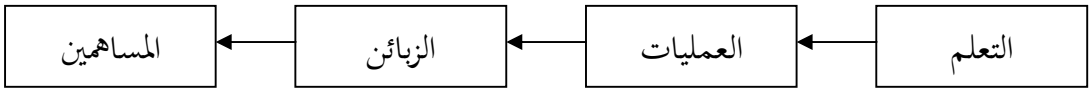

حيث أن ترقية التعلم التنظيمي المصاحب لاستثمار حقيقي من قبل المؤسسة في البحث والابتكار، يؤدي إلى التحكم الجيد في العمليات الداخلية (تخفيض التكاليف، تحسين النوعية...) وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق رضا الزبائن، مؤديا في الأخير إلى تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

ب. بالمحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن:

– المحور المالي: إن هذا المحور يدور حول البحث عن إجابة للسؤال التالي: للنجاح ماليا، كيف يجب أن نظهر أمام المساهمين أو حملة الأسهم؟ويتضمن هذا المحور ثلاث إستراتيجيات تتمثل فيما يلي[1]:

– نمو الإيرادات Revenue Grouth

– تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية Cost reduction and productivity

[1] -Robert kaplan, David Norton**," the balanced scorecard translating strategy into action " ,** Harvard Business School Press, Boston, 1996, p 51.

- استغلال الأصول Assets utilization

– محور الزبائن: يبين هذا البعد مدى قدرة المؤسسة على تلبية احتياجات ورغبات العملاء، من السلع والخدمات باعتبارهم مصدر تميزها التنافسي، وما تمثله من قيمة مضافة من وجهة نظرهم هي العامل الأساسي والمؤثر الذي يجب على المؤسسة أن تسعى لتحقيقه، ويقصد بالقيمة المضافة للزبون، أن هذا الأخير يحدد قيمة ما يحصل عليه من المؤسسة، من سلع أو خدمات في ضوء الخصائص المميزة لهم، وانطباع الزبائن عن تلك السلع والخدمات، بالإضافة إلى علاقاتهم مع المؤسسة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1–7): تحليل سلسلة القيمة المقدمة للزبائن

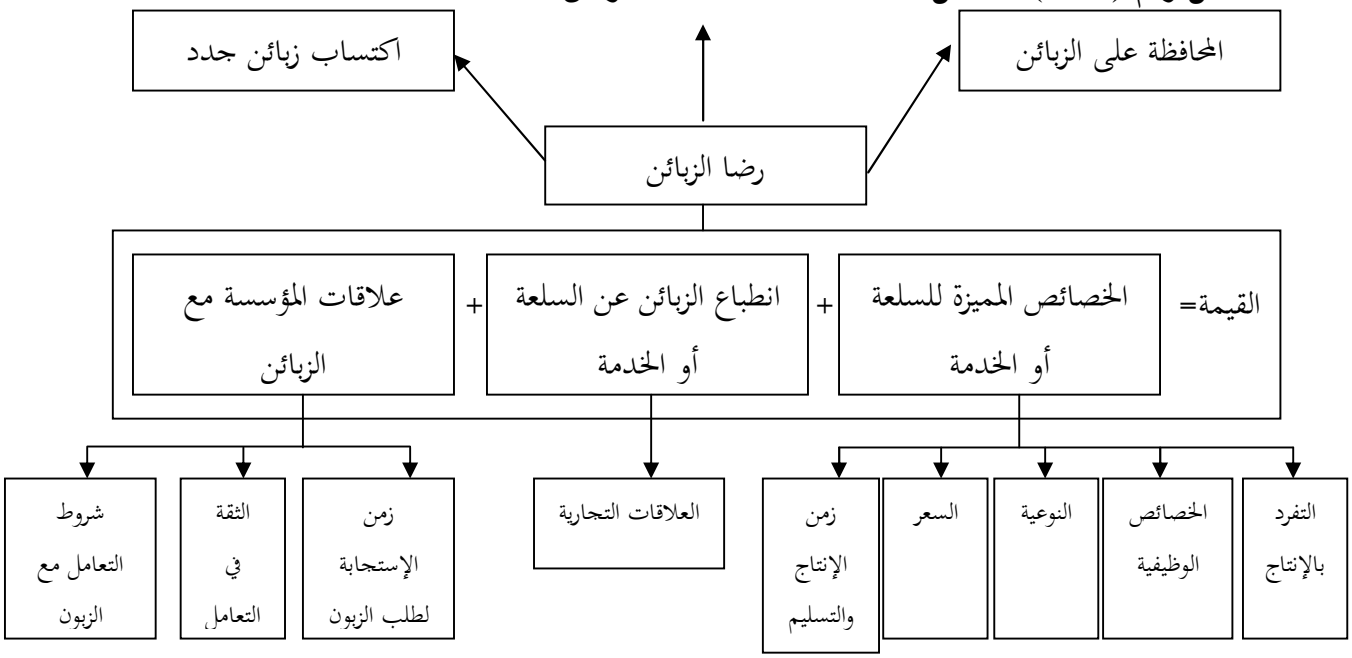

Source: Robert Kaplan, David Norton, **"Linking the balanced scorecard to strategy",** California Management Review, 1996, p 62.

ويقاس أداء المؤسسة وفق هذا البعد من خلال مجموعة من المؤشرات هي: رضا الزبائن، الاحتفاظ بالزبائن، اكتساب زبائن جدد، مردودية الزبائن والحصة السوقية، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (1–8): مقاييس بعد الزبائن في بطاقة الأداء المتوازن

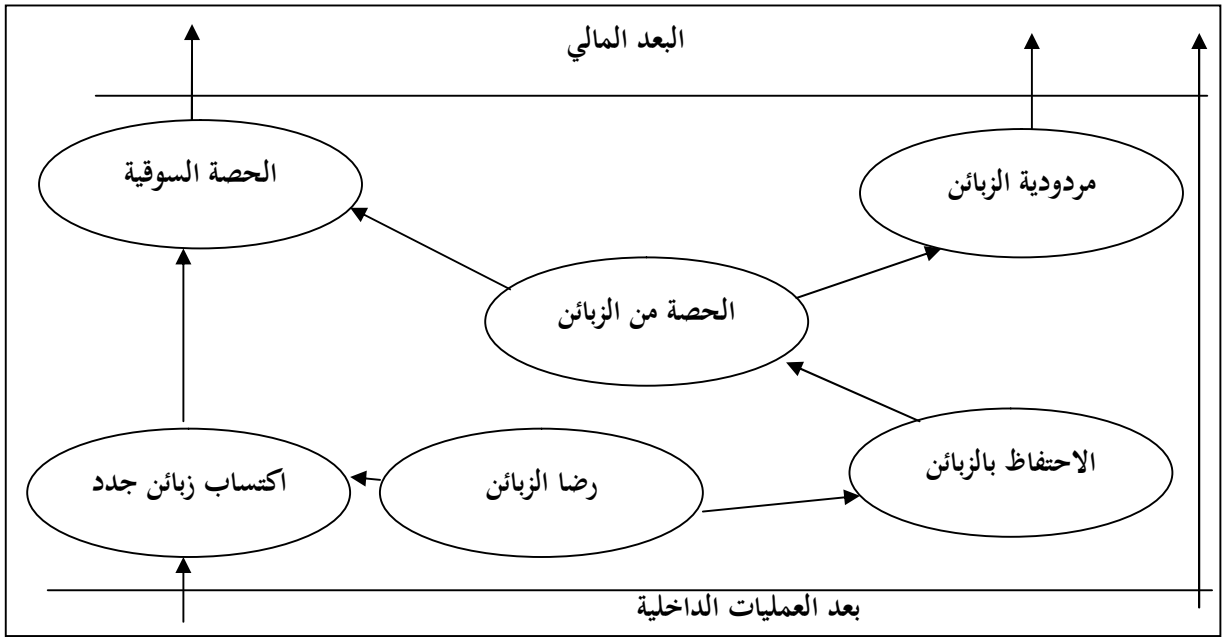

Source: Robert Kaplan, David Norton, **"Linking the balanced scorecard to strategy",** California Management Review, 1996, p59.

يتضح من خلال الشكل السابق، أنه يجب على المؤسسة أن تقدم للزبائن سلعا وخدمات مميزة (تخفيض التكاليف + النوعية الجيدة + احترام المواعيد)،وهذا من خلال تحسين العمليات الداخلية، لكسب رضا الزبائن، لان رضا الزبون يؤدي إلى المحافظة على الزبائن الحاليين واكتساب زبائن جدد، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحصة السوقية وبالتالي تحقيق الأهداف المالية.

– محور العمليات الداخلية: السؤال المطروح ضمن هذا البعد: ما هي العمليات الأساسية لتحقيق رضا المساهمين والزبائن؟ إن هدف هذا المحور هو البحث عن العمليات الحيوية والأساسية ،التي تساهم بصفة دائمة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة وتحقيق رضا الزبائن ومتطلبات المساهمين فيما يخص المردودية ؛ لكل مؤسسة سلسلة العمليات الداخلية الخاصة بها، والتي تمكنها من الاستجابة للزبائن وتحقيق الربح، ولكن يوجد إطار موحد الذي يضم ثلاث عمليات أساسية:

- **عمليات الإبداع:** هي أطول مرحلة في سلسلة العمليات وذلك لأنها تهتم بتعريف الاحتياجات الظاهرة والكامنة للأسواق الجديدة.

- **عمليات الإنتاج:** تبدأ باستقبال الطلبية وتنتهي بتسليم المنتج للزبون، نشاطات هذه المرحلة على عكس السابقة متكررة ويمكن متابعتها بمؤشرات مادية ومالية مثل: الإنتاجية، معدل استخدام الآلات، مدة التسليم، النوعية، التكلفة...الخ.
- **عمليات خدمات ما بعد البيع:** إن نوعية خدمات ما بعد البيع هي مكون أساسي لرضا الزبون، وذلك لما تحققه من قيمة مضافة له ويمكن متابعتها من خلال مؤشرات: التكلفة، النوعية، المدة، يمكن توضيح هذه العمليات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1–9): سلسلة القيمة للعمليات الداخلية

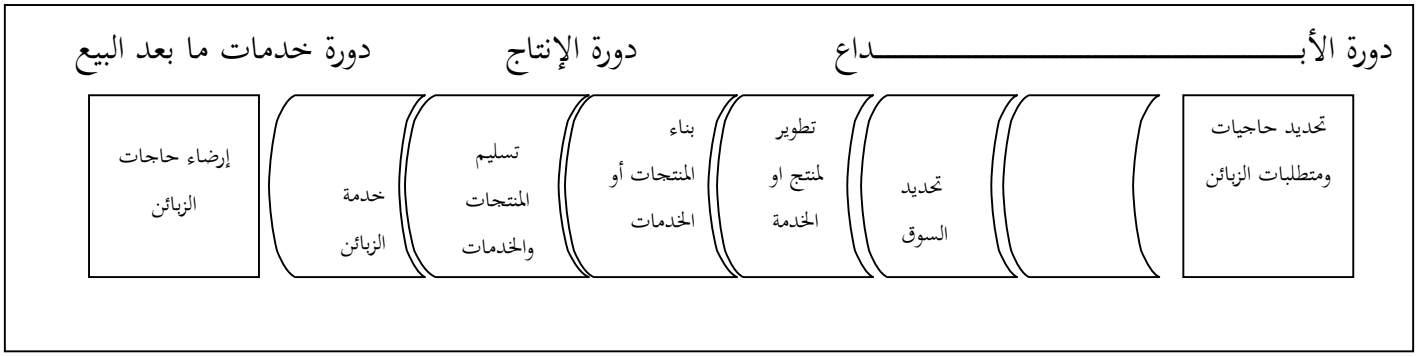

Source: Robert Kaplan, David Norton**," The balanced scorecard translating strategy into action"**, Harvard Business School, Boston, 1996, p 96.

– محور التعلم والنمو: إن هدف هذا البعد هو الإجابة على السؤال: كيف تقود التغيير؟

يركز هذا المحور على كفاءات المؤسسة، أنظمتها وإجراءاتها التنظيمية، أي على الأشخاص وعلى البنى التحتية، إن رأس المال البشري يمثل عامل أساسي لنجاح المؤسسات ويمكن تحديد قدرة المؤسسة على التعلم، بالتحكم في تكنولوجيات المعلومات وتعبئة المستخدمين وتكوينهم؛ يهتم هذا البعد بالوسائل والعوامل التي تساعد على تحقيق أهداف الأبعاد الثلاثة السابقة، فالمؤسسة يجب أن تستثمر بصفة دائمة في تطوير قدرات المستخدمين، الأنظمة، والعمليات التنظيمية، للتمكن من تحقيق الأهداف على المدى الطويل، مقاييس هذا البعد موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–10): مقاييس بعد التعلم والنمو

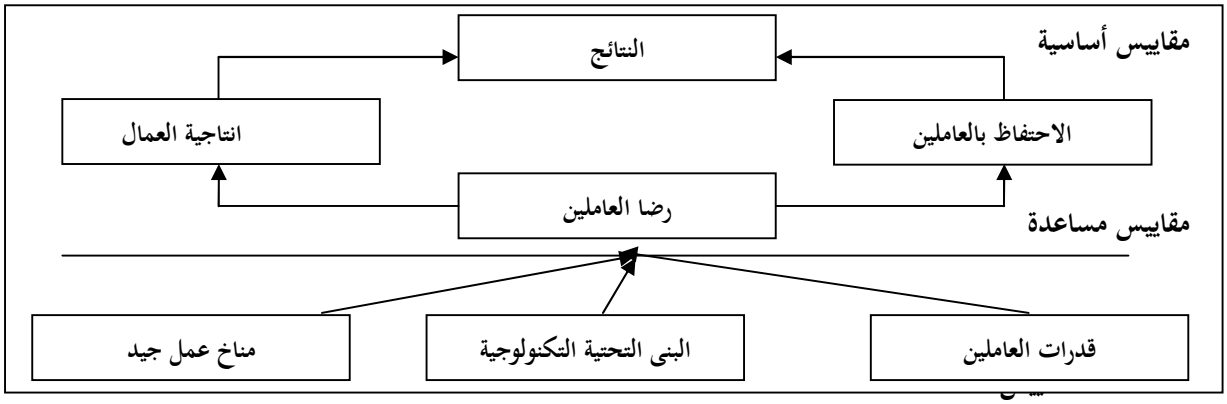

Source: : Robert Kaplan, David Norton**," The balanced scorecard translating strategy into action"**, Harvard Business School Press, Boston, 1996, p129.

فيما يلي سنذكر بعض المؤشرات المستخدمة لقياس الأبعاد الأربعة للأداء حسب بطاقة الأداء المتوازن.

الجدول رقم (1–13): أصناف مؤشرات الأداء حسب الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن

البعد	محددات الأداء المترجمة في المؤشرات	أمثلة عن المؤشرات
المالي	– نمو الإيرادات – تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية – استعمال الأصول	– نمو رقم الأعمال – **%** الربح الصافي – **ROI** (العائد على الاستثمار) – معدل المردودية المالية – معدل المردودية الاقتصادية – القيمة المضافة – التدفقات النقدية – احتياجات رأس المال العامل – دوران رأس المال – التكاليف الوحدوية – الديون / الأصول
الزبون	– الحصة السوقية – المحافظة على الزبائن – اكتساب زبائن جدد – رضا الزبائن – المردودية لكل تقسم	– **%** المبيعات المحققة للزبائن الحاليين – **%** المبيعات المحققة للزبائن الجدد – النوعية/ السعر/ المدة/ الصورة – درجة رضا الزبائن – معدل رجوع المنتجات – معدل نمو رقم الأعمال لكل زبون – فعالية نشاطات الترويج
العمليات الداخلية	– النوعية، التفاعلية، الإنتاجية، التكلفة، لكل عملية من العمليات الكبرى للمؤسسة: ●الإبداع	– عدد براءات الاختراع المحصل عليها – **%** الاستثمارات الموجهة للبحث والتطوير **R&D** – المبيعات المحققة من المنتوجات الجديدة

	●الإنتاج ●خدمات ما بعد البيع	– الزمن الذي يستغرقه اطلاق منتج جديد "**Time to market**" – التكاليف المعيارية – الزمن المتوسط للاستجابة إلى طلب معين – المدة المتوسطة للعطل – أيام التأخر بالنسبة لمخطط عمل – **%**الملفات المعالجة في الوقت المحدد
التعلم والنمو	– رضا العاملين – كفاءات وقدرات العاملين – القدرات التكنولوجية – نظام المعلومات – الممارسات التنظيمية	– معدل رضا العاملين – الاحتفاظ بالعاملين – التوظيف – معدل الغيابات /التأخر – دوران اليد العاملة – إنتاجية العمال – الاستثمار في التكوين – الزمن المتوسط للتكوين لكل عامل – تعبئة الموظفين – العمر المتوسط للمعدات – الطاقات الفائضة – تردد تحديث المعدات – توفر المعلومات – تردد إنتاج التقارير – تردد تحديث التطبيقات – الاستمار السنوي في **TIC** – معدل استخدام أفضل الممارسات – قيمة الأصول غير الملموسة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Hugues Boisvert, Marie-ClaudeBrouillette, **"La comptabilité de management, prise de décision et contrôle "**, édition ERPI, 5ème éd ,2011.

-Hélène Bergeron**," Les indicateurs de performance en contexte PME quel modèle appliquer ?"**, 21ème congres de L'AFC, France, Mai 2000.

- Eric Cauvin, Pierre-Laurent Bescos, **"Les déterminants du chois des indicateurs dans les tableaux de bord des entreprises françaises : une étude empirique",** revue de Finance Contrôle Stratégie , Vol 8 , N°1 ,Mars 2005.

ج. أهداف بطاقة الأداء المتوازن[1]:

– طرح البعد الأساسي الأول لغايات المؤسسة والمتمثل في التعريف بعتبات المستقبل (تسيير مستويات عدم التأكد).

– طرح البعد الأساسي الثاني لغايات المؤسسة والمتمثل في خلق القيمة بصفة متوازنة لكل الأطراف المتدخلة في حياة المؤسسة.

– تعريف الأهداف الإستراتيجية فيما يخص خلق القيمة لكل طرف ولكل عتبة مستقبلية، وهذا لإحداث توافق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

– قياس مستوى تحقيق الأهداف الإستراتيجية عن طريق مجموعة محددة من المؤشرات، بالأخذ بعين الاعتبار التعهدات اتجاه القيمة المنتظرة، القيمة المحققة، المقارنة مع المعطيات الخارجية، علاقات السبب والنتيجة.

– إعداد مخططات النشاط التي تسمح بتحقيق الغايات ،الأهداف الإستراتيجية والأهداف العملية بصورة منسقة ومنسجمة.

– قياس العناصر المحددة للأداء والتي تسمح بتحقيق فعالية مخططات النشاط.

– خلق جميع شروط المحيط الداخلي والخارجي، وهذا عن طريق وضوح مشروع المؤسسة والخبرة المكتسبة، ما يترجم بتطوير مؤشر الأداء الكلي للمؤسسة.

د. **الانتقادات الموجهة لبطاقة الأداء المتوازن:** هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي يمكن أن تواجه تطبيق بطاقة الأداء المتوازنة، يمكن ذكر البعض منها فيما يلي[2]:

– يحتاج إعداد بطاقة الأداء المتوازنة إلى رؤية مشتركة لإستراتيجية متفق عليها، لذلك قد لا تكون هناك رؤية معينة متفق عليها، أو إذا اتفق قد لا تكون واضحة لكل المستويات الإدارية "Epstein et Jean, 1997".

– يمكن أن تكون تكاليف بطاقة الأداء المتوازنة في قياس الأداء تفوق المنفعة التي يمكن الحصول عليها "Epstein et Jean, 1997".

[1] -Jean supizet**," le management de la performance durable",** édition d'organisation , 2002, p88.

[2]- دودين أحمد يوسف ،**" بطاقة الأداء المتوازنة ومعوقات استخدامها في منظمات الأعمال"** ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، عمان، ص ص (69-70).

– صعوبة تحديد الوزن المرغوب للأهداف الأساسية التي تكون ذات أبعاد متعددة، لذا يجب على الإدارة أن تحدد الأهداف الثانوية التي تمثل موجهات للأداء وفقا للأهداف الأساسية" Ittner et Larker 2003".

– نقص الموظفين المؤهلين القادرين على التعامل مع نظام بطاقة الأداء المتوازن، والذي يؤدي بالنهاية إلى مقاومة تطبيق هذا النظام، وتتكون لديهم اتجاهات سلبية اتجاه استخدام بطاقة الأداء المتوازن وخاصة لأنهم لا يدركون أهداف واضحة لها "Schwartz, 2005".

– عملية وضع وتحديد المقاييس في بطاقة الأداء المتوازن معقدة جدا وصعوبة تحديد العدد الأمثل من المقاييس المستخدمة التي تظهر الأداء بشكل متكامل "Saltrio et Leps, 2000".

– عدم وجود مقاييس لبعض متغيرات الأداء، حيث أن وجود هذه المقاييس مهم لوضع الإستراتيجيات موضع التنفيذ، وبالتالي فإن عدم وجود مقاييس لقياس متغير ما يؤدي إلى عدم قدرة الإدارة على توجيه أدائها "Palandino, 2005". من بين النماذج الثالثة السابقة لقياس الأداء، تعتبر بطاقة الأداء المتوازن الأكثر استعمال في المؤسسات، وذلك لأنها الوسيلة الأكثر دراسة من الناحية الأدبية الأكاديمية والمهنية، وهناك الكثير من الأعمال الأنجلوسكسونية دعمت بطاقة الأداء المتوازنعلى أنها أحسن نظام لقياس الأداء الذي يستجيب لتوقعات المسيرين حول تحسين أداء المنظمات، هذا مما ذهب البعض الآخر إلى إثارة نقاط ضعف وحدود هذا النموذج، وعلى الرغم من الاختلاف التكويني والشكلي لهذه النماذج إلا أنها تمتلك نفس الغاية وهي تنسيق النشاطات، مطابقة العمليات مع الإستراتيجية، تشجيع التعلم التنظيمي من خلال تحفيز التفكير الجماعي حول الأداءات، أخذا بعين الاعتبار خاصة تعدد الأبعاد للأداء.

المطلب الثالث: نماذج قياس الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد ظهور النماذج الحديثة لقياس الأداء، والتي عالجت إشكالية النماذج القديمة، بسبب اعتمادها على البعد المالي فقط؛ ظهر إشكال جديد والمتمثل في إمكانية تطبيق هذه النماذج بمختلف أنواعها ومتغيراتها، في محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب الخصوصيات التي تميزها والتي تتعدى حدود صغر الحجم، لتشمل خصائص الإدارة والتسيير وطبيعة الموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى ضغوطات بيئة العمل بكل تعقيداتها وتغيراتها السريعة.في هذا السياق ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث ضمن اتجاهين، يبحث الأول في أهمية وجود نظام لقياس الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والثاني في مدى

إمكانية تطبيق النماذج الحديثة والقديمة لقياس الأداء في محيط هذه المؤسسات.سنتعرف في هذا المطلب على بعض النتائج التي ظهرت نهاية التسعينات من القرن الماضي الموجهة للتطبيق في بيئة المؤ.ص.م

أولا: نموذج قياس الأداء التنظيمي"Chennell وآخرون 2000"[1] :تعتبر من الأنظمة المتكاملة التي صممت خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم على أساس ثلاثة ركاز أساسية:

- **المحاذات:** بمعنى أن يضمن النظام مجموعة من المؤشرات التي يتم إختيارها وتصميمها بطريقة تدعم وتشجع الأفراد في المؤسسة على توجيه جهودهم بما يتماشى مع التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة.
- **التفكير بالعمليات:** أي أنه يرتبط بطريقة ملائمة مع نظم الرقابة والمتابعة والتحسين.
- **مجال التطبيق:** أي أنه يشمل كل المستويات في المؤسسات، فكل مستوى يضم مجموعة متسقة من العمليات تحتاج مجموعة من المؤشرات والقياسات التي تتناسب مع أهدافه.

الشكل رقم (1-11) نموذج قياس الأداء التنظيمي:

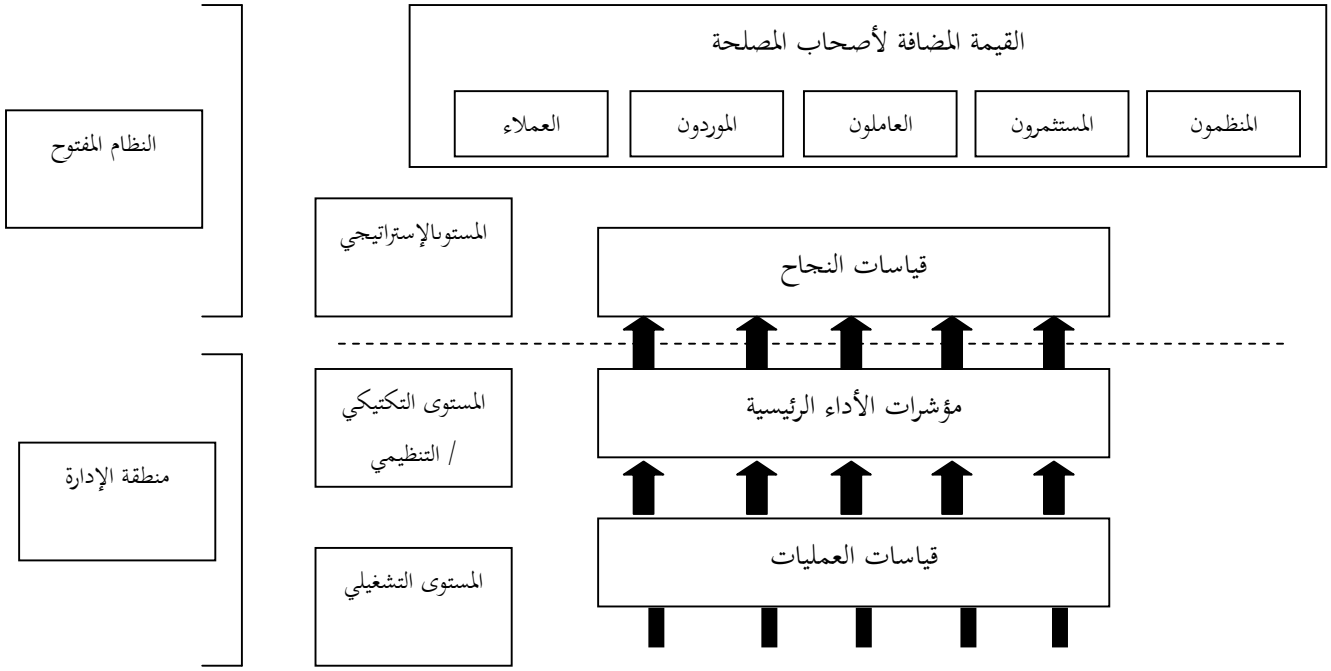

Source : Manuel Baüml ,**"The Impact of Strategic Performance Management on SME performence"** ,thesis to obtain the title of doctor of philosophy in management, University of ST. Gallen , School of Management , Economics, Law, Social Sciences and International Affairs,2014, p 30**.**

[1]-E .F .Langwerden, **"Performance Mesurement System Developement in SMEs : Testing & Refining The circular Methodology"** , 5 th IBA Bachelor thesis conference , Enschede , the Netherlands july 2 nd, 2015, p 02 .

مثلما يظهر في الشكل أعلاه، يتكون النموذج من مستويين، يمثل الأول المؤسسة، وهو يضم بدوره ثلاثة مستويات تنظيمية مختلفة توضح مراكز السلطة والمسؤولية (تشغيلي، تكتيكي، إستراتيجي)، أما الثاني فيسمى النظام المفتوح والذي يعكس علاقة المؤسسة مع بيئتها الخارجية ممثلين في أصحاب المصلحة(عملاء، موردون، مستثمرون، عاملون، ومنظمون)، كما يضم هذا النموذج ثلاثة أنواع من القياسات يتم تحديدها وفق التسلسل التالي:بداية يجب التعريف بالعوامل التي تخلق القيمة لكل مجموعة من أصحاب المصلحة، وتمثل في نظام قياس الأداءSMP بالقياسات الإستراتيجية، فيما بعد يتم تحليل القياسات الإستراتيجية لتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تتواجد على المستوى التكتيكي، في الختام يتم تحديد القياسات الخاصة بالعمليات على المستوى التشغيلي، وتتعلق هذه القياسات بالأنشطة الأساسية التي تقوم بها المؤسسة لتوريد الخدمات أو المنتوجات.

ثانيا: نموذج قياس الأداء متكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:"Laitinen 1996_2002".[1]

هو نظام متكامل صمم خصيصا للتطبيق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلسفته الجوهرية الجمع بين مستويين للأداء (داخلي / خارجي) و(مالي / غير مالي)، كما يستند النموذج إلى سبعة أبعاد رئيسية، بعدان خارجيان وخمسة أبعاد داخلية، تتولى الأبعاد الداخلية مراقبة كل العمليات داخل المؤسسة، وتستخدم الأبعاد الخارجية لمراقبة مكانة المؤسسة في مجالها التنافسي؛ كما أن كل الأبعاد السابقة ترتبط فيما بينها وفق علاقة تحكمها فرضية المسبب (الأداء الداخلي) والنتيجة (الأداء الخارجي).

- **الأداء الخارجي:** يتضمن بعدان رئيسيان، يتعلق الأول بالأداء المالي والذي يعبر عنه بالمقاييس المالية والتي تشمل الربحية، هيكل رأس المال، نسب السيولة، وغيرها من المؤشرات المالية، أما البعد الثاني فيتضمن تنافسية المؤسسة والتي يعبر عنها بنمو الحصة السوقية ونمو المبيعات.
- **الأداء الداخلي:** يتضمن خمسة أبعاد رئيسية منها ما يعبر عنه بالمؤشرات المالية وهي: التكاليف والإيرادات، ومنها ما يعبر عنه بالمؤشرات غير المالية تتضمن: المنتجات، عوامل الإنتاج وأخيرا بعد الأنشطة الذي يجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية.

[1]-Manuel Baüml, "**The impact of strategic performance management on SME_ performance**" , Op. cit , PP (31_ 32)

ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1–12) نموذج قياس الأداء المتكامل:

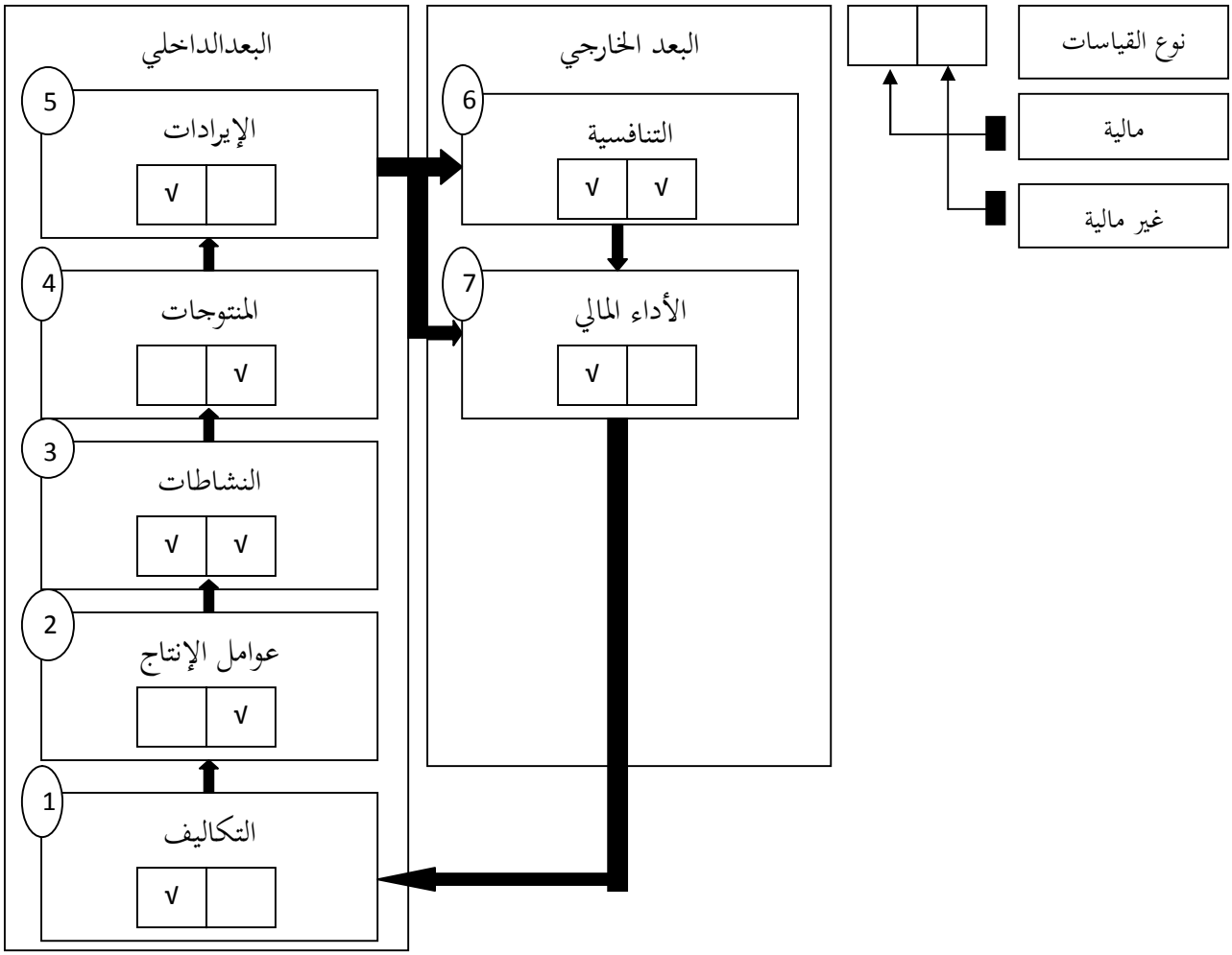

Source : Manuel Baüml ,**"The Impact of Strategic Performance Management on SME performance"** ,thesis to obtain the title of doctor of philosophy in management, University of ST. Gallen , School of Management , Economics, Law, Social Sciences and International Affairs,2014, p 32 .

ثالثا: بطاقة الأداء المتوازن المكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنظام قياس الأداء SMP، ولنموذج بطاقة الأداء المتوازن على وجه الخصوص، نذكر منها[1].

[1]-Salwa Bahyaoui, **" systèmes de mesure de la performance (SMP) dans les PME Marocaines : les résultats d'une recherche Exploratoire ",** Eauropean scientific journal, ESJ , VOL 13, Nº10 , April 2017, PP (154_ 155) .

–بعض المؤلفين ركزوا على شروط نجاح تصميم نظام قياس الأداء ولاسيما الصياغة التقنية للإستراتيجية، ملائمة نظام المعلومات، كفاءة الموارد**"Bremetal 2008"**.

- غياب نظام لقياس الأداء على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن وجد هذا النظام فهو لا يستخدم بالشكل الصحيح،أو أنها تقتصر على تبني نماذج خاصة بالمؤسسات الكبيرة دون مراعاة خصوصياتها **"Grangoet al 2005"**، فيما خلص البعض الآخر من المفكرين إلى أن أي نظام لقياس الأداء حتى يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يستخدم الموارد بكفاءة ويحقق النتائج على المدى القصير والطويل**"Meyer 2007".**
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نادرا ما تتبنى نهج شامل لقياس الأداء،فهي غالبا ما تركز إهتمامها على الجوانب العملية والمالية للأداء، حيث ينظر إلى SMP على أنها مصدر للبيروقراطية وعقبة أمام المرونة **"Hvolby etThorstensen 2000"**
- غالبا ما تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهجا غير رسميا، في قياس الأداء، لا يعتمد على نموذج محدد، وغير مخطط له، يتم اعتماده عند حل مشكلة معينة، وهذا ما يجعل مهمة تبني هذه المؤسسات لنظام رسمي لقياس الأداء أكثر صعوبة.**"Bremet al2008"**
- عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للموارد الكافية سواء لجمع البيانات أو لتحليلها، مما يحدث غموض في الأهداف المقاسة، والواقع أن العائق الرئيسي الذي تعاني منه هذه المؤسسات والذي لا يؤثر فقط في نظام قياس الأداء، وإنما كل نشاطاتها هو نقص الموارد البشرية والمالية والزمنية

"Hudson et al 2001, Garengo et al 2005"بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تفتقد بنية تحتية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وإلى قاعدة بيانات صلبة وذات مصداقية.

- يتفق الكثير من المؤلفين على أن أسلوب الإدارة المالك- المسير له تأثير كبير على الخيارات الإستراتيجيةللمؤسسة والتي يتم تحديدها بشكل عام وفقا لرغبات وتجارب الشخص وليس على أساس التحليل العقلاني " **Bergeron 2000, ST -Pierre et Cadieux 2011, Oriat et Bergeron 2012**".

- مشكلة أخرى أثارها"**Hudson 2001**" والتي لا تقتصر بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي أن قياس الأداء يؤدي إلى إنتاج عدد كبير من المعلومات، والتي بالإضافة إلى أن تحليلها معقد، فهي سريعة القدم (تصبح غير قابلة للإستخدام) وبالتالي ستتردد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تبني نماذج معقدة لا تحتاجها حقا، لذا يجب أن يكون نظام قياس الأداء بسيط وواضح، وأكثر مرونة وتكيف مع متغيرات المحيط."**Meyer 2002, Garengoet al 2005**".

– أشار العديد من الباحثين أمثال "**Chow,Haddad,& Williamson 1997,Garengo &Biazzo 2012, Manville 2007, Phadtare 2010**

إلى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى كل من **kaplan et norton**، غير أنهم لم يقدموا تصورا أو منهجا محددا لكيفية تطبيقها.

– إقترح كل من"**Fernandes, Raja&Whalley 2006**" منهجا تصاعديا والذي يكون أكثر ملائمة في حالة المؤ.ص.ممن التصميم التنازلي ل BSC التقليدية؛ في البداية قاموا بإنشاء خريطة الإستراتيجية وهي عبارة عن مصفوفة أعمدتها عبارة عن المفاتيح الأساسية لإستراتيجية المؤسسة، والأسطر عبارة عن الأبعاد الأربعة للأداء كما هو موضح في الشكل رقم (1-13)؛قام بعد ذلك " **Fernandes et al 2006** "بتحديد ستة عشر قياس ملائم (حسب الدراسة التطبيقية) وتوزيع هذه القياسات على مجالات الخارطة الإستراتيجية، بحيث تمثل كل منها الهدف الإستراتيجي على أفضل وجه. لكل مقياس من هذه المقاييس 16،حسب الأبعاد الأربعة ل BSC تقوم المؤسسة بتحديد أهداف ملموسة، ومبادرات لتنفيذ الإستراتيجية وترددات للمراجعة(كل سنة، كل ثلاثي)[1]

[1]- Manuel Baüml, "**The impact of strategic performance management on SME_ performance**" , Op. cit ,P (34-35).

الشكل رقم(1–13): نموذج لبطاقة الأداء المتوازن BSC في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب Fernandes et al 2006

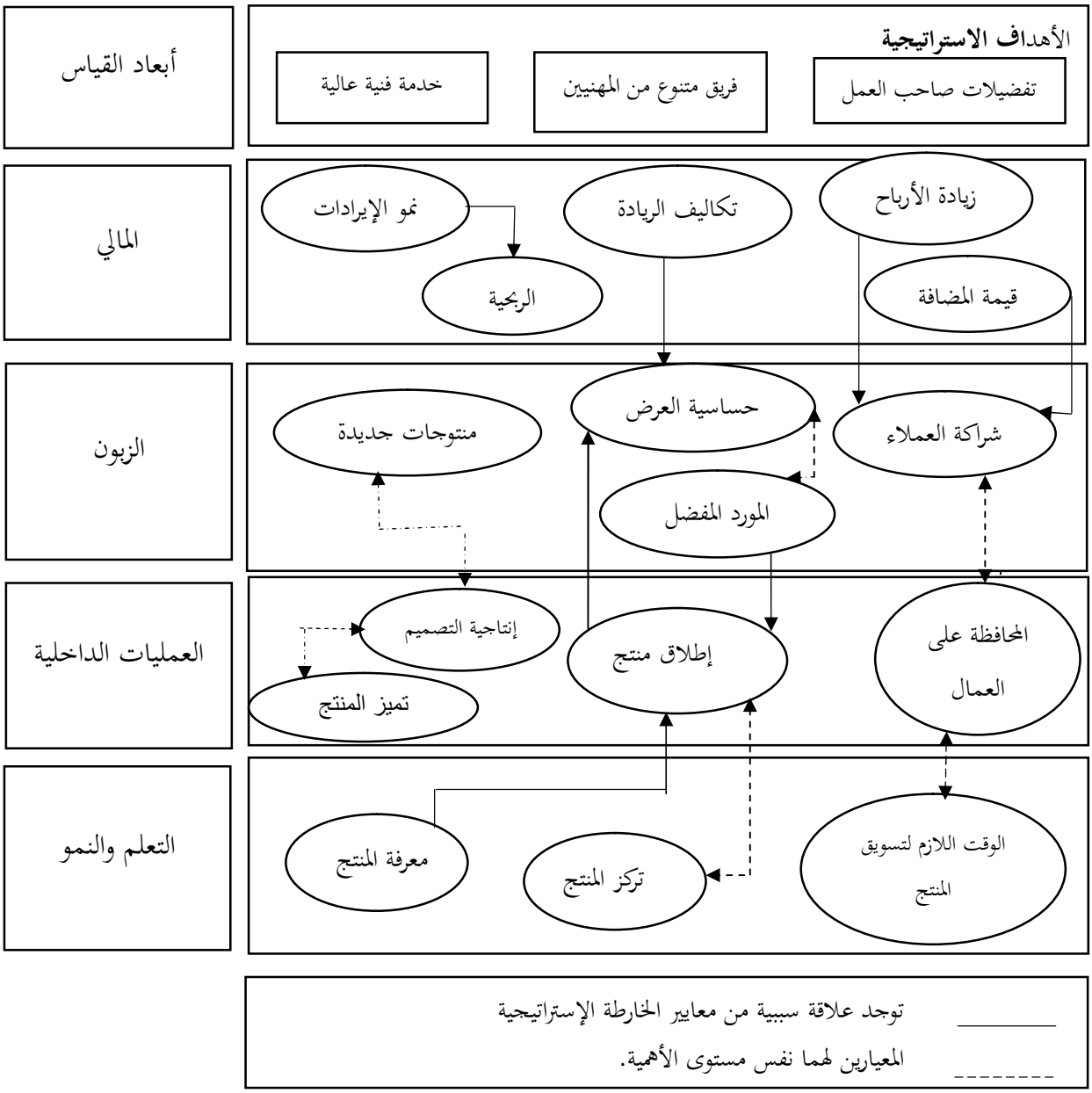

S**ource** : Manuel Baüml ,**"The Impact of Strategic Performance Management on SME performance"** ,thesis to obtain the title of doctor of philosophy in management, University of ST. Gallen , School of Management , Economics, Law, Social Sciences and International Affairs,2014, p 35 .

كما أوصى العديد من المؤلفين على ضرورة التقيد ببعض التوجيهات لتطبيق BSCعلى مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمثال:**" Mc Adam 2000, Sousa &Aspinwall 2010 "**

فحسب **McAdam** على المؤ.ص.م التي ترغب في تبني نظام بطاقة الأداء المتوازن أن تركز على العوامل التالية[1]:

العلاقة بين النظام والأهداف الإستراتيجية؛

دمج وتمثيل رضا العملاء وتفهمهم من قبل النظام؛

تقرير مشاركة الموظفين في كل المنظمة؛

التزام الإدارة؛التركيز على العمليات والقياسات؛بالإضافة إلى أن عمليات القياس وإعداد التقارير يجب ألا تقلل من مرونة المؤسسة قدر الإمكان.

- بدورها أوصت **"Hélène Bergeron"** في دراستها حول مؤشرات الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة استخدام بطاقة الأداء المتوازن، كما قدمت تصورا للنموذج الذي يمكن تطبيقه والمتمثل في الشكل التالي:

شكل رقم (1-14) نموذج تحليل المؤشرات الأداء في محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

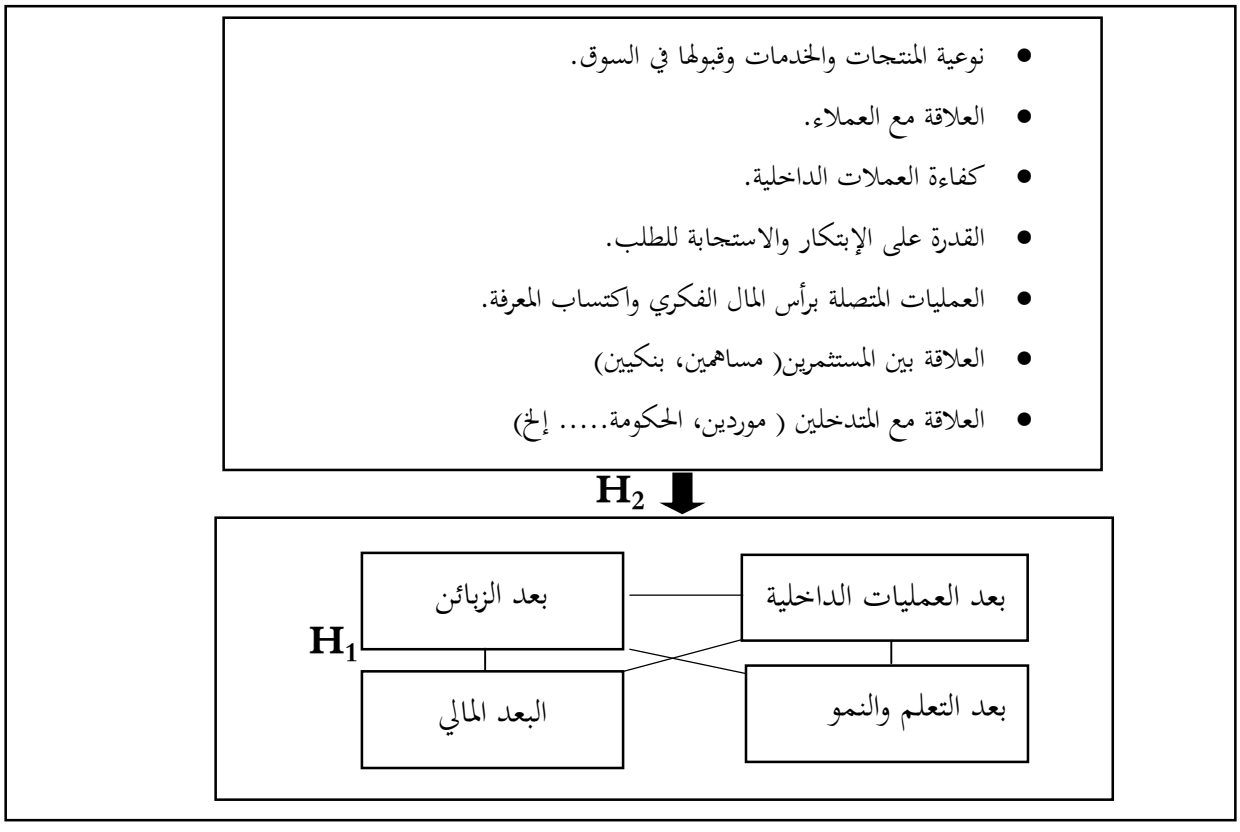

Source : Hélène Bergeron**," Les indicateurs de performance en contexte PME quel modèle appliquer ?"**, 21ème congres de L'AFC, France, Mai 2000, p 20.

[1] -MC Adam.R, **" Quality models in an SME context : a critical perspective using a grounded approach"**, International journal of quality & reliability management, April 2000, pp (319-321).

يقوم النموذج المقترح من طرف "H. Bergeron" على فرضيتين رئيسيتين:

$\mathbf{H_1}$: نظام مؤشرات أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضمن أربعة أبعاد (مالي، الزبائن، العمليات الداخلية، التعلم والنمو).

$\mathbf{H_2}$: يوجد توافق بين الأولويات الاستراتيجية وقياسات الأداء المتضمنة في الأبعاد الأربعة.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر تحديد التعريف المناسب من أولويات البحث في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يعتبر عامل أساسي لوضع سياسات وتشريعات وبرامج دعم ومساندة هذا القطاع، إلا أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل إلى تعريف دقيق وموحد على مستوى دول العالم، حيث يعتبر ذلك أمرا صعبا ومعقدا، نظرا لإختلاف مستوى النمو ودرجة التقدم التكنولوجي، وتباين الظروف الاقتصادية والإجتماعية للدول، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه، فإنه يوجد إتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن على أساسها تحديد الأحجام المختلفة لهذه المؤسسات.

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، وتكسبها طبيعة خاصة، رغم تعدد مجالات النشاط، وتنوع نظم الإنتاج، واختلاف أساليب التنظيم، هذه الخصائص التي تتسم بها قد تساعدها على النمو والإنتشار من جهة، وقد تكون عائقا أمام استمرارها وتطورها من جهة أخرى، وتتعلق هذه الخصائص بطرق الإنشاء والتمويل وكذا بطرق التسيير والتنظيم.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في كافة الدول المتقدمة والنامية، لما تلعبه من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم بشكل فعال في توفير فرص العمل على نحو يتجاوز مساهمة المؤسسات الكبيرة، كما تساهم بشكل معتبر في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي وتنمية الصادرات وتعتبر وسيلة لدعم التنمية الإقليمية وتحقيق التوازن الجهوي والاستقرار الاجتماعي؛ ومع ذلك تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والقيود التي تعترض نشأتها وتقلل من مساهمتها في التنمية.

خلال السنوات الأخيرة، اتسع مفهوم الأداء، وأصبح يأخذ بعين الاعتبار مسؤولية المؤسسة اتجاه كافة الأطراف الفاعلة من أصحاب المصالح، والتي تلعب دورا حاسما ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على أداء المؤسسة، وبالتالي تعددت أبعاد الأداء وتجاوزت البعد المالي إلى البعد الاجتماعي، الاقتصادي،البيئي ...؛ ومع تعدد أبعاد الاداء تعددت طرق وأنظمة قياسه ، حيث اصبح الاداء مفهوم متعدد المعايير يرتبط

بتحقيق استراتيجية المؤسسة ،يستخدم في تقييمه مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية التي تعتبر ترجمة كمية لمختلف أهداف أصحاب المصالح.

خلصت معظم الدراسات التي تطرقت إلى البحث في مجال الأداء في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى نتيجة واحدة مفادها غياب نظام لقياس الأداء على مستوى هذه المؤسسات، وحتى في حالة وجوده فهو إما أن يكون نظاما عاما وغير رسمي ولا يستند إلى نموذج من النماذج المعروفة، وإما نموذج منقوص الأبعاد أو غير مطبق بشكل صحيح، كما بينت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنظر لخصوصياتها تتطلب بناء نموذج خاص بها لقياس الأداء، يأخذ بعين الإعتبار الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

الفصل الثاني

انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام بمخططي السياسات الاقتصادية والإجتماعية في مختلف دول العالم والمتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أجمع الباحثين على حيوية هذا القطاع باعتباره أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي.

والجزائر من الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لاسيما بعد التجارب الأولى التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما أنجر على ذلك من انعكاسات على المجتمع، فكان لابد من إعادة النظر في تلك السياسات والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تبنت الدولة الجزائرية مع بداية التسعينيات مجموعة من التوجهات أخذت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم فصل من فصولها، وذلك من خلال الشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه هذا القطاع.

ومع بداية الألفية الثالثة وفي إطار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة إصلاحات، خاصة بعد إصدار القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو أول قانون في الجزائر يهتم بهذا النوع من المؤسسات من خلال إعطاء تعريف رسمي لها وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

وإلى جانب هذا فقد تم تجسيد هذا الاهتمام على مستوى الهيئات حيث بادرت الدولة بإنشاء منظومة متكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي سيكون له انعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، فقد تدخلت الدولة، من خلال وضع آليات تمكن المؤسسة الوطنية وعلى وجه الخصوص الصغيرة منها والمتوسطة، من الصمود في وجه المنافسة القوية التي ستواجهها، حيث تم تبني مجموعة من البرامج لتأهيلها، منها ما هو وطني تشرف عليه الوزارة الوصية على القطاع ومنها ما يتم في إطار التعاون بين الوزارة والإتحاد الأوروبي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على فحوى الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بداية من الألفية الثالثة وانعكاساتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بداية بالتطرق في المبحث الأول لبرامج الإنعاش الاقتصادي، وتقييم نتائجها على المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ أما المبحث الثاني والثالث فنخصصها للتعرف على مختلف الاصلاحات التي استفاد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تطبيق هذه البرامج، حيث يتضمن المبحث الثاني المنظومة القانونية والمؤسساتية الداعمة للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحدثة بعد سنة 2000؛ فيما نستعرض في المبحث الثالث البرامج المدمجة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين.

المبحث الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، ومع بداية التّسعينيات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسّسات المالية الدّولية؛ والتي تمثّل الجيل الأوّل من الإصلاحات، لكن على الرّغم من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، لم تتوصل هذه الإصلاحات إلى النّتائج المرجوة، حيث كانت متواضعة فيما يتعلق بالنمو، وسلبية على المستوى الاجتماعي؛مع بداية الألفية الثانية ونتيجة ارتفاع أسعار النفط، تبنت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي، بهدف تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية، السّياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنّمو من جديد.

المطلب الأوّل: ماهية الإنعاش الاقتصادي

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية والتي وعدت بتحقيق الانتعاش في إطار الجيل الأوّل من الإصلاحات، عملت الجزائر على وضع برامج تنموية، لتدارك التّأخر المسجّل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النّتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية.

أوّلا:مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي، شروط تطبيقها وفعاليتها:

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

أ. **تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي:** من المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطّلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثمة فهي سياسة ظرفيه بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريف الزيادة في الإنفاق (الخاص و/ أو العمومي، الاستهلاكي و/ أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج، أي تشجيع المؤسسات على الاستثمار

لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى يختلف نسبيا عن سياسة جانب العرض التي يدافع عنها اللّيبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي، لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[1].

ب. **وسائل سياسة الإنعاش:** يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي، أمّا بواسطة تنشيط الطّلب الكلّي أو تنشيط العرض الكلّي، وللقيام بذلك تستعمل الدّولة واحدة أو أكثر من الوسائل التّالية[2]:

– وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطّلب:

- التّحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...) أو تلك المتعلّقة بدعم بعض السّلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من التّحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدّخل المتاح، وبالتّالي تحفّز الطّلب.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدّولة لاسيما في مجال البنى التّحتية كحلّ لمشكلة البطالة، وكطريقة لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تخفيض الضّرائب التي تؤدّي إلى زيادة دخول الأفراد، من ثمّة تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدّولة.

– وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض: تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض إلى جعل إنتاج السّلع والخدمات من طرف المؤسّسات أقلّ تكلفة وأكثر جاذبية، ولتحقيق ذلك تتدخّل الدّولة بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيف العبء الضّريبي على الشّركات المنتجة، ممّا يشجّع على الاستثمار الخاصّ.

---

[1]. محمّد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النّمو**"، مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012، ص: 148.

[2]. جديدي روضة، "**أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدّولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامّة وانعكاساتها على التّشغيل والاستثمار والنّمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013، ص ص(5-6).

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسّسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل: تطوير شبكة النّقل والاتّصالات، أو برامج البحث وتطوير التّكنولوجيات الجديدة...الخ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدّي في النّهاية إلى توفيرات خارجية هامّة لصالح المؤسّسات.

2- **شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وفعاليتها**:بالنّسبة للكنزيين، ولكي تكون سياسة الإنعاش فعّالة لا بدّ من توفر بعض الشّروط العامّة والأساسية لاسيما ما يلي[1]:

يجب أن تتوفر للمؤسّسات الوسائل اللّازمة لزيادة إنتاجها خاصّة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنّسبة للطّلب؛

– أن لا يكون هناك اتّجاه قوي لتلبية الطّلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التّشغيل خاصّة) يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن يؤدّي إلى إضعاف رصيد الميزان التّجاري للبلد المعني؛ أي يجب أن يكون الميل الحدّي للاستيراد ضعيفا.

– أن لا تؤدّي الزّيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدّي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التّجاري.

– يجب أن لا تتوجّه المؤسّسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة.

– ويمكن اختصار كلّ ذلك بالقول أنّ سياسة الإنعاش الاقتصادي تكون فعّالة إذا كان النّاتج المحلّي الخام الفعلي بدون تضخّم كبير، وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من النّاتج المحلّي الخام المحتمل أو الكامن، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية.

ثانيا: ظروف وأهداف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

1- **ظروف وأسباب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي**:يمكن تقسيم ظروف وأسباب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي إلى ظروف اقتصادية ومالية ،وظروف اجتماعية[2]، وسنتطرّق إليها فيما يلي:

[1]. محمّد مسعي،" **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النّمو**"، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2]. بوفليح نبيل، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في فترة 2000–2010**"، مجلّة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، العدد12، ديسمبر 2012، ص244.

أ. **الظّروف الاقتصادية والمالية:**أدّى تطبيق برنامج التّعديل الهيكلي للفترة 1994- 1998إلى تحسين المؤشّرات الاقتصادية والمالية الكلّية، أين سجّل معدّل النّمو الاقتصادي نسب إيجابية وصل متوسّطها إلى (3.6+)%، وتعدّ سنة 1998 السّنة التي حقّق فيها أعلى معدّل له بنسبة وصلت إلى 5.1%.

والجدول الموالي يوضّح تطوّر أهم المؤشّرات الاقتصادية الكلّية بين سنتي 1999-2000

الجدول رقم (2-1): تطوّر أهم المؤشّرات الاقتصادية الكلّية لسنتي 1999-2000

السّنوات / المؤشّرات الاقتصادية	1999	2000
معدّل التّضخّم %	2.6	0.3
رصيد الميزانية العامّة (مليار دج).	-11.2	400
حجم المديونية (مليار دولار أمريكي).	28.31	25.26
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي).	-2.38	7.57
متوسّطسعر البرميل (دولار أمريكي).	17.8	28.5
معدّل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي خارج قطاع المحروقات %	3.2	2.2

المصدر: الدّيوان الوطني للإحصائيات O.N.S

يتّضح لنا من خلال الجدول تحسّن المؤشّرات الاقتصادية الكلّية، بحيث انخفض معدّل التّضخم إلى 0.3 %سنة 2000 بعد ما كان يشهد معدّلات قياسية خلال التّسعينيات، مع تحسّن ملحوظ في رصيد الميزانية التي انتقلت من حالة عجز إلى فائض ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النّفط كما شهدت المديونية انخفاض مقارنة بسنة 1999 بنسبة 10.77%، وتحسّن في رصيد ميزان المدفوعات.

ب. **الأوضاع الاجتماعية:**لقد أدّى التّعديل الهيكلي إلى تحسّن معظم المؤشّرات الاقتصادية الكلّية، لكنّه في المقابل خلق تدهور في الأوضاع الاجتماعية، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع معدّل البطالة ومعدّلات الفقر والجدول التّالي يبيّن تطوّر معدّل البطالة للفترة الممتدّة من 1994 إلى 2000.

الجدول رقم (2-2): تطوّر معدّل البطالة (1994- 2000)

السّنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدّل البطالة %	24.40	27.90	27.99	28.43	28.60	29.30	29.80

المصدر: الدّيوان الوطني للإحصائيات O.N.S

من خلال الجدول نلاحظ أنّ معدّل البطالة عرف منحى تصاعدي خلال فترة التّسعينات ويرجع ذلك لعدّة عوامل متداخلة، حيث ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986في رفع معدّلات البطالة، وذلك بسبب ضعف نسبة النّمو الاقتصادي وتوقّف الاستثمارات العمومية، إذ لم تتعدّى مناصب الشّغل الموفّرة خلال الفترة (1985-1989) في المتوسّط السّنوي 7500 منصب شغل، في حين بلغت 140.000 منصب شغل خلال الفترة (1980- 1984)[1] بالإضافة إلى تطبيق برنامج التّعديل الهيكلي، والذي ساهم في رفع معدّلات البطالة من خلال إجراءات تسريح عمّال المؤسّسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالةعجز هيكلي ومالي، حيث بلغ عدد العمّال المسرحين خلال الفترة (1994- 1996): 300.000 عامل[2]؛كما أدّى تطبيق برامج التّعديل الهيكلي إلى تفاقم ظاهرة الفقر، فحسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000: ارتفعت نسبة الفقر في الجزائر من 08% سنة 1988 إلى 20% منتصف التّسعينات، وإلى حوالي 30% في نهاية التّسعينات[3]، ويرجع تنامي ظاهرة الفقر إلى ارتفاع البطالة من جهة وإلى انخفاض القدرة الشّرائية من جهة أخرى، نتيجة تحرير الأسعار، ورفع الدّعم عن المواد ،خاصةً الغذائية.

وبالتّالي يمكن القول أنّ هشاشة الاقتصاد بسبب الاعتماد الشّبه كلّي على قطاع المحروقات، وافتقاده إلى قاعدة اقتصادية إنتاجية لامتصاص البطالة المتنامية، ومعدّلات نمو خارج المحروقات ضئيلة في ظلّ وفرة مالية بسبب ارتفاع أسعار النّفط التي أدّت إلى تحسّن معظم المؤشّرات الاقتصادية الكلّية كلّها عوامل مهدّت لتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي.

2- **أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي**:سُطِّرت لبرامج الإنعاش الاقتصادي عدّة أهداف؛ منها أهداف عملية وأخرى نوعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- تنشيط الطّلب الكلّي ورفع معدّلات النّمو الاقتصادي.

[1]. بوفليح نبيل، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في فترة 2000-2010**"، مرجع سبق ذكره، ص248

[2]. نفس المرجع، ص 248.

[3]. عيسى بن ناصر،" **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التّكييف والتّعديل الهيكلي في الجزائر**"، مجلّة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 07، 2002، ص129.

- دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والمخفّضة لمستويات البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال خاصّة في القطاع الفلاحي وفي المؤسّسات المنتجة المحلّية الصّغيرة والمتوسّطة.
- تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية .
- تغطية الاحتياجات الضّرورية للسّكّان فيما يخصّ تنمية الموارد البشرية[1].

وترمي هذه الأهداف العملية إلى أهداف فرعية وهي[2]: مكافحة الفقر؛إنشاء مناصب الشّغل؛تحقيق التّوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري؛تحسين مستوى معيشة السّكان، وذلك بتكييف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من أجل تمكين المؤسّسات الوطنية من أن تصبح المصدر الرّئيسي للثّروة.

المطلب الثّاني: محتوى برامج الإنعاش الاقتصادي:

نظرا للوفرة المالية المحقّقة بداية 2001بسبب ارتفاع في أسعار البترول، فقد شرعت السّلطات الوطنية في تبنّي برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية ممتدّة على طول فترة 2001-2019، ولقد تمثّلت هذه البرامج فيما يلي:

- ✓برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).
- ✓البرنامج التّكميلي لدعم النّمو (2005-2009).
- ✓برنامج توطيد النّمو الاقتصادي (2010-2014).
- ✓برنامج التّنمية الخماسي (2015-2019).

أوّلا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): لقد جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد التّصحيح الهيكلي؛ والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النّفط، وهو ما انعكس على مؤشّرات استقرار الاقتصاد الكلّي، يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطّلب الكلّي

[1]. محمّد مسعي،" **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النّمو**"، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2]. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، "**أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التّكميلي لدعم النّمو وبرنامج التّنمية الخماسي على النّمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحدّيات آفاق النّمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**"، مداخلة مقدمة ضمنالمؤتمر الدّولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامّة وانعكاساتها على التّشغيل والاستثمار والنّمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 01، يومي 11-12 مارس 2013، ص 03.

وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشّغل في آن واحد، كما يسعى أيضا إلى تهيئة البنية التّحتية للاقتصاد الوطني بما يتلائم والتّحولات الجديدة التي تميّز المسار التّنموي[1].

ولقد رصد لهذا البرنامج أموالا ضخمة قدّرت بـ 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي)، وتمثّل هذه الإعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة أين بلغ احتياطي الصّرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي[2].ولقد وزّعت هذه المبالغ على خمس محاور أساسية، كما هو موضّح في الجدولالموجود في الملحق رقم(01).

يتّضح من خلال الجدول أنّ 40% من المخصّصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي موّجهة لقطاع الأشغال العمومية، والتي تغطّي ثلاث جوانب هي: "التّجهيزات الهيكلية للعمران بمبلغ 142.9مليار دج، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا بمبلغ31مليار دج، السّكن والعمران بمبلغ 35.6مليار دج[3].

– تأتي التّنمية المحلّية في المرتبة الثّانية في قائمة أولويات البرنامج، فقد حظيت بنسبة 21.5% من المخصّصات المالية وُجّهَتْ لتنفيذ برامج التّنمية البلدية، تطوير وتهيئة شبكات الطّرق المحلّية وشبكات التّطهير، وكذا التّجهيزات القاعدية للاتّصالات على المستوى المحلّي.

– في المرتبة الثّالثة نجد تنمية الموارد البشرية التي حظيت بـ7.14%من المخصّصات المالية، بتكلفة قدّرت بـ90 مليار دج، وَوُزِّعَتْ على المجالات التّالية[4]:

التّربية الوطنية 27 مليار دج /الثّقافة والاتّصال 2.3 مليار دج /التّكوين المهني 9.5 مليار دج /الصّحة والسّكان14.7 مليار دج /البحث العلمي 12.38 مليار دج/الشّباب والرّياضة 04 مليار دج/التعليم العالي18.9مليار دج/الشّؤون الدّينية 1.5 مليار دج.

---

[1]. ناصر دادي عدون، عبد الرّحمان العايب، **"البطالة وإشكالية التّشغيل ضمن برامج التّعديل الهيكلي –حالة الجزائر–"**،ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 289.

[2]. مسعودي زكريا،" **سياسة التّشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**"، مداخلة مقدّمة ضمن المؤتمر الدّولي "تقييم برامج الاستثمارات العامّة وانعكاساتها على التّشغيل والاستثمار والنّمو الاقتصادي خلال الفترة (2001م–2014م)، جامهة سطيف 01، يومي 11–12 مارس 2013م، ص: 04.

[3]. جديدي روضة، **"أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر"**، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[4]. زرمان كريم،" **التّنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2009** "، مجلّة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، العدد 07، جوان 2010، ص 203.

- كما خصّص البرنامج حوالي 65 مليار دينار ما يعادل 12.4% من المخصّصات لدعم النّشاطات الإنتاجية والتي تضمّ[1]:

– الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطّط الوطني للتّنمية الفلاحية (P N D A) ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـــ: تكثيف الإنتاج الفلاحي، وترقية الصّادرات من المنتجات الفلاحية، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج ،النظام البيئي الرّعوي وتحسبن نوعية العلف، مكافحة الفقر ومعالجة الدّيون الفلاحية.

– الصّيد والموارد المائية:يتضمّن البرنامج أنشطة أساسية (البناء والتّصليح والصّيانة البحرية...الخ) وأخرى مثل التّكييف، التبريد ونقل الأنشطة الإنتاجية بمبلغ إجمالي يقدّر بـ9.5 مليار دج.

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطّرة في البرنامج، ثمّة عدّة تغيّرات وجب التّطرّق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلائم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السّياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار، وتحسين عمل المؤسّسة من خلال تهيئة المناطق الصّناعية، وإنشاء صندوق لترقية التّنافسية الصّناعية، العمل على تحسين أداء المؤسّسات المالية الوطنية، إنشاء صندوق للشّراكة أو فتح رأس مال الشّركات العمومية بهدف تمويل تكاليف متابعة عمليات الخوصصة؛ نبيّن توزيع الإعتمادات المالية على مختلف السّياسات المرافقة على طول فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يوضحه الجدول رقم(02) الموجود في الملاحق.

ثانيا: البرنامج التّكميلي لدعم النّمو 2005–2009

يعتبر برنامج دعم النموّ إنعكاس لسياسة الاقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلّية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النّمو، والحدّ من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية؛تمحورت السّياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم النّمو حول تعزيز النّمو المستدام من خلال التّركيز على المجالات الأساسية التّالية[2]:

– تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدّل النّمو الاقتصادي.

– تحديث وتطوير شبكة البنى التّحتية.

---

[1]. المرجع السّابق، ص ص (200–201).

[2]. علام عثمان، "**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001م–2014م)**"، الملتقى العربي الأوّل حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثّبات التّشريعي، جمهورية مصر العربية، 25–28 يناير 2015م، ص: 06.

- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامّة.
- تعزيز الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشّراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

وقد تمّ تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النّمو قدّر بـ 4202.7 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 55 مليار دولار أمريكي .

نلاحظ من خلال الجدول المتواجد في الملحق رقم(03)أنّ البرنامج التّكميلي لدعم النّمو يولي أهمية بالغة لتحسين الظّروف المعيشية للسّكان، بدليل أنّ أكثر من 45% من المخصّصات المالية للبرنامج أي نحو (1900 مليار دينار جزائري) تمّ رصدها من أجل: توفير السّكن، ترقية قطاعات التّربية، التّعليم العالي والتّكوين المهني، تحسين الرّعاية الصّحية، التّزويد بالمياه الصّالحة للشّرب والغاز الطّبيعي وغيرها من القطاعات ذات الصّلة المباشرة بالظّروف المعيشية للسّكان؛ويأتي في ثاني أولويات البرنامج التّكميلي لدعم النّمو قطاع المنشآت الأساسية الذي استفاد من نحو 40% من المجموع الاستثماري المقرّر للبرنامج تتوزّع بين قطاعات النّقل، الأشغال العمومية والمياه، بينما التّنمية الاقتصادية لم تستفد سوى من 08% من إجمالي مخصّصات البرنامج، خصّص أغلبها لقطاع الفلاحة والتّنمية الرّيفية يليها قطاع الصّناعة، ثمّ قطاع السّياحة والمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة والحرف، أمّا نسبة 06%المتبقّية من الغلاف الإجمالي للبرنامج، فقد تمّ توجيهها نحو تطوير الخدمة العمومية، وترقية وتطوير التّكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتّصال.

ما تجدر الإشارة إليه أنّ الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 قدّر بـ9680 مليار دينار بعد إضافة عمليات إعادة التّقييم للمشاريع الجارية ومختلف التّمويلات الإضافية الأخرى، لاسيما مخصّصات البرنامج السّابق (1216مليار دينار) برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التّكميلي الموجّه لامتصاص السّكن الهشّ، والبرامج التّكميلية المحلّية[1].

ثالثا: برنامج توطيد نمو الاقتصادي 2010–2014:في إطار مواصلة سياسة الإنعاش الاقتصادي عن طريق التّوسّع في الإنفاق العامّ، وفي ظلّ إيرادات موازنة عامّة بلغت 5738 مليار دينار واحتياطات صرف تجاوزت 160 مليار دولار العام 2010، تمّ إطلاق برنامج خماسي ثاني بهدف توطيد النّمو الاقتصادي

[1]. محمّد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النّمو**"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

يغطي الفترة 2010-2014 بهدف تحقيق التّنمية البشرية وتعزيز النّمو الاقتصادي عن طريق تنويع فروع الاقتصاد الوطني، والرّفع من تنافسيته وتهيئته للإندماج أكثر في اقتصاد السّوق؛يستلزم هذا البرنامج من النّفقات 21214 مليار دينار أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقّين اثنين هما:

✓استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ،على الخصوص في قطاعات السّكة الحديدية والطّرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

✓إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل156مليار دولار[1].

التّوزيع القطاعي لإعتمادات البرنامج موضح في الجدول المدرج في الملحق رقم (04) ومن خلاله يتبيّن لنا أنّ هذا البرنامج يتمحور حول ستة محاور أساسية:

– **التّنمية البشرية**:أولى هذا البرنامج أهمية قصوى لهذا المحور، فهو وإن كان لا يضيف أي جديد على النهج التنموي الذي تم تبنية منذ سنة 2001، حيث كانت التنمية البشرية تشكل الركيزة الأساسية لمختلف البرامج التنموية، إلاّ أنه انفرد بالتّخصيصات المالية المعتبرة التي رصدت لمختلف عناصرها، والتي بلغت 10122 مليار دينار أي حوالي 50% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج.

– **المنشآت الأساسية**:خصص برنامج توطيد النّمو الإقتصادي للفترة 2010-2014غلافا ماليا قدره 6448مليار دينار)أي يناهز 31.59% من مجموع مخصصاته، ودلك بهدف تطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال تحديث وصيانة شبكة الطرق، إنجاز السدود، تدعيم منشآت النقل الأساسية : السكك الحديدية والنقل البحري والجوي ،تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة.

– **تحسين الخدمة العمومية**:حيث خصص لهذا المحور مبلغ 1666 مليار دينار، ما يعادل نسبة 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وزعت ما بين القطاعات: العدالة، الأمن، إدارة الضرائب، التّجارة وإدارة العمل، وتحسين خدمات الجماعات المحلية.

– **دعم تنمية الإقتصاد الوطني**: رصد هذا البرنامج أكثر من 1500مليار دينار لتنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التّركيز على مواصلة دعم القطاع الفلاحي؛ والذي خصّص له أكثر من 1000 مليار

[1]. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

دينار، وكذا مبلغ 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة، دعم القطاع الصّناعي من خلال تخصيص أكثر من 27 مليار دولار[1] من القروض البنكية الميسرة من أجل: إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، تحديث المؤسسات العمومية، وتطوير الصّناعة البتروكيميائية

– **مكافحة البطالة**:يخصص هذا البرنامج نحو 360 مليار دينار لتمويل آليات خلق مناصب الشّغل، وإدماج خرّيجي الجامعات ومراكز التّكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المواتية لإنشاء المؤسسات المصغرة، وإيجاد الآليات الكفيلة لدعم استمراريتها وقدرتها على المنافسة .

– **دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال** :رصد لهذا المحور 250 مليار دينار، ما يعادل 3 مليار دولار) منها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي و50 مليار للتّجهيزات الموجّهة لتعميم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التّربوية ومنظومة التّعليم والتّكوين و100 مليار دينار لإقامة الحكامة الإلكترونية .

رابعا: البرنامج الخماسي 2015–2019:نتيجة لاستمرار تحسن المؤشرات الإقتصادية، بوصول إحتياطي الصّرف إلى 178.93 مليار دج سنة 2014، وتسجيل 4% معدّل نمو سنوي متوسط خلال الفترة2010– 2014، عزمت الحكومة على مواصلة دعم مسيرة النّمو والتّنمية التي بدأت منذ سنة 2001ببرمجتها المشروع الخماسي2015-2019.

وخصّص لهذا البرنامج ميزانية تقدر ب 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار[2]؛وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:[3]

– الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظّروف المعيشية للسّكان في قطاعات السّكن، التّربية، التّكوين والصّحة العمومية، وربط البيوت بشبكات المياه، والكهرباء، والغاز...الخ، وترشيد التّحويلات الاجتماعية، ودعم الطّبقات المحرومة العاملة.

– بلوغ نمو قوي للنّاتج المحلّي الخام، بمستوى نمو سنوي قدّره07% مع حلول سنة 2019.

---

[1]. جديدي روضة، "**أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]. حسيب سهيلة، " **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات** "، مخلة النماء للإقتصاد والتجارة، جامعة عبد الحق بن حمودهجيجل،عدد خاص المجلد رقم 2، أفريل 2018، ص 308 .

[3]. مسعوديزكرياء، " **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة فترة 2001–2016** "، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد 60، جوان 2017، ص 221

– إيلاء الاهتمام أكثر بالتّنويع الاقتصادي، وتحقيق نمو الصّادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتّنمية الفلاحية والرّيفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

– استحداث مناصب الشّغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثّروة ومناصب العمل.

– إيلاء عناية خاصّة للتّكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهّلة.

ولكن مع حلول سنة 2015استمرّ انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السّلطات في الجزائر إلى تبنّي عدّة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النّفقات العامّة، ومنه فقد تمّ قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمّن مبلغ قدره 300 مليار دج؛ الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقّية (2017-2019)، وقد تمّ تجميد كلّ العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجرءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النّفقات العامّة من خلال الالتزام بالعمليات الضّرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

نموذج النّمو الاقتصادي الجديد: اعتمدت الجزائر في عام 2016نموذجا جديدا للنّمو الاقتصادي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، ويرتكز على نهج متجدّد لسياسة الموازنة لمسار يغطّي الفترة (2016-2019)، وعلى آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030؛ويبرز نموذج النّمو الجديد في عنصر موازنته ثلاث أهداف رئيسية لسنة 2019:

– تحسين في الإيرادات الضّريبية العادية، بحيث يمكن تغطية معظم نفقات التّسيير.

– خفض محسوس في عجز الخزينة خلال نفس الفترة.

– تعبئة الموارد الإضافية اللّازمة في السّوق المالية الدّاخلية،

وعلى صعيد التّحوّل الهيكلي للاقتصاد؛ يرمي النّموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة 2020-2030:

– تحقيق معدّل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5%.

– رفع مساهمة الصّناعة التّحويلية في النّاتج الدّاخلي الخام من 5.3% عام 2015إلى 10%عام 2030.

– تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصّادرات.

– التّحويل الطّاقوي الذي يسمح بتخفيض معدّل نمو الاستهلاك الدّاخلي للطّاقة (من 06 %سنويا في 2015إلى 03% سنويا بحلول2030).

– تنويع الصّادرات من لأجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع[1].

المطلب الثّالث: تقييم برامج الإنعاش الاقتصادي:

مع مطلع الألفية الثّانية تبنّت الجزائر سياسة انفاقية توسعية؛ تهدف إلى إنعاش الطّلب الكلّي وبعث ديناميكية الاستثمار على النّحو الكفيل بإنعاش المؤشّرات الاقتصادية الكلّية وفق هيكل متنوّع ومتوازن من النّاحية الجهوية والقطاعية، وفي نهاية هذه البرامج يصبح من الضّروري الوقوف على تقييم نتائجها، وخاصّة ما يتعلّق بتأثيراتها على النّمو الاقتصادي، التّشغيل، التّضخّم، وميزان المدفوعات.

أوّلا: تحليل تطوّر الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2001– 2018)

إنّ الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو حفز النّمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق العمومي، وعلى هذا الأساس يتمّ إبراز أثر هذه البرامج على النّمو الاقتصادي من خلال الجدول المدرج في الملحق رقم (05)؛ والذي يوضّح تطوّر معدّلات النّمو الاقتصادي والنّفقات العمومية خلال الفترة (2001-2018)، ونلاحظ من خلاله وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنّاتج المحلّي والنّمو الاقتصادي، حيث أدّت الزّيادة المعتبرة في النّفقات العمومية إلى زيادة المؤشّرين السّابقين.

– **الفترة (2001–2014) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**:عرفت هذه الفترة تحسّن ملحوظ في معدّل النّمو الاقتصادي، إذ بلغ أعلى نسبة عرفتها الجزائر سنة 2003، والمقدّرة بـ 6.9% يمكن تفسيرها بارتفاع معدّل نمو قطاع المحروقات 8.8% وكذلك نمو قطاع الفلاحة الذي حقّق نسبة 19.7%،في المتوسّط قدر معدّل النّمو الاقتصادي 4.7%، كما عرف النّاتج الدّاخلي خارج المحروقات

[1]. عقون شراف وآخرون،" **التّنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التّنموية (2001–2019)**"، مجلّة نماء للاقتصاد والتّجارة، جامعة عبد الحق بن حموده جيجل ،عدد خاص، المجلّة 02، أفريل 2018م، ص 208.

تحسّنا خلال هذه الفترة، حيث سجّل متوسّط معدّل نمو قدّر بـ5.7%، ويعود ذلك لتحسّن القيم المضافة للقطاعات التي استفادت من المشاريع المنجزة في إطار البرنامج، في مقدّمتها قطاع الفلاحة الذي حقّق متوسّط معدّل نمو قدّر بـ8.68*%وبلغت نسبة مشاركته في خلق القيمة المضافة الكلّية 9.5%، لكن يبقى هذا القطاع مرتبط بالتّغيرات المناخية، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بمتوسّط معدّل نمو 6.13% ونسبة مساهمة متوسّطة في خلق القيمة المضافة الكلّية 8.54%، حيث يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي استفادت من مخصّصات كبيرة ضمن هذا البرنامج نتيجة الإنفاق العام الموجّه خاصّة لقطاع السّكن، والبنى التّحتية، ويأتي فيما بعد قطاع الخدمات المسوقة الذي حقّق متوسّط معدّل نمو قدّر بـ 5.25 %في حين بلغ متوسّط نسبة مساهمته في خلق القيمة المضافة الكلّية 21.96% ويعود نمو هذا القطاع بالأساس إلى التّوسّع الذي شهدته أنشطة النّقل، الاتّصال، التّجارة، والتّوزيع التي ازدهرت بفعل نمو التّجارة الخارجية، حيث تشكّل هذه الأنشطة أكثر من 85%[1]من القيمة المضافة لهذا القطاع.

– **الفترة (2005–2009)البرنامج التكميلي لدعم النمو**:بلغ متوسّط النّمو الاقتصادي 2.82%، ويعود هذا التّراجع إلى معدّلات النّمو السّالبة لقطاع المحروقات، والتي بلغت أعلى نسبة لها سنة 2009بـ(ـ8.0)%؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، بينما واصل معدّل النّمو خارج المحروقات تحسُّنَه مسجّلا أعلى نسبة له سنة2009بـ9.6% وهذا مع تزايد الإنفاق العام، حيث سجّل قطاع البناء والأشغال العمومية أعلى نسبة نمو بلغت في المتوسّط 9.4%، وبلغت سنة مساهمته المتوسّطة في القيمة المضافة الكلّية 8.73%، يليه قطاع الخدمات بمتوسّط معدّل نمو 7.18%، ونسبة مساهمة في خلق القيمة المضافة بـ 20.6%، أمّا قطاع الفلاحة فقد حقّق نسبة نمو متوسّطة قدّرت بـ 5.3% وعن مساهمته في القيمة المضافة الكلّية، فقد بلغت 7.73%.

– **الفترة (2010– 2014) برنامج توطيد النمو الاقتصادي**:عرفت هذه الفترة زيادة معتبرة في الإنفاق الحكومي صاحبها تحسّن في النّمو الاقتصادي الذي حقّق متوسّط معدّل نمو قدّر بـ 3.3% في حين

*نسب التّوزيع القطاعي لإجمالي النّاتج الدّاخلي ومعدّلات النّمو الحقيقية لكلّ قطاع خلال الفترة (2001–2018)؛ يمكن الاطّلاع عليها في الملحق رقم (06).

1.Banque d'Algérie," **Evolution économique et monétaire en Algérie**", Rapport 2005, édition Avril 2006, p 31.

حقّق قطاع المحروقات تراجعًا قُدِّر في المتوسّط بـ(3.1)% ومتوسّط معدّل نمو خارج المحروقات قدّر بـ 6.25% راجع بالأساس إلى نمو قطاع الخدمات بمعدّل متوسّط 7.5% ومتوسّط نسبة مساهمة في القيمة المضافة الكلّية يقدّر بـ22.14%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بمعدّل نمو متوسّط 7.18%ومساهمة متوسّطة 9.86% يليه قطاع الفلاحة بمعدّل متوسّط للنّمو قدّر بـ 6.88% وبنسبة مساهمة متوسّطة في القيمة المضافة الكلّية قدّرت بـ 9.14%.

– **الفترة (2015–2018)برنامج التنمية الخماسي**:عرفت هذه المرحلة انخفاض في النّفقات العمومية سنة 2016 بنسبة (4.6)% عقب الزّيادات المتتالية في 2014 و2015 بـ 16.1%و9.4%على التوالي، لنشهد إرتفاع ضعيف سنة2017 قدر بـ 1.26% و6.13% سنة 2018، ويأتي هذا في إطار سياسة ترشيد النفقات التي إنتهجتها الحكومة ابتداء من 2016 بسبب إستمرار إنخفاض أسعار البترول؛قدر متوسط معدل النمو الاقتصادي بـ 2.5%، ويرجع هذا التباطؤ في النشاط الإقتصادي لتراجع قطاع المحروقات الذي سجل متوسط معدل النمو قدر بـ 0.375%، هذا من جهة ومن جهة أخرى التراجع الملحوظ في معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي سجل متوسط معدل نمو قدره 3.3% ويرجع هذا بالأساس إلى انخفاض القيم المضافة للقطاعات السيادية المستفيدة من برامج الإنعاش بعد تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والإلتزام بالعمليات الضرورية، حيث نجد قطاع البناء والأشغال العمومية تراجع متوسط معدل نموه إلى 4.92% بينما بلغ متوسط مساهمته في القيمة المضافة الكلية 11.74%، يليه قطاع الخدمات المسوقة بمتوسط معدل نمو 3.9% ومنه مساهمة متوسطة في القيمة المضافة 27.14%، قطاع الزراعة هو الآخر تراجع معدل نموه إلى 3.45% في المتوسط ولكن كما سبق أن ذكرنا يبقى هذا القطاع مرتبط بالظروف المناخية، بينما قدرت نسبة مساهمته المتوسطة في القيمة المضافة الكلية 12.15%

– إجمالا بلغ عدد النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001–2018):3.3%وهو نمو ضعيف نسبيا لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات التي سبقت تطبيق البرامج(3.2%، 2.4% في السنوات 2000،1999) .

– لم تتمكن برامج الإنعاش الإقتصادي من خلق اقتصاد بديل لقطاع المحروقات، حيث لا يزال هذا القطاع يمثل أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الخام بنسبة تفوق 32% في المتوسط .

– نمو خارج المحروقات في تحسن، بلغ متوسط معدل نموه 5.6% خلال الفترة (2001–2018) لكنه هش ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة لأنّه ناتج عن القطاعات ذات الأصول غير قابلة للمبادلة (تجارة، نقل، بناء.....)،كما أنّه نمو توسعي وذو إنتاجية ضعيفة يعتمد بالأساس على الزيادة في عوامل الإنتاج، المتمثلة خاصة في النفقات العمومية والتي كانت المنشط الأوّل للقطاعات المحققة لمعدلات النمو العالية، بينما نجد أنّ القطاع الصناعي والذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو المستداملم يستفد كثيرا من برامج الإنعاش ولم يتوسع بفعل الزيادة في النفقات، بمعدل نمو متوسط قدر بـــ4.26% وبمساهمة متواضعة في خلق القيمة المضافة الكلية قدرت في المتوسط بـــ 5.56% بقي هذا القطاع يحتل المراتب الأخيرة .

ثانيا : تحليل تطورات معدل البطالة خلال الفترة (2001– 2018)

إنّ تخفيض معدلات البطالة وتحسين الظروف الإجتماعية كان أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي فهل استطاعت الجزائر تحقيق ذلك ؟

يبيّن الجدول الموجود في الملحق رقم (07)إرتفاع معدلات الشّغل منذ بداية تطبيق برامج الإنعاش وانخفاض معدّلات البطالة من 27.3% سنة 2001 ؛ لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2013 والمقدر9.8%، ثم عاودت الارتفاع من جديد لتبلغ 11.7% سنة 2018 ،والجدير بالملاحظة هو أنّ الفترة (2001–2006) شهدت تراجعًا معتبرا في معدلات البطالة بواقع 15 نقطة مئوية حيث إنتقلت من 27.3% الى 12.3%، لتستقر بعدها عند مستوى يتراوح دون 12% لبقية سنوات الفترة، ما هو جدير بالذكر أيضا هو توجه الجزائر نحو سوق العمل المؤقت من خلال عقود ما قبل التّشغيل والإدماج حيث بلغت نسبة العمال المؤقتين سنة 2018 حوالي 30*%من إجمالي اليد العاملة الموظفة.

أمّا عن نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في التّشغيل**، نجد قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى إذ يشغل ما يزيد عن 56% من إجمالي اليد العاملة في المتوسط خلال الفترة (2001–2018) حيث انتقل عدد الموظفين فيه من 3.4 مليون عامل سنة 2001إلى أكثر من 6.7 مليون عامل سنة 2018، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة متوسطة خلال الفترة قدرت بـ 16.75% نتيجة دعم المشاريع المنجزة في قطاع السّكن والبنى التحتية، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة مساهمة متوسطة خلال نفس

* Salariés non permanents et apprentis / population occupée du moment = 3223/11001.

** مساهمة كلّ قطاع في التّوظيف بالعدد والنّسبة المئوية خلال الفترة 2001–2018، يمكن الاطّلاع عليها في الملحق رقم (08).

الفترة قدرت بـــ 13.1%، ولكن تبقى هذه النسبة محتشمة بالنظر إلى عدد المناصب التي يمكن أن يوفرها هذا القطاع لو تجاوب بالشكل الكافي مع برامج الإنعاش الاقتصادي، وفي الأخير نجد قطاع الفلاحة نسبة مساهمته المتوسطة قدرت بـــ 10.33%، ويبقى هذا القطاع رهينة الظروف المناخية.

بشكل عام فإنّ اعتماد الجزائر على سياسة الإنفاق التّوسعي لتنشيط سوق العمل خلال فترة البرامج حقّق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة، لكن كون الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية متأتية أساسا من العائدات البترولية، فإنّ تراجع هذه الأخيرة، سيؤدي إلى تراجع الإنفاق وبالتالي تراجع معظم المشاريع وعودة ارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما حدث بالفعل بعد انخفاض أسعار البرميل في أواخر 2014 واستمرارها إلى غاية الآن، حيث عاودت معدلات البطالة الارتفاع من جديد من 9.8% سنة 2013 إلى 11.7% سنة 2018.

ثالثا : تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2018

عرفت معدلات التّضخم إنخفاضا محسوسا بفعل برامج التّعديل الهيكلي، حيث بلغت نسبة 0.3% سنة 2000، ولكن خلال العشرية الأولى والثّانية من الألفية الثّانية نلاحظ عودة الموجات التّضخمية،إذ شهدت الفترة (2001-2018)عدم استقرار معدّلات التّضخّم وهذا ما يوضحه الجدول الموجود في الملحق رقم (09)، حيث سجّلت أدنى نسبة لها والمقدرة بـــ 1.4% سنة 2005، ويعود هذا الانخفاض إلى فعالية آلية استرجاع السّيولة التي استخدمها بنك الجزائر بداية من شهر أفريل2002، والتي مكّنت سنة 2005 من سحب مبلغ 450 مليار دينار جزائري، أمّ أعلى نسبة فقد سجلت سنة 2012 والمقدرة بـــ 8.9%ن وتعود أساسا إلى ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية المحلية لاسيما المواد الغذائية المصنعة والمنتجات الفلاحية الطازجة منها.هناك عدة أسباب تضافرت فيما بينها وأدّت إلى تحريك المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وعموما يمكن ذكر سببين أساسين للتضخم خلال هذه الفترة :

– زيادة الإنفاق الحكومي: أدّت إلى زيادة في الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري والذي لم يقابله نمو مماثل في العرض المحلي نتيجة الاستجابة الضعيفة للجهاز الإنتاجي الوطني، وبالتالي ساهم هذا الطّلب الإضافي في زيادة الضّغوط التّضخمية ودفع بمستوى الأسعار إلى الأعلى أي التّضخم النّاشئ عن فائض الطّلب.

– التّضخم المستورد: من أجل مقابلة فائض الطّلب الذي أحدثته برامج الإنعاش الإقتصادي، في ظل عجز منظومة الإنتاج الوطني عن مواكبة هذه الفجوة، زاد اعتماد السوق المحلية على السوق العالمية حيث عرفت قيمة الواردات من السّلع والمواد الأولية ونصف مصنعة والمصنعة والخدمات نموا مطردا خلال الفترة(2001-2014)، وهذا ما ربط القوى التضخمية الداخلية أكثر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

رابعا: تحليل مؤشرات التوازن الخارجي:

من أجل تقييم فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التوازن الخارجي سنقوم بتحليل التطور في رصيد ميزان المدفوعات ودراسة المديونية الخارجية باعتبارها مؤشرا لاستقلالية القرارات لاقتصادية.

1- **تطور ميزان المدفوعات:** سنقوم بتحليل تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2017 بالاعتماد علي الملحق رقم (10) والذي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

– الفترة2001-2013:تميّزت هذه المرحلة برصيد موجب لميزان المدفوعات، ولكنه متذبذب أعلى قيمة له سنة 2008 بـ 36.99 مليار دولار لينخفض إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009 نتيجة الانخفاض المحسوس في أسعار البترول من 99.9 دولار للبرميل إلى 62.2 دولار، كما سجل ميزان المدفوعات أدنى قيمة له سنة 2013 بـ 0.13 مليار دولار، وهذا راجع لتأثره بانخفاض كمية المحروقات المصدرة والتي قلصت قيمة الصادرات بحوالي 10% مقارنة بسنة 2012.

كما يوضح الجدول التّطور الإيجابي لصادرات المحروقات وهو ما انعكس إيجابا على رصيد الميزان التّجاري، الذي سجل أعلى قيمة له سنة 2008 بـ40.60 مليار دولار، ولكن الجزء الأكبر من هذه الموارد المالية لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه إلي الخارج، ويظهر دلك من خلال تزايد قيمة الواردات التي ارتفعت خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 17.95 مليار دولار سنة 2004 وتزايدت خلال البرنامج التكميلي لدعم النّمو من 19.57 مليار دولار سنة 2005 إلى 37.40 مليار دولار سنة 2009، لتواصل ارتفاعها خلال برنامج توطيد النمو متنقلة من 38.89 مليار دولار سنة 2010 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014، وفي المتوسط فقد سجلت الواردات معدل نمو يفوق 14% خلال الفترة (2001-2014)، وبالتالي يمكن القول أنّ

ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الانفاق العام أدى إلى التوسع في الإستيراد لتغطية الفائض في الطلب الكلي، وبالتالي ضياع العديد من الفرص الحقيقية للإستثمار والإنتاج والتشغيل في المقابل سجل رصيد ميزان العمليات الرأسمالية أرصدة سالبة في أغلب سنوات الفترة وذلك بسب التّدفق الضّعيف للإستثمارات الأجنبية المباشرة والاستمرار في تسديد أقساط المديونية الخارجية.

-**المرحلة الثّانية 2014-2017**:سجل خلالها ميزان المدفوعات أرصدة سالبة نتيجة العجز في الميزان التّجاري؛ الذي شهد أكبر خسارة في 2016 بـــ 20.13 مليار دولار ويرجع ذلك إلى الإنخفاض المستمر الذي عرفته أسعار البترول في أواخر سنة 2014، حيث إنتقل متوسط سعر البرميل من 100 دولار سنة 2014 إلى 53 دولار سنة 2015 و45 دولار سنة 2016، ليسجل تحسن طفيف في 2017 بـــ 54 دولار للبرميل، في المقابل شهدت الواردات إنخفاضا خلال هذه السنوات حيث إنتقلت قيمتها من59.67 مليار دولار سنة 2014 إلى 48.98 مليار دولار سنة 2017.

تطور المديونية الخارجية :يبين الجدول المدرج في الملحق رقم (11) حجم المديونية الخارجية والإحتياطي من العملة الأجنبية خلال الفترة 2001-2017.

إنّ قيام الجزائر بعملية التسديدات المسبقة للديون خلال سنة 2005 وتسارعها في سنة 2006، أدّى إلى انخفاض قوي في المديونية الخارجية، حيث انتقلت من 21.41 مليار دولار سنة2004 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006.كما نلاحظ ارتفاع مستمر في احتياطات العملات الأجنبية إلى غاية سنة 2013، وبعدها بدأت في التآكل وذلك بسبب استخدام صندوق ضبط الإيرادات في تسيير مرحلة ما بعد انهيار أسعار البترول.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نتائج برامج الإنعاش الإقتصادي تبقى متواضعة مقارنة بحجم الموارد المالية التي تم إنفاقها، فهذه السياسة لم تستطع خلق اقتصاد بديل للمحروقات يكون له اثر قوي على التنمية والتشغيل، فبمجرد انخفاض أسعار البترول تهاوت كافة المؤشرات الإقتصادية .

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2019

لقد شهدت بداية الألفية الثالثة تبني الجزائر لإستراتيجية ترتكز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال السياسات المسطرة والهياكل المنشآة والبرامج التأهيل المدمجة لترقية ودعم هذا القطاع، على إعتبار أنّه أفضل وسيلة لإنعاش الإقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأوّل :إصلاح المنظومة التشريعية

بالإضافة إلى الدعم غير المباشر الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار توفير الغطاء القانوني للإستثمار من خلال قانوني تطوير الإستثمار لسنة 2001 وترقية الإستثمار لسنة 2016، فإنّها تدعمت بصفة مباشرة من خلال إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤ.ص.م لسنة 2001، والقانون التوجيهي لتطوير المؤ.ص.م لسنة 2017 ،سنتعرف في هذا المطلب على أهم ما جاءت به هذه القوانين من تدابير وإجراءات لدعم وترقية هذا القطاع.

أوّلا : الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- **القانون رقم 01-18المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**يُعتبر القانون 01-18 المؤرّخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001؛ المتضمّن القانون التّوجيهي لترقية المؤ.ص.م كشهادة ميلاد لهذا القطاع، حيث أنّه أوّل تشريع يعطي تعريفا رسميا لمؤسّساته، ويحدّد تدابير مساعدتها، ودعم ترقيتها.

بالنّسبة لتحديد مفهوم المؤ.ص.م من خلال هذا القانون، فقد تعرّضنا له في الفصل الأول، أمّا عن تدابير المساعدة والدّعم التي جاء بها فنستعرض لها في النّقاط التّالية:

أ. **الهدف من هذه التّدابير:** تهدف تدابير المساعدة والدّعم لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة موضوع هذا القانون إلى ما يأتي[1]:

- إنعاش النّمو الاقتصادي؛
- إدراج تطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة ضمن حركية التّطور والتّكيف التّكنولوجي؛

[1]. المادّة 11 من القانون رقم 01-18، مرجع سبق ذكره، ص ص (6-7).

– تشجيع بروز مؤسّسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛

– ترقية توزيع المعلومة ذات الطّابع الصّناعي والتّجاري والاقتصادي، والمهني والتّكنولوجي المتعلّقة بقطاع المؤ.ص.م؛

– تحسين أداء المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة؛

– الحثّ على وضع أنظمة جبائية قارة ومكّيفة للمؤ.ص.م؛

– ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤ.ص.م؛

– تبنى سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجّع الإبداع والتّجديد وثقافة التّقاول؛

– تسهيل حصول المؤ.ص.م على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛

– تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفّات تمويل المؤ.ص.م؛

– تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤ.ص.م الدّعم والدّفع الضّروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛

– ترقية تصدير السّلع والخدمات التي تنتجها المؤ.ص.م.

ب. تدابير المساعدة والدّعم التي جاء بها هذا القانون

– إلزام الجماعات الإقليمية باتّخاذ كلّ التّدابير اللّازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤ.ص.م،طبقا لمهامها وصلاحياتها.

– إنشاء مشاتل لدى الوزارة المكلّفة بالمؤ.ص.م لضمان ترقية هذا القطاع.

– إنشاء مراكز تسهيل لغرض إجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤ.ص.م

– إنشاء صناديق ضمان القروض لدى الوزارة المكلّفة بالمؤ.ص.م لضمان القروض البنكية المقدّمة لهذا القطاع، كما تسهر الوزارة على جلب ورصد التّمويلات والقروض الممنوحة للقطاع في إطار التّعاون الدّولي.

– تحسين الخدمات العمومية عن طريق تطوير الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع مجال منح الامتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤ.ص.م.

– السّهر على تخصيص حصّة من الصّفقات العمومية للمنافسة بين المؤ.ص.م وفقا لشروط وكيفيات تحدّد عن طريق التّنظيم.

– وضع برامج لتأهيل المؤ.ص.ممن أجل تطوير تنافسيتها والرّقي بالمنتوج الوطني.

– تأسيس المجلس الوطني لترقية المناولة على اعتبار أنّها الأداة المفضّلة لتكثيف النّسيج الوطني للمؤ.ص.م.

– تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤ.ص.م عن طريق إنشاء بنك معطيات خاص بها يتماشى وتكنولوجيات المعلوماتية العصرية، وذلك قصد توظيفه في دعم هذه المؤسسات.

ثانيا: القانون رقم 17–02 المتضمّن القانون التّوجيهي لتطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة

يهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يلي[1]:

– بعث النّمو الاقتصادي؛

– تحسين بيئة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة؛

– تشجيع إنشاء المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها؛

– تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛

– ترقية ثقافة المقاولة؛

– تحسين معدّل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أقرّ هذا القانون مجموعة من التّعديلات والإصلاحات التي مسّت الجوانب التّالية:

✓تعريف المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

✓آليات وتدابير دعم وترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

✓هيكلة المنظومة المؤسّساتية الدّاعمة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

أ. **في مجال تعريف المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة:**لقد أشرنا إلى ما استحدثه هذا القانون فيما يخص تعريف المؤ.ص.م في الفصل الأول عند التّطرّق إلى تعريف المؤ.ص.م في الجزائر.

ب. في مجال آليات وتدابير دعم وترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة:

– لم يأت هذا القانون بالجديد فيما يخصّ تدابير دعم وترقية المؤ.ص.م فأغلبية الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون تمّت الإشارة إليها من خلال القانون السابق، مع بعض الإضافات فقط، ولكن ما وضّحه

[1]. المادّة02من القانون رقم 17-02، مرجع سبق ذكره، ص 05.

هذا القانون هو أن استفادة المؤسّسات من مساعدات ودعم الدّولة المنصوص عليها، تكون حسب حجم المؤسّسة وكذا الأولويات المحدّدة حسب فروع النّشاط والأقاليم.

– ومن بين الآليات الجديدة التي ينصّ القانون على استحداثها صندوق الإطلاق الذي يوجّه لتمويل مصاريف البحث والتّطوير وتصميم المنتج الأولى؛ بهدف تجاوز العقبات الخاصّة ينقص التّمويل خلال المراحل الأولى من إطلاق المشاريع وإنشاء المؤسّسات.

– كما أتاح هذا النّص القانوني للجمعيات المهنية والتّجمّعات التي تنشئ هياكل لدعم المؤ.ص.م حقّ الاستفادة من الدّعم المالي والمادّي للدّولة طبقا للتّشريع والتّنظيم المعمول به.

واعتبر هذا القانون المناولة الأداة المفضّلة لتكثيف نسيج المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة (شأنه شأن القانون السّابق) وخصها بسياسة ترقية وتطوير تتكفّل الوكالة الوطنية لتطوير المؤ.ص.م بتنفيذها من خلال[1]:

- ضمان الوساطة بين الآمرين والمتلقّين للأوامر؛
- جمع وتحليل العرض والطّلب الوطني في مجال قدرات المناولة؛
- تثمين إمكانيات المؤ.ص.م في مجال المناولة من خلال برامج متخصّصة تهدف إلى تحسين آدائها؛
- ترقية نشاطات المناولة والشّراكة من خلال دعم بورصات المناولة؛
- ضمان مهمّة مركز التّنسيق في إطار نظام إعلامي موحد لبورصات المناولة؛
- إعداد عقود نموذجية حسب مقاربة الشّعبة تتعلّق بحقوق والتزامات الآمرين والمتلقّين للأوامر؛
- إعداد وتحيين دليل قانوني للمناولة؛
- ضمان الوساطة بين الآمرين والمتلقّين للأوامر في حالة النّزاعات.

وفي نفس السّياق تبرز المادّة 32 دور الدّولة في تقوية تكامل القدرات الوطنية للمناولة من خلال:

✓إستبدال الواردات من السّلع والخدمات بالإنتاج الوطني.

✓إدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشّركاء الأجانب باللّجوء إلى المناولة الوطنية ضمن عقود توفير الخدمات والدّراسات ومتابعة وإنشاء التّجهيزات العمومية.

[1]. المادّة31 من القانون رقم 17-02، مرجع سبق ذكره، ص08.

✓إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط المناقصات والاستشارات المتعلّقة بالصّفقات العمومية الوطنية لفائدة المتعاهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدّمة من طرف المؤ.ص.م.

– كما ينصّ القانون في نفس الصّدد من خلال المادّة 33 على دور الوكالة الوطنية لتطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في تقديم الدّعم التّقني والمادّي لفائدة المؤسّسات ص.م المناولة لمطابقة منتوجاتها.

ج. في مجال هيكلة المنظومة المؤسّساتية الدّاعمة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة

– لقد أعاد هذا القانون هيكلة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصّغيرة المتوسّطة، وصياغة دورها بصفتها هيئة عمومية ذات طابع خاص تكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤ.ص.م في مجال الإنشاء والإنماء والدّيمومة، بما في ذلك تحسين النّوعية والجودة وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التّسييرية للمؤ.ص.م.

– ولهذا الغرض تنشأ هياكل محلّية تابعة للوكالة من بينها مراكز دعم واستشارة لـ المؤ.ص.م؛ تتولّى مهام دعم إنشاء هذه المؤسّسات ومرافقتها على المستوى المحلّي، فضلا عن المشاتل المكلفة بدعم المؤسّسات النّاشئة واحتضانها.

– ومن خلال المادّة 24 أعاد القانون الجديد تنظيم المجلس الوطني للتّشاور من أجل تطوير المؤ.ص.م باعتباره هيئة استشارية تضمّ منظّمات وجمعيات مهنية ممثّلة للمؤ.ص.م، وكذا ممثلين عن القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤ.ص.م.

– وحسب المادّة 19 يتولّى حساب التّخصيص الخاصّ ممثّلا بالصّندوق الوطني لتأهيل المؤ.ص.م ودعم الاستثمار وترقية التّنافسية الصّناعية ،نفقات تسيير الوكالة وتمويل دعم ومساعدة المؤ.ص.م المنصوص عليها في هذا القانون.

ثانيا: الدّعم القانوني غير المباشر للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة

1- **قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001**:بعد أن تبيّن عجز المرسوم التّشريعي رقم 93-12 عن تحريك عجلة الاستثمار؛ قرّرت السّلطات الجزائرية إصدار قانون جديد يتمثّل في الأمر رقم 01-03 المتعلّق بتطوير الاستثمار[1]، وعن أهم ما جاء به هذا القانون نلخّصه في النّقاط التّالية:

[1]. الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في20أوت سنة 2001، "**يتعلقبتطوير الاستثمار**"، الجريدة الرّسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

– **توسيع مفهوم الاستثمار**: يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي[1]:

- إقتناء أُصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التّأهيل، أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال مؤسّسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- إستعادة النّشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلّية.

– كما حدّد هذا الأمر النّظام الذي يطبّق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النّشاطات الاقتصادية المنتجة للسّلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز/ أو الرّخصة[2].

– إقتصر هذا الأمر بشأن أنظمة الامتياز على نظامين أساسيين، وذلك تفاديا لتعقيدات الأنظمة السّابقة:

- **النّظام العامّ**: ويوضّح الامتيازات والحوافز الجمركية والضّريبية وشبه الضّريبية التي يتحصّل عليها المستثمر، وتمسّ كلّ ما يتعلّق بالتّجهيزات والسّلع والخدمات والمقتنيات العقّارية التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- **النّظام الاستثنائي**: تستفيد من هذا النّظام الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلّب تنميتها مساهمة خاصّة من الدّولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصّة بالنّسبة للاقتصاد الوطني (تحافظ على البيئة، تحقّق التّنمية المستديمة، توفّر الطّاقة..)؛ وتقدّم خلال مرحلتين؛ مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال وتتمثّل أيضا في إعفاءات أو تخفيضات من الرّسوم الضّريبية والشّبه ضريبية والجمركية.

– كما تمّ من خلال هذا الأمر إنشاء الهياكل الإدارية التّالية؛ والتي تهدف إلى مساندة وتطوير المشاريع الاستثمارية:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"**: وهي بديل عن وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار المنشأة بموجب قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993.
- **المجلس الوطني للاستثمار "CNI"**: جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ومن بعض مهامه ما يلي[3]:

---

[1]. المادّة 02 من الأمر رقم 01-03، المرجع السّابق، ص05.

[2]. المادّة 01 من الأمر رقم 01-03، المرجع السّابق، ص:05.

[3]. المادّة 19 من الأمر رقم 01-03، المرجع سّبقذكره، ص07.

✓ يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

✓ يقترح تدابير حفزية للاستثمار مسايرة للتطوّرات الملحوظة.

✓ يحث ويشجع على استحداث مؤسّسات وأدوات مالية، ملائمة لتمويل الاستثمار، وتطويرها.

- **الشّباك الوحيد:** من أجل التّخلّص من المتاعب البيروقراطية، وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تمّ إنشاء الشّبابيك الوحيدة اللامركزية على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة (على المستوى الوطني) وتضم الإدارات والهيئات المعنية بالإستثمار، ويتمثل دورها الأساسي في تخفيف وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الإستثمارية.

2- **قانون ترقية الإستثمار لسنة 2016** :في ظل انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سارعت السلطات الجزائرية إلى استحداث سياسة تحفيزية للإستثمار الوطني والأجنبي وذلك للحفاظ على معدلات مستقرة من النمو والتشغيل، لاسيما من خلال تحسين المنظومة التشريعية المتعلقة بالإستثمار على أساس قاعدة المنفعة المتبادلة، وضمن هدا المنظور يأتي القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار[1] لإضفاء المرونة والشفافية على مناخ الإستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية الوطنية بتقديم المزيد من المزايا والإعفاءات للمشاريع الإستثمارية،ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني ،المدرّة للثروة والمنشئة لمناصب الشغل كالصناعة الفلاحة والسياحة، وكذا الإستثمار في مناطق الهضاب العليا والجنوب قصد الإرتقاء بالتنمية المحلية وتحقيق التوازن الجهوي؛ ولقد مسّت التعديلات التي جاء بها هذا القانون ثلاث جوانب أساسية :

✓ إعادة هيكلة منظومة الحوافز والمزايا.

✓ إلغاء أو تكييف بعض القواعد التي تؤثر سلبا على جاذبية الإستثمار.

✓ إعادة تنظيم أجهزة الإستثمار.

أ. **إعادة هيكلة منظومة الحوافز والمزايا:**لقد أعاد هذا القانون تشكيل منظومة التحفيزات وفق السياسةالإقتصادية للبلاد مع تبسيط وتسريع إجراءات الحصول عليها، حيث تم إستحداث هيكلة جديدة للتحفيزات بثلاث مستويات :

[1]. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، "**يتعلق بترقية الإستثمار**"، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016.

– **مزايا مشتركة للإستثمارات المؤهلة** :زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الإستثمارات المعنية بالمزايا مما يأتي[1]:

- **بعنوان مرحلة الإنجاز**:

أ. الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛

ب.الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة،فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛

ج. الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني ؛

د. الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح؛

ه. تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار؛

و. الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، إبتداءً من تاريخ الإقتناء؛

ز. الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- **بعنوان مرحلة الإستغلال**:يستفيد المستثمر لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعداد محضر بداية الإستغلال المحرر من قبل المصالح الجبائية من المزايا التالية :

أ. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب.الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ج. تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدّولة .

[1]. المادة 12 من القانون 16-09، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- كما تستفيد الإستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا المناطق التي تستلزم دعم خاص من الدولة من إمتيازات إضافية تتمثل فيما يلي[1]:
- **بعنوان مرحلة الإنجاز**:زيادة على المزايا المذكورة سابقا (أ، ب، ج،د،هـ، و، ز) تضاف المزايا التالية:

أ. تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار، وذلك بعد تقييمها من طرف الوكالة.

ب. التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع الإستثمارية.

- **بعنوان مرحلة الإستغلال**: نفس مزايا الإستغلال المذكورة سابقا البندان أ وب ولكن لمدة 10 سنوات.

– مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل:

- لقد ألغى هذا القانون قاعدة عدم جمع المزايا، وهذا لصالح النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية، حيث لا يؤدي وجود عدّة مزايا من نفس الطبيعة سواء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في هذا القانون إلى تطبيقها معا، وفي هذه الحالة يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.
- كما تستفيد من المزايا الإضافية المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة خارج مناطق الجنوب والهضاب العليا وهذا عن طريق رفع مدة مزايا الإستغلال الممنوحة لها من 3 سنوات إلى 5 سنوات.

– المزايا الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني:

- تحدد الإستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني على أساس إتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة وهذا بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار.
- تتضمن المزايا الإستثنائية ما يأتي[2]:

أ. تمديد مدة مزايا الإستغلال المحددة في المادة 12، لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات .

[1]. المادة 13 من القانون 16-09، مرجع سبق ذكره، ص 20 .

[2]. المادة 18 من القانون رقم 16-09، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ب. منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدّعم المالي، وكذا كلّ التّسهيلات التي قد تمنح، بعنوان مرحلة الإنجاز، للمدة المتفق عليها.

– الإستفادة الآلية من المزايا وباستخدام وثيقة واحدة: تتم الإستفادة من المزايا المذكورة سابقا بالنّسبة للإستثمارات غير الواردة في القوائم السّلبية بطريقة آلية وبتقديم وثيقة واحدة المتمثلة في شهادة التّسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، ويستثنى من ذلك الإستثمارات الكبرى التي يفوق مبلغها خمس ملايير دينار جزائري والتي يجب ان تخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للإستثمار .

– زيادة على المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون، يمكن أن تستفيد الإستثمارات من المساعدات والدعم المنصوص عليهما في حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 والذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الإستثمار وترقية التّنافسية الصناعية ".

ج. إلغاء أو تكييف بعض القواعد التي تؤثر سلبا على جاذبية الإستثمار:

– إلغاء الحظر على استيراد المعدات المستعملة والجديدة بالنسبة للمستثمرين الذين يقررون نقل نشاطاتهم إلى الجزائر، بالإضافة إلى إعفاء استيراد هذه المعدات من الرسوم الجمركية (**حسب المادة 06**) .

– في مجال الضمانات فقد كرس هذا القانون مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب مع مراعاة الإتفاقيات الدولية (**حسب المادة21**).

– ولتفادي تكرار سيناريو الخلافات السابقة ،التي وقعت فيها الجزائر مع المستثمرين الأجانب، أقر القانون الجديد إمكانية وضع قيد تسوية بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي يسمح بالإتفاق على تحكيم خاص (**حسب المادة 24**).

– كما قدم هذا القانون ضمانات أخرى للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجال تحويل رأسمال المستثمر والأرباح إلى الخارج بالعملة الصعبة والتي تخضع لتدابير صارمة يفرضها البنك المركزي (حسب المادة 25).

– تكييف حق الشّفعة، حيث أصبح لا يمارس من طرف الدّولة الجزائرية إلاّ في حالة التّنازل عن الأسهم أو الحصص الإجتماعية من قبل أو لفائدة الأجانب (**حسب المادة 30**).

د. إعادة تنظيم أجهزة الاستثمار:

– لقد تمّ من خلال هذا القانون إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كقطب متخصّص لمرافقة المستثمرين في تجسيد مشاريعهم عوض التّكفّل فقط بتسيير الامتيازات والتّحفيزات الممنوحة لهم.

– كما تمّ إنشاء أربعة مراكز مكلّفة بتقديم الخدمات الضّرورية لإنشاء المؤسّسات ودعمها وتطويرها، وكذا إنشاء المشاريع وهي[1]:

- مركز تسيير المزايا؛ ويكلّف بتسيير المزايا والتّحفيزات المختلفة.
- مركز استيفاء الإجراءات؛ ويكلّف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسّسات وإنجاز المشاريع.
- مركز الدّعم لإنشاء المؤسّسات؛ ويكلّف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسّسات.
- مركز التّرقية الإقليمية؛ ويكلّف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلّية.

المطلب الثّاني: إصلاح المنظومة المؤسساتية

لقد قامت الدّولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهياكل والهيئات المتخصّصة بهدف ترقية وتدعيم قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وهذا ضمن الإستراتيجية الشّاملة التي تبنّتها الدّولة لتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي، والحدّ من المشاكل والمعوّقات التي تواجهه.

أوّلا: هيئات الدّعم التّابعة للوزارة المكلّفة بالمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة

1– مشاتل المؤسّسات:

أ. تعريفها:"مشاتل المؤسّسات هي مؤسّسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتّع بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتأخذ أحد الأشكال الآتية:

– **المحضنة:** هيكل دعم يتكفّل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

– **ورشة ربط: هيكلدعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.**

– **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث"[2].

[1]. المادة 27 من القانون رقم 16-09، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، "**يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**"، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص 14.

ب. **أهدافها:** تهدف مشاتل المؤسسات إلى تحقيق ما يلي[1]:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الإقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة ؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة ؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل ؛
- العمل على ان تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الإقتصادي في مكان تواجدها.

ج. **مهامها:** من بعض مهام مشاتل المؤسسات ما يلي[2]:

- استقبال واحتضان، ومرافقة المؤسسات الحديثة النّشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تسيير وإيجار المحلات .
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع.
- تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي.
- تقديم إرشادات خاصة لأصحاب المشاريع قبل وبعد إنشاء مؤسساتهم .

د. **حصيلة الإنجازات:**إلى غاية سنة 2019 تم إنشاء 19 مشتلة على المستوى الوطني (17 تقدم خدماتها و2 في طور الإنجاز) تغطي الولايات التالية : أدرار، باتنة، ميلة، البيض، بسكرة، بويرة، عنابة، خنشلة، أم البواقي، غرداية، برج بوعريريج، بشار، سيدي بالعباس، تيارت، وهران، ورقلة، العاصمة ؛المؤشر الرّئيسي لأداء المشاتل هو عدد المؤسسات المستضافة على مستواها وخدمات المرافقة المقدمة لها، يبين الجدول التالي عدد المؤسسات المستضافة على مستوى المشاتل الناشطة إلى غاية السداسي الأوّل من سنة 2018 وعددها 16 مشتلة:

[1]. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المرجع السابق، ص 14.

[2]. المواد 04، 05، 06 من المرسوم التنفيذي وقم 03-78، المرجع السابق، ص 14

الجدول رقم (2-3): حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات الى غاية السداسي الأوّل من سنة 2018

السّنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد المشاريع المستضافة	33	29	37	134	135	158	161	127	814
عدد المؤسسات المنشأة	19	28	37	104	84	70	83	50	475
عددمناصب العمل المستحدثة	68	363	375	1025	397	576	546	297	3647

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤص.م (20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 33) متاحة على الموقع.

منذ انطلاق نشاطها سنة 2011 وإلى غاية السّداسي الأوّل من سنة 2018 استضافت المشاتل 814 مشروع، ما ساهم في إنشاء 475 مؤسسة واستحداث 3647 منصب عمل، ولكن تبقى هذه الأرقام ضعيفة وهذا بسبب حداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال ؛وتتوزع المشاريع المستضافة على مستوى المشاتل على قطاعات مختلفة تتمثل في : الخدمات، الصناعة، TIC، الصناعات الغذائية، السياحة، وكذلك المشاريع الإبتكارية مثل مشاريع الألياف البصرية صناعة اللافتات والطاقة الشمسية.

2- مراكز التّسهيل: تطبيقا للمادة 13 من القانون التّوجيهي 01-18 تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات تحت تسمية "مراكز التّسهيل" والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤص.م وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم[1].

أ. تعريفها: هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[2].

ب. أهدافها :تسعى مراكز التسهيل إلى تحقيق الأهداف التّالية [3]:

- تطوير ثقافة المقاولة وتطوير النّسيج الإقتصادي المحلي.
- تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤص.م.
- تقليص أجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها وإستردادها .

[1]. المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المؤرخ في 25 فيفري 2003،"**يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها**"، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري سنة 2003، ص18 .

[2]. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المرجع السابق، ص18.

[3]. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79، نفس المرجع، ص ص (18-19).

– تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة وتثمين البحث.

– مرافقة المؤص.م للإندماج في الإقتصاد الوطني والدّولي .

ج. مهامها: تتولى مراكز التّسهيل القيام بالمهام التّالية[1]:

– دراسة الملفّات والإشراف على متابعتها، تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع ومساعدتهم على تجاوز العراقيل أثناء مرحلة التّأسيس.

– مرافقة أصحاب المؤسّسات في ميدان التّكوين والتّسيير، ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلّقة بفرص الاستثمار.

– تقديم استشارات في مجال التّسيير والتّسويق وتسيير الموارد البشرية، ودعم تطوير القدرة التّنافسية، ونشر التّكنولوجيات الجديدة.

د. **حصيلة الإنجازات**: يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–4): حصيلة نشاط مراكز التسهيل إلى غاية السّداسي الأوّل من سنة 2018.

السّنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد المشاريع المستضافة	2721	4180	2528	4373	3158	2390	/	2014	21364
عدد المشاريع المرافقة	742	2052	1455	1735	1550	1256	1152	543	10485
عدد مخطّطات العمل المعدّة	76	242	197	245	301	200	/	105	1366
عدد المؤسسات المنشأة	109	587	366	675	957	148	/	90	2932
مناصب العمل المستخدمة	360	1544	2190	3128	3418	4315	/	2470	17425

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤ.ص.م رقم (20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 33) .

من خلال الجدول السّابق يتبيّن أنّ نشاط مراكز التّسهيل أكثر توسّعا، حيث يوجد 27 مركز ناشط، و02 في طور الإنجاز؛ قامت خلال الفترة الممتدّة من سنة 2011 إلى غاية السّداسي الأوّل من 2018 بتقديم خدمات جدّ معتبرة إذ استضافت ما يزيد عن 21364 مشروع ورافقت 10485

[1]. المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79، نفس المرجع، ص 19.

مشروع، وساهمت في إعداد ما يزيد عن 1366 مخطّط عمل، ما أسفر عن إنشاء أكثر من 2932 مؤسّسة، واستحداث أكثر من 17425 منصب عمل.

فيما يخصّ طبيعة المشاريع التي تتلقّى خدمات المرافقة من قبل مراكز التّسهيل نجد: قطاع الخدمات، الصّناعة، الحرف، وبعض المشاريع المرتبطة بقطاع الفلاحة، الأشغال العمومية والتّجارة.

3- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة:

أ. **تعريفه:** المجلس جهاز استشاري يكلّف بترقية الحوار والتّشاور بين المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وجمعياتهم المهنية من جهة، والسّلطات العمومية من جهة أخرى، يتمتّع المجلس بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

ب. **مهامه:** يتولّى المجلس القيام بالمهام التّالية[2]:

– ضمان الحوار والتّشاور بشكل دائم ومنتظم بين السّلطات العمومية والشّركاء الاجتماعيين والاقتصاديين،حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلّق بالتّطور الاقتصادي، وترقية المؤ.ص.م بصفة خاصّة.

– تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

– جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظّمات أرباب العمل ومختلف الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

ثانيا: هيئات دعم الاستثمار ومرافقة الإدماج الاجتماعي.

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب L'ANSEJ

أ. **تعريفها:** تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب سنة 1996، بموجب المرسوم التّنفيذي 96-296 الصّادر في 08/ 09/ 1996؛ وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتّع بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلّفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشّباب البطّال الذين لديهم مشروع إنشاء مؤسّسة.

[1]. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-80، المؤرخ في 25 فيفري 2003،**"يتضمّن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة وتنظيمه وعمله"**، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري سنة 2003، ص22.

[2]. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-80، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ب. **مهامها:** لقد عدّل القانون الأساسي للوكالة بموجب المرسوم التّنفيذي 03- 288 وبناء عليه أصبحت هذه الوكالة مكلّفة بالمهام التّالية[1]:

- تدعّم وتقدّم الاستشارة، وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم.
- تسير وفقا للتّشريع المعمول به تخصيصات الصّندوق الوطني لدعم تشغيل الشّباب، لاسيما الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد، وذلك في حدود الأغلفة المالية المتوفّرة.
- تبلغ الشّباب مختلف الإعانات والامتيازات الممنوحة لهم.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشّباب، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشّروط التي تربطهم بالوكالة.
- تضع تحت تصرّف الشّبّاب ذوي المشاريع كلّ المعلومات ذات الطّابع الاقتصادي والتّقني، والتّشريعي، والتّنظيمي المتعلّقة بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنكًا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدّم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التّركيب المالي، ورصد القروض، وفي هذا الإطار تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسّسات المالية.

ج.**الدّعم المقدّم للشّباب المقاولين في إطار جهاز L'ANSEJ**:ويتمثّل في[2]:

– الامتيازات الجبائية، وتتراوح ما بين التّخفيض والإعفاء من بعض الرّسوم والضّرائب خلال مرحلتي إنجاز واستغلال الاستثمار.

– إعانات مالية تتمثّل في تقديم قروض بدون فوائد، قروض ميسّرة؛ وهذا في إطار صيغ التّمويل التي تقدّمها الوكالة والتي تتمثّل في:

– التّمويل الثّلاثي ويتكوّن من:

---

[1]. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المعدّل والمتمّم للمرسوم التّنفيذي رقم 96-296 المؤرّخ في 08 سبتمبر 1996، "**المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**"،الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادر بـ 10 /2003/09 ص ص(6-7).

[2]. الموقع الإلكتروني الرّسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب:http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/dispositif تاريخ الاطّلاع 13-07-2019.

✓مساهمة الشّاب المستثمر بنسبة تتراوح ما بين 01% و02% من التّكلفة الكلّية للاستثمار.

✓قرض بدون فوائد يقدم من طرفL'ANSEJنسبته ما بين 29% و28%.

✓قرض بنكي ميسر 100% نسبته 70%.

– التّمويل المختلط، ويتكوّن من:

✓ قرض بدون فوائد مقدّم من طرفL'ANSEJتتراوح قيمته ما بين 29% و28%.

✓مساهمة شخصية من طرف الشّاب المقاول تتراوح قيمتها ما بين 71% و72%.

د. **حصيلة الإنجازات:**تمتلك الوكالة شبكة من 51 فرع تغطّي كافّة ولايات الوطن، ومنذ انطلاق نشاطها في دعم وإنشاء المؤسّسات المصغّرة سنة 1997، وإلى غاية جوان 2019 موّلت الوكالة 381427 مشروع بتكلفة إجمالية تزيد عن 1225 مليار دينار جزائري، ساهمت في إنشاء 910297 منصب عمل، والجدول التّالي يوضّح توزيع هذه المشاريع حسب قطاعات النّشاط، وحسب جنس المقاول، وكذلك عدد مناصب العمل والمبالغ المستثمرة في كلّ قطاع.

الجدول رقم (2–5): المشاريع المموّلة من طرفL'ANSEJحسب طبيعة النّشاط وجنس المقاول.

قطاع النّشاط	المشاريع المموّلة	%	عدد مناصب العمل	مبلغ الاستثمار	ذكور	إناث	%المشاريع الأنثوية
الزّراعة	57183	15	135222	211629975913	54514	2669	5
الصّناعات التّقليدية	42998	11	126245	110539774148	35667	7331	17
BTPH	34282	09	99590	131999167477	33489	793	2
الرّي	556	00	2049	3291597454	531	25	4
الصّناعة	26740	7	77133	125739489992	22852	3888	15
الصّيانة	10271	3	23663	27925617407	10098	173	2
الصّيد	1131	0.30	5549	7499507851	1115	16	1
المهن الحرّة	11356	3	25485	29928593125	6166	5190	46
الخدمات	108003	28	251301	350995401235	90172	17831	17
النّقل بالتّبريد	13385	3.50	24132	33767158812	12996	389	3
نقل البضائع	56530	14.80	96237	145557153559	55821	709	1
نقل المسافرين	18992	05	43691	46672214955	18511	481	3
المجموع	381427	100	910297	1225545651925	341932	39495	10

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°35, édition novembre 2019, P25.

حسب الجدول السّابق نلاحظ أنّ قطاع الخدمات له جاذبية أكبر بالنّسبة لحاملي المشاريع المرافقين من طرف**L'ANSEJ** حيث يمثّل 28% من المشاريع المموّلة، يليه قطاع الزّراعة بـ15%، ثم قطاع نقل البضائع بـ 14.80%، قامت الوكالة بتمويل ومرافقة 374932مقاول ذكر مقابل 39495 مقاول أنثى أي أنّ معدّل المشاريع الأنثوية تقدّر بـ10%، وتحتلّ الأنثى المقاولة حصة مهمّة في المهن الحرّة بـ46%.

2- الصّندوق الوطني للتّأمين عن البطالة (CNAC)

أ. **التّعريف بالصّندوق:**بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر تمّ إنشاء الصّندوق الوطني للتّأمين عن البطالة ،بمقتضى المرسوم التّشريعي 94-09 المؤرّخ في 26 ماي 1994 والمرسوم التّنفيذي 94-188 المؤرّخ في 06 جويلية 1994.

- إنطلاقا من سنة 2004، وفي إطار مخطّط دعم التّنمية الاقتصادية، ومحاربة البطالة عكف الصّندوق أولويا على تنفيذ جهاز دعم إحداث النّشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة.

- إبتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتّخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 30و50سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعدّدة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج، بعد أن كان لا يتعدّى 05 ملايين دج.

ب. **مهام الصّندوق:**من بين المهام الموكّلة للصّندوق نذكر[1]:

- المرافقة الشّخصية لذوي المشاريع طيلة مراحل إنشاء النّشاط والتّصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

- إعتماد نمط التّمويل الثّلاثي للمشاريع يشترك فيه كلّ من صاحب المشروع، البنك والصّندوق الوطني للتّأمين عن البطالة.

- تقديم امتيازات مالية وجبائية لصالح ذوي المشاريع المؤهّلين والمتمثّلة في:

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية.

[1]. الموقع الإلكتروني الرّسمي للصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة:https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx تاريخ الاطّلاع 2019/07/14.

- تخفيض نسب الرّسوم الجمركية.
- الإعفاء الضّريبي وشبه الضّريبي.
- الاستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصّندوق.

ج. حصيلة الإنجازات: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (2-6) المشاريع المموّلة من طرف CNAC حسب قطاع النّشاط لغاية 2019/06/30.

قطاعات النّشاط	الزّراعة	الصناعات التقليدية	BTP	الري	الصناعة	الصيانة	الصيد	المهن الحرة	الخدمات	نقل البضائع	نقل المسافرين	المجموع
عدد المشاريع الممولة	21858	13721	8433	341	11524	873	475	1123	31090	45848	12214	147500
حصة المشاريع الأنثوية	11.28	22.59	2.42	4.99	21.82	2.29	0.42	47.02	17.19	1.52	1.23	10.20
عدد مناصب المنشأة	52536	35893	27003	1159	33510	2112	1704	2435	65850	69666	18530	310398
إجمال المويل مليون دج	88886.39	44341.83	34031.76	2402.34	52779.95	2608.74	3267.15	4635.65	110990.61	1188383.90	28910.45	491238.78

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°35, édition novembre 2019, P26.

لقد قام الصّندوق منذ إنشائه وإلى غاية السّداسي الأوّل من سنة 2019، بتمويل 147500 مشروع بتكلفة قدرها 491238.78 مليون دينار جزائري، ما يساهم في إنشاء 310398 منصب عمل؛وتحتل المشاريع الأنثوية نسبة 10.20من% مجموع المشاريع الممولة، أما عن توزيع هذه المشاريع حسب طبيعة النّشاط فنجد نقل البضائع يحتل المرتبة الأولى بنسبة تزيد عن 31%، ثمّ يليه قطاع الخدمات بنسبة 21%،ثمّ قطاع الفلاحة بحوالي 15%.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر (ANGEM)

أ. **تعريفها:**بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 04-14 استحدث جهاز خاص بالقرض المصغّر يتمثّل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر. توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولّى الوزير المكلّف بالتّشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها[1]، كما تتمتّع الوكالة بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي[2].

[1]. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرّخ في 22/01/ 2004، **"يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر وتحديد قانونها الأساسي"**، الجريدة الرّسمية، العدد 06، الصّادر بتاريخ 2004/01/25،ص 08.

[2]. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، نفس المرجع، ص: 08.

ب. **مهامها:** تضطلع الوكالة بالاتّصال مع المؤسّسات والهيئات المعنية بالمهام التّالية[1]:

- تسيير جهاز القرض وفقا للتّشريع المعمول به.
- تدعم المستفيدين وتقدّم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تبلغ المستفيدين بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشّروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسّسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ج. الخدمات المقدّمة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر[2]:

✓**الخدمات غير المالية:**وتتمثّل في:

– إستقبال حاملي المشاريع ومرافقتهم في مراحل إنشاء النّشاط، مع متابعة جوارية بهدف استدامة الأنشطة المنشأة.

– التّكوين في التّربية المالية وتسيير المؤسّسة، واختبارات المصادقة على الخيرات المهنية مع هيئات متخصّصة.

– إتاحة الفرصة للمشاركة في المعارض والصّالونات بهدف تسويق المنتوجات واكتساب الخبرات المختلفة.

✓**الخدمات المالية:** تشرف الوكالة على تسيير صيغتين للتّمويل.

– **سلفة بدون فائدة:** لا تتجاوز مبلغ 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000دج في ولايات الجنوب، مقدّمة من طرف الوكالة بشراء المواد الأولية.

– **التّمويل الثّلاثي:** هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة لإنشاء نشاط معيّن، قد تصل تكلفة المشروع إلى 1.000.000دج، ويقدم التّمويل كما يلي: قرض بنكي بنسبة 70%،سلفة الوكالة بدون فوائد 29%، مساهمة شخصية 01%، وقد تصل مدّة تسديدها إلى ثماني سنوات مع ثلاث سنوات فترة تأجيل بالنّسبة للقرض البنكي.

[1]. المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المرجع السابق، ص 08.

[2]. الموقع الإلكتروني الرّسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر على الرّابط التّالي: https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/تاريخ الاطّلاع 2019/03/22.

✓**الامتيازات الجبائية:** يستفيد المقاول من امتيازات جبائية تتراوح بين الإعفاء الكلّي والجزئي والتّخفيض من بعض الضّرائب والرّسوم.

د. **حصيلة الإنجازات**[1]:منذ إنشائها سنة 2004 إلى غاية جوان 2019، منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر 889148 قرض بقيمة تزيد عن 57,995 مليار دينار جزائري، 90% من هذه القروض مولت شراء المواد الأوّلية وحوالي 10% منحت في إطار التّمويل الثّلاثي، وساهمت هذه القروض في خلق 1317195 منصب عمل، التّوزيع القطاعي للقروض الممنوحة يوضّحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–7):القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النّشاط لغاية 2019/06/30

قطاع النّشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ (دج)	النّسبة (%)
الفلاحة	122052	8063294457.370	13.73
الصّناعات الصّغيرة جدّا	350084	17274833907.880	39.42
البناء والأشغال العمومية	76782	6406748306.420	8.64
الخدمات	178426	16287151951.720	20.07
الصّناعات التّقليدية	156549	8859459123.410	17.61
التّجارة	4011	995353071.950	0.45
الصّيد	844	108934313.790	0.09
المجموع	889148	57995775132.54	100

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°35, édition novembre 2019,P27.

الملاحظ من خلال الجدول أنّ الصّناعات المصغّرة، الخدمات، الحرف التّقليدية والفلاحة تمثّل القطاعات الأكثر استفادة من القروض الممنوحة بنسبة91%من الإجمالي، وهذه النّتائج تتوافق مع طبيعة نشاط الوكالة.

4– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أ. **تعريفها**:أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 01–03 الصّادر في 20أوت 2001، والمتعلّق بتطوير الإستثمار، وتعرف على انّها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي حيث استحدثت كبديل لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارAPSI، وتهدف

[1] .Bulletin d'information statistique de la PME, n°35, édition novembre 2019, p 27.

هذه الوكالة لتطوير الإستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي دون تمييز، من خلال الخدمات والإمتيازات التي تقدمها .

ب. **مهامها:** لقد أعاد القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والمتعلق بترقية الإستثمار صياغة دور الوكالة كقطب متخصص لمرافقة المستثمرين وذلك من خلال تكليفها بمايلي[1]:

- تسجيل الإستثمارات.
- ترقية الإستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني وتقييمها وإعداد إتفاقيةالإستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للإستثمار للموافقة عليها.
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الإستثمار طبقا للتشريع المعمول به.

ج. **حصيلة الإنجازات** :منذ إستحداث الوكالة سنة 2002 وإلى غاية السداسي الأوّل من سنة 2019 تم التصريح بـــ69151مشروع برأس مال قدره16510008مليون دينار جزائري، ماساهم في خلق 1424224منصب عمل، وبلغ عدد المشاريع الأجنبية921مشروع، أي نسبته1.33%بمبلغ 2665681مليون دينار جزائري، وفرت ما نسبته10.06%من مناصب العمل والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]. المادة 26 من القانون 16-09، مرجع سبق ذكوه، ص 22 .

الجدول رقم (2-8): المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية المصرح بها من قبل ANDI لغاية السداسي الأوّل من2019

المشاريع الإستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	عدد مناصب العمل	%
المحلية	68230	98.67	13844327	83.85	1280987	89.94
الأجنبية	921	1.33	2665681	16.15	143237	10.06
المجموع	69151	100	16510008	100	1424224	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم الإستثمار على الروابط التالية:
http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018تاريخ الإطلاع 2020م/03/01.

-Bulletin d'information statistique de la PME, n°35, édition novembre2019,P18.

إن هذه الأرقام دلالة على عجز سياسة الإستثمار، والتحفيزات والإمتيازات التي تقدمها الوكالة ،بصفتها الجهاز المسؤول عن ترقية وتطوير الإستثمار، في جذب الإستثمارات الأجنبية، وهذا ما يؤثر سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لهذه الإستثمارات من دور في جلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وتوفير الفرص الإستثمارية في الإطار الشراكة والمناولة.

بالنسبة لتوزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط فنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): المشاريع الإستثمارية المصرح بها من قبل ANDIحسب قطاع النشاط لغاية 2019/06/30.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبالغ (مليون دج)	%	عدد المناصب العمل	%
الفلاحة	1653	2.39	365146	2.21	66155	04.65
البناء	12417	17.96	1494468	9.05	259224	18.21
الصناعة	15913	23.02	9741557	59.01	663413	46.60
الصحة	1265	1.83	297948	1.80	32211	02.26
النقل	29270	42.34	1166583	7.07	158912	11.16
السياحة	1667	2.41	1628200	9.86	99708	07.00
الخدمات	6933	10.03	1365965	8.28	135627	9.53
التجارة	2	0.00	10914	0.07	4100	0.29
الإتصالات	5	0.00	436322	2.64	4348	0.31
المجموع	69125	100	16507104	100	1423698	100

المصدر:نفس المرجع السابق

من خلال الجدول يتبين لنا أنّ قطاع النقل يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المنجزة في إطار الوكالة بنسبة 42%، ولكنّه لا يوفر سوى 11% من مجموع اليد العاملة، أمّا من حيث القيمة فيحتل القطاع الصناعة المرتبة الأولى بـ59% من إجمالي المبالغ المستثمرة، كما يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى في التشغيل بتوفيره أزيد من 46% من مناصب العمل، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع البناء حيث يستحوذ على أزيد من 17% من المشاريع والتي توفر 18% من مناصب الشغل، يليه قطاع الخدمات بـ10% من المشاريع و9% من مناصب العمل، أمّا باقي القطاعات فتحتل نسب ضعيفة من حيث عدد المشاريع والتّوظيف.

5- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF

أ. تعريفها: مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع الوكالة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير[1].

ب. مهامها:تتولى الوكالة القيام بالمهام التّالية [2]:

– التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على مكونات حافظة العقار الإقتصادي العمومي ،بهدف تنميتها في إطار الإستثمار.

– تقديم المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري، وتوجهات السوق العقارية من أجل إبراز سوق حرة موجهة للإستثمار.

– نشر المعلومات حول الأصول العقارية ذات الطابع الإقتصادي، ولهذا الغرض تضع بنك معطيات يجمع العرض الوطني للأوعية العقارية ذات الطابع الإقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية.

– إعداد جدول اسعار العقار الإقتصادي وتحيينه كل ستة أشهر، وإعداد دراسات ومذكرات دورية حول توجهات السوق العقارية .

– للوكالة صفة المتعهد بالترقية العقارية ،ومؤهلة لإكتساب الأملاك العقارية بغرض التنازل عنها مجددا بعد تهيئتها وتجزئتها،لإستعمالها في إطار ممارسة نشاطات إنتاج الخدمات والسلع .

---

[1]. المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، **"يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتحدد قانونها الأساسي"**، الجريدة الرسمية، العدد27، الصادر في 25أفريل 2007، ص 03 .

[2]. المواد (من 3 إلى 9) من المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المرجع السابق، ص 04 .

ج. **حصيلة الإنجازات** : يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-10) : تخصيص العقار الصناعي على مستوى المناطق الصناعية الجديدة لغاية السداسي الأوّل من 2019

المناطق الصناعية	المساحةم^2	مساحة الإمتياز	أوامر الإمتياز المصدرة		عقود الإمتياز المحررة		رخص البناء المحررة	مشاريع في طور الإنجاز	مشاريع التي بدأت نشاطها
			العدد	المساحةم^2	العدد	المساحةم^2			
الشمال	35666073	26465067	1185	16276524	602	10495071	403	306	07
الهضاب العليا	30244130	21232671	712	10213076	293	6068977	112	138	3
الجنوب	14018796	9588336	155	2812226	76	1724210	43	21	3
المجموع	79928999	57286074	2052	29301826	971	18288259	558	465	13

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°35, édition novembre 2019,P29.

في إطار تسيير المناطق الصناعية الجديدة المتربعة على مساحة إجمالية تزيد عن 79 مليون م^2، قامت الوكالة بتخصيص أكثر من 59 مليون م^2 لمنح الإمتياز، حيث تم إصدار 2052 أمر إمتياز وتحرير 971 عقد إمتياز، ما أسفر عن تسليم 558 رخصة بناء وإنشاء 478 مشروع، 13 منها بدأت بمزاولة نشاطها.

في نفس السياق وعلى المستوى المحلي تم إنشاء أجهزة تسهل على المستثمر الحصول على العقار الموجه لإنجاز المشاريع الإقتصادية وتجنبه التعقيدات الإجرائية، وتعدد الجهات المختصة في تنظيم العقار ومنها : لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار CALPIREFالتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-120 المؤرخ في 23 أفريل 2007، وفي إطار التدابير المدرجة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 أصبحت اللجنة هي الجهة المؤهلة قانونا لتلقي طلبات الأراضي المخصصة لاحتضان المشاريع الإستثمارية الصناعية على المستوى الولاية، حيث يتقدم المستثمر إليها بطلب الإستفادة من العقار من اجل إنجاز مشروعه، كما ألغى هذا القانون أسلوب المزاد العلني في منح الإمتياز، وأبقى فقط على أسلوب التراضي، ومن خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ألغي دور اللجنة في منح الإمتياز، وأصبح ترخيص الإمتياز الصناعي بالتراضي بقرار من الوالي، بناء على إقتراح من المدير المكلف إقليميا بالصناعة والإستثمار .

ثالثا: هيئات الدعم المالي والمساعدة على الوصول إلى التمويل البنكي

يعتبر التمويل أحد المشاكل الأساسية التي يعاني منها قطاع مؤص.م وفي سبيل إيجاد حلول لهذا المشكل، أنشأت الدولة عدة هيئات لمساعدة هذه المؤسسات على الوصول للتمويل البنكي ومنها :

1- شركات رأس المال الإستثماري : رأس المال الإستثماري هي تقنية للتمويل من خلال إمتلاك حصص صغيرة ومؤقتة في رأس مال شركة، وبهذا التدخل تقوي شركة رأس المال الإستثماري الأموال الخاصة للشركة الممولة ،وتحسن من قدراتها على الإستدانة من البنوك.

لم يوضح المشروع الجزائري شروط ممارسة نشاط الرأسمال الإستثماري وكذا كيفية إنشاء هذه الشركات وسيرها إلاّ من خلال القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان سنة 2006 المتعلق بشركات الرأسمال الإستثماري حيث عرفت هذه الأخيرة على أنّها:" الشركات التي تهدف إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أوشبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة، ويمارس نشاط الرأسمال الإستثماري من قبل الشركة لحسابها الخاص أو لحساب الغير، وحسب مرحلة نمو المؤسسة موضوع التمويل"[1].

كما تم من خلال القانون تحديد كيفيات تدخل شركة الرأسمال الاستثماري كما يلي[2]:

- رأسمال المخاطرة الذي يشمل:
  - "رأسمال الجدوى" أو "رأس مال الانطلاقة" : قبل إنشاء المؤسسة.
  - "رأسمال التأسيس" : في مرحلة إنشاء المؤسسة.
- "رأسمال النمو" : تنمية طاقات المؤسسة بعد إنشائها.
- "رأسمال التحويل" :استرجاع المؤسسة من قبل مشتر داخلي أوخارجي.
- استرجاع مساهمات و/ أو حصص يحوزها صاحب رأسمال استثماري آخر.

[1]. المادة 02 والمادة 03 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، **"يتعلق بشركة الرأسمال الإستثماري"**، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 25 جوان 2006، ص 04 .

[2]. المادة 04 من القانون رقم 06-11، المرجع السابق، ص 04.

ولتحفيز هذه الشركات على إمتلاك حصص في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قدم المشروع الجزائري جملة من التحفيزات الجبائية وتحفيزات أخرى مرتبطة بطرق خروج هذه الشركات من الإستثمارات، حيث تضمن الفصل السادس من القانون 06-11 السابق أغلب التحفيزات الجبائية والمتمثلة في[1]:

- لا تخضع شركة الرأسمال الإستثماري للضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة للمداخيل المتأتية من الأرباح،نواتج توظيف الأموال، نواتج وفائض قيم التنازل عن الأسهم والحصص.
- تخضع شركة الرأسمال الإستثماري إلى المعدل المخفض بـــ 5% بعنوان الضريبة على أرباح الشركات.
- تستفيد شركة الرأسمال الإستثماري المتدخلة في صيغة رأسمال المخاطرة من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات إبتداء من إنطلاق نشاطها .

كما حددت المادة 29 من هذا القانون شرط الإستفادة من هذه المزايا الجبائية وهو التعهد بعدم سحب المبالغ المستثمرة في المؤسسة لمدة خمس سنوات إبتداءً من أول يناير من السنة الموالية لتاريخ الحصول على المساهمة .

– يوجد في الجزائر ستة شركات رأسمال المخاطر منها ما تزاول نشاطها ومنها ماهو في طور الإنجاز وهي جميعا عبارة عن فروع للبنوك العمومية : CPA، BDL، BAD، BEA، BNA، BADR[2]

- **الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (FINALEP)**:أسست في 1991 بمساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك التنمية المحلية BDL والوكالة الفرنسية للتنمية .
- **الشركة المالية للإستثمار، المساهمة والتوظيف (SOFINANCE)** : هي مؤسسة مالية عمومية، اتخذ قرار إنشائها من طرف المجلين الوطني لمساهمات الدولة في 1998/08/06، من أجل تطوير منتوجات مالية جديدة ومنحت إعتماد بنك الجزائر لمباشرة نشاطها في 2001/01/09.
- **الشركة الجزائرية السعودية للإستثمار (ASICOM)**: أنشئت بموجب إتفاقية موقعة بين الجزائر والمملكة السعودية سنة 2004باشرت نشاطها في شهر جوان 2008، وتعد أوّل مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر بالجزائر .

---

[1]. المادة 27 من القانون 06-11، مرجع سبق ذكره، ص ص(6-7).

[2]. الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم على الرابط:http://www.mdipi.gov.dz/?Les-societes-de-capital تاريخالإطلاع 2019/07/21.

- **الجزائر إستثمار(El DjazairIstithmar):** هي مؤسسة رأسمال إستثماري تأسست في 2009/12/28، يحوز رأس مالها بنكان عموميان، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 70% والصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بنسبة 30%، بدأت بمزاولة نشاطها في 2010/07/07.
- **الصّندوق المغاربي لرأسمال الإستثماري(Maghreb privateEquityFund**): ينشط هذا الصندوق بثلاث دول مغاربية: الجزائر، المغرب .

2-صندوق ضمان قروض المؤسسات الصّغيرة والمتوسطةFGAR:

أ. **تعريفه:** أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد انطلق نشاطه فعليا في 2004/03/14، ويهدف الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسّطة الأجل التي تدخل في التّركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح ضمان للمؤسّسات التي تفتقر للضّمانات العينية اللّازمة التي تشترطها البنوك[1].

ب. **مهامه:** يتولّى الصّندوق القيام بالمهام التّالية[2]:

- التّدخّل في منح الضّمانات لفائدة المؤ.ص.م التي تنجز استثمارات في المجالات التّالية:إنشاء المؤسّسات، تجديد التّجهيزات، توسيع المؤسّسات، أخذ مساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرّفه وفقا للتّشريع والتّنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضّمانات المطلوبة.
- التّكفّل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقّات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر النّاجمة عن منح ضمان الصّندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدّولية لفائدة المؤ.ص.م.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التّقنية لفائدة المؤ.ص.م المستفيدة من الضّمان.

---

[1]. الموقع الإلكتروني الرسمي للصّندوق على الرابط.https://www.fgar.dz/portal/fr/content/pr%C3%A9sentationتاريخ الإطلاع 2019/07/17.

[2]. المادة 05 من المرسوم التّنفيذي رقم 02-373، المؤرّخ في 11/11/ 2002، "**يتضمّن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وتحديد قانونه الأساسي**"، الجريدة الرّسمية، العدد 47، الصّادر في 2002/11/13،ص ص (13-14).

– زيادة على المهام السّابقة يكلّف الصّندوق بالمهام التّالية1:

– ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤ.ص.موالبنوك والمؤسسات المالية.

– ضمان متابعة المخاطر النّاجمة عن منح ضمان الصّندوق وتسليم شهادات الضّمان الخاصّة بكلّ صيغ التّمويل.

– اتّخاذ كلّ التّدابير والتّحرّيات المتعلّقة بتقييم أنظمة الضّمان الموضوعة.

– القيام بكلّ عمل يهدف إلى المصادقة على التّدابير المتعلّقة بترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات.

ج. كيفيات التّغطية بالنّسبة للضّمان العادي[2]:

– تتراوح نسبة الضّمان بين 10% و80% من القرض البنكي، تحدّد النّسبة المتعلّقة بكلّ ملفّ حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة.

– المبلغ الأقصى للضّمان يساوي 100 مليون دينار بالنّسبة لمشاريع الإنشاء والتّوسّع.

– المدّة القصوى للضّمان هي 07 سنوات بالنّسبة للقروض الكلاسيكية و10 سنوات بالنّسبة للقرض الإيجازي.

[1].المادّة: 06 من المرسوم التّنفيذي رقم 02-373، المرجع السّابق، ص14 .

[2].الموقع الإلكتروني الرسمي للصّندوق على الرابط.https://www.fgar.dz/portal/fr/content/modalit%C3%A9s-de-la-couverture تاريخ الإطلاع 2019/07/17.

د. حصيلة النّشاط: يمكن تلخيص نشاطات صندوق ضمان قروض المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجدول التّالي:

الجدول رقم (2-11): الوضعية الإجمالية للملفّات المعالجة حسب نوع المشاريع من قبل FGAR إلى غاية 2019/06/30.

	عروض الضّمان *			شهادات الضّمان*
	الإنشاء	التوسّع	المجموع	
عدد الضّمانات الممنوحة	1205	1512	2717	1408
التّكلفة الإجمالية للمشاريع	149172253788	14149786335	290592040122	98740626046
مبلغ القروض المطلوبة	86079468462	98104736930	1841842040122	65615891957
المعدّل المتوسّط للتّمويل المطلوب	%58	%69	%63	%66
مبلغ الضّمانات الممنوحة	32511667302	52460979413	84972646715	35297652416
معدّل المتوسّط للضّمان الممنوح	%38	%53	%46	%54
المبلغ المتوسّط للضّمان	26980637	34696415	31274438	25069355
عدد مناصب العمل المنشأة.	25784	55079	80863	37257

***عروض الضّمان:** موافقة مبدئية على منح الضّمانات المالية.

***شهادات الضّمان:** عرض ضمان متمّم بتمويل بنكي ويصبح إلزام نهائي بالنّسبة للصندوق

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, n°35, édition novembre 2019.

منذ انطلاق نشاطه في أفريل 2004، وإلى غاية السّداسي الأول من 2019 قام الصّندوق بمنح ضمانات تغطّي مبلغ 84.972 مليار دينار جزائري من القروض المقدّمة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة. أمّا فيما يخصّ شهادات الضّمان فإنّ الصّندوق منح ما يعادل 35.297 مليار دينار جزائري كضمانات للقروض الممنوحة للمؤ.ص.موالمقدّرة بحوالي 65.615 مليار دج أي بمتوسّط معدّل ضمان 54% كما بلغ متوسّط معدّل التّمويل المضمون من طرف الصّندوق 58% بالنّسبة للمشاريع الجديدة، حيث دعّم **FGAR** خلق 1205 مؤسّسة مبلغ 32.511مليار دج، وساهم في توسيع 1512 بمبلغ 52.460 مليار دينار جزائري، ولكن تبقى هذه القيم ضعيفة بالنّظر إلى عدد المؤسّسات المنشأة خلال نفس الفترة.

3-صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصّغيرة والمتوسّطةC GCI:

أ. **تعريفه:**أنشئ الصّندوق بمقتضى المرسوم الرّئاسي رقم 04-134 المؤرّخ في 2004/04/19، وذلك بمبادرة من السّلطات العمومية لدعم خلق وتطوير المؤسسات الصّغيرة والمتوسّطة، وتسهيل وصولها إلى التّمويل البنكي.وهو عبارة عن شركة ذات أسهم[1] يتكوّن رأسمال الصّندوق المسموح به من 30 مليار دينار، ويقدّر رأس مال المكتب بـ20مليار دينار، منها 60% مكتتبة على الخزينة، ونسبة 40% على البنوك، ويتكوّن الفرق بين الرّأسمال المسموح به والرّأسمال المكتتب من سندات غير مكافأة يحوزها الصّندوق على ذمّة الخزينة[2].

ب. **مهام الصّندوق:** تتمثل مهام الصندوق فيما يلي[3]:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسّلع والخدمات المتعلّقة بإنشاء تجهيزات المؤسّسات وتوسيعها وتجديدها، وهذا في الحالتين التّاليتين:
- عدم تسديد القروض الممنوحة.
- التّسوية أو التّصفية القضائية للمقترض.
- لا يستفيد من ضمان الصّندوق النّشاطات الفلاحية والتّجارية، وكذا القروض الاستهلاكية.
- المدّة القصوى للقروض المغطاة.
- **القروض الكلاسيكية:** سبع سنوات استحقاق منها سنتين تأجيل.
- **القرض الإيجاري:** إلى غاية 10 سنوات من الاستحقاق.
- القيمة القصوى للقرض الخاضع للضّمان 500 مليون دينار جزائري.

---

[1]. المادة 02 من المرسوم الرّئاسي رقم 04-134، المؤرّخ في 19/ 04/ 2004، **"يتضمّن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة"**، الجريدة الرّسمية، العدد 27، الصّادر في 28 أفريل 2004،ص 31.

[2]. المادة 04 من المرسوم الرّئاسي رقم 04-134، المرجع السّابق، ص 31.

[3]. الموقع الإلكتروني الرّسمي للصّندوق على الرابط.http://www.cgci.dz/index.php/fr/la-garantie-cgci/modalite-d-intervention تاريخ الإطلاع 2019/07/19م.

– القيمة القصوى للضّمان المحدّدة بـ 250 مليون دينار جزائري، ويحدّد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلّق الأمر بالقروض الممنوحة عند إنشاء المؤ.ص.م، وبنسبة 60% في الحالات الأخرى.

– تحدّد العلاوة المستحقّة بنسبة أقصاها 0.5% من قيمة القرض المضمون المتبقي، وتسدّدها المؤسّسة سنويا، حيث يتمّ تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لصالح الصّندوق.

ج. **حصيلة الإنجازات:** منذ انطلاق نشاطه في 2007 وإلى غاية السّداسي الأول من 2019، قام الصّندوق بمعالجة 1247 ملفّ، ومنح ضمانات بقيمة 78912 مليون دينار جزائري، تتوزّع على مختلف القطاعات كما هو موضّح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2–12): الوضعية الإجمالية للضّمانات الممنوحة من قبل CGCI PMEحسب قطاع النّشاط إلى غاية 30/06/ 2019.

قطاع النّشاط	عدد الملفّات	%	مبلغ الضّمانات (مليون دج)	%
البناء.	210	17	8595	11
النّقل.	111	9	2433	3
الصّناعة.	654	52	51078	65
الصّحة.	86	7	5678	7
الخدمات.	186	15	11128	14
المجموع	1247	%100	78912	%100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, n°35, édition novembre 2019,P22.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكثر من 50% من الملفّات التي تحصّلت على الضّمانات المقدّمة من طرف الجهاز تخصّ قطاع الصّناعة، ما يمثّل 65% من المبالغ المقدّمة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17% من الملفّات و11% من مبلغ الضّمانات؛ يأتي في المرتبة الثّالثة قطاع الخدمات بـــ15% من الملفّات و14% من المبالغ المقدّمة كضمان، بينما قطاعي الصّحة والنّقل فلا يمثّلان سوى نسب هامشية من حيث عدد الملفّات المعالجة، وكذلك قيمة الضّمانات المقدّمة، وهذا لكون هذه النّشاطات أقلّ مخاطرة،ولا تتطلّب إمكانات كبيرة.

التّوزيع الجغرافي للضّمانات يوضّح المناطق التي لها إمكانيات إقتصادية تحفّز استثمارات المؤ.ص.م وهي مناطق الوسط والشّرق، حيث تمثّل على التّوالي 42% و34% من الملفّات المعالجة على مستوى الجهاز، بينما لا تمثّل مناطق الغرب والجنوب سوى 19% و05% على التّوالي من هذه الملفّات.

بالإضافة إلى كلّ من FGAR وCGCI PME تمّ إنشاء الصّناديق التّالية للمساهمة في حلّ إشكالية تمويل أصحاب المشاريع:

- **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع:** تمّ إنشائه بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 98-200 الصّادر بتاريخ 1998/06/09، لتعزيز قدرة البنوك على تحمّل الأخطار الخاصّة بتمويل المؤسّسات المصغّرة المنشأة في إطار جهاز **ANSEJ**
- **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمارات للبطّالين ذوي المشاريع: تمّ إنشاء هذا الصّندوق بموجب المرسوم التّنفيذي 04-03 المؤرّخ في 01/03/ 2004 بهدف ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسّسات المالية للبطّالين ذوي المشاريع المنخرطين في الصّندوق.**
- **صندوق الضّمان المشترك للقروض المصغّرة:** أنشأ بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 04-16 المؤرّخ في 22 جانفي 2004؛ بهدف ضمان القروض المصغّرة ،التي تمنحها البنوك والمؤسّسات المالية لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر.

رابعا: هيئات أخرى لدعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة:

1- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة:**تمّ إنشاؤها بموجب المرسوم التّنفيذي رقم 05-165 المؤرّخ في 2005/05/03 وهي:" مؤسّسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلّف بالمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة"[1].الوكالة هي أداة الدّولة في مجال تنفيذ السّياسة الوطنية لتطوير المؤ.ص.م، وعلى رأس المهام التي كلّفت القيام بها تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وضمان متابعته.

[1].المادة 01، المادّة02 من المرسوم التّنفيذي رقم 05-165 المؤرّخ في 05/03/ 2005، **"يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسّسات الصّغيرة وتنظيمها وسيرها"**، الجريدة الرّسمية، العدد 32، الصّادر في 2005/05/04، ص 28.

–بعد مراجعة المرحلة السّابقة لعمل الوكالة تبيّن عدم نجاعتها في القيام بالأدوار الموكّلة إليها. لذلك جاء المرسوم التّنفيذي رقم 18-170 المؤرّخ في 26جوان 2018 ليوضّح الإطار القانوني الجديد للوكالة ،بداية بتغيير اسمها، فأصبحت وكالة تطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وترقية الابتكار، كما غيّر هذا المرسوم الطّابع القانوني للوكالة بإخراجها من صنف المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري إلى مؤسّسة عمومية ذات طابع خاص، كما أدخل هذا المرسوم تغييرا على طريقة تنظيم وعمل وسير الوكالة، بحيث أوكلت مهمّة إدارتها لمجلس إدارة يتكوّن من تشكيلة موسّعة ممثّلة في كلّ القطاعات التي تعنى بقطاع المؤ.ص.م بصفة مباشرة وغير مباشرة.

–أمّا فيما يخصّ المهام الموكّلة للوكالة الجديدة، فلقد حدّدت الموادّ 04،05،06 ثلاث مهام رئيسية، تنبثق عنها مجموعة من المهام الثّانوية وتتمثّل في:

- تنفيذ سياسة تطوير المؤسّسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء المؤسسات وإنمائها وديمومتها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية .
- تطوير المناولة.
- تطوير منظومة الإعلام الإقتصادي حول المؤ.ص.م.

–وحسب المادة 27 من هذا المرسوم فإنّ الوكالة الوطنية لتطوير المؤ.ص.م وترقية الإبتكار تحل فيما يتعلق بالحقوق والواجبات محل:

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤ.ص.م.
- مشاتل المؤسسات .
- مراكز تسهيل المؤ.ص.م.

2- **الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها**:أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004 وهي: "مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية

المعنوية والإستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والإتصال"[1] .الوكالة أداة الدولة في مجال تصور وتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية، وتتولى القيام بالمهام التالية [2]:

– إعداد وإقتراح العناصر الأساسية للسياسة الوطنية في مجال تطوير وترقية الحظائر التكنولوجية.

– تصور ووضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية قصد ضمان تنمية تكنولوجيات الإعلام والإتصال والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

– إقتناء الأراضي الضرورية لإنجاز الحظائر التكنولوجية وتهيئتها وتوسيعها.

– إقامة تآزر بين المؤسسات الوطنية للتكوين العالي والبحث والتطوير الصناعي وكذا المؤسسات المستعملة لتكنولوجيات الإعلام والإتصال حول برامج تنمية الحظائر التكنولوجية.

– ضمان بمعية المؤسسات المعنية، تنفيذ إلتزامات الدولة في مجال الإتفاقات الجهوية والدولية ،في إطار نشاطات الحظائر التكنولوجية ومتابعتها وتقييمها .

قامت الوكالة بعقد إتفاقيات شراكة وتعاون مع عدد من الجامعات وذلك بهدف تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج، وإحتضان أفكارهم مشاريعهم ومرافقتهم لتجسيدها على أرض الواقع كمؤسسة ناشئة (Start-up)، من خلال توفير الوسائل التكنولوجية اللازمة ومختلف الإمكانيات والدعم من طرف الخبراء.

– تقع الحظائر التكنولوجية في المناطق التالية [3]:

- **حظيرة العاصمة:** تنشط منذ فيفري 2009ولها بنية تحتية متطورة ونظام إيكولوجي متكامل يلبي متطلبات المقاولين.
- **حظيرة وهران: تتربع على مساحة قدرها 20 هكتار.**
- **حظيرة عنابة: تتربع على مساحة 17 هكتار .**
- **حظيرة ورقلة: تمّ إفتتاحها مؤقتا في 01 مارس 2012.**

---

[1]. المادة 01، المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس2004، **"يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ويحدد تنظيمها وسيرها"**، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 2004/03/28، ص07 .

[2]. المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-91، نفس المرجع، صص(7-8).

[3]. الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية .https://natp.dz/page.php?idm=20&idsm=13 تاريخالإطلاع 2019/07/20.

3- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX**:أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 وهي: "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية"[1] .

وتعتبر الوكالة المسؤول الأوّل عن ترقية التجارة الخارجية حيث تقوم بـ:[2]

- ✓المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيّز التّنفيذ.
- ✓تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- ✓تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- ✓متابعة المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الإقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.
- ✓مساعدة المتعاملين الإقتصاديين على تطوير أعمال الإتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتّصدير.

المطلب الثّالث: أشكال أخرى من الإصلاح :

عملت الدّولة على دعم قطاع المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة من خلال جملة من التّدابير اتّخذتها في إطار السّياسة المالية والنّقدية، وكذلك من خلال قوانين المنافسة والصّفقات العمومية، وتهدف هذه التّدابير إلى توسيع الاستثمارات وزيادة عدد المؤسّسات وتوسيع نشاطها والمحافظة على ديمومتها واستمرارها.

أوّلا: المجال الضّريبي:منذ 1993 والسّياسة الضّريبية في الجزائر موجّهة لترقية الاستثمار بصفة عامّة، ولتطوير المؤ.ص.م بصفة خاصّة، وفي هذا الصّدد اتّخذت عدّة إجراءت تتراوح ما بين الإعفاء الكلّي والجزئي والتّخفيض من بعض الضّرائب والرّسوم ؛وحدّدت هذه التّحفيزات إما من خلال قوانين الاستثمار التي سبق وأن أشرنا إليها أو من خلال قوانين المالية، كما أنّ بعض هذه الامتيازات الجبائية تمنح في إطار أجهزة الدّعم ANSEJ,CNAC , ANGEM ....

[1]. المادة 02، المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، "**يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها**"، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادر في 16 جوان 2004، ص 04

[2]. المادة 06، من المرسوم التنفيذي رقم 04-174، المرجع السابق، ص 05.

لم يتوقّف الأمر على الامتيازات الممنوحة بطريقة مباشرة لمؤسّسات القطاع، بل تعدّه للهيئات المتعاملة معها كشركات رأس مال الاستثماري وشركات القرض الإيجاري، وهذا لتحفيزها على الانفتاح أكثر للتّعامل مع هذا القطاع؛ ولقد كان الهدف من هذه الإصلاحات الضّريبية تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية، والمتمثّلة في خلق مناصب العمل، تنويع النّسيج الاقتصادي، تحقيق التّوازن القطاعي والجهوي وتشجيع التّصدير، وسنذكر بعضا من هذه التّحفيزات فيما يلي[1]:

– تخفيض 15%من IBS لفائدة المؤ.ص.م المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا.

– تخفيض 20% من IBS لفائدة المؤ.ص.م المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.

– تقليص 50% من IBSوIRG على الاستثمارات المتواجدة في ولايات: أدرار، إليزي، تندوف، وتمنراست لمدّة 05سنوات.

– تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضّريبة على أرباح الشركات .

– الإعفاء المؤقت من TAP، IRG ،IBSلمدة خمس سنوات للإستثمارات المتعلّقة ببعض الفروع الصناعية.

– الإعفاء من جميع الحقوق الجمركية أومن أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتّطوير.

– الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير، ويمنح هذا الإعفاء بما يتناسب مع رقم الأعمال المحقّق بالعملة الصّعبة، ويخضع لتقديم مستند لمصالح الضّرائب يوثّق إيداع هذه الإيرادات في بنك مقيم بالجزائر.

– الإعفاء من الحقوق الجمركية وTVA بالنّسبة للمشتريات أو الواردات من السّلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتوجات الموجّهة للتّصدير.

[1]. الموقع الإلكتروني الرّسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرّابط،http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise تاريخ الاطّلاع 2018/07/23.

ثانيا: جانب الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصّة بالأجور:بهدف تخفيض تكلفة العمل وحثّ المؤسّسات على التّوظيف، وتكوين العمّال، وتحسين ظروف الاستخدام اتّخذت الدّولة عدّة إجراءات نذكر منها[1]:

– الإعفاء من الإشتراك الإجمالي لفائدة كلّ هيئة تشرع في عمليات تكوين عمّالها خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة أشهر.

– يستفيد صاحب العمل من تخفيض 20% من حصّة الإشتراك في الضّمان الإجتماعي عن كلّ طالب عمل يوظّف لمدّة تساوي على الأقّل 12 شهرا.

– تكفّل الدّولة بحصّة أرباب العمل في الضّمان الاجتماعي التي حدّدت بنسبة 07% من الرّاتب الخام، لفائدة الهيئات المستخدمة والحرفيين الذين يوظّفون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني.

– منح إعانة مالية شهرية لمدّة ثلاث سنوات بقيمة 1000دج، بالنّسبة لعمليات التّوظيف التي تقوم بها كلّ هيئة مستخدمة عندما يبرم العقد لمدّة غير محدودة.

– في إطار عقود العمل المدعّم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج لدى المؤسّسات العمومية والخاصّة، تمنح الدّولة مساهمة في الأجور خلال ثلاث سنوات بالنّسبة لعقود الإدماج المهني، وسنة واحدة بالنّسبة لعقود التّكوين من أجل الإدماج.

– تخفيض حصّة إشتراك أرباب العمل في الضّمان الاجتماعي؛ هذا التّخفيض تصاعدي حسب المناطق الجغرافية، الشّمال، الهضاب العليا، الجنوب، ويتطلّب المحافظة على علاقة العمل لمدّة أقصاها ثلاث سنوات.

ثالثا: الجانب التّمويلي:دفعت المشاكل التي تعاني منها منظومة المؤ.ص.م وفي مقدّمتها مشكل التّمويل بالسّلطات المعنية إلى اتّخاذ عدّة إجراءات وتدابير؛ لمساعدة هذا القطاع على الوصول لمختلف مصادر التّمويل المناسبة، ولقد ساهمت هذه الإجراءات في رفع دعم القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 291 مليار دج سنة 2000 إلى 881مليار دج سنة 2005 (منها 750 مليار مقدّمة من طرف البنوك

[1]. الموقع الإلكتروني الرّسمي لـ ANDI على الرّابط-http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise.

العمومية)؛ لتصل إلى 1805 مليار دج سنة 2010 (منها 1374مليار دج مقدّمة من طرف البنوك العمومية)، بينما بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاصّ 4566 مليار دج سنة 2017 (منها 3401 مليار دج مقدّمة من البنوك العمومية)[1]، ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

– توقيع بروتوكول اتّفاق في 2001/12/23: لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤ.ص.م والبنوك العمومية BDL,CNMA,CPA,BADR,BNA التزم فيها مسؤولوا البنوك الموقّعة بالعمل أكثر للانفتاح على محيط المؤسّسة، ويسمح هذا الاتّفاق خلال الخمس سنوات القادمة بالوصول إلى 600 ألف مؤسّسة صغيرة ومتوسّطة.

– رفع رأس المال التّأسيسي للبنوك والمؤسّسات المالية: خلال العشرين سنة الماضية قام بنك الجزائر بإصدار ثلاث أنظمة متعلّقة بالحدّ الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسّسات المالية العاملة في الجزائر، وذلك من أجل التّكيّف مع متطلّبات لجنة بازل من جهة، والمساهمة في التّنمية الاقتصادية عن طريق زيادة التّسهيلات الممنوحة للمؤ.ص.ممنجهة أخرى:

- النّظام رقم 04-01 المؤرّخ في 2004/03/04 ألزم البنوك على امتلاك رأس مال عند تأسيسها يساوي على الأقلّ 2.5 مليار دينار جزائري والمؤسّسات المالية 500 مليون دج.
- النّظام رقم 08-04 المؤرّخ في 2008/12/23 ألزم من خلاله بنك الجزائر البنوك على امتلاك رأس مال عند تأسيس يساوي على الأقلّ عشرة ملايير دج والمؤسّسات المالية 3.5 مليار دج.
- النّظام رقم 18-03 المؤرّخ في 2018/11/04 ألزم البنوك والمؤسّسات المالية على امتلاك رأس مال عند التّأسيس يساوي على الأقلّ عشرين مليار دج بالنّسبة للبنوك و6.5 مليار دج بالنّسبة للمؤسّسات المالية.

– إنشاء صناديق الاستثمار الولائية: تطبيقا للمادّة 100 من قانون المالية التّكميلي لسنة 2009، أنشأت الحكومة 48 صندوق استثمار يخصّ جميع الولايات، حيث أوكلت إدارتهم لصالح حساب الدّولة وبموجب اتّفاقات مع وزارة المالية، تمّ تعيين ثلاث شركات رأس المال وفرعين لبنكيين عموميين لتسييرهم؛

[1]. تقارير بنك الجزائر 2000، 2005، 2010، 2017.

وتتمثّل مهمّة هذه الصّناديق في تمويل المؤ.ص.م عن طريق المساهمة في رأسمالها بنسبة قد تصل إلى 49%، ويمول كلّ صندوق عن طريق الوقف الدّوري لواحد مليار دج في حساب تخصيص خاص بالخزينة[1].

- **إستحداث سوق مالي مخصّصة للشركات الصّغيرة والمتوسّطة سنة 2012**:بموجب صدور نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12-01 المؤرّخ في 2012/01/12 والصّادر بتاريخ 15جويلية 2012، حيث استفادت هذه المؤسّسات من سوق تراعي خصوصياتها عن طريق تخفيض شروط الإدراج لتكون في متناولها.
- **تنشيط سوق القرض الإيجاري**: إلى غاية سنة 2000 لم يكن يوجد في الجزائر سوى ثلاث مؤسّسات تمارس تقنية القرض الإيجاري وهي بنك البركة، شركة الجزائرية السّعودية للإيجار المالي "ASL" والشّركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات S.A.L.E.M، ولهذا فقد عمدت الجزائر إلى إصدار العديد من النّصوص التّشريعية المنظّمة لنشاط القرض الإيجاري وتقديم امتيازات وتسهيلات جبائية وجمركية لتشجيع قيام مؤسّسات القرض إيجاري جديدة، وكذلك تحفيز المؤ.ص.م على اللّجوء لهذا النّمط التّمويلي، ومن بين هذه التّسهيلات[2]:

- إستثناء مبالغ الإيجار المحصّلة والمرتبطة باهتلاك عمليات القرض الإيجاري المالي من مجال تطبيق الرّسم على النّشاط المهنيTAP (قانون المالية التّكميلي 2001).
- موائمة فترة اهتلاك الأصول الثّابتة مع فترة عقد القرض الإيجاري المالي (قانون المالية التّكميلي 2001).
- إستفادة عمليات القرض الإيجاري من تطبيق نمط الاهتلاك الخطّي المسرّع (قانون المالية 2006).
- إلغاء الإلتزامبسداد الرّسم على القيمة المضافة القابلة للخصم على التّنازلات التي تتمّ في إطار عقود القرض الإيجاري (قانون المالية 2006).

[1]. الموقع الإلكتروني الرّسمي لـ ANDI على الرّابط http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement تاريخ الاطّلاع 2019/07/22.

[2]. الموقع الإلكتروني الرّسمي لوزارة المالية على الرّابط،http://www.mf.gov.dz/article/300/Grands-Dossiers/256/L%E2%80%99ACTIVITE-DE-LEASING-EN-ALGERIE..html تاريخ الاطّلاع 2019/07/23.

- إعفاء فوائض القيمة النّاتجة عن عمليات التّنازل التي تمّ في إطار القرض الإيجاري من نوع lease-back من الضّريبة على الأرباح (قانون المالية 2008).
- السّماح للبنوك والمؤسّسات المالية، والشّركات الممارسة لعمليات القرض الإيجاري بموائمة الاهتلاك الجبائي للأصول المقتناة في إطار القرض الإيجاري مع الاهتلاك المالي للقرض (قانون المالية 2008).
- إعفاء عمليات الإقتناء التي تقوم بها البنوك والمؤسّسات المالية في إطار نشاط القرض الإيجاري من الرّسم على القيمة المضافة TVA (قانون المالية 2008).
- في إطار عقود القرض الإيجاري من نوع lease-back فإنّ حركات العتاد أو العقّارات المهنية المتنازل عنها من طرف المؤجر لصالح المستأجر عند رفع حقّ الشّراء تكون معفاة من حقوق التّسجيل (قانون المالية 2008).
- الإعفاء من الرّسم على القيمة المضافة للإيجارات المدفوعة بموجب عقد قرض إيجاري ،والمتعلّقة بالعتاد الفلاحي أوتلك لمتعلّقة بالنّشاط الفلاحي المنتج في الجزائر (قانون المالية التّكميلي2009).
- ولقد ساهمت الامتيازات الجبائية الممنوحة في نشوء سوق تمويلي للقرض الإيجاري بظهور مؤسّسات متخصّصة في ذلك نذكر منها:

✓الشّركة المالية للاستثمار، المساهمة والتّوظيف**"Sofinance"**منحت اعتماد بنك الجزائر في 09 جانفي 2001.

✓الشّركة العربية للإيجار المالي **"ALC"** تحصّلت على اعتماد بنك الجزائر في 20 فيفري 2002.

✓المغاربية للإيجار المالي – الجزائر **"MLA "**: تمّ اعتمادها من طرف بنك الجزائر في أكتوبر 2005.

✓الشّركة الوطنية للقرض الإيجاري **"SNL "**: أنشأت في جويلية 2010.

✓الجزائر إيجار **"EDI"**: إعتمدت من طرف بنك الجزائر في 02 أوت 2012.

✓إيجار للقرض الإيجاري – الجزائر **"ILA"** منحت اعتماد بنك الجزائر في ماي2012 .

–كما يوجد العديد من المؤسّسات المالية والبنوك التي تقدّم خدمة القرض الإيجاري ضمن تشكيلة منتوجاتها ونذكر منها:

✓سوسيتي جنرال الجزائر: **"SGA"**.

✓بنك **"BNP Paribas el djazair"** .

✓بنك **"CETELEM "** الجزائر.

✓**Housing Bank Algeria"** بنك الإسكان – الجزائر.

✓بنك السّلام.

– **منح تحفيزات في مجال التّمويل**: يمكن أن نوجزها فيما يلي[1]:

– منح قروض بدون فوائد تتباين وفق تكلفة الاستثمار بحيث لا تتجاوز:

✓25% من التّكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقلّ أو تساوي مليوني دينار.

✓20 %من التّكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز المليوني دينار، وتقلّ أو تساوي 05 ملايين دينار.

– منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنّسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصّة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

– منح قرض بنكي لا يتجاوز 70 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

– قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنّسبة للقروض الاستثمارية الذي حدّد كالآتي:

✓75 % من النّسبة المدينة المطبّقة من قبل البنوك والمؤسّسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الرّي والصّيد البحري.

✓50 % من النّسبة المدينة المطبّقة من قبل البنوك والمؤسّسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كلّ قطاعات النّشاط الأخرى، إذا كانت الاستثمارات التي ينجزها الشّخص العاطل عن العمل أو المقاول تقع في المناطق الخاصّة، أو في ولايات الجنوب، والهضاب العليا، مع الإشارة إلى أنّ نسب تخفيض القروض المذكورة أعلاه، ثمّ رفعها على التّوالي إلى 90% و75% من النّسبة المدينة المطبّقة من قبل البنوك والمؤسّسات المالية (المستفيدون من القرض يتحمّلون فقط الفارق غير الميسر من نسبة الفائدة).

✓تخفيض معدّل الفائدة على القروض الممنوحة للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة:خلق وتوسيع النّشاط.

[1]. الموقع الإلكتروني الرّسمي لANDI على الرّابط، http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise تاريخ الاطّلاع 2019/07/26.

- ✓ الجزائر، وهران، وعنابة: 0.25%.
- ✓ ولايات الجنوب والهضاب العليا:1.5%
- ✓ الولايات الأخرى:1%.

- إمكانية التّمويل على المدى الطّويل من طرف الخزينة العمومية بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتّجديد تحت تصرّف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي تحتاج إلى فترة طويلة.
- إنشاء شركات مصرفية مشتركة لتسيير الأصول وتحصيل الدّيون ،مع الإشارة إلى أنّ هذه الآليات ترمي إلى الحدّ من المنازعات حول الدّيون وتفعيل القروض التي تمنح للمستثمرين.

رابعا:مجال المنافسة:

– إنّ المشرّع الجزائري قد منح المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة حماية بموجب قانون المنافسة، وذلك من خلال حظر الممارسات المقيدة للمنافسة والتي غالبا ما تصدر عن مؤسّسات كبيرة وقوية ترغب في التّحكّم في السّوق أو في احتكاره.

– شجّع قانون المنافسة أيضا المؤ.ص.م من خلال الإعفاءات المنصوص عليها بموجب المادّة 09 من الأمر 03-03[1]، إذ يتمّ التّرخيص ببعض الممارسات المقيدة للمنافسة إذا كانت هذه الأخيرة لصالح المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة ويتعلّق الأمر بـ:

- مبدأ حظر الاتّفاقات المقيدة للمنافسة والمؤ.ص.م: فيما يتعلّق بالمؤسسات الصّغيرة والمتوسّطة، فإنّ المشرّع الجزائري خفّف من معاملة الاتّفاقات المقيدة للمنافسة بترخيص الاتّفاقات المبرمة بين تلك المؤسّسات؛ والتي من شأنها السّماح بتعزيز وضعيتها التّنافسية مع المؤسّسات الكبرى، ولكن هذا لا يتحقّق إلّا بحصول هذه الاتّفاقات على تراخيص من مجلس المنافسة الجزائري.
- مبدأ حظر التعسف في وضعية الهيمنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خفف المشرع الجزائري هنا أيضا من معاملة التعسف في وضعية الهيمنة ،بترخيص الإستغلال التعسفي الصادر عن أحد او مجموعة من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة ،والحائزة على وضعية الهيمنة

[1]- الأمر رقم 03-03، المؤرّخ في 19 جويلية 2003،" **يتعلّق بالمنافسة**"، الجريدة الرّسمية، العدد 43، الصّادر في 20 جويلية 2003.

والذي من شأنه السماح بتعزيز وضعيتها التنافسية مع المؤسسات الكبرى، ومع ذلك فإنّ هذا لا يتحقق إلاّ بحصول هذه الممارسة على ترخيص من مجلس المنافسة الجزائري.

- من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التركيز الإقتصادي والتجميع، إحتفظ المشرع الجزائري، ضمن القانون المنافسة، لها بمكانة في السوق بغية تمكينها من تعزيز وضعيتها الإقتصادية والرفع من قدرتها التنافسية بما يمكنها من الظهور كمتدخل قوي في أسواق السلع والخدمات،فحسب المادة 21 مكرر من القانون رقم 08-12[1]، فإنّه لايطيق الحد المنصوص عليه والمقدر بـ 40% من حجم السوق، على التّجميعات التي يمكن أن يثبت أصحابها أن من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة المتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية في السوق، غير أنّه لا يستفيد من هذا الحكم سوى التّجميعات التي كانت محل ترخيص من مجلس المنافسة.

خامسا : مجال الصفات العمومية:

في إطار سياسة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدرتها التنافسية أمام هيمنة المؤسسات الكبيرة وتكملة لعمل الهيئات المعنية والآليات الهادفة لخلق مناخ إستثماري مشجع للنّشاط المقاولاتي، جاء المرسوم 12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012، المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية؛ومن خلال المادة 55 مكرر1، تمّ إلزام المصالح المتعاقدة بتخصيص جزء من الخدمات للمؤسسات المصغرة حصريا عندما يمكن تلبيتها من قبلها، إلاّ في حالات إستثنائية مبررة.

كما حددت الجزء المخصص من الصفقات للمؤسسات المصغرة في حدود 20% على الأكثر من الطلب العام، ويشترط أن لا تتعدى هذه المؤسسات عتبات الميزانية التالية[2]:

- إثنا عشر مليون دينار (12.000.000 دج) لخدمات أشغال الهندسة المدنية والطرقات.
- سبعة ملايين دينار (7.000.000 دج) لخدمات أشغال البناء التقنية والثانوية .

---

[1]. القانون رقم 08-12، المؤرخ في 25 جوان 2008، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ،"**المتعلق بالمنافسة**"، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادر في 02 جويلية 2008.

[2]. المادة 55 مكرر 1 من المرسوم الرئاسي رقم 12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 ،"**المتضمن تنظيم الصفقات العمومية**"، الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادر في 26 جانفي 2012، ص: 13

- مليونا دينار (2.000.000دج) لخدمات الدراسات.
- أربعة ملايين دينار (4.000.000 دج) للخدمات.
- سبعة ملايين دينار (7.000.000دج) لخدمات اللوازم.

● وفقا لمتطلبات الظروف الإقتصادية، فإنّه يمكن تحيين المبالغ المذكورة أعلاه، بصفة دورية، بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والإتصال،والوزير المكلف بالمالية، وتكلف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة بإبلاغ المصالح المتعاقدة المعنية بكل المعلومات الضرورية لتطبيق أحكام هذه المادة.

● كما أتاح المرسوم رقم 15-247 لسنة 2015 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة بطريقة غير مباشرة في هذه الصفقات عن طريق عقود المناولة حيث: "يمكن للمتعامل المتعاقد للمصلحة المتعاقدة منح تنفيذ جزء من الصفقة لمناول بواسطة عقد مناولة،حسب الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم، ومهما يكن من أمر لا يمكن أن تتجاوز المناولة40 ٪ من المبلغ الإجمالي للصفقة "[1].

المبحث الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لمواجهة آثار الانفتاح الاقتصادي تبنت الجزائر استراتيجية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمثلت في برامج متعددة شاركت فيها هيئات مختلفة، حيث أصبح تأهيل هذه المؤسسات أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية، وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الإقتصادية الدولية، ذلك أن استراتيجية التأهيل موجهة لتجهيز المؤسسة بميزات تسمح لها بتحسين أدائها وتنافسيتها، وأن تكون السند القوي للإقتصاد الجزائري الذي يريد الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول : الإطار النظري للتأهيل

التّأهيل مفهوم جديد في الأدبيات الإقتصادية، استعمل مع تزايد عجز المؤسسات الصناعية في النظامين الليبرالي والإشتراكي على السواء، في العقدين الماضيين، وتزامنمع تدخل الهيئات والمنظمات الإقتصادية والمالية العالمية في إقتصاديات هذه الدول، لتقديم المساعدات التقنية والمالية لها، والإشراف على برامج

[1]. المادة 140 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16، "**يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام**"، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر في 2015/09/20.

التصحيحات الهيكلية، والإصلاحات الإقتصادية، وبالخصوص في دول العالم الثالث التي إعتمدت الإقتصاد الموجه في إعداد برامجها التنموية للحقبة التي تلت إستقلالها.

أوّلا: مفهوم التأهيل

1 – التعريف: هناك عدة تعاريف خاصة بالتأهيل نذكر منها:

– تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية"ONUDI 1995" :" التّأهيل عبارة عن مجموعة برامج وضعتخصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الإنتقال،من أجل تسهيل إندماجها ضمن الإقتصاد الدولي الجديد، والتكيف مع مختلف التغيرات»[1].

وقد أستحدث L'ONUDI مفهوم جديد للتأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني" الإجراءات المتواصلة التي تهدف لتحضير المؤسسة ومحيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر، وبالتالييترجم التأهيل من خلال هدفين بالنسبة للمؤسسة/ صناعة:

- إكتساب الميزة التنافسية في مجال : السعر، النوعية،الإبداع.
- القدرة على متابعة والتحكم في تطورات التقنيات والأسواق.[2]"

– ويعرفه الدكتور "عبد الحق لعميري" على أنّه : « عملية معايرة تهدف إلى الرفع من إنتاجية المؤسسة مقارنة بمستوى أقوى منافسيها وتكون هذه العملية مستمرة، وتهدف إلى أحداث قطيعة مع المكتسبات الثقافية السابقة، ويتم ذلك بإعتماد مقارنة بعض المؤشرات الأساسية للمؤسسة مع نظيراتها في المؤسسات المنافسة، وتحضير مخطط شامل لتحسين مختلف وظائف المؤسسة ،ومتابعة إنجازه وفق ما هو معد مسبقا، للوصول إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة ولو نسبيا، بالرغم من المنافسة الشديدة والقوية من طرف المؤسسات الأخرى"[3].

---

[1]. نصيرة قوريش،"**آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقي الدولي متطلبات تأهيل المؤ.ص.م في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 17و18 أفريل 2006، ص1048.

[2].ONUDI,**"Guide méthodologique : Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle"**, Vienne,2002,P07 disponible sur le sitehttps://www.unido.org/sites/default/files/2009-04/Guide_methodologique_restructuration_mise_a_niveau_et_competitivite_industrielle_0.pdfConsulter le 11 /02/2016.

[3].Abdelhaklamiri,**" la mise à niveau : Enjeux et pratiques des entreprises Algériennes"** ,Revue des sciences commerciales et de gestion n°2, l'école supérieure de commerce d'Alger , juillet 2003 ,P 422.

كما يمكن اعتبار "التأهيل على أنّه مجموع الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسة للرفع من قدرتها التنافسية وتحسين أدائها بمقارنة النتائج الهيكلية لها مع منافسيها والمؤسسات الأخرى من نفس القطاع حتى تؤمن استمرارها ديمومتها".[1]

– أما الإقتصادي نورث دوجلاس "N.Douglace" فهو يرى بأنّ: "التأهيل عملية معقدة، وتأخذ وقتا طويلا، حيث أنّها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص، إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم، والإجراءات، وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة، واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السّبل لتمويل هذا البرنامج".[2]

– كما يعرفه (Piertrobelli et Rabellotti,2006): " على أنّه قدرة المؤسسة على الإبداع للرفع من قيمتها المضافة وتلجأ المؤسسة للتأهيل لعدة أسباب: كالدخول لأسواق جديدة أو/و تقديم منتوجات جديدة"[3].

– وفي تعريف آخر يقصد بالتأهيل : رفع القيم، تطبيق الإدارة، رفع أداء المؤسسة إلى مستوى منافسي المستقبل في فترة زمنية محدّدة[4].

– أمّا وزارة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة والصّناعات التّقليدية، فقد عرّفت التّأهيل على أنّه:

- تبني أحسن طرق التّسيير التي تؤدّي إلى تحقيق التّقدّم.
- تقوية الموارد البشرية من خلال التّأطير والتّكوين .
- الفهم الجيّد للسّوق ولتموضع المؤسّسة فيه.
- وضع وتنفيذ استراتيجية التّنمية.
- البحث الدّائم عن الإبداع.

---

[1] . Idem وp243.

[2]. حسين يحي، **"قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص06.

[3].Lamia Azouaou, Nabil Belouard, **"La politique de mise à niveau des PME Algériennes : Enlisement ou nouveau départ? "** VI ème colloque international stratégies de développement : Quel Chemin parcouru? Quelles réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques? , Tunisie, 21-23 Juin 2010, P05.

[4].عبد الرّحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **"التّدقيق الإداري وتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر"**، دار المحمّدية العامّة، 2008، ص 101.

من خلال التّعاريف السّابقة يمكن تقديم بعض الملاحظات حول مفهوم التّأهيل.

– إنّ التّعاريف السّابقة كلّها تتّفق حول نقطة موحّدة وهو أنّ التّأهيل يهدف إلى تقوية تنافسية المؤسّسة وتحسين أدائها، وهذا يدلّ على وجود علاقة ارتباط بين المفاهيم التّالية: التّأهيل، الأداء، التّنافسية.

– إنّ مفهوم التّأهيل يختلف عن بعض المفاهيم الأكثر شيوعا في الميدان الاقتصادي مثل: التّطهير المالي الذي هو عبارة عن عملية مسح العجز الخارجي للمؤسّسة بإلغاء أو إعادة جدولة ديونها ومخطّطات التّعديل التي هي عبارة عن عملية لإعادة التّوازن الاقتصادي والمالي للمؤسّسة انطلاقا من وضعية اختلال في التّوازن.

– إنّ مفهوم التّأهيل يطرح فكرتين أساسيتين: الأولى هي النّمو أو التّقدّم، والثّانية هي المقارنة أو المعايرة، حيث أنّ تأهيل هيكلة معيّنة (مؤسّسة، قطاع، نشاط، إقتصاد دولة) هو تطوير الهيكلة الموجودة وجعلها في مستوى الفعّالية لهياكل أخرى، ولكن الأكثر أداء.

– التّأهيل هو منهج بيداغوجي لتطوير وترقية نقاط القوة وامتصاص نقاط ضعف المؤسّسات، وبالتّالي هو ثقافة مستمرّة لتبني عادات وسلوكيات وطرق تسيير متجدّدة، وهذا لاكتساب ميزة تنافسية داخل وخارج البلد.

– إنّ التّأهيل لا يتمثّل فقط في تغيير المعدّات وتحديث وسائل الإنتاج؛ بل يمسّ أيضا الجوانب غير المادّية: كالتّنظيم، الإستراتيجية، تسيير الموارد البشرية، الإبداع...الخ.

من خلال ما سبق يمكن أن نعطّي التّعريف التّالي للتّأهيل:إنّ التّأهيل هو برنامج دعم يسعى إلى تحسين أداء المؤسّسة والرّفع من قدراتها التّنافسية من أجل تكييفها مع المحيط، وفق متطلّبات التّبادل الحرّ، وذلك من خلال تقوية نقاط القوّة، وامتصاص نقاط الضّعف وتحسينها.

2- أنواع التّأهيل:

أ. تأهيل محيط المؤسّسة: إنّ تّأهيل محيط المؤسّسة يتمثّل في مجموعة من البرامج الموضوعة للرقي بالظّروف التي تنشط فيها المؤسسة، وجعلها مواكبة لتطوّرات المحيط الدّولي والعالمي، وتستهدف هذه البرامج ثلاث جوانب تتمثّل في[1]:

[1].Lamia Yacoub, "**Le programme de mise à niveau de l'industrie un moyen efficace de la politique industrielle Tunisienne ?**", CAHIERS DU LAB. RII n° 203, université du Littoral Cote d' Opale, 2008, P 09.

- **جانب البنى التحتية:**

- إعادة ترتيب المناطق الصّناعية الموجودة، وخلق مناطق جديدة.
- عصرنة قطاع النّقل لتخفيض تكاليفه والتّحسين من نوعيته.
- عصرنة وتطوير شبكة الاتّصال بخلق مرافق جديدة للرّبط بين أكبر عدد من الدّول.

– **الجانب المؤسّساتي:** يتمثّل في تأسيس هياكل عامّة أكثر كفاءة وفعالية، وفي هذا الجانب تلعب الدّولة دورا هامّا في إنجاح عملية تأهيل المؤسّسات من خلال عدّة إجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- برنامج للإصلاح التّشريعي وجعل القوانين تتماشى مع أحسن التّطبيقات الدّولية.
- برنامج لتقوية هياكل الدّعم والمراكز التّقنية.
- برنامج لترقية وتحسين الجودة (تكوين خبراء في تسيير الجودة، تحسين طرق التّنظيم والإنتاج وضمان الجودة...
- إصلاح الإدارة من خلال برنامج لتكوين ورسكلة الإطارات في الوظيف العمومي وعصرنة الإجراءات الإدارية.

– **الجانب المالي والبنكي:** ويضمّ مجموعة من الإصلاحات المالية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسّسة على التّمويل اللّازم، وذلك من خلال:

- مراجعة النّظام الجبائي والنّقدي.
- خلق وتفعيل أدوات مالية جديدة (شهادات الاستثمار، قروض المساهمة، السّندات القابلة للتّحويل...الخ).
- تكوين ورسكلة موظّفي القطاع البنكي والمالي.
- إعادة هيكلة المؤسّسات المالية واستحداث التّشريع البنكي.

ب. تأهيل المؤسّسة: حسب"Humohrey&schmitz 2002" يمكن أن نميّز بين الأنواع التّالية للتّأهيل[1]:

– **تأهيل العمليات (Processupgrading):**

- الوصول إلى تحويل فعّال لمدخلات الإنتاج، وهذا بإعادة تنظيم سلسلة الإنتاج وإدخال تكنولوجيا عالية.

[1]. .Lamia Azouaou, Nabil Belouard, "**La politique de mise à niveau des PME Algériennes : Enlisement ou nouveau départ?**", op.cit, PP (06-07).

- التّطابق مع المعايير المحدّدة من طرف المتعاملين في السّوق، مع إمكانية رفع الأسعار بالنّسبة للمنتوجات المتميّزة.
- إكتساب الكفاءة والفعالية، عن طريق ضمان التّوريد الدّائم لمنتوجات ذات مصداقية (الجمع بين النّوعية واحترام الأجال).

– تأهيل المنتوجات (Product upgrading):

- منتوجات أكثر إتقان وتميز وذات قيمة وحدوية جد مرتفعة.
- تشكيلة واسعة من المنتوجات ،ذات نوعيات أو أصول مختلفة.

في بعض الأحيان لا يمكن التّمييز بين تأهيل المنتوجات وتأهيل العمليات، حيث يؤدّي إدخال أيّ إجراءات جديدة على العمليات إلى إعطاء تشكيلة جديدة من المنتوجات.

– تأهيل الوظائف (Functionalupgrading):تغييّر مختلف الوظائف، وإدراج وظائف جديدة ترفع من كفاءة النّشاطات.

– تأهيل العنصر البشري:إنّ تأدية مختلف النّشاطات يتطلّب وجود موارد بشرية مؤهّلة وكفوءة وإن لم تتوفر عليها المؤسسة تلجأ إمّا لتوظيفها (إذا كانت متوفرة في سوق العمل) وإمّا لتكوينها ،وقد يشمل التكوين كل أو بعض المستخدمين الذين لديهم علاقة مباشرة أوغير مباشرة مع النشاطات المستحدثة، كما أنّه قد يشمل كل أو جزء من العمليات ويسمح بإكتساب معارف ومهارات خاصة بالمجال التقني، بالعلاقات، وخاصة بالإدارة والريادة[1] .

ثانيا: دوافع وأهداف التأهيل

1–دوافع التأهيل: يمكن تقسيم أهم الأسباب المؤدية إلى تبني برامج التأهيل إلى عوامل داخلية، وخارجية.

أ. **العوامل الخارجية** : وتتمثل في تحديات المنافسة الخارجية، نتيجة التحرر الإقتصادي، الإندماج في فضاءات المناطق ذات التبادل الحر، وبالرغم من خطورة هذه التحديات، وتأثيرها بصورة مباشرة على إستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أنّها تبقى نظرية، وإفتراضية بعيدة عن الإنشغالات اليومية لمسييرها.

[1].Mustapha Hassen-Bey," **Entreprise Algérienne gestion, mise à niveau et performanceéconomique**" ,Thala édition ،Alger ,2006,P229.

الشكل رقم (2–1): الصيغة الجديدة للتنافسية الصناعية.

الصيغة القديمة	الصيغة الجديدة
على مستوى الحكومات	
من تدخل الدولة	إلى تركه العمل
من الدولة الممثل	إلى الدولة الشريك المسهل
من دولة المسير	إلى الدولة المساير (المرافق)
من ملكية الدولة	إلى الملكية الخاصة
على مستوى الأسواق	
من الحماية	إلى الانفتاح
من المعايير العادية	إلى المعايير الدولية
من المقاولة من الباطن للإمكانيات	إلى المقاولة من الباطن للكفاءات
من الأسواق المركزة جغرافيا إلى مناطق	إلى مناطق التبادل الحر
على مستوى المؤسسات	
من إقتصاديات الحجم	إلى إقتصاديات المرونة
من الإنتاج المادي	إلى الإنتاج غير المادي
من التكامل	إلىالا تكامل

العوامل الجديدة للتنافسية

الصيغة القديمة	الصيغة الجديدة
من الكفاءات الإنتاجية	إلى الكفاءات التسييرية
من تكاليف اليد العاملة	إلى التحكم في التكنولوجيات والمعايير الدولية
منإستراتيجيات الصفقات	إلىإستراتيجيات التحالف

Source :ONUDI,**"Guide méthodologique : Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle"**, Vienne,2002,P05

من خلال الشكل يمكن القول أنّ المحيط التنافسي الجديد، فرض على الدول النامية والمتوجهة نحو إقتصاد السوق، تبني برامج لإعادة هيكلة وتأهيل إقتصادياتها، وهذا حتى تستطيع الإستفادة من الفرص التي يخلقها هذا المحيط، وتقوية ميزاتها التنافسية، من خلال عرض وإنتاج منتوجات وخدمات مطابقة للمعايير الدولية، الولوج للأسواق الدولية، والرفع من حجم صادراتها، وبالتالي التأثير على نمو والتنافسية الدائمة لقطاع الصناعة.

ب. **العوامل الداخلية:** وتتمثل في الصعوبات والنقائص الهيكلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

- الضعف والهشاشة المالية.
- التأخر التكنولوجي.
- انعدام الوعي بشأن الإستحقاقات المستقبلية.
- ضعف أو صغر الحجم.
- عدم الإندماج في المحيط.
- الصعوبات الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية ..... إلخ.

2- أهداف برامج التأهيل:حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإنّ أهداف برنامج التأهيل يجب أن تكون موضحة حسب مستويات التدخل كالآتي:

- **على المستوى الكلي**: الحكومة ممثلة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- **على المستوى القطاعي**: **الوسطاء والشركاء الذين يرافقون المؤسسة أثناء عملية التأهيل** .
- **على المستوى الجزئي**: المؤسسات التي تبدي رغبتها فيالإستفادة منبرامج التأهيل.

ويمكن توضيح هذه الأهداف في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2-2): أهداف برامج التأهيل

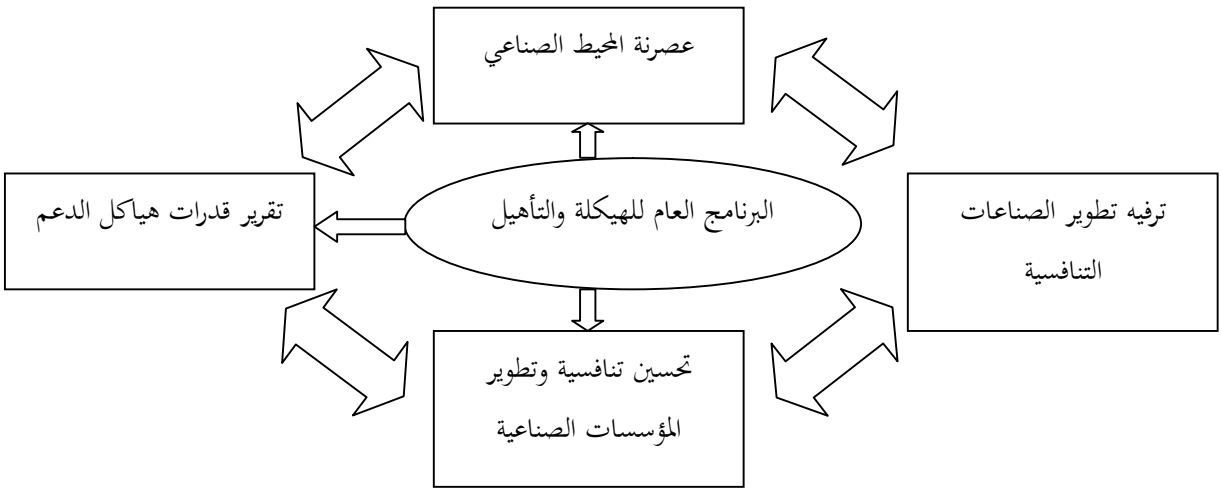

Source :ONUDI,**"Guide méthodologique : Restructuration, mise à niveau etcompétitivité industrielle ,**Vienne,2002,P07

1- **عصرنة المحيط الصناعي**:بالنسبة للدول النامية من المهم وضع المؤسسة ضمن محيط يكون على الأقل في مستوى المقارنة بالنسبة للمنافسة الخارجية، فحسب M.E.Porter"إن النجاح في المنافسة الدولية ناتج عنالتوافق الجيد مابين محيط التوطن ومصادر الميزة التنافسية الملائمة لصناعة معينة"[1]، وعليه يمكن القول أن تصميم ووضع برنامج للتأهيل هو توجيه رأس المال، لتغطية الإعانات المالية المباشرة لهياكل الدعم والمؤسسات، وهذا في إطار تطوير المحيط الإقتصادي والصناعي.

2- **تعزيز قدرات الهياكل**:يجب إعادة النظر في هياكل دعم المؤسسات، وإعادة صياغة أدوارها ونشاطاتها، وتقوية إمكانياتها، لضمان مساعدة ودعم تقني فعّال يستجيب لإحتياجات المؤسسة في ظل محيطها الجديد.

3- **ترقية وتطوير الصناعات التنافسية:** في إطار بيئة مكشوفة وغير مؤكدة تتميز بعولمة المنافسة، وتطورات تكنولوجية وإنتاجية سريعة، يجب القيام بتحاليل ودراسات إستراتيجية لتحديد المجالات التي تمتلك فيها الدول مزايا حقيقية مهمة، غير القابلة للتصرف فيها، والتي تحدث فرق بالنسبة للمنافسين الآخرين، من خلال العمل على عوامل أخرى كتقوية رأس المال البشري، تحسين النوعية، تحسين الإنتاجية، تحفيز وجلب الشراكة.. إلخ، وللقيام بهذه الدراسات الإستراتيجية من المستحسن إجراء مقارنات مابين الصناعات، وما بين الدول من خلال مؤشرات الأداء والتنافسية وبالإعتماد على المقارنة المرجعية " "Benchmarking

4- **تحسين تنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية** :يأتي ذلك من خلال تمكين المؤسسات من الحصول على التجهيزات الحديثة، الإستفادة من برامج لتنمية وتطوير الكفاءات البشرية والإدارية، تطوير النوعية، إعتمادوتبني المعايير الدولية، فبرامج التأهيل تمس الإستثمارات المادية والمعنوية، التي تتيح للمؤسسة إكتساب ميزة تنافسية في مجال السعر والجودة والإبداع.

هذا التحسين المستمر يتم تبنيه وتنفيذه بالتشاور مع المساهمين، ويدعم تقنيا وماليا من خلال النظام المصرفي والسلطات العامّة، وتشارك فيه المؤسسات بصفة إختيارية.

[1] .M.E.Porter," **L'avantage concurrentiel des nations**", Québec,ERPI ,1993,P602.

المطلب الثاني: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عملت الجزائر على تأهيل قطاعها الإنتاجي والإستفادة من التغيرات الدولية الرامية إلى زيادة نسق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأوكلت إلى الوزارات المكلفة بهذا القطاع مهمة تأهيل مؤسساته، ومن خلال عملية البحث لاحظنا وجود ثلاث برامج متتالية في الزمن، متكاملة في المهام وتتمثل في:

- برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة: "برنامج التأهيل الصناعي (2000-2006).
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2010).
- برنامج تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار المخطط الخماسي (2010-2014).

وسنحاول فيما يلي التعرف بنوع من التحليل والتقييم على البرامج الثلاث:

أولا: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006)

1- **التعريف بالبرنامج وأهدافه:**هو برنامج تابع لوزارة الصناعة وبالمساعدة التقنية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، يسعى هذا البرنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل وذلك بهدف ترقية القدرة التنافسية الصناعية، عن طريق تحسين كفاءات المؤسسات الصناعية، وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية،جبائية وإجتماعية[1]، وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـــ 4 مليار دينار خصص منه 2 مليار دينار لتأهيل المؤسسات، أمّ المبلغ المتبقي خصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية وقد إنطلق هذا البرنامج فعليا سنة 2001[2]. أماّ عن أهداف البرنامج فتتجلى في النقاط التالية[3] :

- عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية .
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.
- تدعيم قدرات هيئات الدعم.

---

[1].مسغونيمنى ،**"نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص130.

[2]. عبد الكريم سهام، " **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامجPME**"، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، 2011، ص144.

[3].لزعر علي، بوعزيز ناصر، **"تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة بسكرة، 2009، ص 39.

- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

2- **الهيئات المشرفة على تطبيق برنامج التأهيل الصناعي**:هناك مجموعة من الهيئات الإدارية المشرفة على برنامج التأهيل والمتمثلة في المديرية العامة للهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وصندوق ترقية التنافسية الصناعية، هذا بالإضافة إلى البنوك ومكاتب الدراسة والمستشارين والمراكز التقنية المتخصصة، ويمكن توضيحها فيما يلي:

أ. **المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI)** :هذه المديرية تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي مكلفة بإدارة برنامج التأهيل، ويمكن تلخيص مهامها في ما يلي[1]:

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية ،المالية والتنظيمية للبرنامج.
- التنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- تقوم من خلال الأمانة التقنية، بدراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج، وذلك قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- تحديث برامج تدريب المختصين المشاركين في البرنامج.
- وضع برنامج إعلامي للمؤسسات والهيئات المعنية ببرنامج التأهيل.

ب. **اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)****:أسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 192-2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000، وتنشط تحت رئاسة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، ويمكن تلخيص مهام هذه اللجنة في:

- تحديد الشروط اللازمة لحصول المؤسسات على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- تحديد طبيعة المساعدات والمبالغ المالية التي تستفيد منها المؤسسات لتتمكن من تنفيذ برنامج التأهيل.
- دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بتطوير البيئة الخارجية للمؤسسات الصناعية وكذلك المؤسسات الخدمية المرتبطة بالصناعة.
- متابعة أداء المؤسسات التي إستفادت من مساعدة صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

---

[1]. ONUDI,**"Guide méthodologique : Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle"**, op.cit,PP (74-75).

*__DGRI :__DirectionGénérale de la Restructuration Industrielle.

**__CNCI__ : Comité National de la Compétitivité Industrielle.

- إصدار القرار النهائي بشأن ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات، بعد دراستها وتقييمها.

ج.**صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI)*** :قانون المالية لسنة 2000 قدم الدعم المالي الأساسي لعملية التأهيل حيث أنشأت الدولة حساب التخصيص رقم 102-302 عنوانه "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" وهو موجه لتغطية الإعانات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمات المرتبطة بالصناعة ونأخذ هذه المساعدات شكلين

- **المساعدة المالية للمؤسسات:** توجه لتغطية جزء من النفقات المدفوعة من طرف المؤسسة لتنفيذ: التشخيص الإستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل، الإستثمارات غير المادية، الإستثمارات المادية.
- **المساعدات المالية لهياكل الدعم:** موجهة لتغطية نفقات العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسات أو الخدمات المتعلقة بالصناعة كتحسين الجودة، التكوين، البحث والتطوير، الملكية الصناعية والتجارية، وكذلك كل الأعمال المرتبطة ببرامج إعادة الأهلية للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الكبرى.

3- **شروط الإستفادة من برنامج التأهيل الصناعي:**يمكن تلخيص معايير قبول المؤسسات في هذا البرنامج في النقاط التالية[1]:

- أن تكون المؤسسات الجزائرية.
- أن تنتمي إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.
- تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري ولديها رقم تعريف ضريبي.
- تنشط منذ جوالي 3 سنوات على الأقل.
- عدد العمال الدائمين 20 عاملا على الأقل بالنسبة للمؤسسات الانتاجية و10 عمال على الاقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية.
- أن يكون صافي الأصول للسنة الحالية أو السابقة موجبا.
- نتيجة الإستغلال (حساب83) موجبة لسنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة.

***FPCI** : Fonds de Promotion de la CompétitivitéIndustrielle

[1]. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، " **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص ص (189-190).

4- **نتائج البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:** منذ بداية برنامج التأهيل الصناعي سنة 2001 وإلى غاية 30 جوان 2010، كانت حصيلة البرنامج كما يلي[1]:

– مرحلة التشخيص الإستراتيجي:تقدمت 492 مؤسسة (253 مؤسسة عمومية و239 مؤسسة خاصة) بطلبات الإنخراط وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تمّ رفض طلب 136 مؤسسة (86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة)، بينما تمّ قبول 355 مؤسسة (168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة).

– مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل: فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تمّ قبول 175 مؤسسة (97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة) للإستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، حيث تمّ إتخاذ إجراءات التأهيل لـــ 151 مؤسسة، بينما إقتصرت 24 مؤسسة أخرى على دراسات التشخيص فقط، كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة، 2230 عملية منها 1273 عملية لا مادية و957 عملية مادية.

بالنظر للفترة التي إمتد عليها تطبيق البرنامج والمقدرة بحوالي عشر سنوات، ومن خلال النتائج المحققة، يمكن القول أنّها دون المستوى المطلوب، وهذا نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات التي أبدت رغبتها فيالإنخراط في البرنامج، والمقدرة بـــ 492 مؤسسة فقط وكذلك عدد المؤسسات المقبولة وعددها 175 مؤسسة ،ويمكن إرجاع أسباب ذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة، كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للإستفادة من البرنامج، كأنّ تكون قادرة على النمو والإستمرار وأن تكون لها نتائج موجبة، غير أنّ المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية، إضافة إلى صعوبات وتعقد إجراءات الحصول على تمويل مخططات التأهيل من طرف البنوك.

[1]. عناني ساسية،" **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها– دراسة تقييمية– "**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد06، جانفي 2014، ص239.

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2010)

1- **التعريف بالبرنامج وأهدافه:**لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، على إعتبار أنّ البرامج التي سبقته لم تكن موجهة لهذه الشريحة من المؤسسات، في حين أنّ هذه الأخيرة كانت تمثل 97% من المؤ.ص.م الموجودة. ويندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المادة 18 منه، ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس2004، انطلقت أولى مراحله منذ بداية 2007 وامتد على مدار 6 سنوات إلى غاية 2013*، بهدف تأهيل 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بغلاف مالي قدر بـــ6 مليار دينار، يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].أمّا عن الأهداف البرنامج فتتمثل فيما يلي[2]:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

2- الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME) :

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 من أجل تزويد قطاع المؤ.ص.م بآلية قادرة على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تنميته وترقيته بصفة عامة ومرافقته في مسار تنافسيته في خضم التحولات العالمية الجديدة ومن بين المهام التي أوكلت لها تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.

---

* .هذا قبل تعديل البرنامج لاحقا وتعويضه بالبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014).

[1]. Lamia Aouaou, Nabil Belouard,"**la politique de mise à niveau des PME Algériennes : Enlisementou nouveau départ ?**",op.cit,P09.

[2]. عبد الكريم سهام،" **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME Π**"، مرجع سبق ذكره، ص 145.

وطبقا لأحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 جويلية 2006 المتضمن كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة، اسند تنفيذ عمليات التأهيل إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛وحسب المادة 05 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 فيفري 2007 والذي يحدد كيفيات متابعة وتقيم حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 فإنّ الإستفادة من إعانات الصندوق الوطني لتأهيل المؤ.ص.م مقيد بإمضاء إتفاقية بين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من برامج التأهيل، يحدد فيها كيفيات تطبيق وتنفيذ ومتابعة الأنشطة المستفيدة من الإعانات الممنوحة والحقوق والواجبات وكذا طرق صرفها.

ب. **صندوق ضمان القروض**(FGAR):يهدف الصندوق إلى ضمان القروض التي تتحصل عليها المؤ.ص.م، لتمكينها من الحصول على التّمويل البنكي اللّازم لمختلف استثماراتها وإضافة إلى ذلك فقد قدّم هذا الصّندوق صيغة مميّزة من الضّمان وهي ضمان (MEDA) وهو موجّه للمؤسّسات التّالية[1]:

- المؤ. ص. م الخاصة المنتمية لقطاع الصّناعة، أو الخدمات المرتبطة مباشرة بقطاع الصّناعة، التي لديها على الأقلّ ثلاث سنوات من النّشاط والحاملة لمشاريع استثمارية.
- المؤسسات المستفيدة على الأقل من عملية التأهيل سواء EDPMEأو أي برنامج أخر كالذي تشرف عليهوزارة الصناعة والمناجم.
- المؤسسات التي تلتزم القيام بعملية التأهيل

ج. **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI PME**:يقوم هذا الصندوق بضمان القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تمويل استثماراتها سواء عند إنشائها أو عند تطويرها وتحديثها من خلال برامج التأهيل.

د. **الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2006 حيث تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم124-302 على مستوى الخزينة والذي

[1]. الموقع الإلكتروني الرّسمي لـ FGAR على الرّابط:https://www.fgar.dz/portal/fr/content/crit%C3%A8res-d%C3%A9ligibilit%C3%A9-fgar-meda تاريخ الاطّلاع: 2019/07/17.

عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤ.ص.م ويعد هذا الصندوق الآلية المالية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتكفل بتغطية ما يلي:

- **بعنوان نشاطات التّأهيل لفائدة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة:**
- الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والتشخيصات الإستراتيجية.
- إعداد وتنفيذ مخططات تأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة المقبولة.
- إعداد دراسات السوق.
- المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة.
- دعم مخطّطات تكوين موظّفي المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.
- أنشطة الدّعم في مجال التّقييس والقياسة والملكية الصّناعية.
- دعم الابتكار التّكنولوجي والبحث والتّطوير على مستوى المؤ.ص.م.
- **بعنوان نشاطات التّأهيل لفائدة محيط المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة:**
- إنجاز دراسات عن شعب النّشاطات.
- إعداد دراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النّشاطات.
- إنجاز دراسات عامّة لكلّ ولاية.
- تدعيم القدرات غير المادّية لتدخّلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم وتأطير برنامج التّأهيل.
- تطوير الوساطة المالية بين المؤسّسات المالية والبنوك والمؤ.ص.م من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية وأجهزة الدّعم المالي.
- إعداد وتنفيذ مخطّط إعلامي وتحسيسي حول البرنامج الوطني للتّأهيل.
- نشاطات المتابعة والتّقييم والسّهر حول ملائمة وأثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤ.ص.م.

وتقوم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة بالشّروع في دفع الأعباء المالية للدّراسة التشّخصية والاستثمارات المعنوية والمادّية لكلّ مؤسّسة، وذلك وفق النّسب التّالية[1]:

[1].ANDPME ,**"Programme national de mise à niveau des petites et moyennes Entreprises : présentation du programme",** Ministère de la PME et L'artisanat, Alger, 2007, P16.

- التّشخيص الاستراتيجي الشّامل يمول بنسبة 100% في حدود 600.000دج؛
- الاستثمارات المعنوية تمول بنسبة 100%.
- الاستثمارات المادّية تمول بنسبة 20%.

غير أنّ المبلغ الإجمالي المموّل لبرنامج التّأهيل يقدّر بـ05 مليون دج كحدّ أقصى لكلّ مؤسّسة، وبالنّسبة للتّدابير التّحفيزية، فإنّه يتمّ تحمّل تكلفة أجر إطار متخصّص خلال سنتين في منصب جديد، أمّا عن المشاركة في شهادة الجودة حسب معايير ISO 9001-2000، فيتّم كذلك تحمّل تكلفة هذه الشّهادة في حدود 1.200.000 دج.

3- **شروط الاستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة**:هناك جملة من المعايير لقبول المؤسّسة في برنامج التّأهيل نوضّحها فيما يلي[1]:

- خاضعة للقانون الجزائري؛
- في حالة نشاط لا تقلّ عن سنتين؛
- أن تكون المؤسّسة المعنية بهذه العملية ذات شكل قانوني على النّحو الذي حدّده القانون التّوجيهي للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة؛
- امتلاك المؤسّسة لبنية مالية متوازنة.

4- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة: منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تمّ تسجيل النّتائج التّالية[2]:أبدت 1700 مؤسّسة صغيرة ومتوسّطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتّأهيل، وتقدّمت منها 529 مؤسّسة يطلب الانخراط في البرنامج، ومن بين هذه المؤسّسات نجد 206 ملفّ جاهز للدّراسة، أمّا 351 مؤسّسة فقد انطلقت في إجراءات التّأهيل ؛ومن بين 351 مؤسّسة هناك 279 مؤسّسة استفادت من عمليات التّشخيص القبلي أو التّشخيص الاستراتيجي، بينما استفادت 32 مؤسّسة من كافّة أعمال التّأهيل.

---

[1]. Idem ,P05.

[2]. حسين يحي، **"قياس فعالية برامج تأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في دول المغرب العربي"**، مرجع سبق ذكره، ص ص (228-229).

نلاحظ أنّ النّتائج المسجّلة تعبّر عن ضعف البرنامج في تحقيق الأهداف المسطّرة من طرف السّلطات، حيث يلاحظ أنّ 351 مؤسّسة فقط باشرت عمليات التّأهيل وهو رقم ضئيل راجع إلى رفض ملفّات فئة معتبرة من المؤسّسات لعدم إستيفائها الشّروط اللّازمة، أو لتخلّي المؤسّسات عن البرنامج في مراحله الأولى نتيجة عدم تحقيق أية قيمة مضافة بعد القيام بأوّل عملية؛ وهذا ما أدّى بالحكومة إلى تطبيق قرارات جديدة لإعادة بعث البرنامج تضمّنت وضع برنامج تكميلي لتأهيل 20.000 مؤسّسة صغيرة ومتوسّطة بقيمة مالية تقارب 386 مليار دينار خلال الفترة الممتدة من 2010-2014.

ثالثا: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة (2010-2014):

1- التّعريف بالبرنامج وأهدافه[1]:

- البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة (20.000 مؤسّسة)؛
- مدّة الإنجاز 05 سنوات؛
- الجهات المستهدفة: المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، محيط المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة؛
- التّكلفة الكلّية للبرنامج 385736000000دج؛
- التّكلفة المتوسّطة لكلّ مؤسّسة 19287000دج؛
- مصادر التّمويل: ميزانية الدّولة: حساب التّخصيص رقم 302-124 المسمّى الصّندوق الوطني لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة؛
- الجهة المكلّفة بتنفيذ البرنامج: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة وفروعها.

أمّا عن أهداف البرنامج فتتمثّل في:

- تأهيل القدرات التّسييرية والتّنظيمية لرؤساء المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة من خلال التّكوين والتّدريب، وترقية الثّقافة المقاولاتية؛
- إنشاء مخبر البحث بهدف استقطاب التّكنولوجيا وإنشاء بنوك المعلومات؛

[1].ANDPME ,**"Programme national de mise à niveau des petites et moyennes Entreprises"** , disponible sur le sitehttp://www.andpme.org.dz/index.php/fr/mise-a-niveauconsulter le 20/01/2017.

– تأهيل نوعية المؤسّسة عن طريق دعم نوعية نظم تسيير الإنتاج، والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة، وكذا الحثّ على وضع مخابر التّحاليل والتّجارب؛

– تأهيل الموارد البشرية من خلال تكوين وتدريب وإعادة الرّسكلة سواء في مجال التّسيير أو استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتّصال.

2– شروط الاستفادة من البرنامج[1]:

–المؤسّسات الجزائرية المعرّفة حسب القانون التّوجيهي لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، في حالة نشاط لا تقلّ عن سنتين وتملك بنية مالية متوازنة.

– تابعة لقطاعات النّشاط التّالية: الصّناعة والصّناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية والرّي؛ الصّيد البحري؛ السّياحة والفندقة؛ الخدمات والنّقل؛ خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتّصال.

3– مراحل عملية تمويل البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة:

بعد أن يتمّ قبول المؤسّسة لتنفيذ برنامج التّأهيل تأتي عملية الدّعم المالي لهذه المؤسّسات عن طريق الصّندوق الوطني للتّأهيل وفق المراحل التّالية[2]:

أ. **مرحلة التّشخيص**:وتنقسم إلى دراسة تشخيصية أوّلية ودراسة تشخيصية معمّقة، فالنّسبة للدّراسة التّشخيصية الأوّلية، فالتّكلفة كحدّ أقصى لها هي 500000دج، حيث تموّل الدّولة منها 80% والمؤسّسة تموّل الباقي، أمّا الدّراسة التّشخيصية المعمّقة، فالتّكلفة كحدّ أقصى هي 2500000دج تموّل الدّولة منها 80% والباقي تموّله المؤسّسة.

ب. **مرحلة الاستثمارات: وتنقسم إلى استثمارات معنوية ومادّية.**

- **الاستثمارات المعنوية:** التّكلفة الأقصى لها هي 03 مليون دج تتكفّل الدّولة بتمويلها كما يلي:

– 80% بالنّسبة للمؤسّسة التي يكون رقم أعمالها أقلّ من 100 مليون دج.

---

[1]. الموقع الإلكتروني الرّسمي لوزارة الصّناعة والمناجم على الرّابط.

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/mise_a_niveau_des_pme.pdf تاريخ الإطلاع 2017/01/21.

[2].ANDPME **," Programme national de mise à niveau des PME :pour une PME compétitive",** Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, 2010, PP (3-4).

–50% بالنّسبة للمؤسّسة التي يكون رقم أعمالها ما بين 100 مليون دج و500مليون دج.

✓ **التّمويل عن طريق القروض البنكية ومعدّل تخفيض الفائدة مقدّر بـ:**

- 6% للمؤسّسات ذات رقم أعمال أقلّ من 500 مليون دج.
- 4% للمؤسّسات التي يكون رقم أعمالها يتراوح بين 500و1000مليون دج.
- 2% للمؤسّسات التي يكون رقم أعمالها يتراوح بين 1000مليون و2000مليون دج.

● **الاستثمارات المادّية للإنتاج:**الحدّ الأقصى للتّكلفة هو 15 مليون دج، تتكفّل الدّولةبـــ 10 % منتكلفة العملية والباقي تموله المؤسسة، وهذا يخص المؤسسات التي يكون رقم اعمالها اقل من100 مليون دج.

✓ **التّمويل عن طريق القروض البنكية ومعدّل تخفيض الفائدة مقدّر بـ:**

- 3.5% للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها اقل من 100 مليون دج.
- 3% للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها يتراوح ما بين 100 و500 مليون دج.
- 2%للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها يتراوح ما بين 500 و1000مليون دج.
- 1%للمؤسسات التي يكون رقم أعمالها يتراوح ما بين 1000 و2000 مليون دج.

● **الاستثمارات المادية ذات الاولوية:**الحدّ الأقصى للتّكلفة الاجمالية للعملية يقدر بـــ 30 مليون دج، تمويل هذه العملية تتكفل به المؤسسة، بينما تتكفل الدولة بتخفيض بنسبة الفائدة على القروض البنكية بمعدل2.5 %.

● **الإستثمارات المادية المتعلقة بالتكنولوجيا أنظمة المعلومات:** تتمثل التكلفة الأقصى لها في 15 مليون دج، تتكفل الدولة بتمويل 40% من المبلغ والباقي تتحمله المؤسسة سواء بتمويلها الخاص أو بواسطة القروض وتستفيد من تخفيض معدل الفائدة بنسبة 4%.

ج. مرحلة التكوين والمساعدات الخاصة:

● **التأطير:** الحد الأقصى للتكلفة يقدر بـــ 500.000 دج، تتكفل الدولة بـــ 80% منها والباقي تتحمله المؤسسة.

- **المرافقة في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال، التصدير الإبداع والخبرة المالية:** الحد الأقصى للتكلفة 1 مليون دج، تتكفل الدولة بـــ 80% منها، والباقي تتحمله المؤسسة سواء بتمويلها الخاص، أو بواسطة قرض بنكي ميسر عن طريق تخفيض معدل الفائدة بـــ 6%.
- **شهادات المطابقة** : الحد الأقصى للتكلفة 5.000.000 دج، تتكفل الدولة بتمويل 20% والباقي يمول عن طريق المؤسسة بأموالها لخاصة،أو عن طريق القروض بمعدل تخفيض يقدربـ6%.

4- نتائج البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- الملفات المقدمة للوكالة بهدف الإنخراط في البرنامج:بنهاية سنة 2017م بلغ إجمالي عدد الملفات المستلمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات والمتوسطة 5284 ملف بالسنة لتوزيع هذه الملفات حسب قطاعات النشاط فنوضحه من الخلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): توزيع ملفات التّأهيل المستلمة إلى غاية 2017 حسب قطاع النّشاط:

قطاع النّشاط	البناء	الصّناعة	الخدمات	الصّناعات الغذائية	النّقل	الصّيد	السّياحة والفندقة	خدمات TIC	أخرى	المجموع
عددPME	3280	840	562	236	130	75	73	13	75	5284

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°32, édition mai 2018, p27.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بـ 3280 مؤسسة أبدت رغبتها في الإنخراط في البرنامج، أي ما نسبته 62%، يليه قطاع الصناعة بـ 840 مؤسسة، أنّ ما نسبته حوالي 16% ثم يليه قطاع الخدمات بـ 562 مؤسسة، أي حوالي 11% من مجموع الملفات.

أمّا عن توزيع الملفات حسب فروع الوكالة فهو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-14) توزيع الملفات المستقبلة على مستوى الوكالة حسب الفروع:

فروع الوكالة	سطيف	عنابة	الجزائر	وهران	غرداية	المجموع
عددPME	1810	1324	1215	650	285	5284

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°32, édition mai 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أن فرع سطيف أكثر ديناميكية، فيما يخص عدد الملفات المودعة، بإستحواذه على أزيد من 34% من المؤسسات الرّاغبة في الانخراط في البرنامج.

بالنّسبة نتائج دراسة الملفات، وبالأخذ بمعطيات سنة 2016م فكانت كما يلي[1]:

إجمالي الإنخراطات4927 غير مقبول 1583

مؤهل 644 مقبول 2700

– الإتفاقيات الموقعة من طرف الوكالة :بعد إستقبال الوكالة لملفات المؤسسات، الراغبة في الإنخراط في البرنامج، يمر هذا الملف بعدة مراحل، وبعد التأكد من إمكانية المؤسسة في الإستفادة من البرنامج يتم إبرام إتفاقية بين الوكالة والمؤسسة المستفيدة، وكانت وضعية الإتفاقيات إلى غاية السداسي الأول من سنة 2016 كما يلي:عددالإتفاقيات المودعة: 1320

عدد الإتفاقيات الموقعة: 1232

عدد الإتفاقيات الملغاة: 88

بالنّسبة لتوزيع الإتفاقيات الموقعة حسب نوع PMEفنوضحه من خلال الجدول التّالي الموالي:

الجدول رقم (2–15): عدد الإتفاقيات الموقعة حسب نوع PME

نوع PME	TPE	PE	ME	المجوع
عدد PME	238	695	299	1232

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°29, édition mai 2016, p :33.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة الحجم (PE)كان لها الحظ الأوفر في الإستفادة من البرنامج وهذا بنسبة تزيد عن 56% من مجموع الإتفاقيات الموقعة، تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 24% وفي الأخير المؤسسات الصغيرة جدا بنسبة19% .

- أمّا عن توزيع الإتفاقيات الموقعة حسب قطاع النشاط فنورده في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–16) : عدد الإتفاقيات الموقعة حسب قطاع النّشاط:

قطاع النّشاط	الصّناعات الغذائية	البناء والأشغال العمومية	الصّناعة	الخدمات	السّياحة والفندقة	النّقل	الصّيد	المجموع
عدد PME	64	765	228	121	20	30	04	1232

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°29, édition Novembre 2016, p :33.

[1] .Bulletin d'information statistique de la PME, n° 30 , édition mai 2017.

يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية الصّدارة فيما يخص الإتفاقيات الموقعة بنسبة 62%يليه قطاع الصّناعة بنسبة 18.5% ثم قطاع الخدمات بنسبة 9.8%، بينما القطاعات الأخرى فلا تمثل سوى نسب هامشية.

– تقارير التّشخيص: إستلم قسم الدّراسات والتّقييم 868 تقرير التّشخيص، منها 859 تقرير تم تقييمه من قبل لجنة التقييم والمصادقة، 09 تقارير مازلت في طور الدراسة.

بالنسبة لــ 859 تقرير القيم من قبل اللجنة صنفت كالتالي:

- 734 تقرير تمت المصادقة عليه.
- 125 تقرير لم يتم المصادقة عليها، منها 09 تقارير بتقديرات مقبولة مع بعض التحفظات، 108 تقرير غير كافية 08 تقارير مرفوضة.

وعن توزيع التّقارير المصادق عليها حسب طبيعةPME وحسب فروع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنورده في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–17): توزيع التقارير المصادق عليها حسب طبيعة PMEوحسب فروع الوكالة:

الملاحق	ME	PE	TPE	عدد التّقارير	النّسبة %
الجزائر	75	157	22	254	35.97
سطيف	39	140	27	206	29.17
عنابة	48	60	44	152	21.52
وهران	25	41	13	79	11.18
غرداية	07	08	00	15	02.12
المجموع	194	406	106	706	100

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n°30, édition Mai 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن ملحقة الجزائر تأتي في المرتبة الأولى من حيث التقارير المصادق عليها، تليها ملحقة سطيف، حيث هاتان الملحقتان تمثلان أكثر من 65% من المجموع الكلي للتقارير الإيجابية.

إنّ النتائج المحققة تبين فشل البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة والرامية إلى تأهيل 20.000مؤسسة أفاق 2014، ويمكن إرجاع بعض أسباب ذلك،حسب ما صرحه المدير العام السابق

للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "السيد رشيد موساوي" ضمن ورشة عمل تحت عنوان "تأهيل المؤسسات" يوم 21-10-2014 إلى:

– القرارات المشتركة بين الوزارات التي تؤطّر هذا البرنامج والمصادق عليها في 2010 لم تنشر إلاّ في مارس 2013 وبالتالي بداية منها التاريخ تم الإنطلاق الفعلي للبرنامج وهذا بعد تخصيص الموازنة اللازمة لذلك .

– قيد آخر يتمثل في المساعدات المالية التي تبقى متواضعة وبالتالي لا تحفز مسؤولي المؤسسات للإلتحاق بالبرنامج.

– مراجعة القانون الأساسي للوكالة والذي أصبح بمثل أحد أسباب فشل هذا البرنامج.

المطلب الثّالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنّ سياسة الإنفتاح التي تبنتها الجزائر حتمت عليها تحسين محيطها الإقتصادي، وإعطاء المؤسسات الإقتصادية كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية وجعلها في المستوى المطلوب من خلال تطوير تنافسيتها وتحسين أدائها، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتوقيع عدة إتفاقيات، أهمها إتفاقية التعاون مع الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التعاون مع بعض الهيئات الدولية، والتعاونات الثنائية مع دول متقدمة.

أولا: التّعاون الجزائري الأورومتوسطي: وضع الإتحاد الأوروبي مع منتصف تسعينيات القرن الماضي برنامجا للتعاون مع دول الحوض المتوسط في الميدان الإقتصادي والإجتماعي خصوصا، الهدف منه مساعدة وتأهيل الإقتصاديات المتوسطية غير الأوروبية لتتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، ويعرف هذا البرنامج بإسم " برنامج الإتحاد الأوربي للمعونة والتعاون "، ولقد انبثق عنه برنامجين لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نعرضها فيما يلي:

1- **برنامج تطوير المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة (EDPMEI)*** (2002-2007):

أ. **التّعريف بالبرنامج وأهدافه**[1]:بدأ البرنامج نشاطه في سبتمبر 2002 وإستمر حتى ديسمبر 2007، وقد تم تسييره من طرف فريق من الخبراء الأوروبيين والجزائريين متكون من 15 خبير (21 جزائريو 4 أوروبيين)، بغلاف مالي بلغ 62.9 مليون أورو موزعة كما يلي : 3.4 مليون أورو من قبل وزارة

*EDPMEI : EURO- Développement PME.

[1]. سليمة غدير أحمد، " **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة 2011، ص 136 .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2.5 مليون أورو مقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج من خلال دفع 20% من التكلفة الكلية لنشاطات التأهيل، يستهدف البرنامج المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل وتنشط بقطاع الصناعة أو قطاع الخدمات ذات الصلة بالصّناعة؛يتمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتفعيل مساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال:

- تطوير قدرات المؤسّسات الصّغيرة والمتوسطة الخاصة للسّماح لها بالتّكيف مع مستلزمات إقتصاد السّوق؛
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في الإشباع الجيد للإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة الهيئات والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. **نتائج البرنامج**:تمثلت النتائج المحققة من خلال البرنامج منذ إنطلاقه في سبتمبر 2002 وإلى غاية نهايته في ديسمبر 2007 في مايلي[1]: تقدمت 658 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الإنضمام للبرنامج ويمثل هذا العدد نسبة 32% من إجمالي عدد المؤسسات التي تنشط في القطاع الصّناعي؛ وتوقفت 445 مؤسسة عند مرحلة التشخيص الأولى وهي تمثل 26%؛ 61 مؤسسة إقتصرت على مرحلة التشخيص فقط وتمثل 09% وتعود أسباب التوقف إلى:

- عزوف رئيس المؤسسة عن تقديم المعلومات والتعاون ؛
- عدم وجود شخص متعاون لعملية التأهيل من داخل المؤسسة ؛
- نقص الموارد المالية للمؤسسات.

أمّا عدد العمليات التي شملها هذا البرنامج فقد بلغت 477 عملية تشخيص و896 عملية تأهيل، وتوزعت كما يلي:

[1]. لزهر العابد، " **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص ص (248-249).

– الإدارة وشملت 399 عملية موزعة على التنظيم بـــ 209 عملية والإدارة الإستراتيجية بـــ 81، إدارة الموارد البشرية بـــ 49 عملية،.

– الإنتاج وقد شمل 313 عملية توزعت على إدارة الإنتاج بـــ 199 عملية وتكاليف الإنتاج بـــ 81 عملية الصيانة بـــ 33 عملية.

– التّسويق فظهر في 103 عملية توزعت على التسويق الإستراتيجي بـ 22 عملية، وتسويق العمليات بـــ 81 عملية.

– الجودة وظهرت في 139 عملية توزعت على الشهادة الإيزو بـ 22 عملية والعلامة الأوروبية CE بـــ 20 عملية وشهادة HACCPبـــ 77 عملية و15 عملية تخص GMP /BPF/BPL .

– التّمويل وقد شمل 7 عمليات.

2– برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والإتصال (EDPMEΠ) (2009–2012).

أ. **التعريف بالبرنامج وأهدافه**[1]:عند نهاية برنامج EDPMEI ثم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الإتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياسة، وقدر المبلغ المخصص للبرنامج بـ 44 مليون أورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـــ 40 مليون أورو، أمّا 4 ملايين أورو تمثل حصة الجزائر؛ويمكن تلخيص أهداف البرنامج في ثلاث نقاط أساسية:

– تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تسييرها؛

– التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال؛

– تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]. عبد الكريم سهام ،" **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامجΠPME**"، مرجع سبق ذكره، صص (147-148).

ب. **نتائج البرنامج** :إلى غاية سنة 2014 تمثلت نتائج البرنامج في[1]:

– الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:استفادت 235 مؤسسة من دعم EDPMEبحيث:

- 140 مؤسسة استفادت من التشخيص / مخطط التأهيل؛
- 86 مؤسسة استفادت على الأقل من إجراءات التأهيل "action de mise à niveau"؛
- 110 مؤسسة استفادت على الأقل من إجراء من إجراءات المساعدة التقنية و/أو التكوين.
- مرافقة 05 مؤسسات في تبني نظام لإدارة الجودة حسب معيار 2008- ISO 9001 .

– دعم الجودة: إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم : وزارة الصناعة والمناجم، الوكالة الجزائرية للإعتماد والشهادات (ALGERAC)، المعهد الوطني للتقييس (LANOR)، الديوان الوطني للقياسة القانونية (ONML)المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI).

–الدعم المؤسساتي: استفاد من هذا الدعم كل من :وزارة الصناعة والمناجم؛الوكالة الوطنية لتطوير المؤ.ص.م(AND PME) ؛ الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري(ANIREF)؛غرف التجارة والصناعة؛صندوق ضمان قروضالمؤ.ص.م(FGAR)؛صندوق ضمان قروض استثمارات PME (CGCCI.PME)؛منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

ثانيا : التعاون مع الهيئات الدولية :في إطار دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاونت الجزائر مع مجموعة من الهيئات الدولية تتمثل في:

1– التعاون مع البنك العالمي: يتم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية ،التي قامت بالتعاون مع برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" بإعداد برنامج تقني موحد، يعمل على وضع حيز التنفيذ " لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسط"، قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات إقتصادية لفروع النشاط، وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية

[1]. La délégation de l'union européenne en Algérie**," rapport de coopération union Européenne–Algérie"**, édition 2014 ,PP (21-25).
Disponiblesur
lesite :http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/rapport_cooperation_2014-_fianle_-_version_web.pdfConsulter le 27 /04/2017.

التمويل للمؤ.ص.م وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الإعتماد الإيجاري، تحويل الفواتير، مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة مع متعاملين أوروبيين[1].

2- التعاون مع البنك الإسلامي:تأسّس البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظّمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التّنمية الإقتصادية والتّقدّم الإجتماعي للدول الأعضاء؛ وفي إطار التّعاون مع هذا البنك تم منح مساعدة مالية لترقية قطاع المؤ.ص.م والصّناعة التّقليدية للمساهمة في تقوية وتعزيز قدراتها، وإدماجها في الإقتصاد الوطني وتحسين محيطها، وإنشاء ورشة حول ترقية التمويلات بالإشتراك مع كل من ماليزيا، أندونيسيا وتركيا، تحت غطاء مالي قدره 1.5 مليون دولار[2].

3- التّعاون مع منظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعية (ONDI):لقد تم الإتفاق في عام 2003 على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية،والتي جسدت بإحداث وحدة لتسيير البرنامج وإختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص لهذا الفرع، وذلك من خلال الإتفاقية " TF ALG /03/ 002/" بمبلغ 288976 دولار أمريكي، كما قد استفادت الجزائر من هذه المنظمة من خلال إتفاق الموقع عام1999 لتأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمبلغ 907550 دولار أمريكي، واستفادت الجزائر أيضا من ماقيمته 46115 دولار أمريكي في إطار أوسع من خلال المشاريع:"TF/ALG/04/001"و"TF /ALG/03/001" و"TF/ALG/02/001" والتي تهدف إلى تكوين الكفاءات وتدعيم قدرات الهيئات والهياكل المكلفة بالجودة، وذلك كله لترقية تنافسية المنتجات والمؤسسات الصناعية الجزائرية؛بالإضافة إلى البرنامج المتكامل الذي وافقت عليه الإدارة العامة لـ (ONUDI) في ديسمبر 1998 والموقع من طرف السلطات الجزائرية في أفريل 1999، والذي من مركباته الأساسية نجد برنامج الدعم لإعادة هيكلة وتأهيل 48 مؤسسة جزائرية بميزانية تقدر بـ 3415929دولار، والمدعم من الهيئة بـ 2076982 دولار أي حوالي 61%[3]

ثالثا: التعاون الثنائي: قامت الجزائر في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوقيع إتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، ونذكر منها:

---

[1]. غديرأحمد سليمة/ كيحلي عائشة سلمى، " **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر واقع وآفاق**"، مداخلة صمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤ.ص.م في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012، ص14.

[2]. منمسغوني، " **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص131.

[3]بوعتروس عبد الحق، دهان محمد، " **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006،ص09

1- **التعاون الجزائري الألماني**:في مقدمة برامج التّعاون الثّنائي، نجد التعاون الألماني، في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية، من خلال برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني (**GTZ**) ويتضمن هذا التعاون:

– مشروع إرشاد وتكوين (PME/Conform) الذي انطلق سنة 1996 بتكلفة إجمالية تقدر بـــ 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و250 عونا ومرشدا؛

– مشروع دعم الجمعيات المهنية والنقابية وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات؛

– مشروع مرافقة المؤسسات وتقوية التنافسية *ARC، انطلق سنة 2007، بغلاف مالي 7.5 مليون أورو يهتم بالتكوين، الإبداع والتمويل[1].

2- **التعاون الجزائري الفرنسي**: تنشط كل من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)**، وفرعها المتمثل في شركة الترقية والمساهمة من أجل التعاون الإقتصادي***PROPARCOفيإطار التعاون الثنائي الفرنسي الجزائري، ومنذ 1992 أصبحت الوكالة تتدخل من خلال مواردها وإجراءتها الخاصة لتمويل القطاع العام، وكذا القطاع الخاص من خلال فرعها PROPARCO بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة، وفي سنة 1988 كان أول قرض طويل الأجل بمقدار 15 مليون أورو لصالح CPAوجه لتمويل استثمارات توسيع وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي سنة 2002 كان ثاني قرض طويل الأجل بقيمه 40 مليون أورو منح لـ CPAلمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التوقيع على القرض في مارس 2003، وحاليا يعمل على مضاعفة وتنويع بعض الخدمات المالية كالإعتماد الإيجاري وعقد تحويل الفاتورة[2]

*ARC : Appui au Renforcement de la Compétitivité.

[1]. حسين يحي، "**قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص 167

**AFD : Agence Française de Développement.

***PROPARCO : **Pro**motion et **Par**ticipation pour la **Co**opération Economique.

[2]. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، " **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص 358

3- التّعاون الجزائري الكندي: تم الإتفاق على تعاون كندي جزائري لتنمية القطاع الخاص في الجزائر ،و تحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي، وتم توقيع هذا الإتفاق ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر بـــ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين[1]

4- التعاون الجزائري الإيطالي:تمّ فتح خط قرض بين بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفية BADR والبنك الإيطالي بـمقدار 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات، التكوين والمساعدة التقنية والخيرات الصناعية ؛كما تمّالإتفاق بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصّناعة التّقليدية والوزير الإيطالي للنّشاطات الإنتاجية في أفريل 2002من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال .الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.[2]

5. **التعاون الجزائري النمساوي:** تم الإتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرص بقيمة 30 مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة، وبوصع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.[3]

[1]. قدي عبد المجيد، دادان عبد الوهاب، " **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاد والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006، ص08

[2].المرجع السابق، ص 09

[3].نفس المرجع، ص 09

خلاصة الفصل الثاني

رصدت الجزائر مبالغ مالية هامة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتباره مصدر استراتيجي لتحقيق التنمية، وخصته بجملة من الاصلاحات من خلال إصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية المساندة والداعمة لإنشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات، وإنشاء منظومة متكاملة من الهيئات والأجهزة للإستجابة لمختلف انشغالات مسييرها وتوفير إحتياجاتهم، كما ركزت على دعم تنافسيتها وتحسين أدائها، في ظل السعي للإنفتاح على الاقتصاد العالمي، لضمان بقائها واستمراريتها، في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية، وكان ذلك من خلال تسطير مجموعة من برامج التأهيل استحوذت على مبالغ مالية هامة، ضمن البرامج الإستثمارية، حيث نجد أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) قد خصص مبلغ 04 مليار دج للمؤسسة الاقتصادية، 02 مليار لإعادة تأهيل المناطق الصناعية، و02 مليار موجهة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية الموجه لتأهيل المؤسسات الاقتصادية، كما خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ما يزيد عن 04 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تستهدف إنشاء 14 مشتلة ومركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنجاز دور ومتاحف للصناعة التقليدية، تواصلت مساعي تطوير هذا القطاع خلال برنامج توطيد النمو(2010-2014)، حيث تم تخصيص مبلغ 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل، وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج، كما تم خلال هذه الفترة إطلاق أكبر برنامج للتأهيل يستهدف 20.000 مؤسسة بقيمة 386 مليار دينار؛ اتخذت الحكومة عدة إجراءات خلال البرنامج الخماسي للتنمية(2015- 2019) لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا كمحاولة لتنويع الاقتصاد والتقليل من تبعيته لقطاع المحروقات بعد استمرار انخفاض أسعار البرميل، حيث سارعت الحكومة بإصدار قانون ترقية الإستثمار لسنة2016 والذي حمل معه المزيد من المزايا والتحفيزات، بغية تحسين مناخ الأعمال وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات، وبعده بأقل من نصف سنة أصدرت الحكومة القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الذي أقر مجموعة من الإصلاحات والتعديلات مست تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آليات وتدابير دعمها وترقيتها وكذلك هيكلة المنظومة المؤسساتية الداعمة لها.

الفصل الثالث

تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاصلاحات الداعمة لها خلال الفترة 2000-2019

تمهيد:

تميزت سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بأنها اعتمدت في مرحلتها الأولى والممتدة منذ الإستقلال إلى غاية بداية الثمانينات، على بناء قاعدة صناعية واسعة، تحققت بفضل مجهودات الإستثمار الضخمة، وتدخل الدولة المباشر في التنمية الاقتصادية، بإنشائها لمركبات ومؤسسات كبيرة تابعة للدولة في تسييرها وتنظيمها، أما المرحلة الثانية التي انطلقت مع الثمانينات فعرفت إشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعتماد السلطة العمومية سياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، ولم تكن هذه العملية صدفة، بل أملتها الضرورة الاقتصادية والاجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز أنذاك بإختلالات على مختلف الأصعدة، فمع بداية الثمانينات ظهر إهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية، كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في النشاط الاقتصادي خاصة تكثيف النسيج الصناعي، وتحريك أداء الجهاز الإنتاجي نحو مجال خلق فرص عمل جديدة، وتوفير السلع والخدمات لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتلبية الحاجات الإستهلاكية للمواطنين.

بعدما تناولنا في الفصل السابق أهم أشكال الاصلاح التي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي نحاول من خلال هذا الفصل المعنون ب " تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاصلاحات الداعمة لها خلال الفترة 2000-2019". أن نقف على نتائج هذا الاصلاح، بالتطرق في المبحث الأول إلى مكانة هذا القطاع ضمن النسيج الاقتصادي من خلال التعرف على تعداد مؤسساتها، توزيعها الجغرافي والقطاعي، كثافتها....

أما المبحث الثاني: فخصصناه إلى تحليل وتقييم مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من عدة جوانب، سواء من حيث المساهمة في التشغيل، أو المساهمة في خلق الناتج الداخلي الخام أو القيمة المضافة، بالإضافة إلى تقييم دورها في إحلال الواردات وترقية الصادرات.

أما المبحث الثالث: فنحاول من خلاله تقييم الاصلاحات الداعمة لهذه المؤسسات، من خلال تحليل مناخ ممارسة الأعمال والإستثمار في الجزائر، وكذلك تحليل وتقييم سياسات وآليات تنمية وتطوير هذا القطاع، للوقوف بطريقة غير مباشرة على أهم مشاكل والمعوقات التي مازالت تحول دون تطور هذا القطاع وتحد من مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

كما هو الحال في أغلب دول العالم، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الأغلبية العظمى في النسيج المؤسساتي الوطني، حيث شهدت بداية الألفية الثالثة تطورا مهما في تعدادها، إقترن بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، والذي يعتبر نقطة تحول في مسار القطاع، هذا التطور جاء كنتاج للجهود المبذولة في إطار تهيئة المناخ العام لتنمية هذا النوع من المؤسسات من خلال توفير الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي الداعم لها.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب دراسة وتحليل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2018 من خلال تحليل تعداد المؤسسات الخاصة والعامة، موضحين مراحل تطور معدلات نمو مؤسسات هذا القطاع، وفي الأخير نسلط الضوء على كثافة القطاع.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001- 2018).

تشير مختلف الإحصائيات الرسمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التزايد المستمر في عددها والراجع بالأساس إلى الزيادة في تعداد المؤسسات الخاصة، والجدول الموالي يوضح ذلك*

* - تتضمن الإحصائيات الواردة في الجدول عدد المؤسسات المنتمية للصناعات التقليدية.

الجدول رقم (3-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001-2018)

السنوات	عدد المؤ. ص.م الخاصة	نسبة النمو %	السنوات	عدد المؤ. ص.م الخاصة	نسبة النمو %
2001	244570	-	**2010**	618515	5.39
2002	261075	6.75	**2011**	658737	6.50
2003	287799	10.24	**2012**	711275	7.97
2004	312181	8.47	**2013**	777259	9.28
2005	341914	9.52	**2014**	851511	9.55
2006	376028	9.98	**2015**	934037	9.69
2007	410293	9.11	**2016**	1022231	8.63
2008	518900	26.47	**2017**	1074236	5.09
2009	586903	13.10	**2018**	1141602	6.27

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2001-2018).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث انتقل عددها من 244570 مؤسسة سنة 2001 إلى 1141602 مؤسسة سنة 2018 بزيادة إجمالية في عدد المؤسسات المنشأة قدرها 897032 مؤسسة، وهذا ما يمكن توضيحه بشكل أفضل من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001-2018)

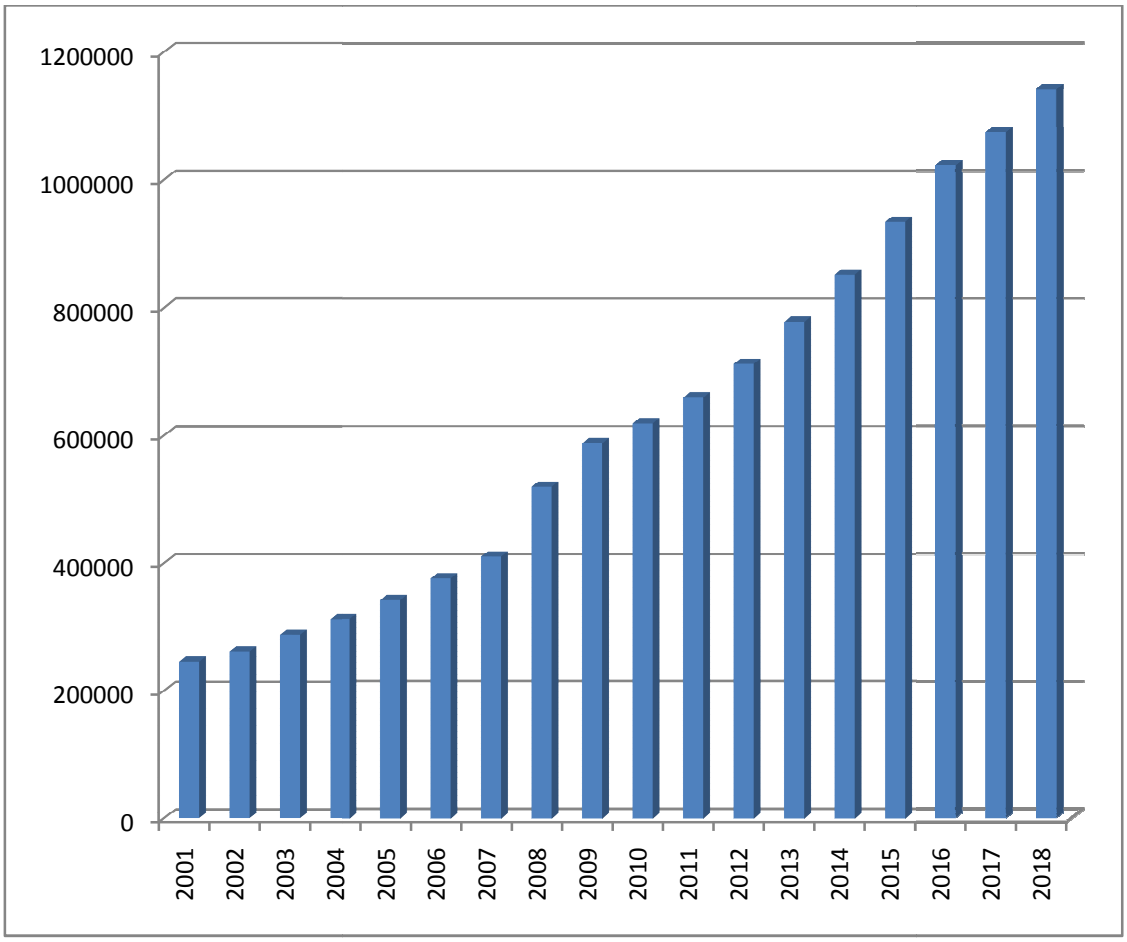

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

الملاحظ أيضا من خلال الشكل، التزايد المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001- 2018) والذي يفسر بالجهود التي بذلتها الدولة لترقية هذا النوع من المؤسسات وذلك منذ صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وما تبعه من سياسات وبرامج وهيئات كلها تهدف للنهوض بهذا القطاع.

ما هو ملاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (3-1) أن نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001- 2018) سجلت منعرجات ما بين الزيادة والنقصان يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-2): تطور معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2001- 2018)

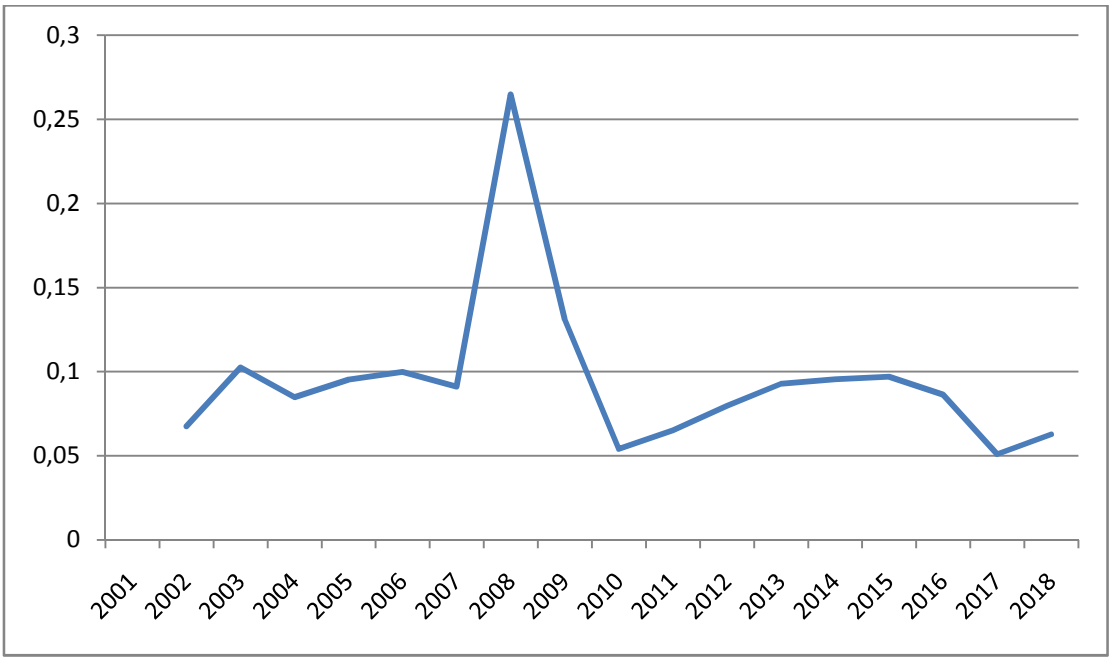

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-1)

من خلال الشكل الموضح أعلاه، يمكن تقسيم مراحل تطور معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001- 2018) إلى ما يلي:

- **مرحلة النمو المتسارع (2001- 2007)**: تميزت هذه المرحلة بمعدلات نمو متسارعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث أن أغلب هيئات دعم وترقية هذه المؤسسات تم إنشائها خلال هذه الفترة، كما تزامنت هذه الفترة مع برنامجي دعم الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) وما نجم عنهما من زيادة الإستثمارات العمومية الموجهة خاصة لقطاع البناء والأشغال العمومية وهو ما ساعد على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في هذا المجال.
- **مرحلة النمو المعتبر (2008- 2009)**: شهدت سنتي 2008 و2009 كإستثناء خلال الفترة (2001- 2018) معدلات نمو معتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت سنة 2008 أعلى نسبة نمو لهذه المؤسسات خلال هذه الفترة بمعدل تجاوز 26%، والتي قد تفسر

بالإستجابة لبرامج الإنعاش الإقتصادي، بالإضافة إلى إدماج أصحاب المهن الحرة في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إبتداء من هذه السنة.

- **مرحلة النمو المتواضع (2010– 2012)**: عرفت هذه المرحلة نسبة نمو منخفضة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدناها سجل سنة 2010 بمعدل 5.39%، وذلك بالرغم من أن هذه السنة عرفت إنطلاق البرنامج الوطني الجديد لتأهيل 20.000 مؤسسة وإنشاء 200.000 مؤسسة خلال الفترة (2010- 2014)، ويفسر هذا الإنخفاض خلال هذه الفترة بتغيير الوزارة الوصية عن القطاع من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، ما يرفع وصاية الوزارة الجديدة عن الصناعات التقليدية، حيث عرف هذا النشاط معدل نمو سالب قدر ب (19.19%) سنة 2010 بعد سلسلة من معدلات النمو الموجبة، أعلى نسبة لها سجلت سنة 2009 وقدرت ب 33.25%.
- **مرحلة النمو المتقارب (2013– 2016)**: تميزت هذه المرحلة بمعدلات نمو متقاربة لهذه المؤسسات في حدود 9%، إلا أنها تبقى متواضعة بالنظر إلى مدخلات هذه المرحلة في إطار تنفيذ برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) وبرنامج التنمية الخماسي (2015-2019).
- **مرحلة عودة النمو المتواضع (2017–2018)**: تميزت هذه المرحلة بعودة إنخفاض معدلات النمو ويرجع ذلك لتداعيات إستمرار إنخفاض أسعار البترول، حيث إتخذت عدة إجراءات بهدف ترشيد النفقات العمومية، وهذا يشمل الدعم المقدم لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001– 2018).

قابل النمو الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تراجعا معتبرا بالسنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001-2018).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤ.ص.م العمومية	778	778	778	778	874	739	666	626	591
نسبة النمو %	-	0.00	0.00	0.00	-12.34	-15.45	-9.88	-6.01	-5.59
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
عدد المؤ.ص.م العمومية	557	572	557	557	542	532	390	267	261
نسبة النمو %	-5.75	2.69	-2.62	0.00	-2.69	-1.84	-26.69	-31.54	-2.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2001-2018).

نلاحظ من خلال الجدول التراجع الكبير في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة 2001- 2018، حيث إنتقل عددها من 778 سنة 2001 إلى 261 مؤسسة سنة 2018، مسجلة إنخفاض ب 517 مؤسسة أي بنسبة تقدر ب 66.45% خلال هذه الفترة ،كما سجلت أعلى معدلات التراجع سنة 2016 وسنة 2017 بنسبة تجاوزت 26% و31% على التوالي، والشكل الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018).

الشكل رقم (3-3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001-2018).

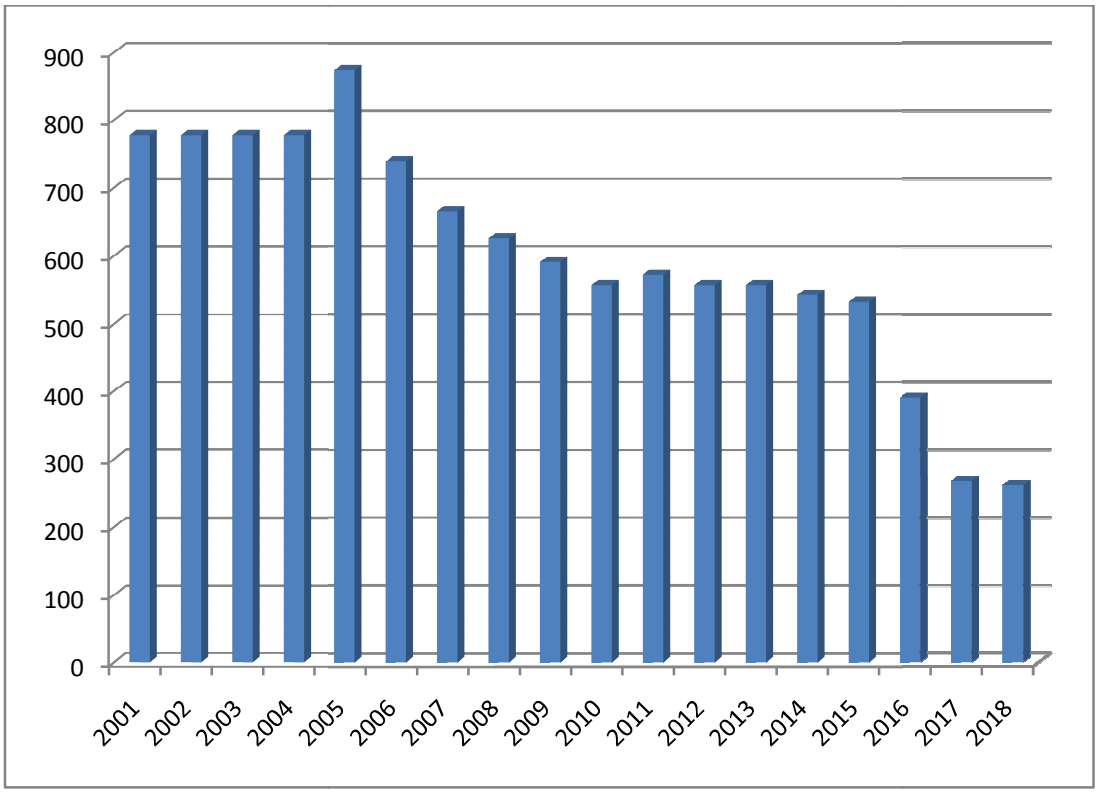

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-2)

يتضح من خلال الشكل التراجع المستمر في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة (2001- 2018) بإستثناء سنة 2005 أين حققت هذه المؤسسات نسبة نمو بلغت 12.34% ويفسر هذا التراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية إلى تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام من خلال عمليات الخوصصة والتصفية التي باشرتها الدولة في إطار التوجه نحو إقتصاد السوق.

ثالثا: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2018: حسب الإحصائيات الخاصة بسنة 2018، قدرت كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب PME27 لكل 1000 ساكن مع وجود فروقات معتبرة من منطقة إلى أخرى، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–3): معدل كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية.

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2018	عدد السكان (1جانفي2018)	الكثافة
الشمال	794633	26097450	30
الهضاب العليا	251007	12091877	21
الجنوب	96174	4010673	24
المجموع العام	1141814	42200000	27

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n° 34, édition avril 2019, p 14.

وينخفض هذا المعدل ل 15 PME لكل 1000 شخص بالنسبة للمؤسسات الخاصة صنف أشخاص معنويين، ويعرف هذا المعدل هو الآخر إختلاف من منطقة إلى آخرى حيث نجد:

17 PME خاصة (صنف أشخاص معنويين) لكل 1000 ساكن في الشمال

12 PME خاصة (صنف أشخاص معنويين) لكل 1000 ساكن في الهضاب العليا

15 PME خاصة (صنف أشخاص معنويين) لكل 1000 ساكن في الجنوب.[1]

وبالتالي رغم المجهودات المبذولة لدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات مازلت كثافة القطاع أقل من المتوسط الدولي والمقدر ب 45 PME لكل 1000 ساكن، وهذا ما تؤكده نتائج الإستقصاء الذي أجراه البنك الدولي حول المقاولاتية في 2012[2]، فقد تم إنشاء 0.4 شركة ذات مسؤلية محدودة لكل 1000 ساكن في سن العمل في الجزائر، سنويا خلال الفترة 2004- 2009، وإرتفع هذا المعدل إلى 0.5 سنة 2012، معدل الكثافة هذا منخفض إذا ما قورن بمتوسط معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمقدر ب 0.6 شركة لكل 1000 ساكن، ومنخفض جدا إذا ما قورن بدول الجوار، حيث بلغ 0.96 شركة /1000 ساكن في المغرب وفي تونس 1.03 شركة /1000 ساكن سنويا خلال نفس الفترة

[1] –Ministère de l'industrie et des mines**," Bulletin d'information statistique de la PME"**, n° 34 édition avril 2019, disponible sur le sitehttp://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique (consulter le 03/04/2020)

[2] -OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , édition OCDE, 2014,P, sur le site: (consulter le (05/09/2016).

وإرتفع إلى 1.5 شركة سنة 2012، أما بالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCED فقد بلغ هذا المعدل 4.8 شركة/ 1000 ساكن سنويا.

المطلب الثاني: تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نحاول في هذا المطلب دراسة وتحليل تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاعات النشاط، وحسب المعيار الجغرافي، ثم تحليل توزيع هذه المؤسسات حسب معيار الحجم.

أولا: تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010– 2018).

نهاية سنة 2018 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 1141602 مؤسسة، يشكل صنف الأشخاص المعنوية ما نسبة 56.37%، والباقي يتكون من أشخاص طبعيين أي ما نسبته 43.63% موزعيين ما بين المهن الحرة بنسبة 20.80% والنشاطات الحرفية بسنة 22.83%؛ وتضمنت مختلف النشرات الإحصائية تقسيما للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة صنف أشخاص معنوية، وفقا لخمسة قطاعات أساسية، نبين تطور حصة كل منها ضمن العدد الإجمالي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموع فروع النشاط خلال الفترة (2010-2018)

البيان	الفلاحة والصيد البحري		خدمات ذات الصلة بالصناعة		البناء والأشغال العمومية		الصناعات التحويلية		الخدمات		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
2010	3806	1.03	1870	0.51	129762	35.14	61228	16.58	172653	46.75	369319
2011	4006	1.02	1956	0.50	135752	34.65	63890	16.31	186157	47.52	391761
2012	4277	1.02	2052	0.49	142222	33.85	67517	16.07	204049	48.57	420117
2013	4616	1.00	2259	0.49	150910	32.85	73037	15.90	228592	49.79	459414
2014	5038	1.01	2439	0.49	159775	32.15	78108	15.72	251629	50.63	496989
2015	5625	1.04	2639	0.49	168557	31.34	83701	15.56	277379	51.57	537901
2016	6130	1.06	2767	0.48	174848	30.36	89597	15.56	302564	52.54	575906
2017	6599	1.08	2887	0.47	179303	29.43	94930	15.58	325625	53.44	609344
2018	7068	1.10	2981	0.46	185121	28.77	99865	15.52	348458	54.15	643493

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2010- 2018).

نلاحظ من خلال الجدول أن نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تنشط في قطاع الخدمات بنسبة متوسطة 50.55% خلال الفترة (2010- 2018)، مع تسجيل زيادة مستمرة في نسبتها من سنة إلى أخرى، حيث إنتقلت من 46.75% سنة 2010 لتصل إلى 54.15% سنة 2018، أما في المرتبة الثانية فنجد قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة متوسطة 32.06% خلال نفس الفترة، وقد شهد هذا القطاع تراجع بسيط في نسبته التي إنتقلت من 35.14% سنة 2010 إلى 28.77% سنة 2018، بالنسبة للقطاع الصناعي الذي حل في المرتبة الثالثة بنسبة متوسطة 15.87% عرف هو الآخر تراجعا طفيفا في نسبة المؤسسات حيث إنخفضت من 16.58% سنة 2010 إلى 15.52% سنة 2018، وعلى الرغم من حالة الإستقرار التي ميزت نسب قطاع الفلاحة والخدمات المرتبطة بالصناعة، إلا أنها تبقى ضعيفة حيث لم تتجاوز في المتوسط 1.04%، و0.49% على التوالي والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-4): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط خلال الفترة (2010- 2018).

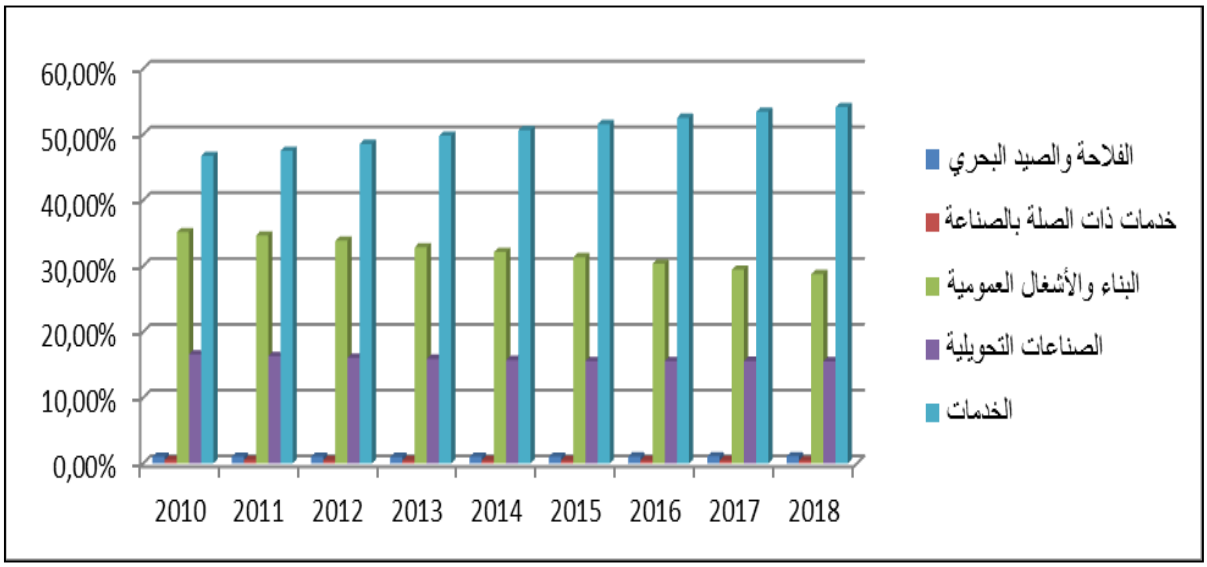

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-4).

بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه من خلال تصحفنا للنشرات الإحصائية نجد هيمنة بعض القطاعات الأساسية على هذا القطاع، والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاط المهيمنة خلال سنة 2018

الجدول رقم (3-5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط المهيمنة خلال سنة 2018.

قطاعات النشاط	العدد	النسبة%
البناء والأشغال العمومية	185121	28.77
التجارة والتوزيع	132912	20.65
النقل والإتصلات	58822	9.14
الخدمات المقدمة للمؤسسات	56718	8.81
الخدمات المقدمة للعائلات	53700	8.35
الفندقة والإطعام	37544	5.83
صناعة المنتجات الغذائية	30590	4.75
باقي القطاعات	88086	13.67
المجموع	643493	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 34، 2018، ص 39.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تنشط في سبع قطاعات أساسية، حيث تشكل هذه النشاطات أكثر من 86% من مجموع النشاطات الإقتصادية لهذه المؤسسات في نسبة 2018، ويأتي في مقدمة هذه النشاطات قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث وصل عددها إلى 185121 مؤسسة بنسبة 28.77% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك راجع لحجم المشاريع المنجزة في هذا القطاع في إطار برامج الإنعاش الإقتصادي، ما حفز المستثمرين على الإقبال الكبير على الإستثمار في هذا المجال، يليه قطاع التجارة بنسبة 20.65% ويمكن تفسير الحضور القوي للقطاع الخاص في هذا المجال بالتوسع الذي شهدته التجارة الخارجية وزيادة حجم الواردات، بالإضافة إلى أن هذا القطاع لا يتطلب إستثمارات ضخمة عند الإنطلاق، كذلك لا يتطلب الإبداع والتمكن من التقنيات الحديثة في التسيير، الإنتاج والتسويق، إضافة إلى إنخفاض المخاطر، وهو ما ينطبق أيضا على قطاع النقل والإتصالات الذي جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 9.14 % بينما لا يمثل نشاط الصناعات الغذائية

سوى 4.75% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، علما أن هذا الفرع يشكل ما نسبته 30.36 % من قطاع الصناعات التحويلية وبأني في المرتبة الأولى ب(30590 مؤسسة)، يليه صناعة الخشب والورق بنسبة 20.66% (20630 مؤسسة) ،ثم قطاع الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية والكهربائية I.S.M.M.E بنسبة15.34% (15813 مؤسسة)،ثم مواد البناء بنسبة 12.65% (12632 مؤسسة)، طبعا هذه الأرقام تبقى جد ضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة، وله تجربة لأكثر من خمسين سنة في المجال الصناعي.

و عليه يمكن أن نقول أن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها، ما هو إلا إنعكاس للتوجهات العامة لسياسة الدولة خلال العشريتين الأخيرتين، والتي أهملت الإستثمار في القطاعات الإستراتيجية كالفلاحة ،الصناعة والسياحة.

ثانيا: تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جغرافيا خلال الفترة (2010– 2018).

حسب الإحصائيات الخاصة بسنة 2018 فإن 69.59% من المؤسسات الخاصة صنف أشخاص معنوية تتمركز في الشمال و21.98% تتمركز في الهضاب العليا، بينما منطقة الجنوب والجنوب الكبير فلا تحظى بإستقبال سوى 8.42% من الإجمالي، أما عن تطور توزيع هذه المؤسسات جغرافيا خلال الفترة (2010-2018) فنوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-6): تطور التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة صنف أشخاص معنوية خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب		الجنوب الكبير*		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
2010	219270	59.37	112335	30.42	30153	8.16	7561	2.05	369319
2011	232664	59.39	119146	30.41	32216	8.23	7735	1.97	391761
2012	248985	59.27	128316	30.54	34569	8.23	8247	1.96	420117
2013	272859	59.39	140201	30.52	37529	8.17	8825	1.92	459414
2014	344405	69.30	108912	21.91	43672	8.79	-	-	496989
2015	373337	69.40	118039	22.95	46525	8.65	-	-	537901
2016	400615	69.56	125696	21.83	49595	8.61	-	-	575906
2017	422659	69.69	133177	21.86	51508	8.45	-	-	609344
2018	447817	69.59	141465	21.98	54211	8.42	-	-	643493

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات (2010-2018)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن منطقة الشمال تضم أكثر من 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وتأتي منطقة الهضاب العليا في المرتبة الثانية بنسبة متوسطة خلال الفترة (2010-2018) قدرت ب 25.82%، أما منطقتي الجنوب والجنوب الكبير فهي تمتاز بتدني عدد المؤسسات التي لم تتجاوز 54211 مؤسسة وبنسبة 8.41% في المتوسط خلال الفترة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

*تم دمج المعلومات الإحصائية لمنطقة الجنوب الكبير مع منطقة الجنوب إبتداء من سنة 2014.

الشكل رقم (3-5): تطور توزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة صنف أشخاص معنوية خلال الفترة (2010-2018).

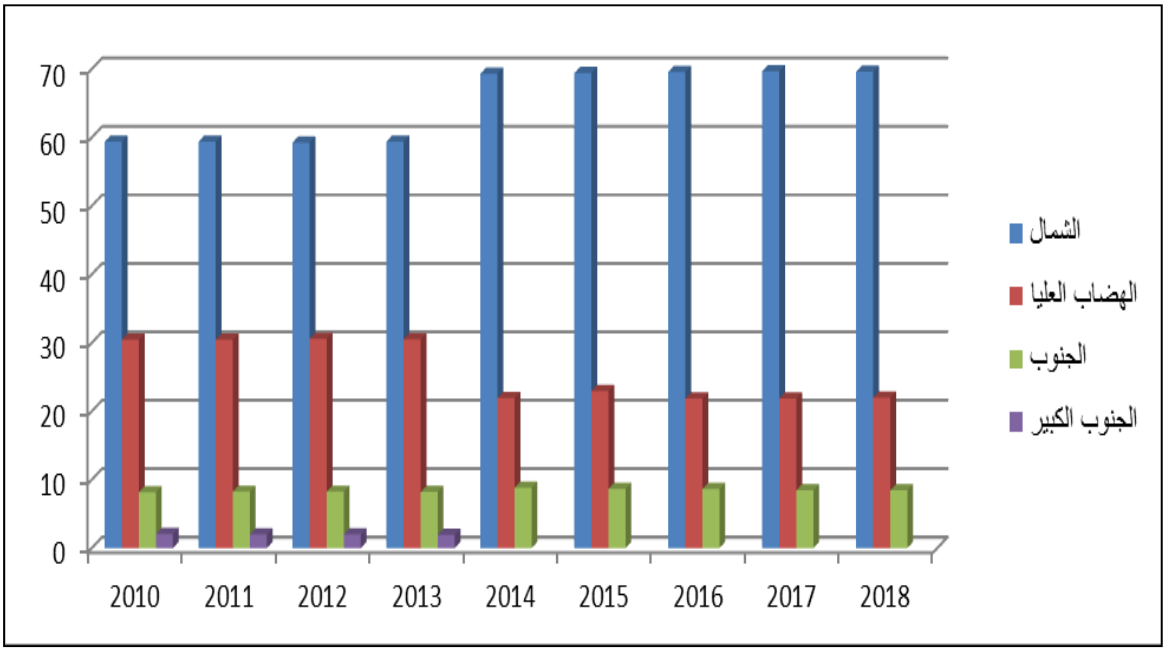

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-6)

يتبين من خلال الشكل أعلاه، توزيع غير المتوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر خلال الفترة (2010-2018) حيث تتمركز أغلب هذه المؤسسات بالجهة الشمالية للوطن، مما يؤثر سلبا على وضعية التنمية الجهوية في الجزائر، والتي تعتبر من الوظائف الأساسية لهذا النوع من المؤسسات، وهذا يدل على عدم نجاح السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب والهضاب العليا.

كما يوجد تفاوت كبير في توزيع المؤسسات حسب ولايات الوطن، فحسب إحصائيات 2018تتمركز حوالي 50% من المؤسسات (316113 مؤسسة) في عشرة (10) ولايات فقط وهي: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، تيزي وزو، وهران، قسنطينة، بجاية، سطيف، باتنة، كذلك تختلف معدلات التمركز من ولاية إلى آخرى، فنجد في ولاية تيبازة 50 PME/ 1000 ساكن وهو المعدل الأعلى وطنيا وفي ولايات آخرى كالجلفة وعين تموشنت يوجد فقط 9 PME/ 1000 ساكن[1]، وهو ما

[1] -Ministère de l'industrie et des mines**," Bulletin d'information statistique de la PME"**, n° 34 édition avril 2019, p40.

يتناقض مع الدور المستهدف من هذه المؤسسات في تحقيق عدالة التنمية الإقليمية ومعالجة الإختلافات الجهوية.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال سنة 2018

تضمنت مختلف النشرات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تصنيفا ثلاثيا على أساس الحجم يتماشى وبنود التعريف الرسمي المعتمد بشأنها والجدول الموالي يبين تعدادها وفقا لذلك خلال سنة 2018

الجدول قم (3-7): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال سنة 2018.

البيان	العدد	النسبة المئوية %
مؤسسات صغيرة جدا	1107607	97
مؤسسات صغيرة	29688	2.6
مؤسسات متوسطة	4567	0.4
الإجمالي	1141863	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, n° 34, édition avril 2019, p10.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، هيمنة المؤسسات الصغيرة جدا على النسيج الإقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 97%، في المقابل لا تشكل المؤسسات الصغيرة سوى 2.6%، والمتوسطة 0.3%، وهذا يدل على نقص الفئة المتوسطة للقطاع وهو ما ينعكس سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب المشكلات البنيوية وأهمها الإفتقار إلى الربط والتكامل بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

والشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم خلال سنة 2018.

الشكل رقم (3-6): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم في الجزائر خلال سنة 2018.

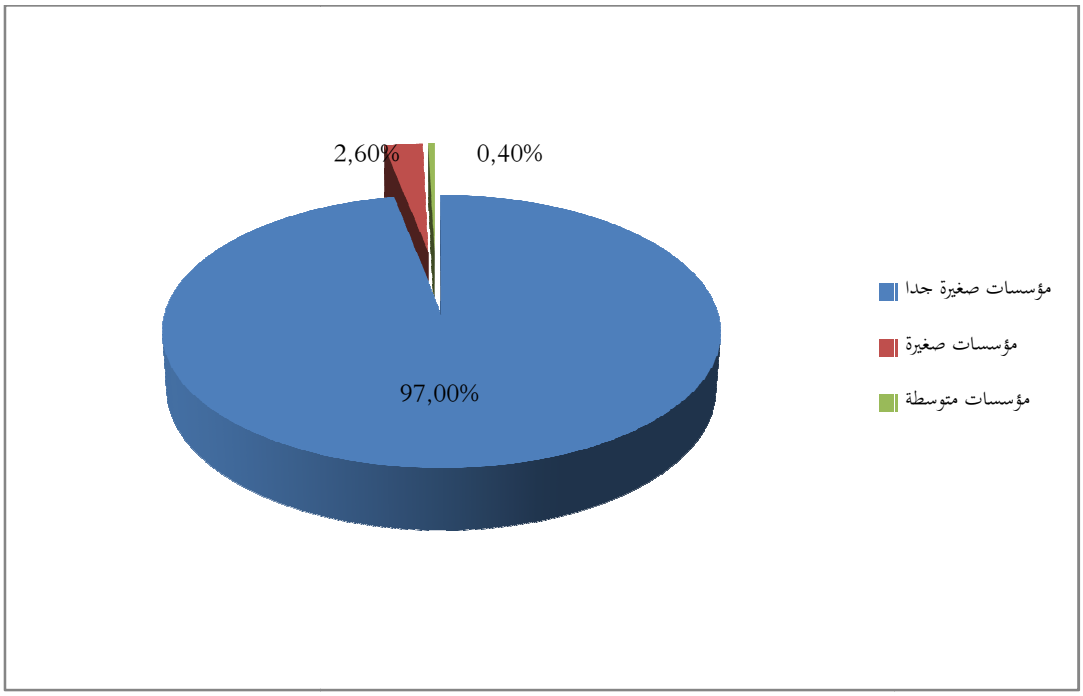

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-7).

المطلب الثالث: معدلات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة معدلات مرتفعة من الوفيات، وذلك بالرغم من الهيئات والبرامج التي سخرتها الدولة لدعم هذا القطاع، خاصة في السنوات الأولى من الإنشاء، وتعود أسباب فشل هذه المؤسسات لعوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسة وأخرى خارجية مرتبطة بالمحيط الذي تنشط فيه، وسنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور وفيات المؤسسات ذات الشخص المعنوي خلال لفترة 2002-2018، وحسب قطاعات النشاط للسنة 2018.

أولا: تطور وفيات المؤسسات الضغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي خلال الفترة 2002- 2018

يوضح الجدول الموالي ديناميكية إنشاء وإعادة تشغيل وشطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي خلال الفترة 2002- 2018.

الجدول (3-8): وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أشخاص معنوية خلال الفترة 2002- 2018.

السنة	العدد	الإنشاء	إعادة النشاط	الشطب	النمو
2002	189552	21244	1942	4789	18397
2003	207949	18987	1920	3407	17500
2004	225449	21018	2863	3488	20393
2005	245842	24352	2702	3090	23964
2006	269806	24835	2481	3176	24140
2007	293946	27950	2966	3475	27441
2008	321387	30541	3866	9892	24515
2009	345902	27943	3389	7915	23417
2010	369319	26239	5392	9189	22442
2011	391761	30350	5876	8050	28356
2012	420117	39355	8191	8249	39297
2013	459414	39343	7286	9054	37575
2014	496989	41919	6949	7956	40912
2015	537901	41635	8056	11686	38005
2016	575906	34642	8228	9432	33438
2017	609344	34877	10262	10990	34149
2018	643493	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات 2003-2018.

من خلال معطيات الجدول نجد أن عدد المؤسسات المنشأة خلال الفترة (2003- 2018) يقدر ب 485230 مؤسسة خاصة ذات الشخص المعنوي أي بمعدل سنوي متوسط 30327 مؤسسة، كما سجل هذا الصنف من المؤسسات شطب 113838 مؤسسة أي حوالي 7115 مؤسسة مشطوبة سنويا في المتوسط، وبطريقة ثلاثية بسيطة نجد المعدل السنوي للوفيات مقارنة بالإنشاء بقدر ب 23% أي 23 حالة شطب أو وفاة تقابل كل 100 حالة إنشاء، ويعتبر هذا المعدل مرتفع، حيث تفسر هذه الوفيات بالعديد من الأسباب بعضها يتعلق بالمحيط: كالبيروقراطية، صعوبة الوصول للتمويل، صعوبة

الحصول على العقار ... إلخ، والبعض الآخر يتعلق بالمؤسسة: كضعف الذمة المالية للمؤسسة عند الإنطلاق، قدم أساليب التسيير، عدم جاهزية المؤسسة للمنافسة ... إلخ.

ثانيا: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال سنة 2018.

1- وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص الطبيعي.

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صنف أشخاص طبيعية، التي توقفت عن النشاط 1301 مؤسسة خلال سنة 2018.

الجدول رقم (3-9) وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص الطبيعي خلال سنة 2018.

	الصحة	العدالة	الإستغلال الفلاحي	النشطات الحرفية	المجموع
عدد المؤسسات المشطوبة	54	42	732	473	1301
النسبة%	4.15	3.23	56.26	36.36	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, n°34, édition avril 2019, p18

من خلال الجدول نلاحظ أن النشاطات الإستغلال الفلاحي أكثر عرضة للفشل بنسبة 56.26% من إجمالي الأشخاص الطبيعية المشطوبة، وذلك راجع لإرتفاع حجم المخاطرة، ووجود عوامل خارجية تؤثر على نجاح هذه المؤسسات، في المرتبة الثانية نجد النشاطات الحرفية بنسبة 36.36%، أما المهن الحرة فلا تمثل سوى نسبة ضعيفة من إجمالي الوفيات ب 3% و4% في قطاعي العدالة والصحة.

2- وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخص المعنوي:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخص المعنوي نسبة مرتفعة من وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث سجلت سنة 2018 توقف 10990 مؤسسة عن النشاط، أي ما نسبته 89.42% من إجمالي المؤسسات المتوقفة، وهذا العدد في إرتفاع مقارنة بسنة 2017 أين سجلت 9422 حالة توقف عن النشاط بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه الوفيات حسب قطاعات النشاط.

الجدول رقم (3-10): توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جسب قطاع النشاط لسنة 2018.

قطاع النشاط	العدد	النسبة%
الفلاحة والصيد البحري	106	0.96
محروقات، طاقة، مناجم، والخدمات المرتبطة بها.	31	0.28
البناء والأشغال العمومية	2564	23.33
الصناعات التحويلية	1482	13.48
الخدمات	6807	61.64
المجموع	10990	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, n°34, édition avril 2019, p39

يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى من حيث عدد الوفيات بنسبة 61.49%، وبالنسبة للفروع الأكثر تسجيلا لحالات التوقف نجد: التجارة ب 2481 مؤسسة، الخدمات المقدمة للمؤسسات ب 1242 مؤسسة، والخدمات المقدمة للأسر ب 1130 مؤسسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 23.33%، وفي المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13.48%، حيث يشهد هذا القطاع أكبر نسبة للوفيات في فرع الصناعات الغذائية ب 547 مؤسسة، وفرع صناعة الخشب والورق ب 246 مؤسسة، وفرع مواد البناء ب 234 مؤسسة.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الجزائر في بناء إقتصاد بديل عن المحروقات وعلى هذا الأساس فقد سعت خلال العقود الأخيرة إلى دعمه وترقيته، وتهيئة المناخ الخصب الذي ينمو ويتطور فيه، نحاول في هذا المبحث الوقوف على مدى مساهمة هذا القطاع في تنمية الإقتصاد الوطني من خلال التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، وفي خلق القيمة المضافة، وكذا مساهمتها في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

إتخذت الجزائر عدة إجراءات ومبادرات بهدف التخفيض من حدة مشكلة البطالة، خاصة في السنوات التي تلت تبني الجزائر لبرامج التعديل الهيكلي، والتي نجم عنها إرتفاع نسبة البطالة بسبب حل المؤسسات وتسريح العمال، وتعتبر سياسة دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال، بالإضافة إلى الإجراءات تحفيزية لتشجيع هذه المؤسسات على التوسع في خلق مناصب العمل، كتخفيض التكاليف الإجمالية للتوظيف، الرفع من نسبة الإعفاء التي يستفيد منها أرباب العمل في مجال التأمين الإجتماعي والتي تتحملها الدولة، منح إمتيازات جبائية للمؤسسات التي تلتزم بخلق أكبر عدد من مناصب الشغل الدائمة ... إلخ.

وفيما يلي نحاول تقييم مدى إستجابة هذا القطاع لهذه الإجراءات ومساهمته في توفير مناصب العمل.

أولا: تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2018.

كنتيجة لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني، تطورت مساهمتها في توفير مناصب الشغل التي إرتفعت من 634375 منصب عمل سنة 2001 إلى أكثر من 2.7 مليون منصب عمل سنة 2018 والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-11): تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2018).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات ص.م الخاصة	-	-	630236	766678	1081573	1190986	1298253	1487423	1494949
نسبة النمو %	-	-	-	21.65	41.07	10.12	09.00	14.57	0.51
المؤسسات ص.م العامة	-	-	74764	71826	76283	61661	57146	52786	51635
نسبة النمو %	-	-	-	-3.93	6.21	-19.23	-7.32	-7.63	-2.18
المجموع	634375	684341	705000	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1546584
نسبة النمو %	-	7.88	3.02	18.94	38.09	8.19	8.2	13.64	0.41
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤسسات ص.م الخاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2511674	2632018	2702067
نسبة النمو %	5.49	6.28	7.44	8.49	8.40	10.29	7.92	4.79	2.66
المؤسسات ص.م العامة	48656	48086	47375	48256	46567	43727	29024	23452	22197
نسبة النمو %	-5.77	-1.17	-1.48	1.86	-3.50	-6.10	-33.62	-19.20	-5.35
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470	2724264
نسبة النمو %	5.11	6.05	7.19	8.32	7.76	9.91	7.16	4.52	2.59

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2001- 2018.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث تم خلال الفترة 2003-2018 خلق حوالي 2071831، منصب عمل، وترجع هذه الزيادة في مناصب الشغل إلى نمو هذه المؤسسات التي تشغل أكثر من 99% من اليد العاملة بالقطاع، وهذا حسب إحصائيات سنة 2018 بلغت أعلى نسبة نمو بين سنتي 2004 و2005 ب 41.07%، حيث كانت قبل سنة 2005 تحتسب مناصب الشغل المتحصل عليها من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي فقط "CNAS" أي عدد الأجراء في هذه المؤسسات، وإبتداء من سنة 2005 أصبحت تحتسب مناصب أرباب المؤسسات أيضا والمتحصل عليها من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء "CASNOS"، وهذا ما أدى إلى الزيادة المعتبرة في مناصب العمل لسنة 2005، وعلى العموم تجاوز معدل النمو السنوي المتوسط لمناصب الشغل 10% في المقابل هناك تراجع مستمر في مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، حيث إنخفضت من 74764 منصب عمل سنة 2003 إلى 22197 منصب عمل سنة 2018، ويرجع ذلك لعمليات التصفية والخوصصة التي تعرضت لها هذه المؤسسات، متوسط ما تشغل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2.38 عامل أي ما بين 2 و3 عمال ويعتبر هذا المعدل منخفض ويرجع لهيمنة المؤسسات المصغرة على القطاع بنسبة 97%، بالإضافة إلى أن إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في القطاعات التي تعرف معدلات تشغيل ضعيفة كالخدمات، التجارة والنقل البناء والأشغال العمومية، مقارنة بالقطاعات التي تعرف معدلات تشغيل مرتفعة كالصناعة، السياحة، والزراعة.

الشكل رقم (3-7) تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة (2003- 2018)

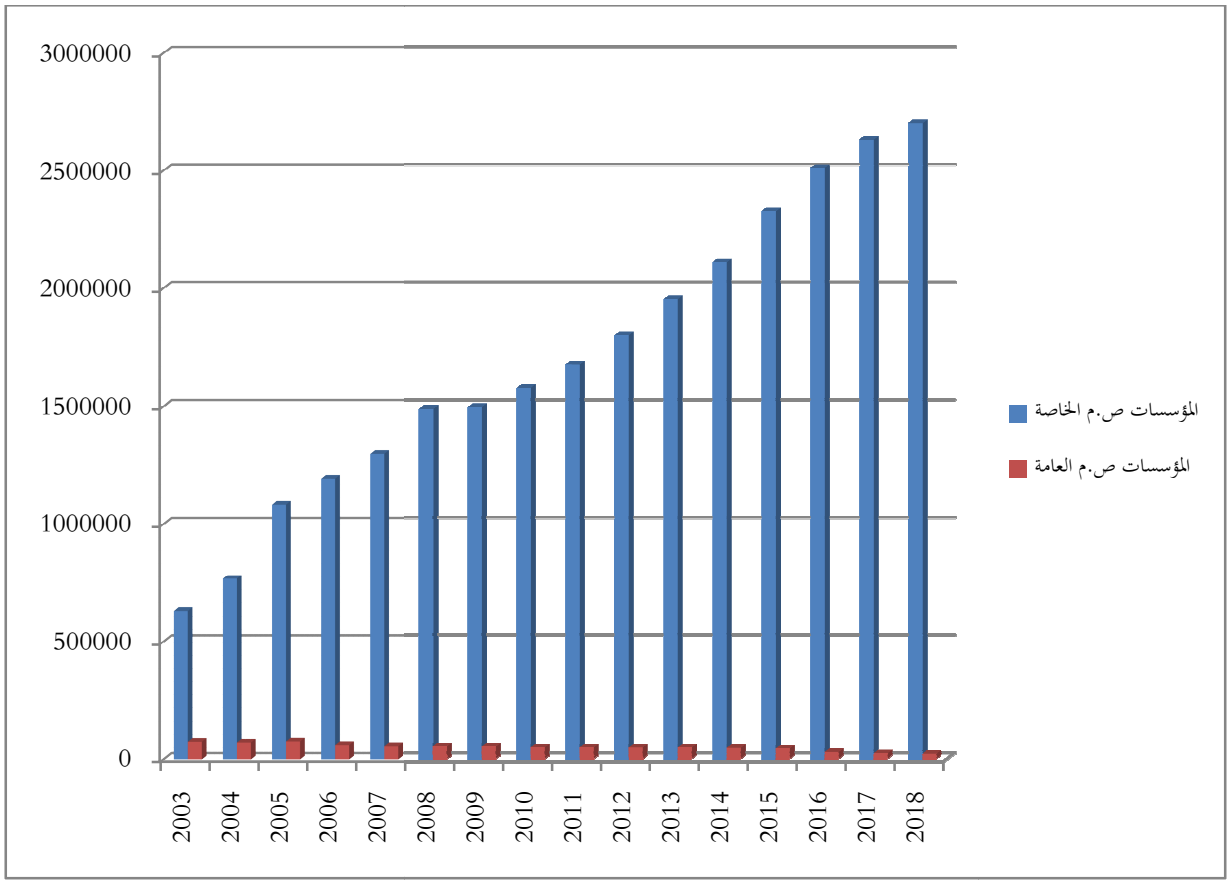

المصدر: من إعدادا الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-11).

ثانيا: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2001-2018.

الجدول رقم (3-12): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلل الفترة (2001-2018)

السنوات	مناصب الشغل في المؤ. ص.م	مناصب الشغل الإجمالية	نسبة مساهمة المؤ.ص.م في التشغيل (%)
2001	634375	6228772	10.18
2002	684341	-	-
2003	705000	6684056	10.55
2004	838504	7798412	10.75
2005	1157856	8044220	14.39
2006	1252647	8868804	14.12
2007	1355399	8594243	15.77
2008	1540209	9146000	16.84
2009	1546584	9472000	16.32
2010	1625686	9735000	16.69
2011	1724197	9599000	17.96
2012	1848117	10170000	18.17
2013	2001892	10788000	18.56
2014	2157232	10239000	21.07
2015	2371020	10594000	22.38
2016	2540698	10845000	23.43
2017	2655470	10858000	24.46
2018	2724264	11011000	24.74

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2001-2018.

ومنشورات الديوان الوطني للإحصائيات ons على الروابط التالية: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2-EMPLOI_.pdf

http://www.ons.dz/IMG/pdf/emploiseptembre2018.pdf

الشكل رقم (3-8) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2003-2018)

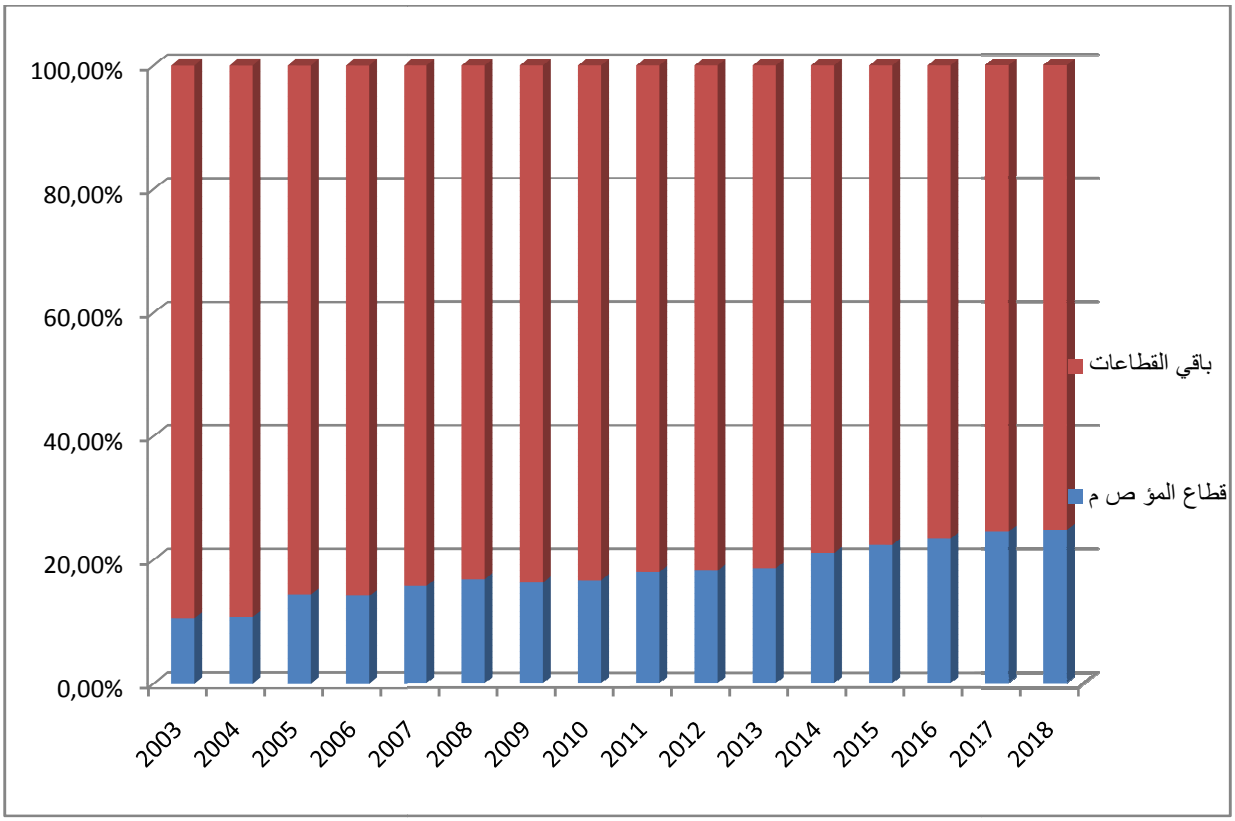

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-12)

يتضح من خلال الجدول والشكل المرفق له التطور المستمر والمتزايد لنسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)، حيث بلغت هذه النسبة 24.74% سنة 2018، بعد ما كانت تقدر ب 10.18% سنة 2001 وفي المتوسط، سجلت هذه النسبة معدل 17.2% خلال الفترة 2001- 2018، هذا ما ساهم في إنخفاض معدلات البطالة خلال نفس الفترة حيث إنتقلت من 27.30% سنة 2001 إلى 15.3% سنة 2005 لتصل إلى 10% سنة 2010 و11.7% سنة 2018.

على الرغم من التحسن المعتبر لنسب مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل بالجزائر، إلا أنها تبقى نسب منخفضة نوعا ما إذا ما قورنت بدول أخرى، ولكن ذلك لا يعكس حقيقة الواقع، ويعود الأمر إلى

عدم التصريح بالعمال حيث بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الإجتماعي في الجزائر[1] 35% يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلا عن 15% من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة جد مرتفعة بالنسبة للقطاعات الرسمية.

بالإضافة إلى إرتفاع حجم الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر والذي يشغل حوالي 3.9 مليون شخص يتوزعون على قطاعات التجارة والخدمات 45.30%، البناء والأشغال العمومية 37%، والنشاطات الصناعية الإستهلاكية 17.70%، وذلك حسب نتائج تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2012، وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، مما يصعب تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر بشكل دقيق والجدول الموالي يوضح تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي بنسبة إلى إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)

الجدول رقم (3-13): تطور نسبة عمالة القطاع غير الرسمي بالنسبة إلى إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2007).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة عمالة القطاع غير الرسمي إلى اليد العاملة الكلية (%)	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27

المصدر: بودلال علي، "**القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010)**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد السادس، ديسمبر 2014، ص 22.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تنويع الإقتصاد الوطني وذلك لإمتداد أنشطتها وتنوعها، لتشمل كافة القطاعات الإقتصادية، وبالتالي فهي تحد من التعرض للصدمات الخاصة بقطاع معين (كقطاع المحروقات)، نحاول من خلال هذا الطلب التعرف على مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام، وكذلك أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة.

[1]- بودلال علي، "**القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000- 2010)**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد السادس، ديسمبر 2014، ص 22.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017).

يخلق القطاع الخاص الذي يتشكل أغلبيته من مؤسسات صغيرة ومتوسطة نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وصلت إلى 87.22% سنة 2017، ومن هنا تظهر لنا مدى أهمية هذه المؤسسات في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (3-14): تطور مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2017) **الوحدة: مليار دينار**

القطاع / السنوات	مساهمة القطاع الخاص		مساهمة القطاع العام		المجموع
	القيمة	%	القيمة	%	
2001	1560.2	76.42	481.5	23.58	2041.7
2002	1679.1	76.9	505	23.1	2184.1
2003	1884.2	77.1	550.6	22.9	2434.8
2004	2146.75	78.2	598.65	21.8	2745.4
2005	2364.5	78.41	651	21.59	3015.5
2006	2740.06	79.56	704.05	20.44	2444.11
2007	3153.77	80.8	749.86	19.2	3903.63
2008	3551.33	83.8	686.59	16.2	4237.92
2009	4162.02	83.59	816.8	16.41	4978.82
2010	4681.68	84.98	827.53	15.02	5509.21
2011	5137.46	84.77	923.34	15.23	6060.80
2012	5813.02	87.99	793.38	12.01	6606.40
2013	6741.19	88.30	893.24	11.70	7634.43
2014	7338.65	86.1	1187.93	13.9	8526.58
2015	7924.51	85.78	1313.36	14.22	9237.87
2016	8529.27	85.77	1414.65	14.23	9943.92
2017	8815.62	87.225	1291.14	12.775	10106.76

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2001-2018.

الشكل رقم (3-9) تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2001-2017).

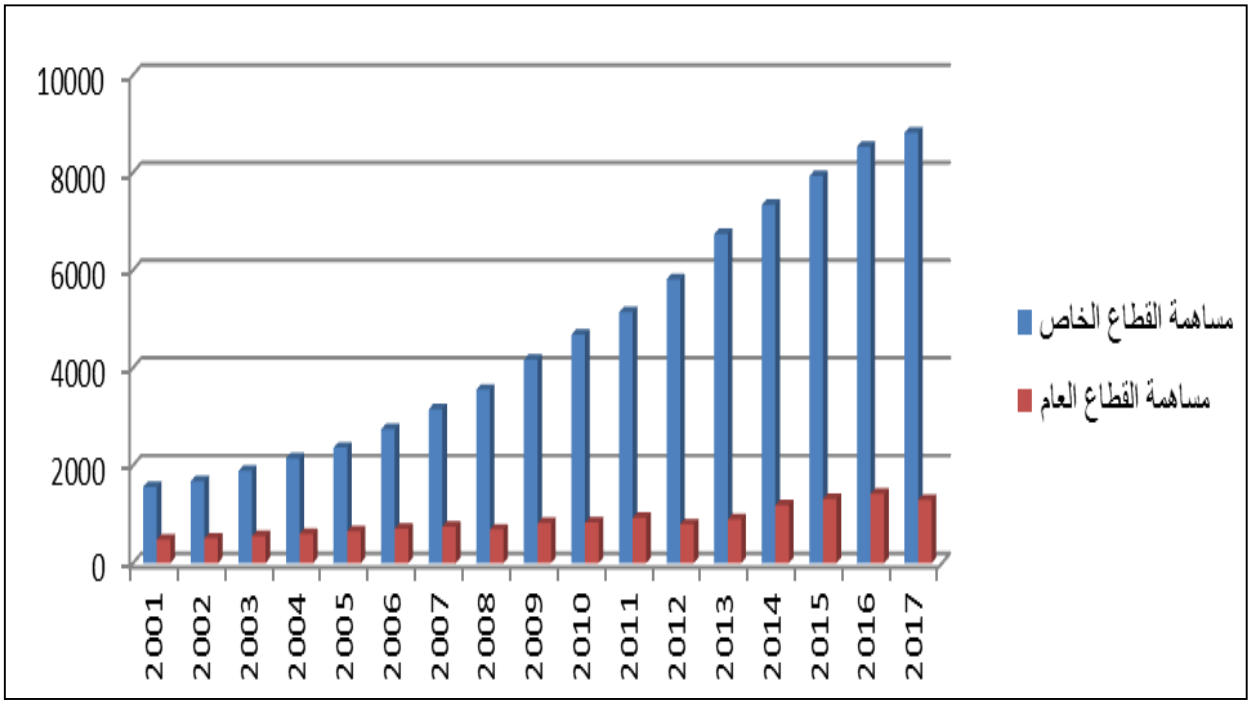

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-14).

يتضح من خلال الجدول والشكل المرافق له، أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، إذ إرتفعت من 1560.2 مليار دينار سنة 2001 إلى 8815.62 مليار دينار سنة 2017، وذلك نتيجة تطبيق الجزائر لميكانيزمات السوق وفتح الإستثمار أمام الخواص، والدعم المقدم للإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلاحظ تراجع مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام لحساب القطاع الخاص، حيث إنخفضت نسبة مساهمة من 23.58% سنة 2001 لتصل إلى 12.77% سنة 2017، وهو الأمر الذي يعكس وزن القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات والذي يمكن أن يكون بديلا فعالا له.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة.

إن تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على مستوى الإقتصاد الوطني بالإعتماد على قطاعات النشاط الرئيسية التي تنشط فيها هذه الأخيرة، سيكون مفيدا إلى حد ما في تشخيص مكانتها وتقييم أدائها في الإقتصاد الوطني، ولذلك أدرجنا الجدول الموالي والذي يوضح تطور

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الأساسية ومن خلاله نحاول تقييم مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة الإجمالية.

الجدول رقم (3-15): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط الأساسية

الوحدة: مليار دينار

قطاع النشاط	2001		2005		2010		2017	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الفلاحة	410.4	99.6	578.79	99.84	1012.11	99.70	2264.33	99.23
البناء والأشغال العمومية	221.5	69.13	403.37	79.81	1058.16	98.73	1764.57	83.34
النقل والإتصالات	259.7	76	417.59	69.86	806.01	81.58	1644.54	83.67
خدمات مقدمة للمؤسسات	21.6	70	45.65	79.77	96.86	79.15	162.37	65.50
فندقة وإطعام	43.5	90	60.88	87.45	101.36	88.61	219.14	81.35
الصناعات الغذائية	79.1	70.6	101.79	80.48	169.95	86.03	357.17	87.52
صناعة الجلود والأحذية	1.7	77.27	2.31	84.93	2.29	88.42	2.5	88.03
تجارة والتوزيع	449.3	93.9	629.18	94.17	1204.02	94.10	1995.5	93.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 06، 20، 34 لسنوات 2006، 2011، 2018.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، التطور المستمر في حصيلة القيمة المضافة على مستوى جميع قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2001-2017)،فقد تطورت هذه القيمة على مستوى القطاع الفلاحي وبلغت 2281.83 مليار دينار عند نهاية سنة 2017،بعد ما كانت قيمتها تقدر بـ412.11 مليار دينار سنة 2001، كما عرف قطاع البناء والأشغال العمومية ،قطاع النقل والإتصالات وقطاع التجارة والتوزيع تطورا مماثلا ،في حين شهد قطاع الصناعة الغذائية وصناعة الجلود والفندقة والإطعام تطورا ضئيلا مقارنة بباقي القطاعات.

كما هو ملاحظ أيضا أن القطاع الخاص يسيطر بشكل شبه كامل على القيمة المضافة لبعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري ،التجارة والتوزيع ،حيث تجاوزت نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لهذه القطاعات 83%حسب إحصائيات سنة 2017 هذه النتائج تبين أن القطاع الخاص

بدأ يكون قاعدة إقتصادية مهمة يجب مواصلة دعمه، والعمل على التخفيف من حدة العوائق والعراقيل التي تثبط نشاطه .

أما من حيث مساهمة القطاعات الإقتصادية في خلق القيمة المضافة الإجمالية ،نجد في المرتبة الأولى قطاع الفلاحة بنسبة 22.57%، يليه قطاع التجارة والتوزيع بنسبة 21.01%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة بنسبة 20.95%، يليه قطاع النقل والإتصالات بنسبة 19.45%،بينما لا يمثل قطاع الصناعة (صناعة الغذائية وصناعة الجلود) سوى نسبة هامشية 4.04% وقطاع السياحة سنة 2.45%، من خلال هذه النسب يمكن القول أن النمو الذي شهدته القيمة المضافة خارج المحروقات هو نمو هش (إذا إستثنينا قطاع الفلاحة والذي يبقى دائما مرتبط بالظروف المناخية)، ولا يعول عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة لأنه ناتج عن القطاعات ذات الأصول غير القابلة للمبادلة (النقل، البناء، التجارة،...) كما أنه نمو توسعي وذو إنتاجية ضعيفة يعتمد بالأساس على الزيادة في العوامل الإنتاج المتمثلة في النفقات العمومية والتي كانت المنشط الأول للقطاعات المحققة لمعدلات نمو عالية.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية.

لقد سعت الجزائر إلى ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات، والتخفيف من الواردات عن طريق إحلالها بمنتوجات محلية وذلك بهدف إيجاد التوازن في الميزان التجاري الذي يبقى توازنه مرتبط بأسعار البترول في ظل الإعتماد على الإقتصاد الريعي، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها لتكون قادرة على منافسة المنتوجات الأجنبية في الأسواق المحلية والدولية، ولتوضيح مساهمة هذا القطاع في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية، نستعرض في هذا المطلب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، وفي إحلال الواردات.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

لتوضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات نورد الجدول الموالي والذي يوضح تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الجدول رقم (3-16): تطور قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2018) **الوحدة (مليون دولار)**

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062
نسبة المساهمة في الصادرات الكلية (%)	2.44	2.12	2.21	2.44	2.36	2.67	2.81
البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
قيمة الصادرات خارج المحروقات	2062	2165	2582	2063	1780	1930	2830
نسبة المساهمة في الصادرات الكلية (%)	2.87	3.28	4.11	5.46	5.93	5.48	6.87

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للإستثمار (ANDI) على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur **تاريخ الإطلاع:** 2020/04/09.

نلاحظ من خلال الجدول تحسن في قيمة الصادرات خارج المحروقات، حيث إنتقلت من 1090 مليون دولار سنة 2005 إلى 1930 مليون دولار سنة 2017، أعلى قيمة لها سجلت سنة 2014، وبلغت 2582 مليون دولار، في المتوسط بلغت نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات حوالي 3.4% خلال الفترة 2001-2017، ولقد عرفت هذه النسبة تحسنا في السنوات الأخيرة، بالرغم من إنخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات، وذلك سبب إنخفاض قيمة الصادرات الكلية نتيجة تراجع أسعار البترول.

* - نتائج مؤقتة وغير نهائية.

الشكل رقم (3-10) تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2018)

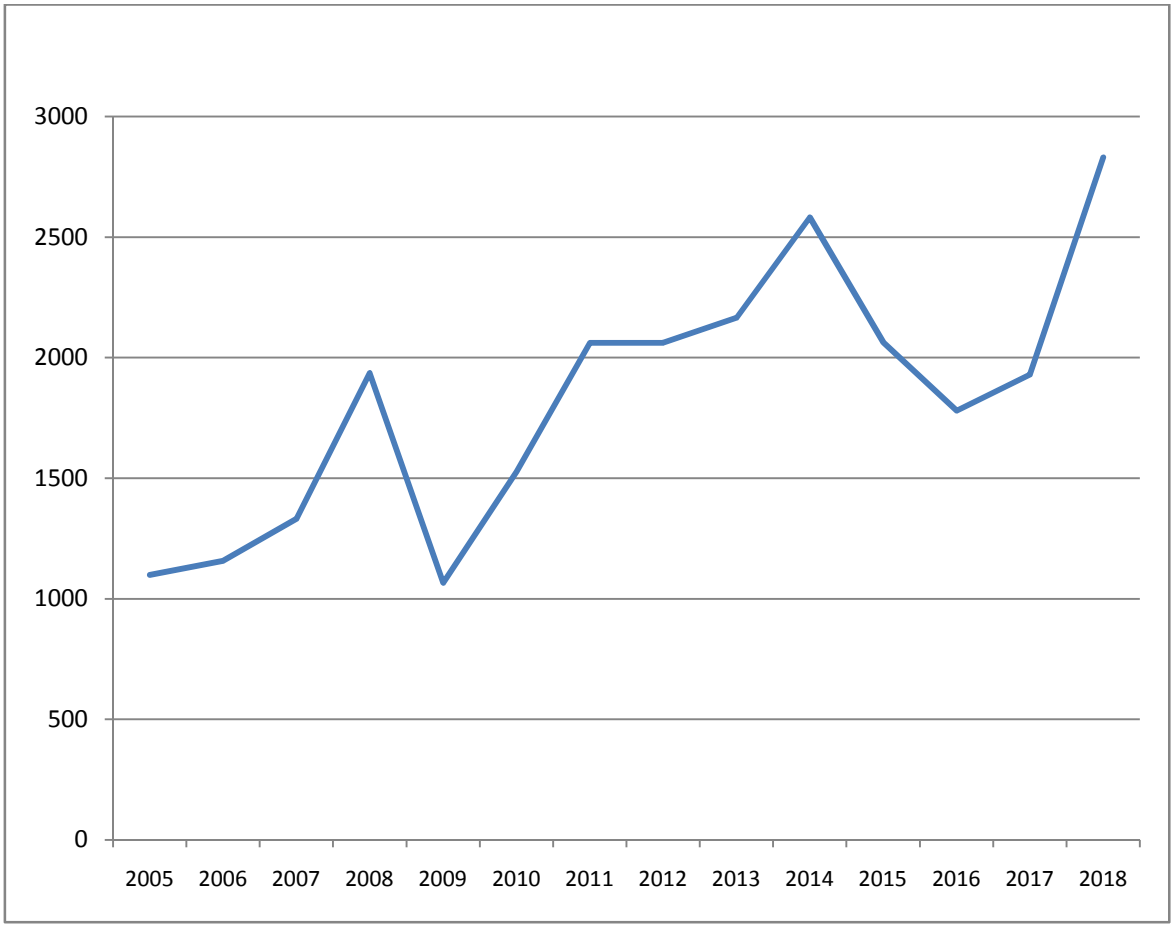

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (3-16)

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص، إلا أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة، مما يستوجب بذل الكثير من الجهد للإلتحاق بركب الدول المصدرة.

من خلال الجدول الموالي نستعرض أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال السنوات 2010، 2015، 2018.

الجدول رقم (3-17): أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال السنوات 2010، 2015، 2018.

الوحدة: مليون دولار

البيان	2010		2015		2018	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت والموارد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	518.69	32.04	588.07	28.51	613.63	21.68
النشادر المنزوعة الماء	257.09	15.88	502.31	24.35	446.75	15.79
سكر شمندر	231.35	14.29	149.85	7.26	233.03	8.23
بقايا وفضلات حديد الزهر	39.74	2.45	-	-	-	-
فوسفات الكالسيوم	109.95	6.79	37.01	1.79	50.95	1.80
الهيدروجين والغاز النادر	42.66	2.63	34.44	1.67	37.80	1.34
الزنك في شكله الخام	61.42	3.79	-	-	-	-
المياه المعدنية والغازية	22.31	1.38	9.89	0.48	-	-
الكحول غير الحلقية	27.5	1.7	35.30	1.71	-	-
الفحوم الحلقية	23.07	1.42	95.29	4.62	-	-
الزجاج	19.88	1.23	-	-	33.06	1.17
الرصاص في شكله الخام	19.19	1.19	-	-	-	-
التمور	17.55	1.08	24.95	1.21	64.19	2.27
الأسمدة	-	-	438.85	21.27	917.47	32.42
آلات الغسيل	-	-	-	-	27.12	0.96
الإسمنت	-	-	-	-	24.93	0.88
المجموع الجزئي	1390.4	84.8	1916	92.87	2449	86.53
المجموع	1619	100	2063	100	2830	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد سعلى نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأعداد 18، 28، 34 سنوات 2010، 2015، 2018 على التوالي.

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود تنويع في الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2018، فقد أضيفت لتشكيلة المنتوجات المصدرة فقط آلات الغسيل، ومادة الإسمنت التي بدأت الجزائر بتصديرها إبتداء من سنة 2017، كما نلاحظ أن أغلب المنتوجات المصدرة هي عبارة عن

نصف منتوجات (الزيوت، الأسمدة....إلخ)، والتي تمثل 53.45% من حجم الصادرات الكلية أي ما يعادل 2.24 مليار دولار، تليها المواد الغذائية بنسبة 0.91% أي ما قيمته 373 مليون دولار، ثم سلع المعدات الصناعة بنسبة 0.22% بقيمة 90 مليون دولار، وفي الأخير مواد خام ومواد إستهلاكية غير غذائية نسبة 0.22% و0.08% على التوالي[1].

وبالتالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خرج المحروقات تبقى جد متواضعة في ظل سيطرة المؤسسات الكبيرة على أغلب هذه الصادرات، فمثلا في سنة 2012 بلغت الصادرات خارج المحروقات 2.18 مليار دولار، حققت أربع شركات كبرى 83% من هذه الصادرات، حيث صدرت سونطراك (SONATRACH) ما قيمته 935 مليون دولار من المنتجات غير النفطية أي أكثر من 42.75% من القيمة الإجمالية للصادرات خارج قطاع المحروقات، مقابل 481 مليون دولار مصدرة من طرف شركة فيرتيال (FERIAL) أي بما يتجاوز 22% من قيمة هذه الصادرات، تليها المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات (SOMIPHOST) وشركة سفيتال (CEVITAL).[2]

بالرغم من غياب إحصائيات دقيقة حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، إلا أنه يمكن أن نستخلص مما سبق أن القدرات التصديرية لهذا النوع من المؤسسات الوطنية، بعيدة كل البعد عن مثيلتها في الدول المتقدمة وحتى النامية، وضعيفة من حيث القيمة، ويغلب عليها تصدير منتجات بسيطة من حيث التكنولوجيا، والموارد الخام، كما يعكس هذا الواقع كذلك ضعف قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إيصال منتوجاتها إلى الأسواق الدولية، وعدم إمتلاك القدرة على المنافسة الدولية، وهذا ما يتطلب توجيه إستثمارات هامة في عدة مجالات منها البحث والتطوير، التسويق، تسيير الموارد البشرية، وكذلك تطبيق المعايير الدولية في مجال إحترام المواصفات العالمية، وهذه الإستثمارات تتطلب إمكانيات مالية معتبرة، قد تمثل عائق لهذا النوع من المؤسسات بالنظر لمحدودية مواردها المالية، وهنا لا بد من تدخل الدولة وبذل المزيد من الجهد وإتخاذ إجراءات الكفيلة لتحسين أداء هذه المؤسسات والرفع من نافسيتها.

[1] - Ministère de l'industrie et des mines, **"Bulletin d'information statistique de la PME"**, n° 34 édition, avril 2019, p38

[2] -Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **"Bulletin d'information statistique de la PME"**, n° 22 édition, avril 2013, p47.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحلال الواردات

لتوضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة في إحلال الواردات نورد الشكل الموالي والذي يوضح تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005- 2019.

الشكل رقم (3_ 11): تطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2005_2017.

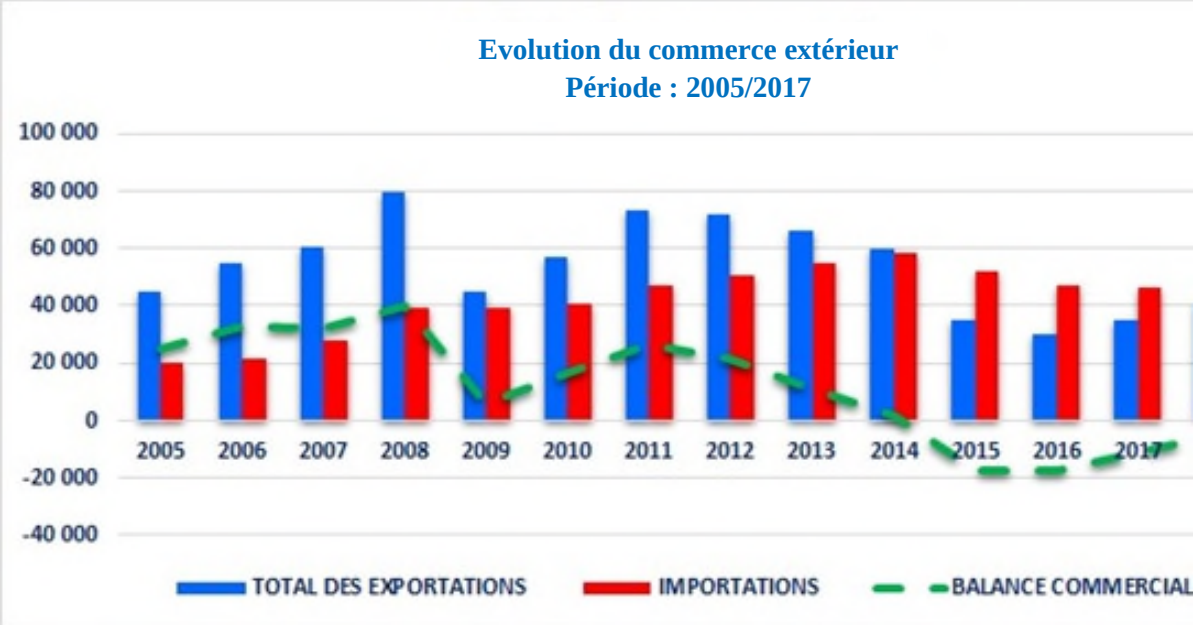

المصدر: الموقع الالكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم الإستثمار على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur **تاريخ الإطلاع**:(2020/04/10)

لقد عرفت قيمة الواردات* إرتفاعا معتبرا خلال الفترة 2001- 2017 حيث انتقلت قيمتها من 9,48 مليار دولار سنة 2001 إلى 19,57 مليار دولار سنة 2005 أي بمعدل نمو يفوق 106%، وواصلت ارتفاعها لتبلغ قيمة 38,89 مليار دولار سنة 2010، و52,65 مليار دولار سنة 2015، لتعرف بعدها نوع من الانخفاض في اطار سياسة ترشيد النفقات التي باشرتها السلطات بعد استمرار انخفاض أسعار البترول حيث بلغت قيمة 48.98 مليار دولار سنة 2017، نمو الواردات بهذه الطريقة دلالة على عدم مساهمة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية الطلب المحلي، ما أدى إلى التوسع في الاستيراد ؛ حيث تستورد الجزائر ما قيمته 8,57 مليار دولار مواد غذائية وهي تمثل 18,56% من إجمالي

* يمكن الإطلاع على الجدول رقم (10) يحوي قيم الواردات والميزان التجاري خلال الفترة 2001- 2017.

الواردات، وما قيمته 13,87 مليار مواد موجهة للإنتاج، بنسبة 30,03% من إجمالي الواردات، وما قيمته 13,99 مليار دولار من المعدات الصناعية وهي تمثل 30,30% من إجمالي الواردات، والباقي المتمثل في 21.12% من القيمة الاجمالية للواردات عبارة عن منتجات استهلاكية غير غذائية بقيمة 9,75 مليار دولار[1].

من خلال هذه المعطيات يمكن القول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية وتحقيق توازن الميزان التجاري تبقى ضعيفة، هذا راجع لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية المتمثلة في هيمنة المؤسسات المصغرة على القطاع وتمركز أغلب المؤسسات في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير أو قادر على إحلال الواردات (8,74% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتمي لقطاع الصناعات التحويلية)

[1]-Ministère de l'industrie et des mines**." Bulletin d'information statistique de la PME"**, n^0 34 édition Avril 2019, P 37.

المبحث الثالث: تحليل وتقييم الاصلاحات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019

بهدف تنويع الاقتصاد، وتشجيعا للمؤسسات الخاصة على خلق القيمة المضافة ومناصب العمل، بذلت الجزائر مجهودات مهمة، في سبيل ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال عن طريق الإصلاح التشريعي، وإنشاء عدة هيئات عمومية كلفت بالاستجابة لأهم الانشغالات التي تخص هذا القطاع، وتوجيه موارد مهمة عن طريق الصناديق وبرامج الدعم، ولكن يبقى الإشكال المطروح على مستوى التنسيق المؤسساتي والتوجهات الإستراتجية.

و فيما يلي نحاول تحليل وتقييم مختلف هاته الاصلاحات من خلال:

- تحليل بيئة الأعمال في الجزائر بالإعتماد على تقرير سهولة ممارسة الأعمال **Doing Business** وتقرير التنافسية العالمي **The Global Competitiveness Report**.
- تحليل وتقييم سياسات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على تقرير: السياسات لصالح PME شمال افريقيا والشرق الأوسط 2014: تقييم على أساس ميثاق الأعمال الصغيرة لأوروبا.

المطلب الأول: تحليل بيئة الأعمال في الجزائر

هناك العديد من التقارير الدولية، التي تهدف لتقييم المناخ العام للإستثمار، والوضع الاستثماري في أي دولة ومن أبرزها: تقرير سهولة ممارسة الأعمال Business Doing Report حيث تستهدف هذه السلسلة الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية، والعمل على تحسينها والإرتقاء بها في مختلف أنحاء العالم.

ويشكل تقرير التنافسية العالمي The Global Competitiveness Report مؤشر فعال لقياس القدرة التنافسية وأداة لتفحص جوانب القوة وجوانب الضعف في بيئة الأعمال؛ وفيما يلي سنعتمد على هذين التقريرين لمحاولة تحليل وتقييم بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر بعد سلسلة الإصلاحات المطبقة خلال العقدين الأخيرين.

أولا: تحليل بيئة الأعمال في الجزائر بالإعتماد على تقرير سهولة ممارسة الأعمال.

1. ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال:

قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بمضاعفة المجهودات فيما يخص الإصلاحات التشريعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وذلك من خلال عقد عدة اجتماعات وزارية بهدف تحسين بيئة الأعمال، وخاصة في إطار اجتماع الثلاثية، الذي يجمع بين الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، وعدة جمعيات من القطاع الخاص، ولكن نتائج هذه المجهودات مازالت لم تترجم على أرض الواقع، فحسب التقارير الأخيرة لسهولة أداء الأعمال، الجزائر تقدم بيئة الأعمال الأكثر تعقيد ضمن اقتصاديات الحوض المتوسط وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3_18): ترتيب الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال ومؤشراته الفرعية.

السنة / المؤشرات	المؤشر العام	بدء المشروع	استخراج التراخيص	توصيل الكهرباء	تسجيل الملكية	حصول الإئتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة على الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
2010 (183-1)	136	148	110	*122	160	135	73	168	122	123	51
2015(189-1)	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97
2019(190-1)	157	150	129	106	165	178	168	156	173	112	76

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير ممارسة الأعمال Doing Business 2010، 2015، 2019.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تراجع الجزائر في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، حيث انتقلت من المرتبة 136 من أصل 183 اقتصاد سنة 2010 إلى المرتبة 157 من أصل 190 اقتصاد سنة 2019، لم تسجل أي تحسن في معظم مؤشراته الفرعية، ما عدا مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر دفع الضرائب ومؤشر تنفيذ العقود ويعود هذا التراجع إلى ثقل الإجراءات الإدارية وطول مدتها وارتفاع تكاليفها.

* يخص هذا الترتيب مؤشر تشغيل العمال الذي كان معتمد في 2010 عوض مؤشر توصيل الكهرباء.

مؤشر إغلاق المشروع هو المؤشر الوحيد الذي تحتل فيه الجزائر مرتبة تحت المئة وذلك سبب إنخفاض مدة التصفية 1,3 سنة، وانخفاض تكلفتها 7% من الأصول، مع معدل تغطية 50 سنتيم لكل واحد دولار[1].

2. **ترتيب الجزائر في مؤشر إنشاء المؤسسات ومؤشراته الفرعية:** قامت الجزائر بعدة مبادرات مؤخرا، لتبسيط الإجراءات الإدارية فيمل يخص إنشاء المؤسسات وتسجيلها ومنها:

توسيع شبكة الشبابيك الوحيدة Guichets Uniques والتي أصبحت متواجدة على مستوى 48 ولاية، كما تم تزويدها بمراكز دعم من خلال قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016، كما تم إطلاق بوابة إلكترونية في ماي 2017 لتسجيل المؤسسات عبر الخط، وتورد هذه البوابة معلومات مهمة حول المتطلبات الضرورية لإنشاء المؤسسة وتسجيلها إلكترونيا غير أن هذه العملية تتطلب موافقة الموثق، والذي تتمثل وظيفته في إرسال المعلومات والوثائق الضرورية للهيئات المعنية؛ لكن يبقى هذا غير كافي، حيث مازالت الجزائر أقل تميزا في كل المؤشرات المتعلقة بإنشاء المؤسسة، حتى إذا ما قورنت بدول الجوار، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-19): مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب في مجال إنشاء المؤسسات.

المؤشر	الجزائر		المغرب		تونس	
	2010	2019	2010	2019	2010	2019
انشاء مؤسسة (المرتبة)	148	150	76	34	47	63
عدد الإجراءات	14	12	6	04	10	06
عدد الأيام	24	17.5	12	09	11	08
التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)	12.1	11.8	16.1	03.7	5.7	04.3
رأس المال الأدنى المدفوع (% من دخل الفرد)	31.0	0.0	11.8	0.0	0.0	0.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير ممارسة الأعمال" Doing Business" 2010، 2019.

من خلال الجدول: نلاحظ أن تسجيل مؤسسة جديدة يتطلب 12 إجراء وهو ضعف ما يتطلب في تونس، ثلاث أضعاف ما يتطلب في المغرب، بالنسبة لمعالجة الإجراءات تستغرق 17,5 يوم، بينما في

[1] -World Bank Group**," Doing Business 2019 : Training For Reform"**, disponible sur le site : https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2019-report_web-version.pdf consulter le 22_ 03_ 2020.

المغرب وتونس فحوالي نصف المدة كافية لإتمام العملية، تكلفة إنشاء المؤسسات في الجزائر أيضا جد مرتفعة حوالي ثلاث أضعاف ما تتطلبه العملية في كل من تونس والمغرب.

مقارنة بسنة 2010، فإن مؤشرات إنشاء المؤسسات لم تشهد تحسنا كبيرا (ما عدا رأس المال الأدنى الذي تم إلغاءه) وهذا ما يفسر بطء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خصوصا، إذا ما قورنت بالمغرب الذي أحرز تحسنا ملحوظا في هذا المجال بفعل إلغاء الحد الأدنى لرأسمال المطلوب، إدخال الرقم التعريفي للمؤسسات، اعتماد التسجيل الإليكتروني، وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات عن طريق الشبابيك الوحيدة.

ثانيا: تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمي:

1) ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي:

وفقا لتقرير سنة 2017 فقد احتلت الجزائر المرتبة 86 من بين 137 دولة، محافظة تقريبا على نفس ترتيب سنة 2016 و2015 متراجعة بواقع 08 مراتب مقارنة بسنة 2014 ومتقدمة ب 14 مرتبة مقارنة سنة 2013 و24 مرتبة بالمقارنة بسنة 2012 أين احتلت المرتبة 110 من أصل 144 دولة، أما عن المؤشرات الفرعية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في سنة 2017 فنوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(3_20): تطور ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2009_2017)

المجمـــــوعـــات والمؤشرات الرئيسية	تقرير (2009_2010) من أصل 133 دولة		تقرير(2011_2012) من أصل 142 دولة		تقرير(2013_2014) من أصل 148 دولة		تقرير(2015_2016) من أصل 140 دولة		تقرير(2017_2018) من أصل 137 دولة	
	الترتيب	المؤشر (1_7)	الترتيب	المؤشر (1-7)	الترتيب	المؤشر (1_7)	الترتيب	المؤشر (1_7)	الترتيب	المؤشر (1_7)
الترتيب العام	**83**	**3.9**	**87**	**4.0**	**100**	**3.8**	**87**	**4.0**	**86**	**4.1**
أولا: مجموعة المتطلبات الأساسية	**61**	**4.4**	**75**	**4.4**	**92**	**4.3**	**82**	**4.4**	**82**	**4.4**
1 محور المؤسسات	**115**	**3.2**	**127**	**3.1**	**135**	**3.0**	**99**	**3.5**	**88**	**3.6**
2 محور البنية التحتية	**99**	**2.9**	**93**	**3.4**	**106**	**3.1**	**105**	**3.1**	**93**	**3.6**
3محور استقرار الإقتصاد الكلي	**2**	**6.4**	**19**	**5.7**	**34**	**5.5**	**38**	**5.3**	**71**	**4.6**
4 محور الصحة والتعليم الأساسي	**77**	**5.3**	**82**	**5.5**	**92**	**5.4**	**81**	**5.6**	**71**	**5.8**
ثانيا: مجموعة محفزات الكفاءة	**117**	**3.3**	**122**	**3.4**	**133**	**3.2**	**117**	**3.4**	**102**	**3.7**
5 محور التعليم العالي والتكوين	**102**	**3.3**	**101**	**3.5**	**101**	**3.5**	**99**	**3.7**	**92**	**4.0**
6 محور كفاءة سوق السلع	**126**	**3.4**	**134**	**3.4**	**142**	**3.2**	**134**	**3.5**	**129**	**3.6**
7 محور كفاءة سوق العمل	**127**	**3.5**	**137**	**3.4**	**147**	**2.9**	**135**	**3.2**	**133**	**3.3**
8 محور كفاءة الأسواق المالية	**132**	**2.8**	**137**	**2.6**	**143**	**2.6**	**135**	**2.8**	**125**	**3.1**
9 محور الجاهزية التكنولوجية	**123**	**2.6**	**120**	**2.8**	**136**	**2.5**	**126**	**2.6**	**98**	**3.4**
10 محور حجم السوق	**51**	**4.3**	**47**	**4.3**	**48**	**4.4**	**37**	**4.7**	**36**	**4.8**
ثالثا: مجموعة عوامل الإبداع والتطوير	**122**	**2.9**	**136**	**2.7**	**143**	**2.6**	**124**	**3.0**	**118**	**3.1**
11 محور تطور بيئة الأعمال	**128**	**3.1**	**135**	**2.9**	**144**	**2.9**	**128**	**3.3**	**122**	**3.3**
12 محور الإبدع	**114**	**2.6**	**132**	**2.4**	**141**	**2.4**	**119**	**2.8**	**104**	**2.9**

SOURCE : world economic forum (WEF), the global competitiveness report 2009_2010 Geneva, 2009, p68.
world economic forum (WEF), the global competitiveness report, 2013_2014, Geneva, 2013, p102.
world economic forum (WEF), the global competitiveness report, 2015_2016, Geneva, 2015, p94
world economic forum (WEF), the global competitiveness report, 2017_2018, Geneva, 2017,p 44

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر سجلت تحسنا في ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمي بين عامي (2013-2017) وهذا بواقع 11 مرتبة وذلك بتحقيق 4.1 نقطة سنة 2017 من أصل 7 نقاط مع تسجيل إرتفاع ب 0.3 نقطة مقارنة بسنة 2012، مع ذلك فقد تراجعت مقارنة بسنة 2014 أين احتلت المرتبة 79 من أصل 144 دولة.

ماهو ملاحظ أيضا أن تنافسية الاقتصاد الجزائري لا تستمد إلا من بعض المؤشرات الفرعية التابعة لمجموعة المتطلبات الأساسية ب 4.4 نقطة وفي المرتبة 82، حيث ارتفع فيها تنقيط كل من الصحة والتعليم الإبتدائي (5.8 نقطة)، كما تحسن تنقيط كل من المؤسسات والبنية التحتية (3.6 نقطة) لكل منهما، ولكن في المقابل شهد محور استقرار الاقتصاد الكلي تراجع كبير حيث انتقل من المرتبة الثانية 2009 من بين 133 دولة (6.4 نقطة) إلى المرتبة 71 سنة 2017 من بين 137 دولة (4.6 نقطة) ويرجع ذلك لعدة عوامل منها: تزايد عجز الميزانية، انخفاض احتياطي الصرف وارتفاع معدلات التضخم.

كما شهد ترتيب مجموعة محفزات الكفاءة بعض التحسن حيث احتلت فيه الجزائر المرتبة الثانية بعد المئة بـ (3.7 نقطة)، ولكن مازالت مجمل المؤشرات الفرعية المكونة لهذه المجموعة في مراتب متأخرة، باستثناء مؤشر حجم السوق الذي احتل مرتبة متقدمة نسبيا 36 من بين 137 دولة في 2017، وذلك راجع لتعدد الأسواق الداخلية وكبر عدد المستهلكين، واعتبارها أسواقا استراتيجية لتصريف الكثير من المنتوجات باختلاف أنواعها وطبيعتها ؛ مجموعة عوامل الإبداع والتطوير هي أخرى احتلت مراتب متأخرة، ذلك رغم التحسن الطفيف الذي شهده هذا المحور، وهو ما يعكس الواقع المتردي الذي تعرفه بيئة الأعمال والإبداع في الجزائر.

2) مؤشرات الأداء ضمن تقرير التنافسية العالمي بين الأفضل والأسوأ:

أ. **المؤشرات الأفضل أداء:** تمثلت المؤشرات الأفضل أداء والتي حققت فيها الجزائر مراكز دون الترتيب العاشر سنة 2017 في: نسبة انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة HIVبين البالغين، حيث احتلت الجزائر الترتيب الأول، تأثير الملاريا على الأعمال واحتلت المرتبة الثالثة، الدين الحكومي حيث جاءت الجزائر في الترتيب العاشر.

كما احتلت الجزائر مراتب ما بين (11-50) في المؤشرات التالية: الجريمة المنظمة، الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حالات الإصابة بالملاريا، تأثير فيروس HIV على الأعمال، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، حجم السوق المحلي وحجم السوق الأجنبي، حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ب.المؤشرات الأسوأ أداء: تمثلت المؤشرات الأسوأ أداء في فعالية مجالس الإدارة حيث تحصلت الجزائر على المرتبة 135، حماية المستثمرين وجاءت في المرتبة 131، أثر القوانين المتعلقة بالإستثمار

الأجنبي على المؤسسات الاقتصادية المرتبة 133، الاعتماد على الادارة المؤهلة المرتبة132، مساهمة المرأة في الشغل المرتبة 134، شدة المنافسة المحلية المرتبة 131 ،معدل الضريبة الكلية كنسبة من الأرباح المرتبة 131 حيث بلغت 65.5 خلال سنة 2017، القابلية لتفويض السلطة المرتبة 132.

كما تحصلت الجزائر على المراكز ما بين (120-129) في المؤشرات التالية: صرامة معايير المراجعة واعداد التقارير، رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مدى تكوين الموظفين، قدرة الدولة على جذب الكفاءات والمواهب ،انتشار عمليات التسويق، الرسوم على التبادل التجاري، شفافية رسم السياسات الحكومية، عدد الإجراءات المطلوبة لبدء المشاريع، انتشار الملكية الأجنبية، درجة توجه العميل، قدرة الدولة على الاحتفاظ بالكفاءات، توافر الخدمات المالية، تنظيم أسواق الأوراق المالية، استيعاب التكنولوجيا على مستوى المؤسسات الاقتصادية، جودة المورد المحلي، التحكم في التوزيع الدولي، التعاون بين الجامعة والمؤسسات في البحث والتطوير.

وحصلت المؤشرات التالية على مراكز ما بين (110-119) جودة كليات الإدارة، ربط المدارس بالأنترنت، التوافر المحلي لخدمات التكوين المتخصصة، تكييف السياسة الفلاحية، عدد الإجراءات الجمركية، الأجر والإنتاجية، التمويل من خلال الاسواق المالية المحلية، سهولة الحصول على القروض، سلامة العمليات البنكية، توفير أحدث التقنيات التكنولوجية، الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، القدرة على الابتكار.

بينما حصلت المؤشرات التالية على مراكز ما بين (100-109): حقوق الملكية، السلوكيات الأخلاقية للمؤسسات الاقتصادية، جودة البنية التحتية للنقل الجوي، التضخم، كفاءة سياسات منع الاحتكار، انتشار الحواجز غير الجمركية، علاقات التعاون بين العمال وأصحاب العمل، ممارسات التوظيف والفصل عن العمل، مؤشر الحقوق القانونية، الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عدد الموردين المحليين، طبيعة الميزة التنافسية، تطور عملية الانتاج، اتفاق المؤسسات الاقتصادية على عمليات البحث والتطوير.

3) أهم عوائق ممارسة الأعمال في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي:

من خلال سبر الأراء الذي يجريه المنتدى الإقتصادي العالمي هناك عدة عوائق تحد من تنافسية الإقتصاد الجزائري وتعرقل ممارسة الأعمال يمكن تلخيصها حسب درجة تأثيرها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-12): عوائق ممارسة الأعمال في الجزائر لسنة2017.

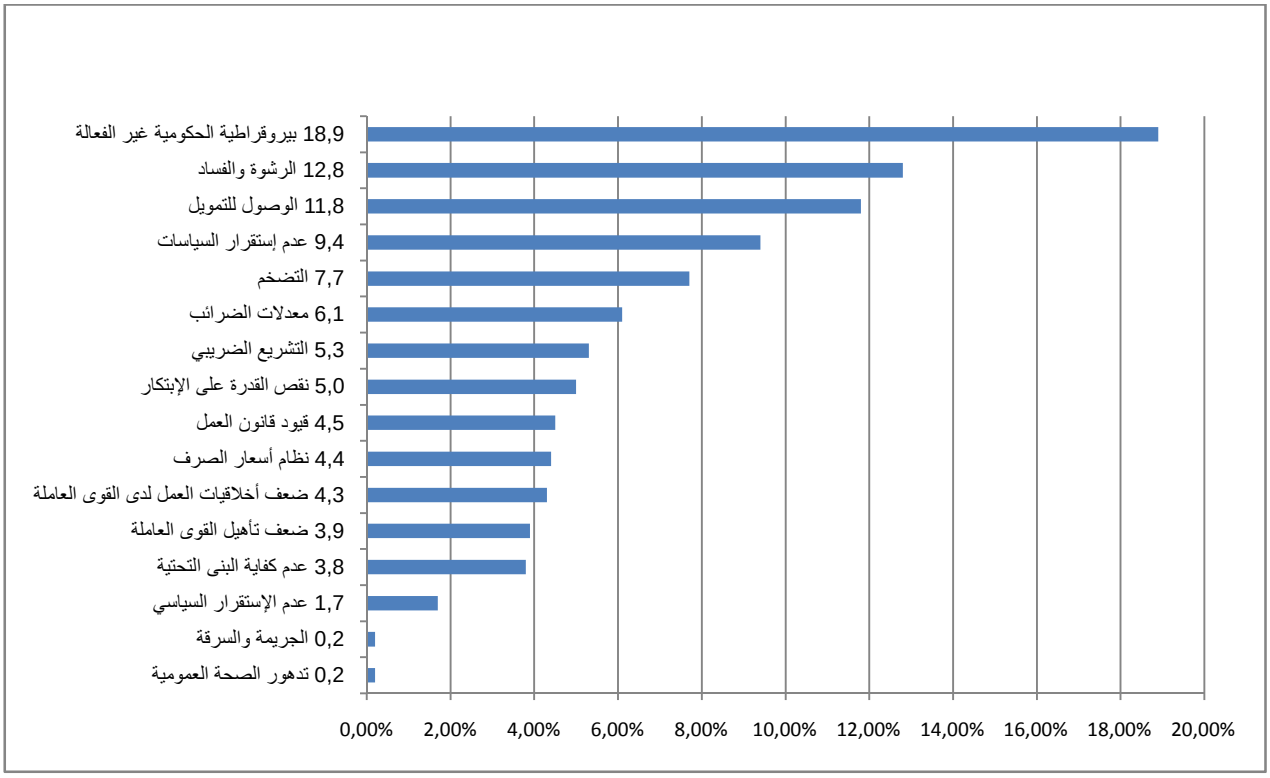

Source: World economic forum (WEF), **"The global competitiveness report 2017-2018"**, Geneva, 2017, P44.

من خلال الشكل يتضح أن أهم العوائق التي تعرقل ممارسة الأعمال في الجزائر تتمثل في: البيروقراطية، الرشوة، والفساد، الوصول للتمويل، عدم استقرار السياسات، التضخم والضرائب.

المطلب الثاني: تقييم السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لتقييم السياسات الحكومية المعتمدة من قبل الجزائر، لتنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمدنا على نتائج تقرير" سياسات لصالحPME-شمال افريقيا والشرق الأوسط المتوسطي-" الذي تعده كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، المفوضية الأوروبية (CE)، بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF) وبنك الاستثمار الأوروبي(BEI)، وذلك من خلال تقييم وتحليل الأبعاد التالية:

- بعد التعليم والتكوين المقاولاتي.
- بعد الإطار المؤسساتي والتشريعي الداعم لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بعد خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها.

- بعد وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.
- بعد دعم الكفاءات والإبداع على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: التعليم والتكوين المقاولاتي.يحلل هذا البعد سياسة دعم المقاولاتية من خلال التعليم والتكوين ويتكون من أربعة أبعاد فرعية هي[1]:

1- **إطار سياسة التعلم المقاولاتي**: ويقيم هذا البعد مدى امتلاك الدولة لإطار تشريعي واضح خاص لدعم المقاولاتية من خلال نظام التعليم العام والتكوين المهني.

2- **التعليم الثانوي**: يبحث في مدى اعتبار المقاولاتية كمهارة أساسية وإدماجها ضمن مناهج التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي.

3- **التعليم العالي**: يبحث أيضا في مدى إدماج المقاولاتية ضمن مناهج التعليم العالي، وعدم اقتصار ذلك على كليات الاقتصاد والتجارة، ومدى التعاون بين الجامعات والمؤسسات من خلال الحاضنات ومراكز الأعمال.

4- **تكوين النساء المقاولات**: ويبحث في مدى إعطاء المقاولة النسوية المكانة التي تستحقها ضمن السياسات العامة.

5- الجدول الموالي يوضح نتائج تقييم بعد التعليم والتكوين المقاولاتي في الجزائر.

[1]- OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , op- cit, P63

الجدول رقم (3-21): نتائج تقييم بعد التعليم والتكوين المقاولاتي في الجزائري

المؤشرات / الأبعاد	المعامل	تقييم سنة 2008	تقييم سنة 2013
اطار سياسة التعليم المقاولاتي.			
اطار السياسة	3	1	2
تبادل الممارسات الجيدة	2	1	2
التعليم غير الرسمي	2	1	1.5
التعليم الثانوي (الأدنى/ العالي)			
التعليم الابتدائي والمتوسط.	2	1	1.5
التعليم الثانوي	2	1	1.5
التعليم العالي			
السياسة الوطنية للتعليم العالي حول تعليم المقاولاتية	3	غير معتمد	1
الممارسات الجيدة في التعليم العالي.	1	غير معتمد	2
التعاون بين التعليم العالي وعالم الأعمال.	2	غير معتمد	1
تكوين النساء المقاولات			
المقاولة السنوية	3	غير معتمد	3.5
المتوسط المرجع الشامل		ـــــ	1.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على.

-OCDE/ La commission européenne/ ETF ," **Politiques en faveur des PME Afrique du nord et moyen. Orient 2014 : évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe**", Edition OCDE, 2014, p 69.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر مازالت تقدم مستوى ضعيف في التكوين والتعليم المقاولاتي، حيث بلغ المتوسط المرجع الشامل لهذا البعد1.8<2 وهذا دلالة على عدم اتخاذ أي اجراء (قانون، مشروع، هيئة، مبادرة....) لتطوير هذا المجال؛ كما أن الجزائر تقدم أحسن مستوى"3.5" في مجال المقاولة النسوية وذلك راجع للإمكانيات الاستراتيجية التي تمتلكها لدعم هذا المجال، من خلال شبكات الهياكل

الموزعة على 48 ولاية (ANSEJ, ANGEM....) والتي تلعب دورا كبيرا في مجال إعلام وتكوين النساء المقاولات.

– ان نظام التعليم الرسمي مازال لا يعتبر المقاولاتية كمهارة أساسية ضمن برامج التعليم، فخلال الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي هناك إهمال شبه تام لتعليم المقاولاتية، بينما هناك زيادة في الوعي بأهمية تقديم تكوين في هذا المجال في طور التعليم العالي،ولكن لم يتم دمجها بشكل منهجي في البرامج الدراسية، هذا بالرغم من الاصلاح الذي شهده نظام التعليم في 2008، واصلاح منظومة التكوين المهني والذي خلق عدة هيئات مثل مجلس الشراكة للتكوين المهني والمجلس الوطني للبرامج، هذه المجالس التي تضم ممثلين من القطاعات الاجتماعية–الاقتصادية، يمكن أن يكون لها دور فعال في تصميم ووضع استراتيجية وطنية لتعليم المقاولاتية على طول فترات الحياة.

– **تحليل التطورات الحاصلة بعد 2013 إلى غاية 2019:**

بعد أكثر من 10 سنوات على اصلاح المنظومة التعليمية في الجزائر، مازال التكوين المقاولاتي لم يدمج بالشكل الكافي ضمن البرامج التعليمية كمادة أساسية، فيما أشار مخطط عمل الحكومة 2017[1] إلى إدخال مهارة المقاولاتية ضمن التعلم العام من خلال تطوير مشاريع الطلبة وزيارات للمؤسسات؛ وبالنسبة للتكوين المهني، يهدف مخطط العمل إلى تكوين الشباب لإعدادهم بشكل أفضل للعالم المهني وخلق المؤسسات ،كما أحرز التكوين المهني بعض التقدم في هذا المجال من خلال تعزيز الشراكة بين معاهده والمؤسسات الاقتصادية ،وكذلك من خلال وضع إطار تشريعي خاص بتعليم المقاولاتية.

ثانيا: الاطار المؤسساتي والتشريعي الداعم للؤسسات الصغيرة والمتوسطة.يعتمد هذا البعد على المبدأ الثالث لقانون الأعمال الصغيرة"Think small first"، بصفة عامة يحلل مستوى رقي السياسات العامة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أربعة ابعاد فرعية تتمثل في:[2]

[1] -Gouvernement Algérien , "**plan d'action du gouvernent de la mise en œuvre du programme du président de la république** ", service du premier ministre , septembre 2017, disponible sur le site : http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-fr.pdf consulté le (16-08-2019).

[2] – OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , op- cit, p 87.

1- الاطار المؤسساتي لإعداد سياسات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقيم هذا البعد مدى وجود استراتيجية واضحة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعمة بمخططات عمل، تحدد المسؤوليات وتنسق بين مختلف الهيئات، وتمكن من متابعة وتقييم النتائج.

2- **تحسين التشريع وتبسيط الاجراءات الإدارية:** ويقيس درجة الأخذ بإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطوير المبادرات القانونية والادارية، ومدى بساطة هذه الإجراءات وملائمتها لخصوصيات هذا القطاع.

3- **التشاور بين القطاع العام والقطاع الخاص:** ويقيس مدى وجود قنوات للحوار والتشاور بين القطاعين العام والخاص والتي تساعد كثيرا في تحسين السياسات العامة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- **شبكات المؤسسات والجمعيات المهنية:** تقيم هذا البعد دور جمعيات القطاع الخاص في تمثيل أعضائها والدفاع عن مصالحهم.

تحصلت الجزائر على متوسط مرجع شامل = 2.75 في هذا البعد وهو أقل من متوسط المنطقة والمقدر بـ 3.4، نتائج تقييم هذا البعد بالنسبة للجزائر موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-22): نتائج تقييم بعد الإطار المؤسساتي والتشريعي الداعم للمؤ.ص.م.

الأبعاد / المؤشرات	المعامل	تقييم سنة 2008 (1-5)	تقييم سنة 2013 (1-5)
الإطار المؤسساتي لسياسات دعم المؤ.ص.م.			
– وجود تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.		نعم	نعم
-تفويض المسؤولية في اعداد سياسات دعم المؤ.ص.م.	2	1.5	3
-التنسيق الحكومي(ما بين الوزارات)في اعداد سياسات دعم المؤ.ص.م.	3	3	3
-استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3	2	2
-الاسناد الواضح للمهام عند تصميم ووضع سياسات دعم المؤ.ص.م.	2	2.5	3.5
المتوسط المرجع الشامل		**2.3**	**3.8**
تحسين التشريع وتبسيط الاجراءات الإدارية			
-تفويض مسؤولية الاصلاح التشريعي	3	2	3
-استراتيجية تبسيط الاجراءات القانونية والادارية.	3	2	2.5
-مراجعة وتبسيط القوانين والتشريعات السارية المفعول	2	2	2
-إلغاء القوانين والتشريعات غير المعمول بها.	2	2	2
-تحليل تكلفة- ربح للقوانين الجديدة والتشريعات حول المؤسسات.	1	1	1
المتوسط المرجح الشامل.		**1.9**	**2.3**
التشاور بين القطاع العام والخاص			
-إطار المشاورات	2	2.5	3.5
-التكرار	2	2	3
-انفتاح وشفافية عملية التشاور	3	2	3
المتوسط المرجح الشامل.		**2.1**	**3.1**
شبكات المؤسسات والجمعيات المهنية			
-وظائف الدفاع على مصالح المؤ.ص.م وقواعد حوكمة المنظمات القطاع الخاص	2	2	3
– تقديم الخدمات من قبل منظمات القطاع الخاص والجمعيات المهنية	1	2	2.5
المتوسط المرجح الشامل.		**2**	**2.8**

OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , édition OCDE, 2014, pp (91-97).

-نلاحظ من خلال الجدول تحسن نوعا ما في نتائج تقديم الإطار المؤسساتي لإعداد سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفع مؤشر التقييم من 2.3 سنة 2008 إلى 2.8 سنة 2013 ويرجع ذلكّ ل :

- تكليف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار (MDIPI) بالسياسات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد أن كانت موزعة على وزارتي الصناعة والاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وطبعا سيحسن هذا الاجراء من تنسيق السياسات الداعمة لهذا القطاع، والادماج الجيد له ضمن استراتيجية العامة لتنمية الاقتصاد الوطني.
- الرفع من الموارد المالية المخصصة لتنمية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق هيئات وآليات جديدة لهذا الغرض، حيث حددت الجزائر أهداف جد طموحة فيما يخص انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المؤسسات الموجودة في ظل البرنامج الوطني الجديد للتأهيل 2010-2014، ولكنها لم تتوصل بعد إلى تحقيقها.
- مازال هناك تحدي كبير يواجه سياسات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية في ظل غياب استراتيجية شاملة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط، مدعمة بمخططات عمل على المدى القصير، لذللك لا توجد أي آلية لرصد تنفيذ وتأثير هذه السياسات.

– شهد كذلك بعد تحسين التشريع وتبسيط الاجراءات الإدارية نوع من التحسن، حيث بلغ المتوسط المرجح له 2.3 مقارنة بـ 1.9 سنة 2008، فالجزائر مازالت في المراحل الأولى للإصلاح التشريعي، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات في اطار اجتماع الثلاثية بهدف تحسين مناخ الأعمال، وهناك نوع من التقدم أحرزته هذه اللجنة فيما يخص تسجيل المؤسسات، المصادقة على المشاريع الاستثمارية ،العمليات الجمركية.

– كما نلاحظ تحسن ملحوظ في نتائج تقييم بعد التشاور بين القطاعين العام والخاص حيث ارتفع مؤشر التقييم من 2.1سنة 2008 إلى 3.1 سنة 2013، وذلك راجع للتقدم الكبير الذي احرزته الجزار في بناء وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص ونذكر على سبيل المثال:

- إجتماع الثلاثية الذي يجمع بين هيئات حكومية، منظمات من القطاع الخاص والجمعيات المهنية والنقابية، حيث يتم من خلاله مناقشة القضايا الاقتصادية الكبرى.
- تشكيل لجنة استشارية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضم منظمات من القطاع الخاص وخبراء مستقلين.
- حضور ممثلين من القطاع الخاص على مستوى لجنة متابعة البرنامج الوطني الجديد للتأهيل (2010-2014)

– هناك أيضا نوع من التحسن شهده بعد شبكات المؤسسات والجمعيات المهنية، الذي انتقل مؤشر تقييمه من 2 سنة 2008 إلى 2.8 سنة 2013، ويعود ذلك لتحسن الذي عرفته بعض المنظمات 2.8 سنة 2013، ويعود ذلك للتحسن الذي عرفته بعض منظمات القطاع الخاص في قدراتها الدفاعية عن مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الخمس سنوات السابقة، من خلال تطوير اقتراحات وتوصيات خاصة بها، وكمثال عنها نجد منتدى رؤساء المؤسسات FCE*؛ولكن تبقى المؤسسات المصغرة والتي تشكل الغالبية العظمى من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير ممثلة من طرف جمعيات مهنية أو قطاعية وليس لديها قنوات للمشاركة في الحوار بين القطاع العام والخاص وذلك بسبب المعوقات الهيكلية والتسييرية التي تكبحها، وكذلك بسبب أن الكثير من هذه المؤسسات تنشط في مستويات مختلفة من اللارسمية.

– تحليل التطورات الحاصلة بعد 2013 إلى غاية2019:

يمثل إصدار القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث يمثل هذا النص الإطار القانوني لسياسة أكثر شمولية وانسجام فيما يخص دعم وتنمية هذا القطاع، ولكن بالرغم من ذلك لا يزال هناك نقص على مستوى تحديد استراتيجية ملموسة ومخططات عمل توضح بالتفصيل الأنشطة والمسؤوليات، والميزانيات وآليات الرصد والتقييم وفي تحليل لأهم ما جاء به هذا القانون:

* FCE :forum des chefs d'entreprises.

- مشروع نظام معلومات اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر مرصد وأداة للتخطيط واتخاذ القرار حيث يتم تأسيس هذا النظام في إطار برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PAD-PME)* الذي يدعمه بنك التنمية الافريقي.
- بهدف إعطاء مرونة واستقلالية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تغيير الطابع القانوني لها، واعادة تنظيم مجلس إدارتها الذي أصبح يضم ممثلين من القطاع الخاص.
- بهدف جعل سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز علة التنسيق والتشاور بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، أعاد هذا القانون تنظيم المجلس الوطني الاستشاري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره هيئة استشارية تضم منظمات وجمعيات مهنية ممثلة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها:

يحلل ويقيم هذا البعد أدوات السياسة الحكومية التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول للأسواق، واغتنام الفرص الموجودة في هذه الأسواق وينقسم إلى ثلاث أبعاد فرعية.[1]

1. **خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يغطي هذا البعد إطار سياسة خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشكيلة الخدمات المتوفرة، بما فيها خدمات دعم المؤسسات الناشئة (Start-ups).
2. **توافر معلومات واضحة وهادفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يقيس هذا البعد مدى توفر المعلومات حول برامج وسياسات وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك حول الاسواق التي تنشط فيها.
3. **تنشيط الصفقات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يركز هذا البعد على كيفية توفير فرص متكافئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الصفقات العمومية.

* PAD-PME :projet d'appui au développement de la petite et moyenne entreprises

[1] -OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , op- cit, p116.

يوضح الجدول التالي نتائج تقييم بعد خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر.

الجدول رقم(3-23) تقييم بعد خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر

المؤشرات / الأبعاد	المعامل	نتائج تقييم سنة 2008(1-5)	نتائج تقييم سنة 2013 (1-5)
خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.			
- حزمة خدمات الدعم.	2	2	2.5
-توافر المعلومات عن مقدمي الخدمات.	1	1.5	2
-الحصول على الخدمات.	2	2	3.5
-خدمات دعم انشاء المؤسسة.	2	3	3.5
-حاضنات الأعمال.	2	2	2.5
المتوسط المرجح الشامل		**2.2**	**2.9**
توافر معلومات هادفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
- جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات للمؤسسات عبر القنوات التقليدية	3	2	3
- توافر المعلومات عبر الانترنيت للمؤسسات	2	2.5	3
المتوسط المرجح الشامل		**2.2**	**3**
تنشيط الصفقات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
- تجزئة العروض في الحصص.	1	غير معتمد	4
- إعلام ونشر فرص الصفقات العمومية.	1	غير معتمد	4
-اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الصفقات العمومية.	1	غير معتمد	2.5
- ضمان الالتزام بمواعيد المدفوعات .	1	غير معتمد	4
- الانفتاح على الشركات الاجنبية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1	غير معتمد	1.5
-ثبات مستوى التأهيل والمتطلبات المالية المطلوبة.	1	غير معتمد	3.5
المتوسط المرجح الشامل		**غير معتمد**	**3.3**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , édition OCDE, 2014, pp (120-124).

– نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك تحسن في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفع مؤشرا التقييم من 2.2 سنة 2008 إلى 2.9 سنة 2013 ويرجع ذلك لـ :

- الإرتفاع المعتبر في حجم تمويل دعم المؤسسات من خلال إطلاق البرنامج الوطني الجديد للتأهيل (2010-2014) .
- تقديم تشكيلة واسعة من خدمات الدعم للمؤسسات، وإعداد مراكز تقنية متخصصة تقدم خبرات ودراسات جدوى في عدة مجالات (التعبئة والتغليف، الصناعات الغذائية، معالجة المعادن...)، ولكن يبقى الاشكال المطروح على مستوى خدمات الدعم هو عدم وجود آليات لمتابعة وتقييم فعاليتها.
- المعلومات عن مقدمي الخدمات متوفرة على مواقع مختلفة ولكن لا يوجد قاعدة بيانات مركزية.
- فيما يخص خدمات دعم إنشاء المؤسسات، هناك تحسن طفيف مقارنة ب 2008، فهذه الخدمات مازالت لا تغطي كل مناطق الوطن، كما أن أربع حاضنات تكنولوجية التي تم انشائها لم تساهم بشكل فعال في خلق مؤسسات جديدة .

– عرفت الجزائر أيضا تحسنا في مجال الولوج للمعلومات الاقتصادية والقانونية، حيث ارتفع مؤشر التقييم من 2.2 سنة 2008 إلى 3 سنة 2013، وتلعب نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن الوزارة المكلفة بالقطاع مرتين في السنة، دورا هاما في توفير معلومة إحصائية عن بانوراما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخدمات الدعم المقدمة لها، بالإضافة إلى وجود معلومات عملية إضافية على مستوى المواقع الاليكترونية لكل من CNRI, ANDI, ANDPME....؛ ولكن لا تتوفر بعد بوابة إلكترونية تفاعلية وحيدة يتم تحديثها بانتظام، تسهل على المؤسسات الوصول لمعلومات تغطي كافة المجالات .

– يشير تقييم 2013 إلى أن نظام الصفقات العمومية في الجزائر مفتوح على مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ مؤشر التقييم 3.3، ويرجع هذا الى إصدار المادة 55 مكرر من المرسوم الرئاسي رقم 12-23 سنة 2012 والتي تنص على منح 20% من الصفقات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم الإعلان عن العروض إجباريا من خلال الجرائد الرسمية، وعلى الأقل من خلال الجريدتين

من الجرائد الوطنية؛ وبلغ مؤشر ضمان الالتزام بالمواعيد 4 وهذا نتيجة تفعيل نشاط صندوق ضمان الصفقات العمومية (CGMD*)، وهو آلية تسمح بتغطية فاتورة الحكومية في حالة التأخر عن الدفع، ولكن يبقى اتخاذ الجزائر لسلسلة من الإجراءات التمييزية فيما يتعلق بمشاركة المؤسسات الأجنبية ضمن الصفقات العمومية يحد من التداعيات الإيجابية التي قد تترتب عن مشاركتهم.

– تحليل التطورات الحاصلة بعد 2013 وإلى غاية 2019: لم يعرف هذا البعد تطورات هامة بعد 2013 حيث:

- البرنامج الوطني الجديد للتأهيل مازال قيد التنفيذ ولا يمكن تقييم اثاره على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بالنسبة لخدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت محتكرة من قبل القطاع العام، ولا توجد أي آليات لقياس مدى فعاليتها.
- تنشيط الصفقات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت تشكل جانب ايجابي لسياسة دعم هذا القطاع وذلك من خلال إصدار المرسوم رقم 15-247 لسنة 2015، الذي يتيح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المشاركة بطريقة غير مباشرة في هذه الصفقات عن طريق عقود المناولة.

رابعا: وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل:

يحلل ويقيم هذا البعد السياسات والآليات الحكومية الموجهة لتطوير مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وصول هذه الأخيرة لها، وتتكون من الأبعاد الفرعية التالية:[1]

1- **مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يحلل تشكيلة المنتوجات المالية المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- **الإطار القانوني والتشريعي للتمويل الخارجي:** ويحلل مجموعة القوانين والتشريعات التي يمكن أن تطور من مصادر التمويل؛ وتسهل على المؤسسات المالية منح وتسيير القروض.

3- **التربية المالية:** ويهتم بتقييم دعم وتعزيز التربية المالية من خلال البرامج التعليمية.

* CGMP : CAISSE DE GARANTIE DES MARCHES PUBLICS

[1] -OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , op- cit, p129.

نتائج تقييم هذا البعد بالنسبة للجزائر موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-24):نتائج تقييم بعد وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل

الأبعاد / المؤشرات	المعامل	تقييم سنة 2018 (1-5)	تقييم سنة 2013 (1-5)
مصادر التمويل الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
- أجهزة ضمان القروض.	2	3	3
- شبكات Business Angels .	1	غير معتمد	1.5
-هيئات المالية المصغرة.	2	2.5	3
- القرض الإيجاري.	2	3	3.5
-شركات رأسمال-المخاطرة.	2	2.5	3
- أسواق رأسمال.	2	1.5	2
المتوسط المرجح الشامل		-	**2.8**
الإطار القانوني والتشريعي للتمويل الخارجي			
- السجل العقاري.	2	3	3.5
- خدمات المعلومات حول القروض.	2	2	4
-نظام تسجيل الأصول المنقولة.	2	1	3
- متطلبات الضمان والاحتياط	3	1	2.5
- حقوق الدائنين.	3	غير معتمد	1
المتوسط المرجح الشامل		-	**2.6**
التربية المالية			
- التربية المالية	**1**	**غير معتمد**	**1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , édition OCDE, 2014, pp (136_144).

– نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشرات بعد مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسجل بعض التحسن مقارنة بسنة 2008، تحصلت الجزائر على متوسط مرجح شامل 2,8 في سنة 2013 وهي أضعف نقطة بالنسبة لدول المجموعة ويرجع ذلك لـ :

- مازالت القروض البنكية تمثل أهم مصدر من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تطوير بعض الآليات لتسهيل وصول هذه الأخيرة إلى التمويل البنكي مثل: أجهزة ضمان القروض، شركات رأسمال- المخاطرة، القرض الإيجاري ....، ولكن تبقى هناك عدة عراقيل تحيط بتطبيقها.
- مؤشر أجهزة ضمان القروض لم يعرف أي تغيير، حيث مازالت هذه الأجهزة تمول بالكامل من طرف هيئات أو بنوك عمومية أو من طرف المانحين الأجانب.
- نشاط القرض الإيجاري أيضا عرف نوع من التحسن مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع لزيادة عدد الهيئات التي تقدم هذا النوع من التمويل نتيجة التحفيزات الجبائية المقدمة في هذا المجال، لكن تبقى مساهمة هذه الأداة هامشية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يبلغ معدل نشاطات القرض الإيجاري 1% في حين يبلغ هذا المعدل 6%في المغرب 8%في تونس.
- مؤشر شركات رأسمال- المخاطرة أيضا عرف بعض التحسن حيث ارتفع عدد هذه الشركات من 2 سنة 2008 إلى 6 شركات سنة 2013، إلا أن مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى هامشية وذلك بسبب عدم توافق التشريع مع الممارسات الجيدة، وكذلك لأن هذه الشركات تتطلب وجود سوق نشط لرأس المال يساعد المستثمرين على الخروج من المؤسسات عن طريق الطرح الأولى للأسهم، وهذا طبعا غير متوفر في الجزائر.
- مؤشر سوق رأس المال أيضا عرف نوع من التحسن وذلك لإنشاء سوق خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط إدراج أكثر تناسبا وخصوصيات هذه الأخيرة، ولكن لم تساهم هي الأخرى في تمويل هذا القطاع.

- مصدر خارجي آخر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في شبكات Business Angels، وهي عبارة عن خواص يقومون بالإستثمار في مؤسسات ناشئة (Start_ ups)

ومؤسسات مبتكرة عن طريق شبكة الأنترنيت، مقابل الحصول على حصة في رأسمال المؤسسة، ولكن هذه التقنية غير مستغلة في الجزائر، ولا يوجد لها إطار رسمي وتشريع خاص بها.

– بعد الإطار القانوني والتشريعي للتمويل الخارجي عرف تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2008 وذلك راجع لـ :

- التطور المهم الذي عرفته الجزائر فيما يخص خدمات المعلومات الإئتمانية، بعد إصدار النظام رقم 12_01 المؤرخ في 20 فيفري 2012 الذي يتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر، حيث تقدم قاعدة البيانات هذه معلومات مهمة تساعد البنوك والمؤسسات المالية على منح وتسيير القروض، كما تم إلغاء الحد الأدنى للقروض التي تتضمنها قاعدة البيانات، بالإضافة إلى إمكانية ولوج المقترضين إليها والإطلاع على المعلومات التي تخصهم بدون تكاليف.

- عرفت الجزائر أيضا تطورا فيما يخص تسجيل الملكيات العقارية، كما تم وضع سجل للأصول المنقولة، لكن لا تزال العملية في مراحلها الأولى.

- يسجل مؤشر حقوق الدائنين قيمة منخفضة 1 ويتمثل هذا المؤشر في الأحكام القانونية التي تحافظ على قدرة الدائنين في استرجاع حقوقهم من المدنيين، حيث أثبتت الدراسات أن هذه الأحكام تتناسب مع حجم القروض الممنوحة من طرف القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام PIB، وفي ظل عدم كفاية الحماية القانونية للدائنين تزداد متطلبات الضمان والإحتياط.

– فيما يخص التربية المالية فالجزائر تقدم أدنى مستوى في هذا المؤشر مقارنة بدول المجموعة، ويبقى هذا المؤشر له تأثير كبير على عرض وطلب التمويل، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أن تكون محيطة بتشكيلة المنتوجات المالية المتاحة في السوق، وتقدم مستوى ملائم من الكفاءة والشفافية فيما يخص الملاءة المالية.

– بالرغم من التحسن الذي أحرزته الجزائر في بعض مؤشرات التقييم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تعاني من نقص هيكلي في الوصول للتمويل الخارجي وذلك لعدة أسباب يمكن أن نذكر البعض منها في:

- سوق القروض البنكية لا يزال متخلفا بسبب الضبط المفرط واحتكار المؤسسات المالية العمومية، التي تعمل بشروط لا ترتكز إلى قواعد السوق.
- نقص المعلومات الإئتمانية والمالية للمقاولين والمؤسسات بسبب نقص مكاتب القروض ووكالات التنقيط.
- غياب الضمانات المناسبة والمصادق عليها من قبل سجلات الأصول.
- عدم كفاية الحماية القانونية للدائنين، مما يرفع من حجم الضمانات المطلوبة من طرف البنوك.

– تحليل التطورات الحاصلة بعد سنة 2013 وإلى غاية 2019:

لا يوجد أي تطورات مهمة في مجال التمويل، فحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2018، الجزائر مستمرة في تقديم أداء منخفض فيما يخص مؤشرات منح الإئتمان حيث احتلت الجزائر المرتبة 177 من أصل 190 دولة، فيما احتلت كل من المغرب وتونس المرتبة الخامسة بعد المئة 105 ومصر المرتبة 90 وذلك راجع لـ :

- استمرار احتكار الدولة لسوق المنتجات المالية، سواء من خلال التمويل المباشر، أو عن طريق ضمان القروض (CGCI،FGAR ، صناديق الإستثمار الولائية)
- عدم إتخاذ أي مبادرات لإنشاء مكاتب للقروض أو سجل للأصول المنقولة.

خامسا: دعم وتنمية الكفاءات والابتكار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:يقيم هذا البعد مجالات السياسة الحكومية الرامية لدعم الكفاءات والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينقسم إلى بعدين فرعيين هما:[1]

1-كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقيم سياسات وممارسات تنمية رأس المال البشري وتأثيرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويركز على وجه الخصوص على مدى توافر التكوين ومدى ملائمته لإحتياجات هذه المؤسسات، جودة التكوين وتكييفه مع المؤسسات الناشئة والمتوسعة، وكذا ضمان الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-دعم الإبتكار: يقيم سياسات دعم الإبداع ونقل التكنولوجيا، مثل وضع مقاربة استراتيجية للسياسة الابتكارية وإنشاء مراكز للإبتكار والتكنولوجيا، إضافة إلى تطوير خدمات واسعة من الدعم التقني والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة .

والجدول الموالي يبين نتائج تقييم تنمية ودعم الكفاءات والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

[1] _ OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , op- cit, p 161 .

جدول رقم (3_25): تقييم تنمية ودعم الكفاءات والإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الأبعاد / المؤشرات	المعامل	تقييم سنة 2008(1-5)	تقييم سنة 2013(1-5)
دعم كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
-تحليل احتياجات التكوين.	3	غير معتمد	2
-توافر التكوين.	2	1	3.5
-تكوين المؤسسات الناشئة (Start_ ups).	2	2	2
-تكوين المؤسسات.	2	1	1
-نمو المؤسسات.	2	1	3
-الوصول إلى الأسواق الدولية.	3	2	2
-ضمان الجودة.	2	غير معتمد	2
-كفاءات التنمية المستدامة للمؤسسة.	3	غير معتمد	2.5
المتوسط المرجح الشامل		**-**	**2.7**
دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
-ممثلي الكفاءات والمهام.	2	غير معتمد	2
-المقاربة الاستراتيجية للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3	2	2.5
-تخصيص قروض لموازنة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	2	غير معتمد	2
-إنشاء مراكز للإبتكار والتكنولوجيا.	1	1.5	2
-المعلومات عن خدمات دعم الإبتكار.	2	غير معتمد	2
-خدمات الدعم المالي.	1	1.5	3
-الأدوات المستخدمة لدعم التعاون بين المؤ.ص.م والمؤسسات البحثية والجامعات	1	غير معتمد	2.5
-الإعانات الحكومية للبحث والتطوير.	1	غير معتمد	3
-حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبتكرة المرتبطة بالتكنولوجيا .	1	غير معتمد	2
-حدائق العلوم/ العناقيد التنافسية ومرافق تعزيز التشبيك.	1	غير معتمد	2
المتوسط المرجح الشامل		**-**	**2.3**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , édition OCDE, 2014, pp, pp (166_173)

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، عدم تحسن أغلب مؤشرات تقييم دعم كفاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008_2013)، وهذا ما نلمسه من خلال ثبات مؤشرات تقييم تكوين المؤسسات الناشئة، تكوين المؤسسات والوصول إلى الأسواق الدولية؛ كما نلاحظ ضعف أغلب نتائج مؤشر تقييم دعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لم تتجاوز قيمة المتوسط المرجع الشامل (2,3)، إذا ما قورنت بدول الجوار كتونس والمغرب التي حققت متوسط مرجع بلغ 3,4، وذلك على الرغم من التحسن الذي شهدته مؤشرات: المقاربة الاستراتيجية للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مراكز للإبتكار والتكنولوجيا، خدمات الدعم المالي، كما حقق مؤشر الإعانات الحكومية للبحث والتطوير ومؤشر حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة المبتكرة ومؤشر حدائق العلوم ومؤشر أدوات المستخدمة لدعم التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البحثية والجامعات نتائج مقبولة نوعا ما ويرجع ذلك لـ :

– إتخاذ الجزائر منذ سنة 2008 لمجموعة مبادرات لترقية ودعم الإبتكار تشمل: القطاع الخاص والجامعات ومركز البحث ومنها:

- إنشاء مراكز تكنولوجية على مستوى الجامعات.
- إطلاق 34 برنامج وطني للبحث من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- استحداث شبكة للبحث والتطوير تجمع جامعات، مراكز بحث وممثلين اقتصاديين عن قطاع TIC.
- دخول الحاضنة التكنولوجية لسيدي عبد الله حيز الخدمة وإطلاق ثلاث حاضنات أعمال تكنولوجية بكل من وهران، باتنة وعنابة.
- دخول الحديقة العلمية لسيدي عبد الله حيز الخدمة والقطب التكنولوجي للطاقة الشمسية لحاسي رمل.
- اتخاذ عدة إجراءات في مجال الدعم المالي لترقية الإبتكار من خلال صندوق تملك الإستعمال وتطوير التكنولوجيا الإعلام والإتصال (2009)، صندوق ترفيه التنافسية الصناعية (2012)،

البرنامج متعدد الأطراف لدعم إنشاء المؤسسات المبتكرة في البحر الأبيض المتوسط، البرنامج الوطني للمؤسسات الناشئة التكنولوجيا (2013).

ولكن بالرغم من هذا مازال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المحدود نسبيا، فهناك حاجة إلى توسيع وتحديث وتفعيل مرافق الحضانة، ودعم إنشاء شبكات توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الديناميكية، إمكانية تطوير مشاريع بالتعاون مع المؤسسات الكبرى والمخابر البحثية والشركاء الأجانب.

- **تحليل التطورات الحاصلة بعد سنة 2013**:

لا يوجد أي تطورات مهمة في هذا المجال، عدا إسناد مهمة ترقية الابتكار للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إثر تغيير طابعها القانوني و إسمها لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الابتكار حسب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 ؛ولكن لم يتم بعد تحديد استراتيجية واضحة المعالم من قبل الحكومات لترقية ودعم الإبتكار.

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على وزن قطاع المؤ.ص.م ضمن النسيج الاقتصادي، وتقييم أدائه خلال العشريتين الاخيرتين ، ومن خلال معاينة الاحصائيات المتاحة وجدنا أن هذا قطاع يكاد يكون خاص 99,99%، يتكون من مؤسسات فتية وذات حجم صغير ، حيث تمثل المؤسسات المصغرة 97% بينما لاتمثل المؤسسات المتوسطة سوى 0.4%، وهذا ما يؤثر سلبا على إحداث التكامل والترابط بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة كما أن أكثر من نصف هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما لا يمثل قطاع الصناعات التحويلية سوى 8,74% من إجمالي المؤسسات وتبقى هذه النسبة جدضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة ولديه تجربة لأكثر من 50 سنة في المجال الصناعي ؛كثافة القطاع دون المعدل الدولي بـ 17 1000/PME ساكن، مع وجود فروقات معتبرة بين الشمال، الهضاب العليا، والجنوب، يعرف هذا القطاع معدل عالي من الوفيات (21%)، أي 21 حالة وفاة تقابل 100 حالة إنشاء جديدة.

ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المؤ.ص.م في إجمالي التشغيل من 14.39%سنة 2005 إلى 16.69% سنة 2010، لتصل إلى 22.38% في 2015، و24.74% سنة2018 ، متوسط ما توظف كل مؤسسة ما بين 2 و3 عمال، بالنسبة لمساهمة هذا القطاع في خلق القيمة المضافة : فقد عرف PIB خارج المحروقات تحسنا ملحوظا حيث بلغ متوسط معدل نموه 5.6% خلال الفترة 2001-2018 ،تجاوزت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع الخاص فيه 80% ،لكن هذا النمو توسعي يعتمد بالأساس على الزيادة في عوامل الانتاج المتمثلة في النفقات العمومية والتي كانت المنشط الأول للقطاعات المحققة لمعدلات نمو مرتفعة ، وأيضا هذا النمو ذو إنتاجية ضعيفة حيث أن أكثر من 75% من النمو ناتج عن القطاعات ذات الأصول غير القابلة للمبادلة، التجارة ، النقل، البناء...إلخ.

عن مساهمة المؤ ص وم في التصدير فهي هامشية حيث بلغت نسبة الصادرات خارج المحزوقات من إجمالي الصادرات في المتوسط 3.4% خلال الفترة 2001-1017، مما سبق يمكن القول أن أداء قطاع المؤ ص وم مازال ضعيف ولم يحتل بعد هذا القطاع المكانة التي هو عليها في الاقتصاديات لمتطورة، الناشئة وحتى النامية، ويرجع هذا إلى عدة قيود مازالت تثبط الاستثمار وتقف أمام تطور ونمو هذه المؤسسات، أهمها البيروقراطية، الرشوة، الوصول للتمويل، عدم إستقرار السياسات، التضخم وإرتفاع معدلات الضرائب .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التعرف في الفصول السابقة على أهم أشكال الإصلاح التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في إطار تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وتقييم أثارها على أداء القطاع ككل ، من خلال تبيان نمو مؤسساته، ومساهمتها في التشغيل وفي خلق الثروة، نحاول في هذا الفصل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار فرضياتها، من خلال إجراء دراسة ميدانية، ترتكز على استبيان تم إعداده من طرف الباحثة إنطلاقا من فرضيات البحث، والملاحظات الميدانية، وباعتماد على مختلف الدراسات السابقة، وبالاستعانة بآراء بعض المختصين، وصولا إلى الشكل النهائي له.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف أشكال الإصلاح التي مست هذا القطاع خلال العشريتين الأخيرتين، وتقييم أثار هذه الإصلاحات على الأداء الكلي للمؤسسات والأبعاد الأربعة الفرعية له، مستخدمين في ذلك بطاقة الأداء المتوازن، والمتكونة من أربعة محاور أساسية: المحور المالي، محور الزبائن، محور التعلم والنمو، محور العمليات الداخلية.

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث إجراءات الدراسة الميدانية من خلال توضيح أدوات الدراسة وكيفية إعدادها والخطوات المتبعة للتحقق من صدقها وثباتها، وصف لمجتمع وعينة الدراسة، التذكير بأهداف الدراسة متغيراتها بالإضافة إلى عرض لمختلف الأساليب الإحصائية التي تمت الإستعانة بها في معالجة وتحليل البيانات.

المطلب الأول: وسائل جمع البيانات

تم الإعتماد على عدة أساليب لجمع البيانات في هذه الدراسة فبالإضافة إلى مراجعة الأدبيات النظرية ومختلف الإحصائيات الكلية الخاصة بموضوع البحث، إعتمدنا أساسا على أسلوبي الإستبيان والمقابلة في الجانب الميداني.

أولا: إعداد وبناء الاستبيان

إن مرحلة إعداد الاستبيان هي المرحلة الأكثر تعقيد وصعوبة، حيث أخذت الكثير من الوقت والجهد، فبعد مراجعة عميقة للأدبيات النظرية، والدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة، وانطلاقا من فرضيات البحث، تم اعداد مجموعة من الأسئلة المعبرة عن متغيرات الدراسة في شكل محاور بحث، وبعد مناقشتها مع بعض الأساتذة والمختصين وإجراء بعض التعديلات حصلنا على الشكل النهائي للإستبيان، وعموما فقط مرت عملية تحضير أسئلة الإستبيان بالمراحل التالية:

- الإطلاع النظري والإعتماد على الدراسات السابقة التي اعتمدت على الإستبانات مماثلة في تحديد شكل وصياغة الأسئلة ومحاور الإستبيان
- الإتصال بالمختصين والباحثين في مجال سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، وعلى مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصندوق الضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR، لتعديل مضمون الاستبيان والإحاطة بكل جوانب الإشكالية.
- الإتصال بالأساتذة المختصين في الإحصاء على المستوى جامعتنا وجامعات أخرى، لتعديل شكل الإستبيان حتى نتمكن من معالجة البيانات وفق برنامج الرزم الإحصائية SPSS بنسختة رقم 23.0

ثانيا: محاور الاستبيان

أخذا بعين الاعتبار الإشكالية المطروحة في هذا البحث المتمثلة في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في أشكال الإصلاح، والمتغير التابع والمتمثل في أداء المؤسسة قمنا بإعداد الإستبيان المدرج في الملحق رقم()، كما أرفقناه بتقديم مختصر موجه لأصحاب المؤسسات نوضح فيه طبيعة الدراسة وأهدافها والغرض من هذه البيانات، وأنها ستستخدم في إطار دراسة أكاديمية لا غير.

يتكون الاستبيان من ثلاث أقسام أساسية: الجزء الأول خاص بتعاريف المؤسسة والمقاول ويحتوي على معلومات عامة تتعلق بعمر المؤسسة، قطاع النشاط، عدد العمال، الشكل القانوني، سن المقاول، مستواه الدراسي، العلاقة بين الملكية والتسيير، مصادر تمويل المؤسسة والأسواق التي تتعامل معها فيما يخص التمويل والتسويق.

الجزء الثاني ويتمثل في تقييم لمستوى إستفادة المؤسسة من مختلف أشكال الإصلاحات الاقتصادية، التي مست قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي خلال العشريتين الأخيرتين.

الجزء الثالث يتضمن تقييم أداء المؤسسات المدروسة خلال الخمس سنوات الأخيرة بالإعتماد على بطاقة الأداء المتوازن التي تتكون من أربعة أبعاد: البعد المالي، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية بعد التعلم والنمو.

المطلب الثالث: المنهجية المتبعة لإختبار صدق والثبات أداة الدراسة

يتناول هذا الجزء الخطوات المتبعة للتأكد من مدى صحة المقياس المستخدم في قياس متغيرات الدراسة وذلك من حيث الثبات والصدق الذي يتمتع به، وعموما فقد إعتمدنا على المراحل التالية:

1- **صدق الأداة:** يعد الصدق من أهم شروط المقياس وفقدان هذا الشرط يعني عدم صلاحيته وعدم إعتماد نتائجه، والصدق عموما يعني مقدرة الأداة على قياس ما وضعت لأجله، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ. **الصدق الظاهري:** يقصد بالصدق الظاهري التأكد من أن الأداة أو المقياس يحتوي على عناصر، وفقرات وأسئلة منطقية معبرة وكافية وشاملة لأبعاد الظاهرة المبحوثة أو قادرة على قياس ما صممت من اجل قياسه، ويطلق عليه أحيانا بصدق المحتوى ويتعلق بالتقدير أو الحكم الفني من خبراء

متخصصين حول مدى ملائمة المقياس للصفة المراد قياسها، ولهذا الغرض فقد تم التأكد من صدق الظاهري للإستبيان من خلال:

- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة مع موضوع البحث والتي تم إختبار صدقها وثباتها ومن ثمة الإستعانة بها في تطوير استبانة هذه الدراسة.
- عرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء والمختصين في سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونخص بالذكر إطارات من وزارة الصناعة والمناجم،ANDPME،FGAR، ولقد أفادتنا أرائهم بشأن حصر وتحديد أشكال الإصلاحات الاقتصادية التي مست قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين، حيث تم تخفيض عدد العبارات الخاصة بهذا المحور من عشرة إلى سبعة فقط.
- مناقشة الاستبيان مع مجموعة من الأساتذة المحكمين من جامعة تيارت وجامعة شلف واجراء تعديلات بناء على الاقتراحات المقدمة، حيث تم حذف وتعديل بعض الأسئلة لتصبح الإستبانة في شكلها النهائي الذي تضمن 55 عبارة عوض 60.

ب. **الصدق البنائي:** بعد إنتهاء الخطوة السابقة قمنا بإجراء اختبار تجريبي على عينة مكونة من 30 مؤسسة، وهذا للتأكد من صلاحية الإستبيان والحكم على مدى ملائمته لتحقيق أهداف الدراسة، واكتشاف إذا ما كان هناك نقائص، أو عدم فهم بعض الأسئلة من طرف الأشخاص المبحوثين ؛ إن الإعتماد على الأسلوبين السابقين ساهما إسهاما كبيرا في تعديل الاستبيان وجاهزيته حتى يعرض في شكله النهائي السليم والواضح.

2- **ثبات الأداة:** يقصد بثبات الإستبيان أن يعطي نفس النتائج تقريبا في حال تكرار تقديمه ضمن نفس الشروط في فترات زمنية مختلفة، ويقاس الثبات احصائيا من خلال معامل الثبات (ألفا كرونباخ) والذي تتراوح قيمته عموما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما زادت قيمة المعامل واقتربت من الواحد دل ذلك على ان الأداة تتمتع بثبات مرتفع والعكس صحيح، على العموم تشير أغلب الدراسات إلى إعتبار أن الأداة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات في حال تجاوز المعامل قيمة 0,6

من خلال إجراء الإختبار لإستبيان ككل ولكل متغير من متغيرات الدراسة على حدى، تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-1): معاملات الثبات للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق: الجذر التربيعي للثبات
الإصلاحات الاقتصادية	07	0,720	0.848
أداء المؤسسة	36	0,930	0,964
البعد المالي	08	0,791	0,889
بعد الزبائن	06	0,753	0,867
بعد العمليات الداخلية	10	0,809	0,899
بعد التعلم والنمو	12	0,849	0,921
الإجمالي	43	0,910	0,953

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSSV23

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ عرف قيما مقبولة جدا، حيث سجل المعامل لمحور "الإصلاحات الاقتصادية" قيمة 0,720، كما سجل قيما تراوحت مابين [0,753،0,849] للمحور الثاني" تقييم أداء المؤسسة"، حيث سجل محور التعلم والنمو أعلى قيمة بلغت 0,849 بينما سجل محور الزبائن أدنى قيمة ب 0,753، وقد بلغ مجمل المحور الثاني قيمة 0,930، بينما بلغ معامل ألفا كرونباخ لإجمالي فقرات الاستبيان قيمة 0,910 وهي قيمة مرتفعة جدا تعكس درجة الثبات العالية التي يتمتع بها.

من جانب آخر سجل معامل الصدق الذي يعبر عنه بالجذر التربيعي لمعامل ألفاكرونباخ، قيما معتبرة جدا تراوحت ما بين [0,848، 0,953]، حيث سجل المحور الثاني " تقييم أداء المؤسسة" قيمة 0,964، وبلغ فيه بعد التعلم والنمو أكبر قيمة ب 0,921، يليه بعد العمليات الداخلية ب 0,899، وفي الأخير بعد الزبائن ب 0,867، وسجلت قيمة الصدق للاستبيان ككل قيمة 0,953، وهذا ما يدل على أن الاستبيان صالح للدراسة أي أن كل العبارات ملائمة وموافقة للهدف الذي وضعت لأجله، ودلالة α=0,910 تعني أنه لو تكرر نفس الإستبيان على نفس العينة بعد مدة زمنية فإن الإجابات ستتماثل ب 91% أما عن دلالة العبارات في تقوية قيمة ألفا كرونباخ فنوضحها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(4–2):معامل الثبات لعبارات محاور الاستبيان

العبارات	Cronbach's Alpha if Item Deleted	العبارات	Cronbach's Alpha if Item Deleted
العبارة13	0,906	العبارة35	0,906
العبارة14	0,910	العبارة36	0,909
العبارة15	0,909	العبارة37	0,909
العبارة16	0,913	العبارة38	0,908
العبارة17	0,910	العبارة39	0,906
العبارة18	0,908	العبارة40	0,908
العبارة19	0,908	العبارة41	0,905
العبارة20	0,907	العبارة42	0,907
العبارة21	0,907	العبارة43	0,907
العبارة22	0,907	العبارة44	0,910
العبارة23	0,907	العبارة45	0,906
العبارة24	0,909	العبارة46	0,906
العبارة25	0,907	العبارة47	0,907
العبارة26	0,907	العبارة48	0,905
العبارة27	0,909	العبارة49	0,905
العبارة28	0,907	العبارة50	0,906
العبارة29	0,907	العبارة51	0,904
العبارة30	0,907	العبارة52	0,903
العبارة31	0,906	العبارة53	0,904
العبارة32	0,908	العبارة54	0,906
العبارة33	0,906	العبارة55	0,905
العبارة34	0,906		

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSSV23

المطلب الثاني: المجتمع، عينة الدراسة و متغيراتها

يتمثل هدف هذه الدراسة في تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الخمس سنوات الأخيرة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن والتي تتكون من أربعة أبعاد أساسية: البعد المالي، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو ومحاولة إيجاد علاقة بين مستوى أدائها والاصلاحات التي استفادت

منها، لإظهار إذا ما كان هناك أثر للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة خلال العشريتين الأخيرتين على أداء مؤسسات هذا القطاع.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

1. **مجتمع الدراسة:** يقصد بمجتمع الدراسة جميع المفردات التي تتضمن الخصائص المطلوب دراستها، وتماشيا مع أهداف البحث فإن مجتمع الدراسة يكون جميع المؤسسات التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب المشرع الجزائري الناشطة على المستوى الوطني، مهما كان قطاع النشاط الذي تنتمي إليه.
2. **عينة الدراسة:** خلال شهر نوفمبر من سنة 2018 قمنا بزيارة ميدانية لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى وزارة الصناعة والمناجم، وأيضا زيارة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتواصلنا مع بعض الإطارات على مستوى هذه الهيئات، وبعد عرض الاستبيان عليهم، وتوضيح إشكالية الدراسة وأهدافها، تحصلنا على قاعدة بيانات لـ 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من المديرية تضم معلومات هامة عن المؤسسات ومنها البريد الإلكتروني رقم الهاتف الشخصي لصاحب المؤسسة، وكانت هذه المعلومات لعينة يتم التعامل معها من طرف المديرية عند إجراء بحوث واستقصاءات مماثلة ؛ كما تحصلنا من الوكالة الوطنية على قاعدة بيانات أخرى لـ 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تتواصل معها الوكالة في إطار الترويج للبرنامج الوطني الجديد للتأهيل.
3. **إجراءات جمع البيانات الأولية:** تمثلت عملية جمع البيانات الأولية من خلال طريقتين أساسيتين.

أ. عن طريق استمارة الاستبيان: قمنا بتوزيع الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني للمؤسسات، مرفق باتصال هاتفي مع صاحب المؤسسة، لتأكيد على ضرورة التعاون معنا لإتمام هذه الدراسة، والتذكير بسرية المعلومات المتحصل عليها وعدم استخدامها إلا في إطار البحث الأكاديمي وكان ذلك خلال الفترة الممتدة من 2019/01/30 إلى غاية 2019/05/25 ولكن لعدم تجاوب الكثير من أصحاب المؤسسات مع الاستقصاء، وكذلك لعدم تمكننا من التواصل مع البعض منهم بسبب تغيير البريد الإلكتروني، أو رقم الهاتف الشخصي، فإننا لم نتمكن من استرجاع سوى 74

استمارة تضمنت بعض الاستبيانات المسترجعة قيما مفقودة، وهذا ما أدى إلى إلغاء 07 استمارات.

ب. **عن طريق المقابلة:** من خلال تواجدنا على مستوى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، تم تعريفنا بالسيد مدير الصندوق الوطني لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."FGAR"، وهو شخص جد متعاون، ساهم فيما بعد في استضفتنا على مستوى المقر الرئيسي للصندوق لمدة أسبوع قمنا خلالها باجراء مقابلات شخصية مع عدد من أصحاب المؤسسات الوافدين على الصندوق، حيث تمكنا من تعبئة 19 استمارة وبالتالي شملت العينة النهائية لهذه الدراسة على 86 استبانة، تضم عدة ولايات من الوطن تغطي مناطق الشمال، الهضاب العليا والجنوب وتنشط ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثانيا: متغيرات الدراسة:

1- **المتغيرات المستقلة:** تضمنت الدراسة متغير مستقل واحد والمتمثل في الإصلاحات الاقتصادية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000_ 2019، وتمت صياغة هذه العبارات بعد الإطلاع على مختلف سياسات دعم وترقية هذا القطاع من خلال القوانين والهيئات الداعمة، كما استفدنا في هذا المجال بصورة كبيرة من نصائح واقتراحات إطارات على مستوى كل من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وكذلك صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR؛ كما تم الإعتماد في الإجابة على هذه العبارات على سلم ليكارت الخماسي. (لا شيء "عدم الإستفادة"، استفادة ضعيفة، متوسطة ،جيدة، ممتازة).

وقد جاءت هذه العبارات في شكلها النهائي على النحو الذي يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم(4_3): العبارات الخاصة بالمتغير المستقل.

المتغير	المجال	العبارات المستخدمة لقياس المتغير
الإصلاحات الاقتصادية	[19_13]	المرافقة والتوجيه في بداية النشاط (مراكز التسهيل/ الحاضنات)
		الدعم المالي في إطار هيئات المرافقة والإدماج الاجتماعي (ANSEJ/ ANGEM/ CNAC)
		دعم وتحفيز الإستثمار في إطار جهاز ANDI
		المساعدة في الحصول على التمويل البنكي (شركات رأسمال المخاطر، FGAR، CGCI....)
		المساعدة في الحصول على العقار الصناعي (CALPIREF/ ANIREF)
		الحصول على تحفيزات ودعم في إطار ترقية الصادرات (ALGEX/ CAGEX/ PROMEX)
		الإستفادة من أحد برامج التأهيل.

المصدر: من إعداد الطالبة

2-**المتغير التابع**: يتمثل في الأداء الكلي للمؤسسة والذي نقوم بتقييمه باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المتكونة من أربعة أبعاد: البعد المالي، الزبائن، العمليات الداخلية بعد التعلم والنمو ولقد تمت صياغة العبارات التي تتناسب مع كل بعد من الأبعاد السابقة بالإعتماد على العديد من المراجع والدراسات التي تم التطرق إليها خلال البحث ونذكر منها:

- Hélène Bergeron**," Les indicateurs de performance en contexte PME quel modèle appliquer ?"**, 21ème congres de L'AFC, France, Mai 2000, p 20.

- Kansab jamila, Kansab jamila, **"l'impact de la mise à niveau sur les performances des PME Algériennes",** thése de doctorat en sciences économiques , faculté des sciences 2conomiques, commerciales et des sciences de gestion, universitéd'oran2, 2016/2017, pp (299_ 301) .

- Boudjemaa Amroune ,"**Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la** PME **dans un environnement ouvert et intense : cas de l'Algérie "**, thèse de doctorat en administration, université du Québec à Montréal , 2014, pp (367_ 378) .

ولقد جاءت العبارات على النحو الذي يظهره الجدول التالي:

جدول رقم(4_4): العبارات الخاصة بالمتغير التابع.

المتغير	المجال	العبارات المستخدمة لقياس المتغير
البعد المالي	[27_20]	المردودية المالية: النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة
		المردودية الاقتصادية: نتيجة الإستغلال بعد الضريبة/ مجموع الأصول
		القيمة المضافة VA
		رقم الأعمال CA
		رقم صادرات الأعمال
		إنتاجية العمل: مصاريف العمال/ القيمة المضافة
		تخفيض التكاليف
		معدل المديونية: مجموع الديون/ الأموال الخاصة.
بعد العملاء	[33_28]	تطور الحصة السوقية
		رضا الزبائن
		وفاء الزبائن حسب معدل الإحتباس
		المحافظة على الزبائن
		إكتساب زبائن جدد
		عدد الشكاوي المقدمة من طرف الزبائن
بعد العمليات الداخلية	[43_34]	تنويع المنتجات/ الخدمات المقدمة
		تحسين نوعية المنتجات/ الخدمات المقدمة
		معدل استخدام طاقة الإنتاج
		التحكم في تسيير المخزون
		إحترام مواعيد التسليم
		الإستثمار في البحث والتطوير كنسبة من رقم الأعمال.
		عدد المنتجات/ خدمات الجديدة المطروحة.
		عدد شهادات ISO المحصل عليها
		تقديم خدمات ما بعد البيع
بعد التعلم والنمو	[55_44]	معدل رضا العمال
		معدل الغيابات
		معدل دوران العمال(TURNOVER)
		معدل الصراعات
		معدل التأطير: عدد الإطارات/ العمال
		زمن التكوين المتوسط لكل عامل
		الأخذ بعين الإعتبار إقتراحات العمال
		الاستثمار للحصول على تكنولوجيات الحديثة كنسبة من رقم الأعمال
		نوعية نظام المعلومات
		الإستثمار السنوي في تكنولوجيا المعلومات والإتصال
		الإشتراك في شبكة الأنترنيت
		امتلاك المؤسسة لموقع الإلكتروني

المصدر: من إعداد الطالبة.

المبحث الثاني: خصائص ومميزات عينة الدراسة

سنقوم من خلال هذا المبحث باستعراض خصائص عينة الدراسة من خلال تقديم وصف عام لأهم الخصائص الديموغرافية المميزة لأفراد العينة،بالإضافة إلى معلومات أخرى تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شملها البحث، كما سنقوم بتحليل اتجاهات محاور الدراسة.

المطلب الأول: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

اشتملت الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة خمس متغيرات رئيسة هي: السن، الجنس، المستوى الدراسي، العلاقة بين الملكية والتسيير، اتخاذ القرارات، ويمكن توضيح هذه الخصائص من خلال الاشكال الموالية.

أولا: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن: يمكن رصد توزيع أفراد العينة حسب متغير السن من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-1): توزيع افراد العينة حسب متغير السن

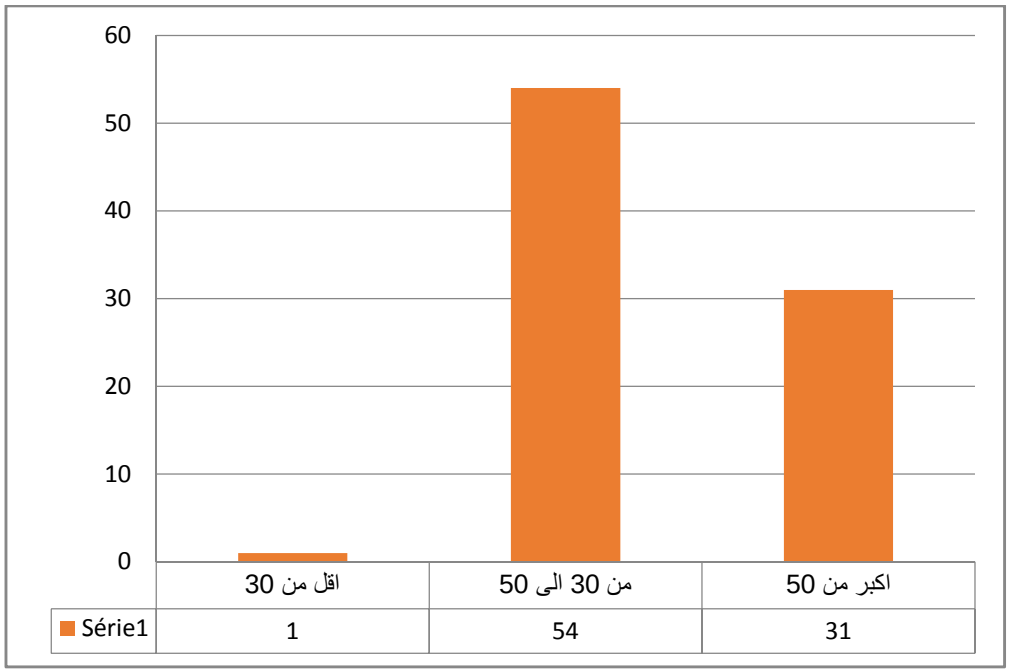

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الغالبية العظمى لأفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 30-50 سنه بنسبة 62,79%،لأن هذه المرحلة العمرية تعتبر المرحلة الأكثر ملائمة لممارسة النشاط المقاولاتي، حيث يمتلك مقاولون القوة والخبرة اللازمة لإنشاء وتسيير مؤسسة، ثم تليها الفئة العمرية أكثر من

50 سنة، حيث بلغت نسبة المبحوثين فيها 36,05%، في حين لا يتعدى أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية اقل من 30 سنه ما نسبته1.16%.

ثانيا: توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس: يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (4–2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

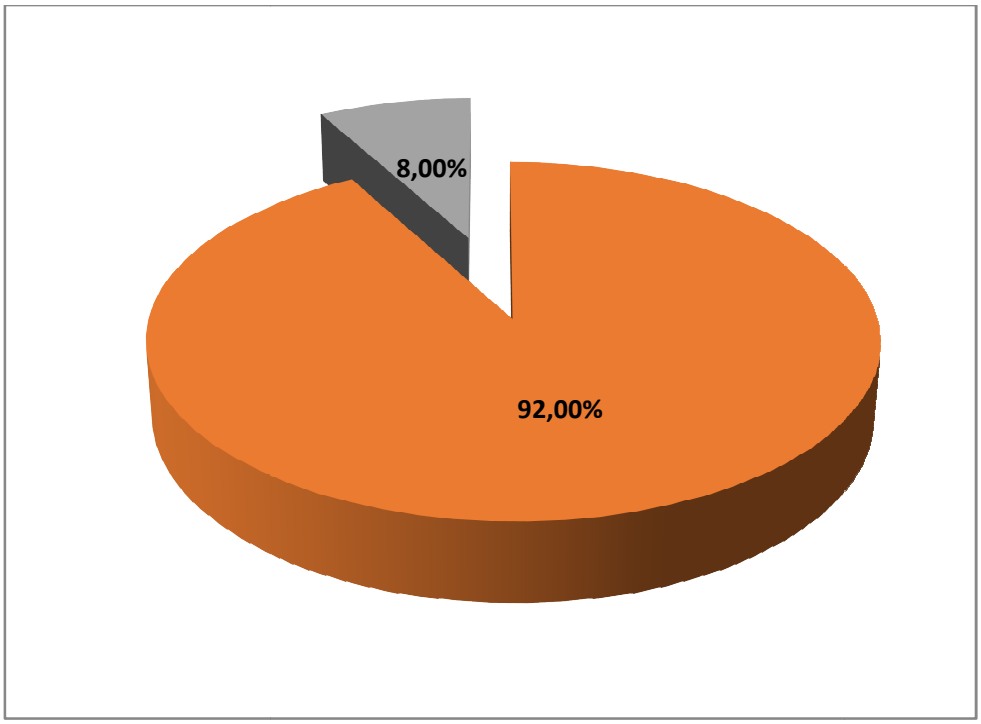

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

يوضح الشكل السابق ان غالبية افراد العينة هم من فئة الذكور، أي 79 فرد من المبحوثين،بنسبة تقدر بحوالي 92%، مقابل فقط 07 مقاولات نساء، أي ما نسبته بالتقريب 8%، وهي في الواقع تعكس النسبة الوطنية، حيث يهيمن جنس الذكور على النشاط المقاولاتي في الجزائر لأسباب تتعلق بالجانب الثقافي والديني.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي: بشكل عام يمتلك معظم الأفراد المبحوثين مستوى التعليم الثانوي على الأقل، حيث وصل عددهم 79 شخص مقابل 07 أشخاص لديهم مستوى متوسط أو اقل وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي.

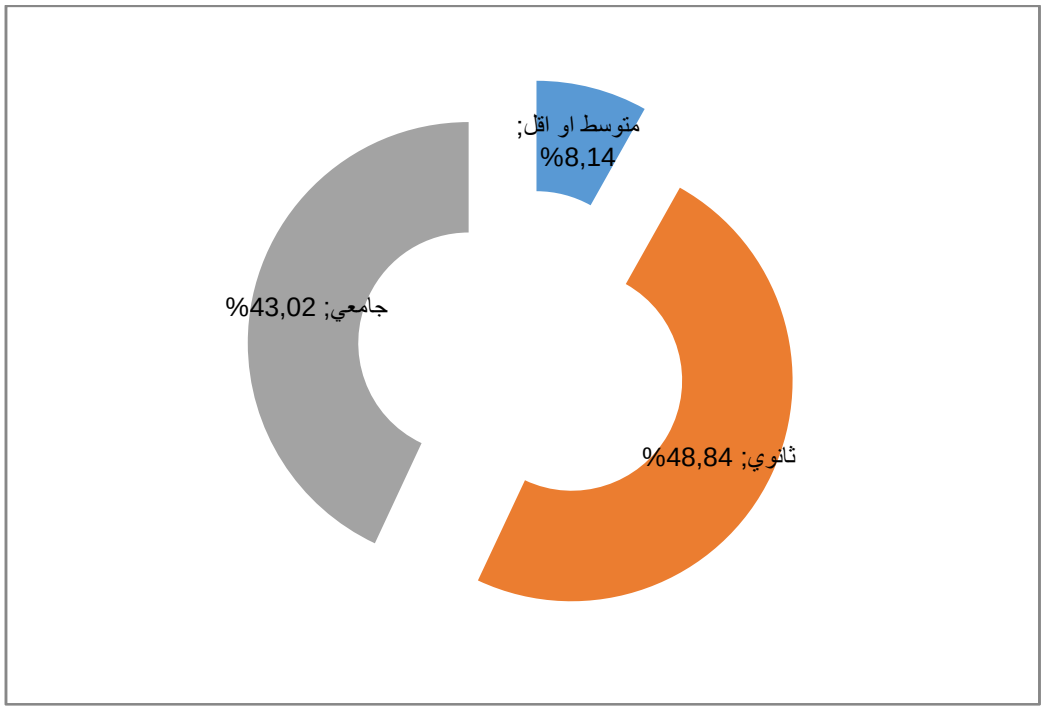

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

يتضح لنا من خلال الشكل ان 48.84% من افراد العينة لديهم مستوى ثانوي، وجاءت فئة المستوى الجامعي في المرتبة الثانية بنسبة43.02%، اما فئة المستوى متوسط أو أقل فقد مثلت ما نسبته 8,14% ويفسر هذا التوزيع بطبيعة النشاط، حيث ان بعض القطاعات لا تتطلب مؤهلات علمية عالية كالخدمات ،البناء والأشغال العمومية، فلاحة، النقل ...الخ

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب متغير العلاقة بين الملكية والتسيير :يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم (4-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير العلاقة بين الملكية والتسيير

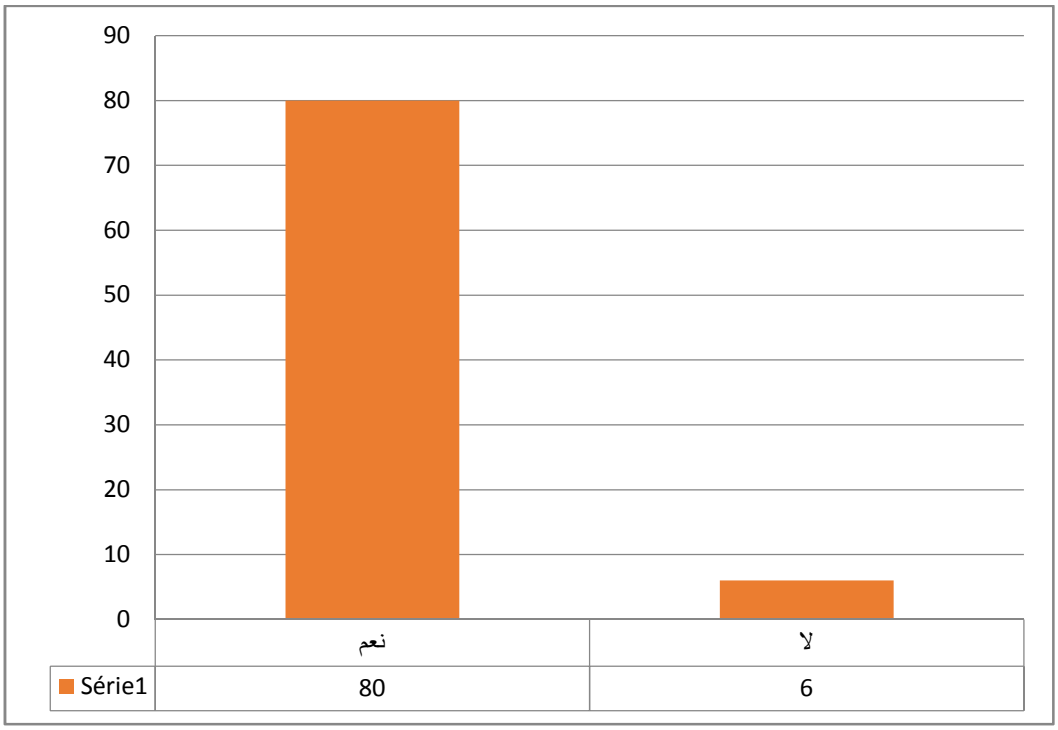

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن أغلبية المسيرين هم الأشخاص المالكين للمؤسسة،أي أن هناك جمع بين الملكية و التسيير في 80 مؤسسة، ما نسبته 93%، بينما في 06 مؤسسات المتبقية فان مالك المؤسسة ليس هو المدير و هذا بنسبة07%.

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب متغير اتخاذ القرارات: يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم (4-5): توزيع أفراد العينة حسب متغير اتخاذ القرارات

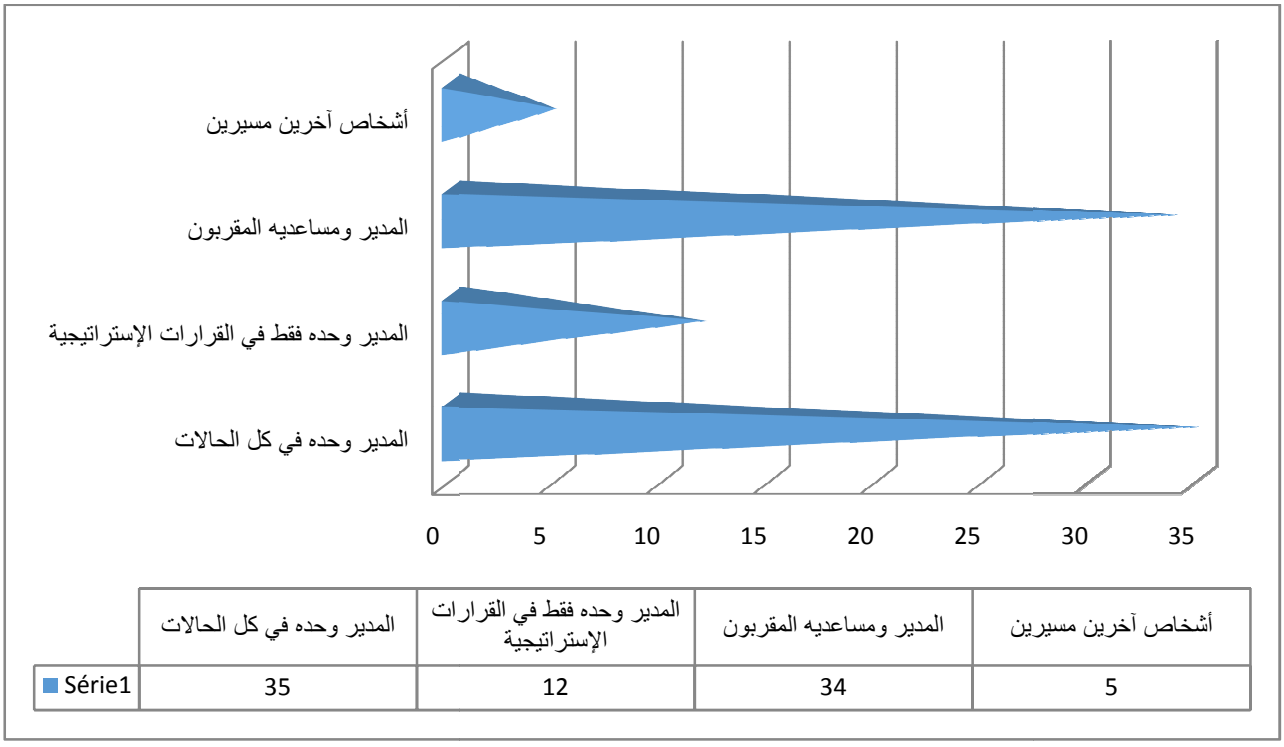

	المدير وحده في كل الحالات	المدير وحده فقط في القرارات الإستراتيجية	المدير ومساعديه المقربون	أشخاص آخرين مسيرين
Série1	35	12	34	5

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

من خلال الشكل نلاحظ أنه في أغلب المؤسسات المدروسة يتم إتخاذ القرارات من طرف المدير وحده في كل الحالات وهذا بنسبة40.70%تقريبا، او من طرف المدير ومساعديه المقربون وهذا بنسبة 39.53%، بينما لا تتجاوز نسبه المؤسسات التي تتخذ فيها القرارات من طرف المدير وحده فقط في حالة القرارات الاستراتيجية 13,95%، ونسبة المؤسسات التي تتخذ فيها القرارات من طرف أشخاص أخرين مسيرين 5.81%، وهو ما يدعم الخاصية المدروسة سابقا وهي أنه في اغلب المؤسسات هناك جمع بين الملكية والتسيير .

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المدروسة

في هذا الجزء سوف نستعرض بعض خصائص المؤسسات المدروسة والتي يمكن توضيحها من خلال الأشكال الموالية.

أولا: توزيع مؤسسات العينة حسب الاقدمية: وفقا لهذا المتغير فإن 59 %من المؤسسات إنطلقت في ممارسة نشاطها بعد سنه 2000، و 36% خلال الفترة 1990-2000،بينما 5 % من المؤسسات فقط بدأت في مزاولة نشاطها قبل سنه 1990، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-6): توزيع مؤسسات العينة حسب الأقدمية

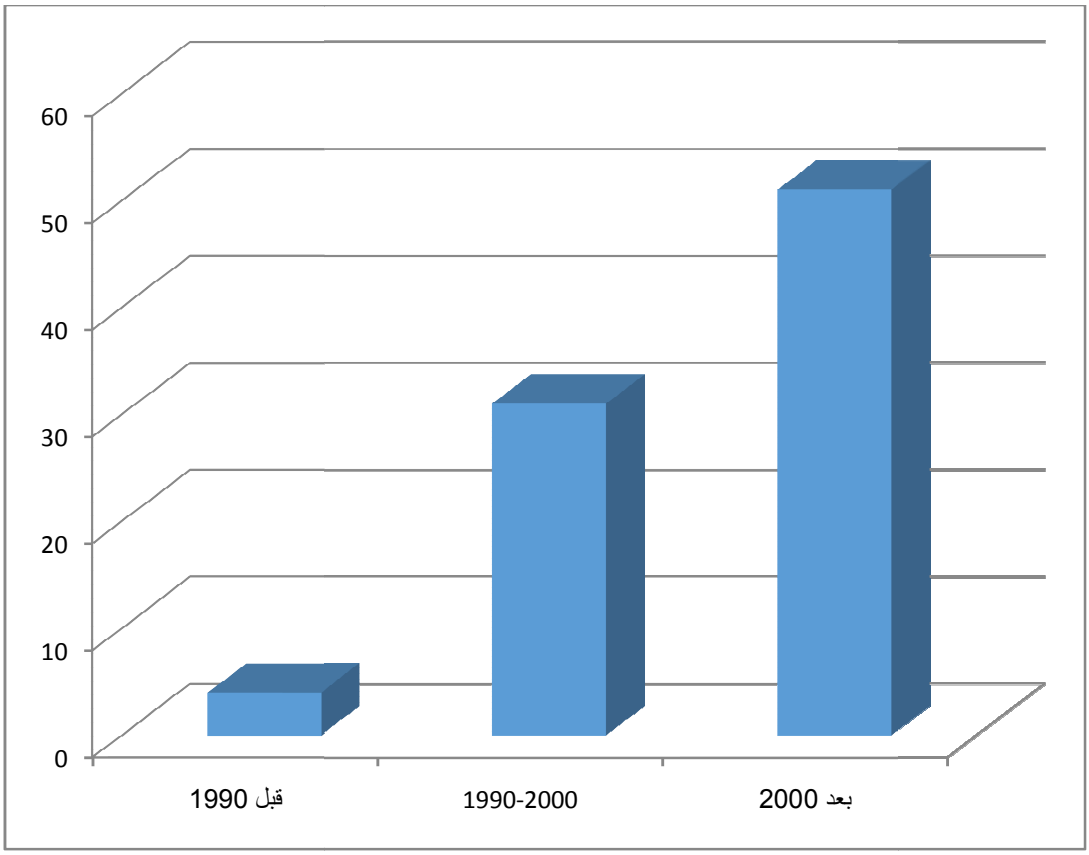

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

ثانيا:توزيع مؤسسات العينة حسب الشكل القانوني: يمكن رصد متغير الشكل القانوني لعينةالدراسة من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (4-7): توزيع افراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة

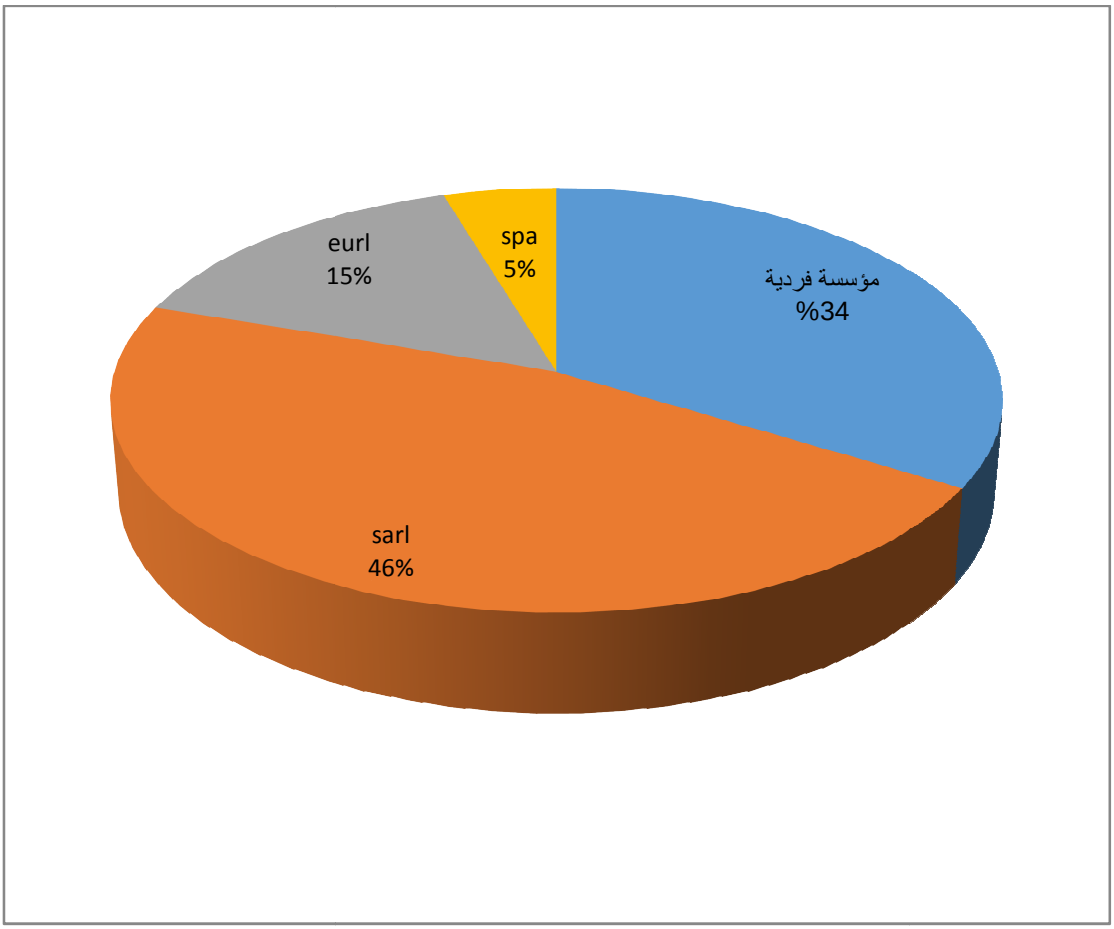

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

بخصوص الشكل القانوني فقد إستحوذت المؤسسات ذات المسؤولية المحدودةSARL على الأغلبية العظمى، حيث بلغت 40 مؤسسة بنسبة 46%، في الرتبة الثانية نجد المؤسسات الفردية ب 29 مؤسسة وبنسبه 34%، في حين توزعت النسبة الباقية بين المؤسسات ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودةEURLبنسبة 15%، والمؤسسات ذات أسهم SPA بنسبه 05%.

ثالثا: توزيع مؤسسات العينة حسب التموقع الجغرافي:

الشكل رقم (4-8): توزيع مؤسسات العينة حسب التموقع الجغرافي

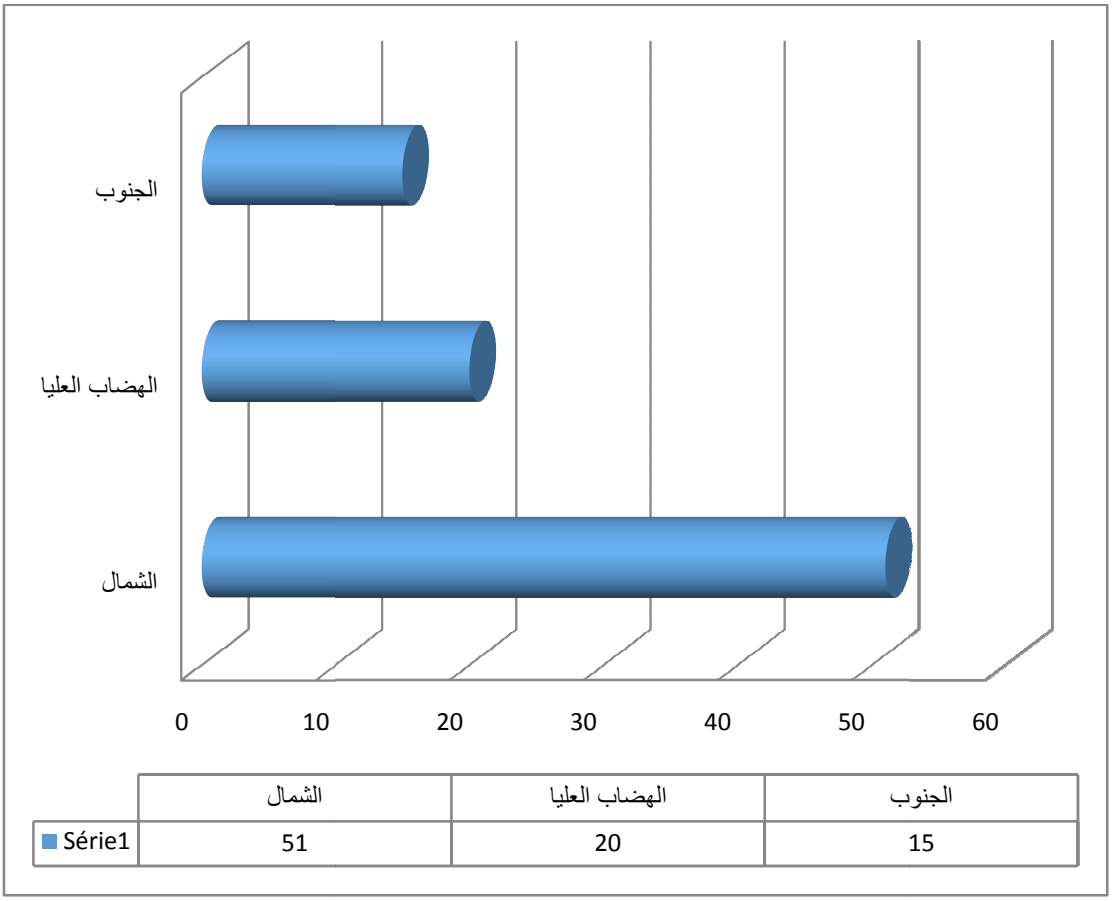

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن 59% من المؤسسات تتمركز جغرافيا في منطقة الشمال، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 23%، ومنطقة الجنوب بنسبه 18%.

رابعا: توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط: من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعات التحويلية يستحوذ على أكبر نسبة من المؤسسات في العينة المدروسة ب53 مؤسسة، حيث مثلت ما نسبته 62% من الاجمالي، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية ب12 مؤسسة، ممثلا ما نسبته 14%من الاجمالي، يليه قطاع الخدمات ب11مؤسسة ونسبته 13%، بينما لا تمثل قطاعات النقل، الفلاحة، الحرف سوى نسب هامشيه ب6%، 3%، 2%، على التوالي:

الشكل رقم (4-9): توزيع مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط

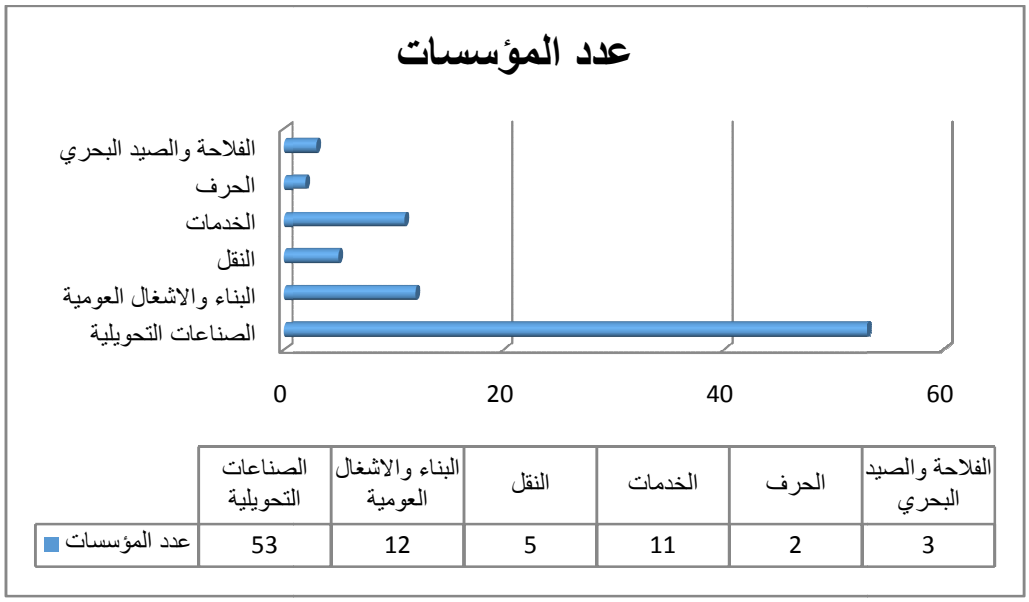

	الصناعات التحويلية	البناء والاشغال العومية	النقل	الخدمات	الحرف	الفلاحة والصيد البحري
عدد المؤسسات	53	12	5	11	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

خامسا: توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال: حسب هذا المتغير وكما هو موضح في الشكل فإن المؤسسات المتوسطه تمثل 44% من حجم العينة، بينما تمثل المؤسسات الصغيرة والمصغرة ما نسبته 30% و20% على التوالي.

الشكل رقم (4–10): توزيع مؤسسات العينة حسب عدد العمال

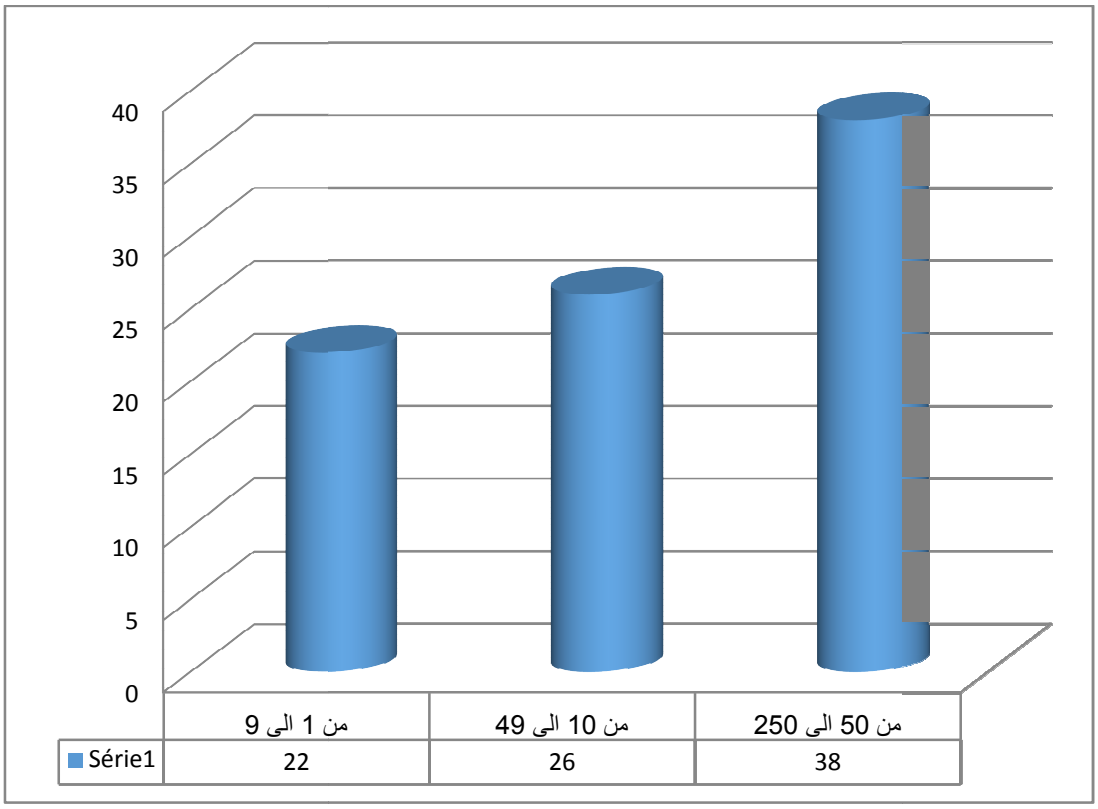

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL وSPSS.23

سادسا: توزيع مؤسسات العينة حسب اشكال التمويل سوق التموين، سوق تصريف المنتوجات

أسفرت نتائج تحليل هذا الجزء من الاستبيان على المعلومات الواردة في الجدول الموالي

الجدول رقم(4–5): توزيع مؤسسات العينة حسب اشكال التمويل، سوق التموين، سوق تصريف المنتوجات.

المتغير	إستبيان	التكرار	النسبة المئوية
أشكال التمويل	التمويل الذاتي	74	%86
	قروض بنكية	57	%66
	إعانات الدولة	15	%17
سوق التموين	سوقر محلي أو جهوي	33	%38
	سوق وطني	53	%62
	سوق خارجي	42	%49
سوق تصريف المنتوجات	سوق محلي أو جهوي	32	%37
	سوق وطني	54	%63
	سوق خارجي	5	%6

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بإستخدام EXCEL و SPSS.23

من خلال الجدول نلاحظ ان 86%من مؤسسات العينة تعتمد على تمويل الذاتي بالإضافة إلى شكل من أشكال التمويل الأخرى و 66%تعتمد على القروض البنكية و 17% استفادت من اعانات الدولة.

كما نلاحظ ان 62% من المؤسسات تعتمد على الاسواق الوطنية في التموين، و38% تعتمد على اسواق المحلية او الجهوية، بينما 49% من المؤسسات تعتمد بالإضافة إلى إحدى الأسواق السابقة على الأسواق الخارجية.

بالنسبة لتصريف المنتوجات لدينا 37%من المؤسسات تسوق (منتجاتها/ خدماتها) محليا او جهويا، و 63%تبيع وطنيا،بينما 6%من المؤسسات المدروسة تقوم بعملية التصدير.

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات محاور الدراسة

يتناول هذا الجزء تحليل اتجاهات متغيرات الدراسة بنوعيها المستقلة والتابعة، حيث نقوم بتوضيح بيانات الجدول الخاصة بتلك المتغيرات والتي حازت على أعلى وأقل درجات وفقا لإجابات مفردات العينة

أولا: تحليل اتجاهات للمتغير مستقل: تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة لأسئلة الواردة في محور الإصلاحات الاقتصادية، وقد كانت النتائج وفقا لما يظهر في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-6): تحليل اتجاهات محور الإصلاحات الاقتصادية

العبارات	لا شيء	ضعييف	متوسط	جيد	ممتاز	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	الرتبة
العبارة 13	75	3	4	3	1	1,27906977	0,43133109	لاشيء	6
	87.2	3.5	4.65	3.5	1,2				
العبارة 14	68	0	8	8	2	1,55813953	1,13349694	لاشيء	5
	79,1	0	9,3	9,3	2,3				
العبارة 15	18	3	25	25	15	3,18604651	1,35916608	متوسط	1
	20,9	3,5	29,1	29,1	17,4				
العبارة 16	31	0	19	24	12	2,8372093	1,50965882	متوسط	2
	36,0	0	22,1	27,9	14,0				
العبارة 17	65	0	3	14	4	1,74418605	1,34764323	لاشيء	3
	75,6	0	3,5	16,3	4,7				
العبارة 18	81	1	2	2	1	1,18604651	0,78851191	لاشيء	7
	88,4	2,3	3,5	5,8	0				
العبارة 19	68	0	3	13	2	1,61627907	1,22875934	لاشيء	4
	79,1	0	3,5	15,1	2,3				
المحور						1,91528239		ضعيف	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS. 23

يظهر من خلال الجدول أن إجابات أفراد عينة البحث أظهرت اتجاها عاما نحو ضعف الاستفادة من مختلف الإصلاحات الاقتصادية وذلك بمتوسط حسابي قدره"1.91" .

سجلت العبارة 15 (دعم وتحفيز الإستثمار في إطار جهاز ANDI) المرتبة الأولى وإحتل فيها أعلى نسبة "29.1%" الخيارين "متوسط" و"جيد"، في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "ضعيف"ب3.5%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند "3,18"، بانحراف معياري قدره "1,85 "وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجه "متوسط" ويرجع السبب إلى أن الامتيازات الممنوحة لتحفيز الاستثمار في إطار جهازANDIتمس اغلب القطاعات الاقتصادية ولكن تختلف درجة الاستفادة منها حسب أهمية القطاع في خلق مناصب العمل والقيمة المضافة، وكذلك حسب المنطقة الجغرافية التي تنشط فيها المؤسسة.

سجلت العبارة 16 (المساعدة في الحصول على التمويل البنكي) المرتبة الثانية واحتلت فيها أعلى نسبة" 36%" للخيار "لا شيء" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "ممتاز"ب"14%"، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند "2.83%"، بإنحراف معياري قدره"1.50" ويرجع السبب إلى أن مشكل التمويل يعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لعدم قدرتها على توفير الضمانات مطلوبةمن طرف البنوك، وبالتالي الإصلاحات التي مست هذا الجانب وخاصة فيما يتعلق بصناديق ضمانات القروض ساهمت كثيرا في حل هذا المشكل.

سجلت العبارة 17(تيسير الحصول على العقار الصناعي)المرتبة الثالثة وإحتل فيها أعلى نسبة"75.6%" الخيار "لاشيء" في حين سجلت أدنى نسبه للخيار ضعيف ب"0%"، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند 1.74، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1.34، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجه "لاشيء"، ويرجع السبب إلى أن مشكل الوعاء العقاري الاقتصادي يعتبر أيضا من أهم المشاكل التي يعاني منها المستثمرون، وقد اتخذت السلطات عدة مبادرات لتخفيف من حدتها عن طريق تسهيل منح الامتياز، لكن هذه المبادرات مازلت محاطة بكثير من البيروقراطية، وثقل الإجراءات وطول مدتها

سجلت العبارة 19(الاستفادة من أحد برامج التأهيل) المرتبة الرابعة واحتلت فيها أعلى نسبة "79.1%" للخيار "لاشيء" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار"ضعيف"ب "0 %"، وقد بلغ متوسط إتجاه إجابات العينة لهذا البند"1.61"، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري "1.22"، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة"لاشيء" ويرجع السبب إلى أن نتائج برامج التأهيل في الجزائر جد ضعيفة كما رأينا في الفصل الثاني، حيث لم يتم تأهيل سوى بضع المئات من المؤسسات، ويرجع ذلك إلى أسباب تعود

في جزء منها إلى أصحاب المؤسسات، كعدم وعيهم بأهمية هذه البرامج ،والجزء الأخر إلى البرامج في حد ذاتها، كشروط الانخراط وانخفاض المساعدات المالي المقدمة.

سجلت العبارة 14(الدعم المالي في اطار هيئات المرافقة والإدماج الاجتماعي) المرتبة"الخامسة"، واحتلت فيها أعلى نسبة "79.1 % " للخيار لاشيء في حين سجلت أدنى نسبة للخيار ضعيف ب "0 %"، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند 1,55، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 1.35، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة لهذا البند درجه لا شيء ويرجع السبب أن الدعم المقدم في إطار هذه الهيئات موجه لتمويل إنشاء مؤسسات مصغره وبما أن عينة الدراسة لم تحوي سوى 25% من المؤسسات مصغرة فإن عدد المؤسسات التي إستفادت من هذا الدعم كانت في حدود 18مؤسسة فقط.

سجلت العبارة 13 (المرافقة والتوجيه في بداية النشاط) المرتبة السادسة، واحتل فيها اعلى نسبة " 87.2%" الخيار "لاشيء"، في حين سجلت ادنى نسبة للخيار " ممتاز" ب " 1.2%"، وقد بلغ متوسط اجابات العينة لهذا البند " 1.27"، بانحراف معياري قدره "0.43 " وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجه "لاشيء" ويرجع السبب إلى أن الحاضنات ومراكز التسهيل لا تغطي كافة التراب الوطني هذا من جهة، ومن جهة اخرى عدم وعي المستثمرين بأهمية الخدمات التي تقدمها.

سجلت العبارة 18 (الحصول على تحفيزات ودعم في اطار ترقيه الصادرات) المرتبة الاخيرة، بمتوسط حسابي قدره " 1.61"،وانحراف معياري " 1.22"، ويرجع السبب إلى أن هذه التحفيزات تتحصل عليها المؤسسات المصدرة فقط وبما أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة بالجزائر محدود جدا، فلم تحوى عينة الدراسة سوى على05 مؤسسات مصدرة، تقوم بتصدير التمور، البلاستيك، مواد التجميل،Géomembrane.

ثانيا: تحليل إتجاهات المتغير التابع.

1- تحليل إتجاهات محور البعد المالي: أظهرت نتائج حساب المتوسط والانحراف المعياري واتجاهات الإجابة لعبارات البعد المالي النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(4-7):تحليل اتجاهات محور البعد المالي.

العبارات	اقل بكثير من المتوسط	اقل من المتوسط	المتوسط	اكبر من المتوسط	اكبر بكثير من المتوسط	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	الرتبة
العبارة 20	0	9	46	26	5	3,3140	0,73981918	متوسط	2
	0	10,5	53,5	30,2	5,8				
العبارة 21	0	14	49	19	4	3,1512	0,74387605	متوسط	4
	0	16,3	57	22,1	4,7				
العبارة 22	0	12	47	21	6	3,2442	0,78119135	متوسط	3
	0	14	54,7	24,4	7				
العبارة 23	0	4	46	27	9	3,4767	0,74717892	اكبر من المتوسط	1
	0	4,7	53,5	31,4	10,5				
العبارة 24	81	2	2	1	0	1,1047	0,74937274	اقل بكثير من المتوسط	8
	84,9	4,7	7	3,5	0				
العبارة 25	1	15	57	11	2	2,9767	0,66821526	متوسط	6
	1,2	17,4	66,3	12,8	2,3				
العبارة 26	14	31	33	7	1	2,4186	0,90052424	اقل من المتوسط	7
	16,3	36	38,4	8,1	1,2				
العبارة 27	12	12	32	25	5	2,9884	1,11137632	متوسط	5
	14	14	37,2	29,1	5,8				
المحور						2,76578073	1,09	متوسط	2

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS.V23

نلاحظ من خلال الجدول أن أفراد العينة اظهروا تحسنا خلال الخمس سنوات الأخيرة في الأداء المالي والذي سجل درجة "المتوسط " بمتوسط حسابي قدره "2.76".

سجلت العبارة 23(**رقم الأعمال CA**) المرتبة الأولى واحتل فيها أعلى نسبة " 53,5%" الخيار " المتوسط" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار " أقل بكثير من المتوسط" ب 0% "وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند " 3,47" وقد بلغ حجم الإنحراف المعياري " 0,74"، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة" أكبر من المتوسط"، ويرجع هذا التحسن في رقم أعمال جل المؤسسات المدروسة إلى الإمتيازات الممنوحة لتحفيز الإستثمار كتخفيض الضرائب والرسوم، منح قروض ميسرة، تخفيض التكاليف

الاجتماعية والتي ساهمت في التوسع في الإستثمار أو استحداث المعدات المرتبطة بالإنتاج وهذا بدوره إنعكس على مؤشرات المالية للمؤسسات التي شهدت هي الأخرى تحسنا حيث احتلت المردودية المالية المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره" 3,31" والإنحراف المعياري قدره "0,73"، بينما سجل متوسط إتجاه إجابات العينة درجة "المتوسط"، وجاءت في المرتبة الثالثة العبارة 22 (القيمة المضافةVA) بمتوسط حسابي قدره "3,24" وبانحراف معياري قدره"0,78"، في حين سجل متوسط إتجاه إجابات العينة درجة "المتوسط"؛ وجاءت في المرتبة الرابعة العبارة 21 (المردودية الاقتصادية) بمتوسط حسابي "3,15" وبانحراف معيار" 0,74"بينما سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "المتوسط" .

سجلت العبارة27 (معدل المديونية) المرتبة "الخامسة" واحتل فيها أعلى نسبة"37,2%" الخيار" المتوسط" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "أكبر بكثير من المتوسط ب " 5.8%"، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند 2,98، وقد بلغ حجم الإنحراف المعياري" 1,11"، وقد سجل متوسط اتجاه اجابات العينة درجة "المتوسط" ويرجع ذلك إلى التوسع في الاستدانة من طرف المؤسسات نتيجة التسهيلات الممنوحة للحصول على الإئتمان.

سجلت العبارة 25 (إنتاجية العمل) المرتبة السادسة واحتل فيها أعلى نسبة " 66,3%" الخيار "المتوسط"، في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "أقل بكثير من المتوسط" ب "1,2%" ويرجع ذلك لمختلف الإمتيازات التي استفادت منها المؤسسات: كالحصول على إعانات مالية للتوظيف والتكوين، والتخفيض من التكاليف الاجتماعية فيما يخص الإشتراك في الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى تسهيل توظيف خريجي الجامعات في إطار عقود ما قبل التشغيل والإدماج ما ساهم في تحسين إنتاجية العمال.

سجلت العبارة 26 (تخفيض التكاليف) المرتبة السابعة واحتل فيها أعلى نسبة" 38,4%" الخيار "المتوسط" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار" أكبر بكثير من المتوسط" ب" 1,2%"، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند "2,41" بانحراف معياري قدره " 0,9"، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "أقل من المتوسط" ويعود ذلك إلى أن أغلبية المؤسسات العينة حوالي 60% تم تأسيسها بعد سنة 2000، بالإضافة إلى أن جلها قامت بتوسيع استثماراتها واستحداثها وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة وعدم أخذ الوقت الكافي بعد لتغطيتها، وهذا بالإضافة إلى اعتماد المؤسسات على التمويل بالقروض، ما يرفع بدوره من التكاليف الإجمالية للمؤسسات.

سجلت العبارة 24 (رقم أعمال الصادرات) المرتبة الأخيرة ويرجع ذلك لعدم تحسن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية وعدم قدرتها على إيصال منتوجاتها للأسواق الخارجية.

2- **تحليل إتجاهات محور بعد الزبائن:** أظهرت نتائج حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري واتجاهات الإجابة لعبارات بعد الزبائن النتائج الموضحة في الجدول الموالي.

جدول رقم (4-8): تحليل اتجاهات محور بعد الزبائن

العبارات	لاشي	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	الرتبة
العبارة 28	0	18	34	27	7	3,26744186	0,88682406	متوسط	4
	0	20,9	39,5	31,4	8,1				
العبارة 29	0	2	30	48	6	3,6744186	0,64062213	قوي	1
	0	2,3	34,9	55,8	7				
العبارة 30	0	8	37	39	2	3,40697674	0,69244506	قوي	3
	0	9,3	43	45,3	2,3				
العبارة 31	1	7	33	42	3	3,45348837	0,74607958	قوي	2
	1,2	8,1	38,4	48,8	3,5				
العبارة 32	0	22	38	25	1	3,05813953	0,77238593	متوسط	5
	0	25,6	44,2	29,1	1,2				
العبارة 33	53	25	6	2	0	1,5	0,73163797	لاشيء	6
	61,6	29,1	7	2,3	0				
المحور						3,06007752	1,09	متوسط	1

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS.V23

تظهر النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن أفراد العينة اظهروا اتجاها عاما بتحسن الأداء في بعده المتعلق بالزبائن والذي سجل درجة "متوسط" بمتوسط حسابي قدره"3.06"، و لقد سجلت العبارة 29 (رضا الزبائن) المرتبة الأولى واحتل فيها أعلى نسبة" 55,8%" الخيار "قوي" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار " لا شيء" ب " 0%" وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند "3.67" بانحراف معياري مقداره " 0,69"، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "قوي" ويرجع ذلك لزيادة الوعي لدى مؤسستنا، في ظل اشتداد المنافسة، بضرورة الاهتمام باحتياجات الزبون والسعي لإرضائه من خلال المزيج: السعر-الجودة؛ وطبعا مع زيادة رضا الزبون زادت مقدرة المؤسسات على المحافظة على الزبائن حيث احتلت هذه العبارة المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره "3,45" بانحراف معياري قدره "0,74"" وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "قوي".

كما زاد وفاء الزبون للمؤسسة، حيث احتلت هذه العبارة المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره "3,40" وبانحراف معياري قدره " (0.69)، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "قوي".

سجلت العبارة 28 (تطور الحصة السوقية) المرتبة الرابعة واحتل فيها أعلى نسبة"39,5%" الخيار "متوسط" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار " لا شيئ" ب " 0%" وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند "3,26" بانحراف معياري "0,88"، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة " متوسط" ويرجع ذلك لارتفاع رقم أعمال المؤسسات كما سبق وأن رأينا في البعد المالي بالإضافة إلى تحسن المؤشرات السابقة المرتبطة برضا الزبائن، المحافظة على الزبائن.....

سجلت العبارة 32 (اكتساب زبائن جدد) المرتبة الخامسة واحتل فيها أعلى نسبة"44,2%" الخيار "متوسط" في حين سجلت أدنى نسبة للخيار "لا شيئ" ب "0%"، وقد بلغ متوسط اجابات العينة درجة "3.05"، بانحراف معياري "0,77"، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "متوسط" ويرجع ذلك لسعي المؤسسات الدائم لاكتساب زبائن جدد من خلال توسيع تشكيلة المنتوجات وتحسين نوعيتها، احترام معايير الجودة وهذا ما يتطلب من المؤسسة القيام باستثمارات مادية ولامادية كالتكوين، الإشهاد بالمطابقة، تحديث وسائل الإنتاج... إلخ، كل ذلك تطلب دعم مالي وتقني عملت الدولة على توفيره المؤسسات من خلال جملة الإصلاحات التي سبق وأن أشرنا إليها خلال الفصول السابقة.

سجلت العبارة 33 (عدد الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن) المرتبة "الأخيرة" واحتل فيها أعلى نسبة "61,6%" الخيار "لا شيئ"، في حين سجلت أدنى نسبة للخيار قوي جدا ب "0%"، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند "1,5" بانحراف معياري قدره "0,73"

3- **تحليل اتجاهات محور بعد العمليات الداخلية:** من خلال حساب المتوسط الحسابي وانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة للأسئلة الواردة في المحور المتعلق بالعمليات الداخلية، حصلنا على النتائج الواردة في الجدول الموالي.

جدول رقم: (4-9): تحليل اتجاهات بعد العمليات الداخلية

العبارات	لاشي	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	الرتبة
العبارة 34	19	19	26	20	2	2,61627907	1,13933525	متوسط	5
	22,1	22,1	30,2	23,3	2,3				
العبارة 35	2	3	30	47	4	3,55813953	0,74525402	قوي	2
	2,3	3,5	34,9	54,7	4,7				
العبارة 36	1	5	35	36	9	3,54651163	0,80669225	قوي	3
	1,2	5,8	40,7	41,9	10,5				
العبارة 37	1	5	43	34	3	3,38372093	0,70575124	متوسط	4
	1,2	5,8	50	39,5	3,5				
العبارة 38	0	1	20	49	16	3,93023256	0,68239539	قوي	1
	0	1,2	23,3	57	18,6				
العبارة 39	50	14	13	7	2	1,80232558	1,1148175	ضعيف	8
	58,1	16,3	15,1	8,1	2,3				
العبارة 40	74	6	4	1	1	1,24418605	0,70186385	لاشيء	10
	86	7	4,7	1,2	1,2				
العبارة 41	43	16	17	8	2	1,95348837	1,13663049	ضعيف	7
	50	18,6	19,8	9,3	2,3				
العبارة 42	74	2	4	5	1	1,3372093	0,90242112	لاشيء	9
	86	2,3	4,7	5,8	1,2				
العبارة 43	46	10	16	11	3	2,01162791	1,25082736	ضعيف	6
	53,5	11,6	18,6	12,8	3,5				
المحور						2,23754153	1,09	ضعيف	4

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS.V23

تظهر النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن أفراد العينة اظهروا اتجاها عاما بضعف تحسن الأداء في بعده المتعلق بالعمليات الداخلية والذي سجل درجة "ضعيف" بمتوسط حسابي قدره"2.23"، و لقد سجلت العبارات 38، 35، 36، 37 المتمثلة في (احترام مواعيد تسليم)، (تحسين نوعية المنتوجات/ الخدمات)،(التحكم في تسيير المخزون)،(معدل استخدام طاقة الإنتاج)، المراتب 1،2،3،4 على الترتيب، بمتوسطات حسابية "3,93"، "3,55"، "3,54"، "3,38"؛ وبانحرافات معيارية "0,86"، "0,74"، "0,80"، على التوالي كما سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "قوي" في العبارات الثلاث الأولى ودرجة "متوسط" في العبارة الرابعة، ويرجع السبب إلى سعي المؤسسات لاكتساب رضا الزبائن والمحافظة عليهم،

واكتساب زبائن جدد، ولتحقيق ذلك اعتمدت مؤسسات التكنولوجيا الحديثة لتحسين دورة الانتاج، مستفيدة من التحفيزات والإمتيازات التي تقدمها الدولة من خلال أجهزة الدعم المختلفة.

سجلت العبارات 34، 43، 41 المتمثلة في (تنويع منتوجات الخدمات المقدمة)، (تقديم خدمات ما بعد البيع)، (عدد المنتوجات/ الخدمات الجديدة المطروحة) المراتب 5، 6،7 على الترتيب بمتوسطات حسابية 2,61، 2,01، 1,95 وبانحرافات معيارية " 1,13"، "1,25"، "1,13". على التوالي، كما سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "متوسط" للعبارة 34 ودرجة "ضعيف" للعبارة 43 و41. ويرجع السبب إلى أن المؤسسات مازالت إمكانياتها محدودة للتوسع والنمو، وكذلك لتقديم خدمات ما بعد البيع.

سجلت العبارات 42، 40 المتمثلة في (عدد الشهادات iso المتحصل عليها)، (عدد براءات الإختراع، العلامة المسجلة). المراتب 9، 10 على التوالي. بمتوسطات حسابية "1,33"، "1,24"، وإنحرافات معيارية "0,90"، "0,70" على التوالي، كما سجل متوسط إتجاه إجابات العينة درجة "لا شيئ" ويرجع السبب إلى عدم قدرة مؤسستنا على الإبتكار لضعف العلاقة التي تربط بين الجامعات والمؤسسات، وكذلك قدرة الحاصنات التكنولوجية وحدائق العلوم على خلق مشاريع في إطار المؤسسات الناشئة "start_ups"، وبصفة عامة هذا يعكس ضعف الدعم المقدم لترقية الإبتكار على مستوى المؤسسات.

4- **تحليل إتجاهات محور بعد التعلم والنمو**: أظهرت نتائج حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاهات الإجابات أفراد العينة للأسئلة الواردة في المحور المتعلق ببعد التعلم والنمو النتائج الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–10) تحليل اتجاهات بعد التعلم والنمو

العبارات	لاشي	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا	المتوسط	الانحراف	الاتجاه	الرتبة
العبارة 44	0	5	46	32	3	متوسط	0,65383223	قوي جدا	1,0000
	0	5,8	53,5	37,2	3,5				
العبارة 45	23	42	20	1	0	1,9884	0,74350816	ضعيف	10,0000
	26,7	48,8	23,3	1,2	0				
العبارة 46	31	30	22	2	1	1,97674419	0,74350816	ضعيف	11,0000
	36	34,9	25,6	2,3	1,2				
العبارة 47	51	24	10	1	0	1,54651163	0,74607958	لاشيء	12,0000
	59,3	27,9	11,6	1,2	0				
العبارة 48	10	30	34	9	3	2,59302326	0,95026816	ضعيف	3,0000
	11,6	34,9	39,5	10,5	3,5				
العبارة 49	27	30	24	5	0	2,08139535	0,91026972	ضعيف	8,0000
	31,4	34,9	27,9	5,8	0				
العبارة 50	10	34	34	8	0	2,46511628	0,82172952	ضعيف	6,0000
	11,6	39,5	39,5	9,3	0				
العبارة 51	15	26	31	9	5	2,56976744	1,07965896	ضعيف	4,0000
	17,4	30,2	36	10,5	5,8				
العبارة 52	12	31	30	9	4	2,55813953	1,01291253	ضعيف	5,0000
	14	36	34,9	10,5	4,7				
العبارة 53	15	35	24	9	3	2,41860465	1,01129057	ضعيف	7,0000
	17,4	40,7	27,9	10,5	3,5				
العبارة 54	8	12	26	30	10	3,25581395	1,12914384	متوسط	2,0000
	9,3	14	30,2	34,9	11,6				
العبارة 55	57	0	3	18	8	2,06976744	1,54760306	ضعيف	9,0000
	66,3	0	3,5	20,9	9,3				
المحور						2,48837209	1,09	ضعيف	3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSSV.23

تظهر النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن أفراد العينة اظهروا اتجاها عاما بضعف تحسن الأداء في بعده المتعلق بالتعلم و النمو والذي سجل درجة "ضعيف" بمتوسط حسابي قدره"2.48"، و لقد سجلت العبارات 44، 54 المتمثلة في (معدل رضا العمال، الاشتراك في شبكة الأنترنيت)، المراتب 1، 2 على التوالي بمتوسطات حسابية"3,38"، "3,25" وانحرافات معيارية "0,65"، "1,12"، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "متوسط".

سجلت العبارات: 48،51، 52، 50، 53، 49، 55المتمثلة في (معدل التأطير)، (الاستثمار للحصول على التكنولوجيا الحديثة كنسبة من رقم الأعمال)، (نوعية نظام المعلومات)، (الأخذ بعين الإعتبار اقتراحات العمال)، (الاستثمار السنوي في تكنولوجيا الاعلام والإتصال)، (زمن التكوين المتوسط لكل عامل)، (إمتلاك المؤسسة لموقع إلكتروني) المراتب 3، 4 5، 6، 7، 8، 9على الترتيب، كما سجل متوسط إتجاه الإجابات درجة "ضعيف".

يرجع سبب هذه النتائج عدم اهتمام المؤسسات بجانب تكوين وتحفيز العمال، واستقطاب الكفاءات، وكذلك ضعف الاستثمار للحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، لإنخفاض قدراتها المالية أو لإعتبار هذه الإستثمارات تكاليف إضافية المؤسسة في غنى عنها، وهذا طبعا سيؤثر على استمراريتها وبقائها على المدى الطول، لذلك يجب على الدولة أن تضع إستراتيجية، تركز فيها على دعم تحسين هذه الجوانب في المؤسسات.

سجلت العبارات 45، 46، 47 المراتب 10، 11، 12 على الترتيب، كما سجل متوسط الإجابات درجة "ضعيف" لعبارة (معدل الغيابات)، (معدل دوران العمال)، ودرجة "لاشيئ" لعبارة (معدل الصراعات) وهذا يدل على أن العمال لديهم مستوى من الولاء للمؤسسات التي يعملون لصالحها.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة و الفرضيات الفرعية الملحقة بها وذلك من خلال تحليل و معالجة نتائج الاستبيان بالاستعانة ببرنامج SPSS.V23

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية

تدرس هذه الفرضية وجود علاقة ارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية التي استفاد منها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أداء هذه الاخيرة .

أولا : اختبار الفرضية الأولى: وجاء نصها كالتالي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتد بمستوى الثقة 95%

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتد بمستوى الثقة 95%

وللإجابة على الفرض نعمد الى اختبار بيرسون للارتباطPearson وبالاعتماد على برنامج spss23 تتضح المخرجات كالتالي:

الجدول رقم(4-11): الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء

		axe2
axe1	Pearson Correlation	,507**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	86

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

axe_1: الإصلاحات الإقتصادية

axe_2: أداء المؤسسات

تبين من خلال مخرجات الجدول أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيا حيث(sig=0.000<0.05) وقد سجل معامل الارتباط (r=0.507)وهو مؤشر طردي متوسط، أي توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية والأداء وهو ما يلزمنا بقبول الفرضية (H_1).

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وجاء نصها كالتالي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء المالي للمؤسسات تمتد بمستوى الثقة 95%

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء المالي للمؤسسات تمتد بمستوى الثقة 95%

وللإجابة على الفرض نعمد إلى اختبار بيرسون للارتباطPearson وبالاعتماد على برنامج spss23 تتضح المخرجات كالتالي:

الجدول رقم(4-12) :الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء المالي

			axe1	axe21
Spearman's rho	axe1	Correlation Coefficient	1,000	,557**
		Sig. (1-tailed)	.	,000
		N	86	86
	axe21	Correlation Coefficient	,557**	1,000
		Sig. (1-tailed)	,000	.
		N	86	86

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

axe_{21}: الأداء المالي للمؤسسات.

تبين من خلال مخرجات الجدول أنه توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا حيث (sig=0.000<0.05) وقد سجل معامل الارتباط (r=0.557)وهو مؤشر طردي متوسط، أي توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء المالي للمؤسسات وهو ما يلزمنا بقبول الفرضية (H_1).

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وجاء نصها كالتالي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و أداء المؤسسات من منظور الزبائن تمتد بمستوى الثقة 95%

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و أداء المؤسسات من منظور الزبائن تمتد بمستوى الثقة 95%

وللإجابة على الفرض نعمد الى اختبار بيرسون للارتباطPearson وبالاعتماد على برنامج spss23 تتضح المخرجات كالتالي:

الجدول رقم(4-13) :الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء من منظور الزبائن

			axe1	axe22
Spearman's rho	axe1	Correlation Coefficient	1,000	,465**
		Sig. (1-tailed)	.	,000
		N	86	86
	axe22	Correlation Coefficient	,465**	1,000
		Sig. (1-tailed)	,000	.
		N	86	86

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

axe_{22}: أداء المؤسسات من منظور الزبائن.

تبين من خلال مخرجات الجدل أنه توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا حيث ($sig=0.000<0.05$) وقد سجل معامل الارتباط ($r=0.465$)وهو مؤشر طردي متوسط، أي توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و بعد الزبائن للأداء وهو ما يلزمنا بقبول الفرضية (H_1).

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: وجاء نصها كالتالي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و أداء المؤسسات من منظور العمليات الداخلية تمتد بمستوى الثقة 95%

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و أداء المؤسسات من منظور العمليات الداخلية تمتد بمستوى الثقة 95%

وللإجابة على الفرض نعمد إلى اختبار بيرسون للارتباطPearson تتضح المخرجات كالتالي:

الجدول رقم(4-14):الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء من منظور العمليات الداخلية

			axe1	axe23
Spearman's rho	axe1	Correlation Coefficient	1,000	,418**
		Sig. (1-tailed)	.	,000
		N	86	86
	axe23	Correlation Coefficient	,418**	1,000
		Sig. (1-tailed)	,000	.
		N	86	86

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

axe_{23}: أداء المؤسسات من منظور العمليات الداخلية

تبين من خلال مخرجات الجدل أنه توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائية حيث ($sig=0.000<0.05$) وقد سجل معامل الارتباط ($r=0.418$)وهو مؤشر طردي متوسط، أي توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و بعد العمليات الداخلية للأداء وهو ما يلزمنا بقبول الفرضية (H_1).

خامسا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: وجاء نصها كالتالي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و أداء المؤسسات من منظور التعلم والنمو تمتد بمستوى الثقة 95%

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و أداء المؤسسات من منظور التعلم والنمو تمتد بمستوى الثقة 95%

وللإجابة على الفرض نعمد الى اختبار بيرسون للارتباطPearson وبالاعتماد على برنامج spss23 تتضح المخرجات كالتالي:

الجدول رقم(4-15):الارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية و الأداء من منظور التعلم والنمو

		axe1	axe24
axe1	Pearson Correlation	1	,353**
	Sig. (1-tailed)		,000
	N	86	86
axe24	Pearson Correlation	,353**	1
	Sig. (1-tailed)	,000	
	N	86	86

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

axe_{24}: أداء المؤسسات من منظور التعلم والنمو.

تبين من خلال مخرجات الجدل أنه توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا($sig=0.000<0.05$) حيث وقد سجل معامل الارتباط ($r=0.353$)وهو مؤشر طردي متوسط، أي توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية و بعد التعلم والنمو للأداء وهو ما يلزمنا بقبول الفرضية (H_1).

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية وفرضياتها الفرعية

تدرس هذه الفرضية وجود اثر للإصلاحات الاقتصادية التي استفاد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أداء هذه الأخيرة .

أولا:اختبار الفرضية الرئيسية الثانية : لدراسة علاقة الأثر وقياس انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات نعمد الى طرح الفرضين التاليين:

H_0:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات عند مستوى الثقة95%

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات عند مستوى الثقة95%

وللإجابة على الفرض محل الدراسة نعمد إلى اختبار الانحدار البسيط، وبالاعتماد على spss23 نسجل النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4– 16): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

		R		R Square		
		,507[a]		,258		
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,205	,272		4,428	,000
	axe1	,656	,121	,507	5,398	,000
Axe2= 1.205 +0.656axe1						
ANOVA						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5,137	1	5,137	29,135	,000[b]
	Residual	14,811	84	,176		
	Total	19,949	85			

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

يتبين من خلال المعادلة أعلاه أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية حيث سجل معامل التحديد(R^2=0.258) أي أن التحسن في أداء المؤسسات بنسبة (25.8%) تفسره الإصلاحات الاقتصادية بينما ترجع النسبة الباقية (74.2%) إلى المتغيرات العشوائية ، من جانب آخر بلغت قيمة فيشر (F=29.13) وقد سجلت دلالة معنوية حيث(sig_F=0.000)<0.05، أما عن المعنوية الجزئية فقد سجلت دلالة إحصائية حيث:

$$\begin{cases} (sig_1=0.000)<0.05 \\ (sig_2=0.000)<0.05 \end{cases}$$

وعليه فان النموذج مقبول إحصائيا ورياضيا، أي انه كلما زادت الإصلاحات الاقتصادية بوحدة واحدة فإن الاداء يستجيب ب 0.656 وحدة.

يتبين من خلال تحليل التباين ان مجموع المربعات للانحدار بلغت Rss=5.13، أي نسبة التغير الحقيقي بلغت 25.72% بينما بلغت نسبة التغير العشوائي:Ess /TSS =74.27% ، وبتعبير أدق وبإدراج درجات الحرية، فان النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقيVRSS=5.13، بينما بلغت النسبة التي يفسرها المتغير العشوائيVESS=0.176،وهو ما يثبت قبول صحة الفرضية(H_1).

ثانيا:اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية : لدراسة علاقة الأثر وقياس انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من المنظور المالي نعمد الى طرح الفرضين التاليين

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على الأداء المالي للمؤسسات عند مستوى الثقة95%.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على الأداء المالي للمؤسسات عند مستوى الثقة95%.

وللإجابة على الفرض محل الدراسة نعمد إلى اختبار الانحدار البسيط، وبالاعتماد على spss23 نسجل النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4–17):. نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسية الثانية.

		R		R Square		
		,541[a]		,292		
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,202	,285		4,215	,000
	axe1	,749	,127	,541	5,890	,000
$Axe_{21}=1.202+0.749axe_1$						
ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6,715	1	6,715	34,693	,000[b]
	Residual	16,259	84	,194		
	Total	22,974	85			

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

يتبين من خلال المعادلة أعلاه أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية حيث سجل معامل التحديد($R^2=0.292$) أي إن التغير في الأداء المالي للمؤسسات ب (29.2%) يعود الى التغير في الإصلاحات الاقتصادية بينما ترجع ما نسبته (71.8%) إلى المتغيرات العشوائية ، من جانب آخر بلغت قيمة فيشر ($F=34.69$) وقد سجلت دلالة معنوية حيث ($sig_F=0.000$)<0.05، أما عن المعنوية الجزئية فقد سجلت دلالة احصائية حيث:

$$\begin{cases} (sig_1=0.000)<0.05 \\ (sig_2=0.000)<0.05 \end{cases}$$

وعليه فان النموذج مقبول احصائيا ورياضيا، أي انه كلما زادت الإصلاحات الاقتصادية بوحدة واحدة فإن الاداء يستجيب ب0.749 وحدة.

يتبين من خلال تحليل التباين أن مجموع المربعات للانحدار بلغت Rss=6.71، أي نسبة التغير الحقيقي بلغت 29.2%بينما بلغت نسبة التغير العشوائي:TSS/ Ess =% 71.8وبتعبير أدق وبإدراج درجات الحرية، فان النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقيVRSS=6.71، بينما بلغتVESS=0.194،وهو مايثبت قبول صحة الفرضية(H_1).

ثالثا:اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية : لدراسة علاقة الأثر وقياس انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من المنظور الزبائن نعمد إلى طرح الفرضين التاليين

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من منظور الزبائن عند مستوى الثقة95%

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من منظور الزبائن عند مستوى الثقة95%

وللإجابة على الفرض محل الدراسة نعمد إلى اختبار الانحدار البسيط، وبالاعتماد على spss23 نسجل النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-18): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية.

	R	R Square	
	,456[a]	,208	

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,715	,291		5,900	,000
	axe1	,609	,130	,456	4,695	,000

$Axe_{22}= 1.715+0.609axe_1$

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,433	1	4,433	22,039	,000[b]
	Residual	16,896	84	,201		
	Total	21,328	85			

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

يتبين من خلال المعادلة أعلاه أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية حيث سجل معامل التحديد(R^2=0.208) أي أن للإصلاحات الاقتصادية أثر في تفسير التغير في الأداء من منظور الزبائن بنسبة (20.8 %) بينما ترجع ما نسبته (79.2%) الى المتغيرات العشوائية ، من جانب آخر بلغت قيمة فيشر (F=22.03) وقد سجلت دلالة معنوية حيث (sig_F=0.000)<0.05، أما عن المعنوية الجزئية فقد سجلت دلالة إحصائية حيث:

$$\begin{cases} (sig_1=0.000)<0.05 \\ (sig_2=0.000)<0.05 \end{cases}$$

وعليه فان النموذج مقبول إحصائيا ورياضيا، أي انه كلما زادت الإصلاحات بوحدة واحدة فإن الأداء من منظور الزبائن سيتحسن ب 60.6% ،ويمكن رصد تحليل تباين نموذج الانحدار من خلال الجدول التالي:

يتبين من خلال تحليل التباين الى مجموع المربعات للانحدار بلغت Rss=4.43، أي نسبة التغير الحقيقي بلغت % 20.8 بينما بلغت نسبة التغير العشوائي:TSS/ Ess =% 79.2

وبتعبير أدق بإدراج درجات الحرية، فان النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقيVRSS=4.43، بينما بلغتVESS=0.201،وهو مايثبت قبول صحة الفرضية(H_1).

رابعا:اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الثانية : لدراسة علاقة الأثر وقياس انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من المنظور العمليات الداخلية نعمد الى طرح الفرضين التاليين

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من منظور العمليات الداخلية عند مستوى الثقة95%

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من منظور العمليات الداخلية عند مستوى الثقة95%

وللإجابة على الفرض محل الدراسة نعمد إلى اختبار الانحدار البسيط، وبالاعتماد على spss23 نسجل النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4–19) : نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية.

	R	R Square
	,468[a]	,219

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,963	,329		2,928	,004
	axe1	,713	,147	,468	4,860	,000

Axe23=0.963+0.713axe1

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6,081	1	6,081	23,622	,000[b]
	Residual	21,623	84	,257		
	Total	27,703	85			

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

يتبين من خلال المعادلة أعلاه أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية حيث سجل معامل التحديد(R^2=0.219) أي أن للإصلاحات الاقتصادية أثر في تفسير التغير في الأداء من منظور العمليات الداخلية ب (21.9%) بينما ترجع نسبته (78.1%) الى المتغيرات العشوائية ، من جانب آخر بلغت قيمة فيشر (F=23.62) وقد سجلت دلالة معنوية حيث (sig_F=0.000)<0.05، أما عن المعنوية الجزئية فقد سجلت دلالة احصائية حيث:

$$\begin{cases} (sig_1=0.004)<0.05 \\ (sig_2=0.000)<0.05 \end{cases}$$

وعليه فان النموذج مقبول إحصائيا ورياضيا، أي انه كلما زادت الإصلاحات بوحدة واحدة فإن الأداء من منظور العمليات الداخلية يتحسن ب71.3% .

يتبين من خلال تحليل التباين ان مجموع المربعات للانحدار بلغت Rss=6.08، أي نسبة التغير الحقيقي بلغت % 21.9 بينما بلغت نسبة التغير العشوائي:Ess /TSS=% 78.1، ويتعبير أدق و بإدراج درجات الحرية، فان النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقيVRSS=6.08، بينما بلغتVESS=0.257،وهو ما يثبت قبول صحة الفرضية(H_1).

خامسا:اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الثانية : لدراسة علاقة الأثر وقياس انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من المنظور التعلم و النمو نعمد الى طرح الفرضين التاليين

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من منظور التعلم و النمو عند مستوى الثقة95%

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإصلاحات الاقتصادية على أداء المؤسسات من منظور التعلم و النمو عند مستوى الثقة95%

وللإجابة على الفرض محل الدراسة نعمد إلى اختبار الانحدار البسيط، وبالاعتماد على spss23 نسجل النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4–20): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثانية.

	R	R Square	
	,353[a]	,124	

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,154	,369		3,129	,002
	axe1	,568	,165	,353	3,453	,001

$Axe_{24}=1.154+0.568axe_{1-}$

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,859	1	3,859	11,922	,001[b]
	Residual	27,191	84	,324		
	Total	31,050	85			

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

يتبين من خلال المعادلة أعلاه أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية حيث سجل معامل التحديد(R^2=0.124) أي أن للإصلاحات الاقتصادية أثر في تفسير التغير في الأداء من منظور التعلم و النمو ب (12.45%) بينما ترجع ما نسبته (87.6%) الى المتغيرات العشوائية ، من جانب آخر بلغت قيمة فيشر (F=11.92) وقد سجلت دلالة معنوية حيث (sig_F=0.001)<0.05، أما عن المعنوية الجزئية فقد سجلت دلالة احصائية حيث:

$$\begin{cases} (sig_1=0.002)<0.05 \\ (sig_2=0.001)<0.05 \end{cases}$$

وعليه فان النموذج مقبول إحصائيا ورياضيا، اي انه كلما زادت الاصلاحات الاقتصادية بوحدة واحدة فإن بعد التعلم و النمو يستجيب ب56.8%.

يتبين من خلال تحليل التباين ان مجموع المربعات للانحدار بلغت Rss=3.85، أي نسبة التغير الحقيقي بلغت % 12.39 بينما بلغت نسبة التغير العشوائي:Ess /TSS =% 87.61، وبتعبير أدق بإدراج درجات الحرية، فان النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقيVRSS=3.85، بينما بلغتVESS=0.324، وهو ما يثبت قبول صحة الفرضية(H_1).

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

يهدف الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى0.05 بين إجابات أفراد العينة حول دور الإصلاحات الاقتصادية في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات العامة والمتمثلة في: الشكل القانوني للمؤسسة، قطاع النشاط ،الموقع الجغرافي، حجم المؤسسة، متخذ القرارات.

أولا: إختبار اعتدالية أو طبيعية البيانات.

قبل دراسة الفروقات وتمحيص إستجابة أداء المؤسسة لخاصية من الخصائص العامة لعينة الدراسة، فإنه يتوجب منهجيا السبق بمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهذا حتى نستطيع اختيار الاختبارات المناسبة والتي تتلاءم وطبيعة وتوزيع البيانات.

ولاختبار طبيعة التوزيع لمحور الأداء وأبعاده نجري اختبار كولموغروف-سمير نوف والذي تتضح نتائجه باستخدامspss23 في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4-21): اختبار طبيعة التوزيع لمحور الأداء و أبعاده

			axe2	axe21	axe22	axe23	axe24
N			86	86	86	86	86
Normal Parameters[a,b]	Mean		2,6531	2,8576	3,0601	2,5384	2,4089
	Std. Deviation		,48445	,51989	,50092	,57090	,60440
Most ExtremeDifferences	Absolute		,078	,128	,133	,133	,112
	Positive		,078	,128	,133	,133	,112
	Negative		-,063	-,107	-,126	-,074	-,066
Test Statistic			,078	,128	,133	,133	,112
Asymp. Sig. (2-tailed)			,200[c,d]	,001[c]	,001[c]	,001[c]	,010[c]
Monte Carlo Sig. (2-tailed)	Sig.		,646[e]	,106[e]	,087[e]	,087[e]	,219[e]
	95% Confidence Interval	LowerBound	,637	,100	,081	,081	,211
		UpperBound	,656	,112	,092	,092	,227

المصدر:مستخرج من برنامج spss23 بناء على نتائج الاستبيان.

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار كولموغروف- سميرنوف الذي يعتمد على إحصائية ستودنت، أن كل قيم T TESTسجلت دلالة معنوية عند مستوى الثقة 95% حيث بلغت (sig_{ti}>0.05).

$(Sig_4=0.087)>0.05$ $(Sig_5=0.219)>0.05$	$(Sig_1=0.646)>0.05$ $(Sig_2=0.106)>0.05$ $(Sig_3=0.087)>0.05$

وهو ما يلزمنا بقبول الفرضية (H_1) أي أن محور أداء المؤسسة ومركباته الفرعية تتبع التوزيع الطبيعي .

ثانيا: اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثالثة: تم تقسيم الفرضية الرئيسية الثالثة على النحو التالي:

H_{31}:توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد حول اثر الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الأداء تعزى لمتغير الشكل القانوني.

H_{32}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد حول اثر الإصلاحات لاقتصادية في تحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تعزى لمتغير اتخاذ القرارات.

H_{33}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد حول دور الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تعزى لمتغير قطاع النشاط.

H_{34}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد حول دور الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تعزى لمتغير الموقع الجغرافي.

H_{35}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الأفراد حول دور الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تعزى لمتغير حجم المؤسسة.

لاختبار الفرضيات السابقة نجري تحليل التباين الأحادي"ANOVA "، حيث أن القاعدة المستند إليها في قرار قبول أو رفض الفرضية تنص على رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة في حال كانت Fالمحسوبة أكبر من F الجدولية وقيمة (sig) أقل من 0.05 والعكس صحيح.

نتائج استخدام التحليل التباين الأحادي بالنسبة لكل متغير موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4–22): نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق بين إجابات الأفراد

ANOVA							
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	الفروقات
axe2	Between Groups	4,424	3	1,475	7,788	,000	
	Within Groups	15,525	82	,189			حسب الشكل القانوني
	Total	19,949	85				
axe2	Between Groups	3,506	3	1,169	5,828	,001	
	Within Groups	16,443	82	,201			حسب متخذ القرارات
	Total	19,949	85				
axe2	Between Groups	3,691	3	1,230	6,206	,001	
	Within Groups	16,258	82	,198			تبعا لقطاع النشاط
	Total	19,949	85				
axe2	Between Groups	,455	2	,228	,969	,384	
	Within Groups	19,494	83	,235			تبعا للموقع الجغرافي
	Total	19,949	85				
axe2	Between Groups	6,800	2	3,400	21,463	,000	
	Within Groups	13,149	83	,158			تبعا لحجم المؤسسة
	Total	19,949	85				

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجاتSPSS23.

يظهر من خلال الجدول معنوية الإحصائية كانت أقل من 0.05 بالنسبة للخصائص التالية: الشكل القانوني، اتخاذ القرارات، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لهذه المتغيرات.

بينما بالنسبة لمتغير التموقع الجغرافي فإن المعنوية الإحصائية كانت أكبر من0.05 وبالتالي يتم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الموقع الجغرافي.

ثالثا:تحليل نتائج اختبار LSD : لمعرفة لصالح من كانت الفرو قات نلجأ إلى اختبار(LSD)

1- **اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير الشكل القانوني:** نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-23): اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير الشكل القانوني

المقارنة الثنائية		الفرق بين المتوسطات	Sig
مؤسسة فردية	SARL	-0.40354*	0.000
مؤسسة فردية	EURL	-0.20034	0.172
مؤسسة فردية	SPA	-0.89104*	0.000
SARL	EURL	0.20321	0.147
SARL	SPA	-0.48750*	0.036
EURL	SPA	-0.69079*	0.007

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23

يظهر من خلال الجدول وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات أفراد العينة المنتمين إلى:

مؤسسة فردية وSARL حيث Sig=0.000<0.05

مؤسسة فردية وSPA حيث Sig=0.000<0.05

SARL وSPA حيث Sig=0.036<0.05

EURL وSPA حيث Sig=0.007<0.05

كما أن الفروق كان لصالح مؤسسات SPA.

2- **اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير الشكل القانوني:** نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم(4-24) :اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير اتخاذ القرارات

المقارنة الثنائية		الفرق بين المتوسطات	Sig
المدير وحده في كل الحالات	المدير وحده فقط في القرارات الإستراتيجية	-0.42950*	0.027
المدير وحده في كل الحالات	المدير ومساعديه المقربون	-0.16942	0.401
المدير وحده في كل الحالات	أشخاص آخرين مسيرين	-0.75079*	0.004
المدير وحده فقط في القرارات الإستراتيجية	المدير ومساعديه المقربون	0.26008	0.315
المدير وحده فقط في القرارات الإستراتيجية	أشخاص آخرين مسيرين	-0.32130	0.535
المدير ومساعديه المقربون	أشخاص آخرين مسيرين	-0.58137*	0.041

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23

يظهر من خلال الجدول وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات أفراد العينة في الحالات:

المدير وحده في كل الحالات والمدير وحده فقط في القرارات الإستراتيجية حيث Sig=0.027<0.05

المدير وحده في كل الحالات وأشخاص آخرين مسيرين حيث Sig=0.004<0.05

المدير ومساعديه المقربون وأشخاص آخرين مسيرين حيث Sig=0.041<0.05

وكانت الفروقات لصالح أشخاص آخرين مسيرين وهذا يدل على أن المؤسسات التي يوجد فيها فصل بين الملكية والتسيير كانت أكثر استفادة من الإصلاحات الاقتصادية في التحسين من أدائها.

3- **اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير قطاع النشاط:** نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-25) :اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير قطاع النشاط

المقارنة الثنائية		الفرق بين المتوسطات	Sig
الصناعات التحويلية	البناء والأشغال العمومية	0.49201*	0.010
الصناعات التحويلية	الخدمات	0.44087*	0.039
الصناعات التحويلية	الفلاحة والصيد البحري	0.35080	0.764
الصناعات التحويلية	النقل	-0.13438	0.987
الصناعات التحويلية	الحرف	-0.25105	0.969
البناء والأشغال العمومية	الخدمات	-0.5114	1.000
البناء والأشغال العمومية	الفلاحة والصيد البحري	-0.14120	0.996
البناء والأشغال العمومية	النقل	-0.62639	0.095
البناء والأشغال العمومية	الحرف	-0.74306	0.249
الخدمات	الفلاحة والصيد البحري	-0.9007	1.000
الخدمات	النقل	-0.57525	0.164
الخدمات	الحرف	-0.69192	0.332
الفلاحة والصيد البحري	النقل	-0.48519	0.663
الفلاحة والصيد البحري	الحرف	-0.60185	0.671
النقل	الحرف	-0.11667	1.000

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23

يظهر من خلال الجدول وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات أفراد العينة المنتمين إلى:

قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء والأشغال العمومية حيث Sig=0.010<0.05

قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات حيث Sig=0.039<0.05

كما أن الفروقات كانت لصالح قطاع الصناعات التحويلية وهذا يدل على أن مؤسسات هذا القطاع كانت أكثر استفادة من الإصلاحات الاقتصادية في التحسين من أدائها.

4- **اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير حجم المؤسسة:** نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم(4-26): اختبار LSD لمعرفة أسباب الفروق لمتغير حجم المؤسسة

المقارنة الثنائية		الفرق بين المتوسطات	Sig
مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	-0.33479*	0.005
مؤسسة مصغرة	مؤسسة متوسطة	-0.68893*	0.000
مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	-0.35414*	0.001

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS23

يظهر من خلال الجدول وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين إجابات أفراد العينة بين مختلف أحجام المؤسسات ،كما أن الفروق كانت لصالح المؤسسات المتوسطة وهذا يدل على أن هذه الأخيرة كانت أكثر استفادة من الإصلاحات الاقتصادية في التحسين من أدائها.

كحوصلة إجمالية لما سبق وانطلاقا من نتائج اختيار الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية الملحقة بها ، يمكن تقديم النموذج النهائي للدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(4-11): النموذج النهائي للدراسة.

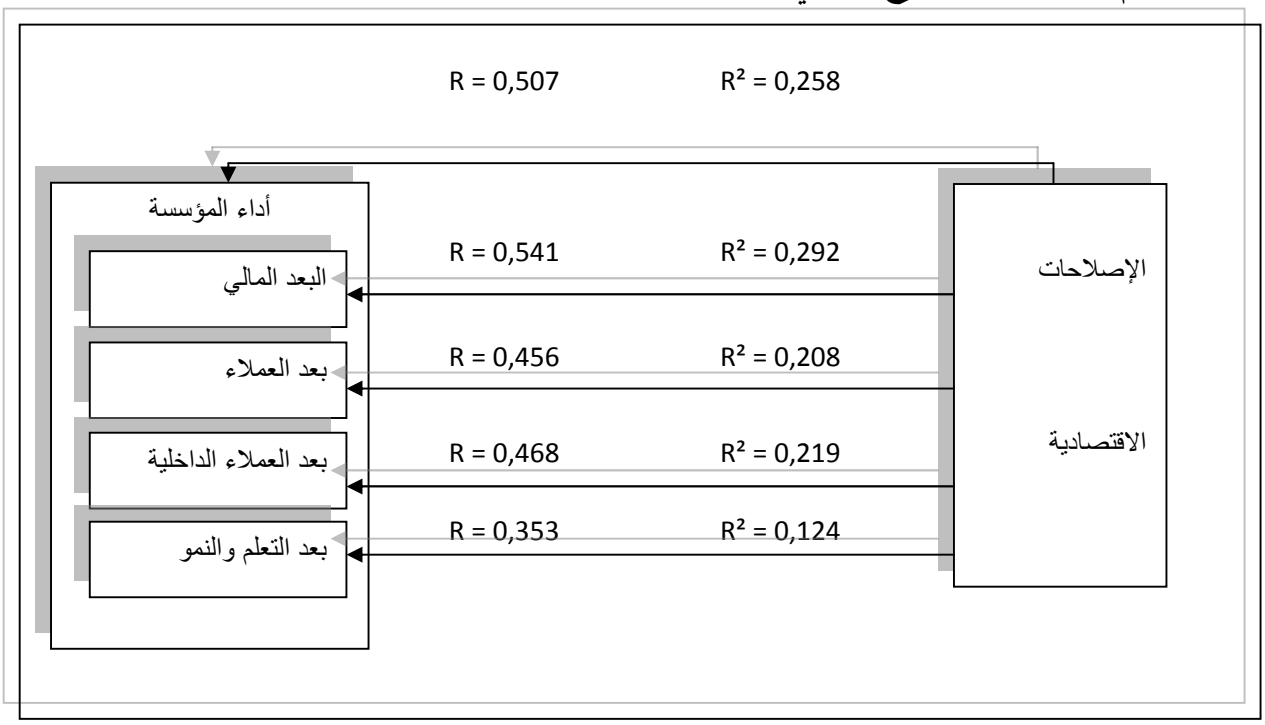

المصدر: من إعداد الطالبة.

إن اختبار فرضيات الدراسة أثبت وجود علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين الإصلاحات الاقتصادية وتحسن مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يظهر كذلك مستوى مساهمتها في تحسين الأداء بأبعاده الأربعة مجتمعة والتي لم تتعدى 25.8% أما بخصوص نسبة مساهمتها في تحسين كل بعد من الأبعاد منفردا، فقد ظهرت متدنية، كان أقصاها في البعد المالي بنسبة 29.2% يليه بعد العمليات الداخلية بنسبة 21.9% ثم بعد الزبائن بنسبة 20.8% وفي الأخير بعد التعلم والنمو بنسبة 12.4% فقط.

خلاصة الفصل الرابع

حاولنا من خلال الفصل الوقوف على واقع إستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الاصلاحات التي مست هذا القطاع خلال العشريتين الأخيرتين ومدى مساهمة ذلك في التحسين من أدائها، الذي قمنا بتقييمه باستعمال بطاقة الأداء المتوازن المتكونة من أربعة أبعاد:

البعد المالي، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو، وهذا من خلال اجراء دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي بينت نتائجها ضعف استفادة المؤسسات محل الدراسة من مختلف أشكال الاصلاح، ومن جهة أخرى أثبتت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ايجابية ودالة احصائيا بين الاصلاحات الاقتصادية وتحسن مختلف أبعاد الأداء في المؤسسات المدروسة.

الخاتمة العامة

حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين بإصلاحات هامة مست العديد من الجوانب، في إطار تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي التي كانت تهدف إلى المحافظة على التوازنات الكلية المحققة من خلال برامج التعديل الهيكلي ،وبعث حركية الإستثمار والنمو من الجديد.

جاءت دراستنا هذه لتحليل واقع إستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الإصلاحات، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في التحسين من أدائها، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ضمن قطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية مختلفة.

وقد خلصنا في ختامها إلى مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

1- النتائج المرتبطة بالجانب النظري:

- ✓ ليس هناك إجماع بين الدول حول تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بسبب إختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي، وإختلاف المعايير المعتمدة في التعريف وتباين الإمكانات والظروف الإقتصادية والإجتماعية بين الدول.
- ✓ تشكل بيئة الاعمال الحالية التي يميزها إنتشار العولمة الإقتصادية بكل ما صاحبها من فتح للأسواق وإزدياد في حدة المنافسة، تحديات حقيقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالنظر لإمكانياتها المحدودة التي تشكل عائقا أمام اندماجها مع هذه الظروف .
- ✓ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والقيود التي تعترض نشأتها ونموها، وتهدد بقائها وتحول دون تطورها وإسهامها الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، منها ما يرتبط بالمناخ الإستثماري بصفة عامة، ومنها ما يتعلق بخصائص هذا النوع من المؤسسات بصفة خاصة.
- ✓ تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، لما تقدمه من مزايا وخدمات ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية، فهي مصدر لخلق مناصب العمل على نحو يتجاوز بكثير مساهمة المؤسسات الكبيرة ، كما تساهم بشكل معتبر في تكوين القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر أيضا وسيلة لدعم التنمية الإقليمية وتحقيق التوازن الجهوي، تنمية الصادرات ودعم المؤسسات الكبيرة من خلال التعاقد من الباطن، بالإضافة الى دورها المتميز في مجال الإبتكار خاصة في الدول المتقدمة.

- ✓ يشكل الأداء أحد المفاهيم الأكثر ديناميكية في مكوناته ومؤشراته، وخلال السنوات الأخيرة إتسع مفهوم الأداء وأصبح بأخذ بعين الإعتبار مسؤولية المؤسسة إتجاه كافة الأطراف الفاعلة من أصحاب المصالح.
- ✓ بتعدد أبعاد الأداء، تعددت طرق وأنظمة قياسية فأصبح الأداء مرتبط بتحقيق إستراتيجية المؤسسة، ويستخدم في قياسه مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية.
- ✓ لا تختلف دراسة الأداء في المؤسسات الكبيرة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن هذه الأخيرة لديها خصوصياتها من حيث نظام قياس الأداء والمؤشرات المستخدمة والتي تكون بسيطة ومرتبطة بالاهداف الاستراتيجية لهذه المؤسسات.
- ✓ أولت الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العقدين الأخيرين وخصته بجملة من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية وبرامج التأهيل للتحسين من أدائه، وقد انعكست هذه الإصلاحات على تطور المؤسسات الصغيرة المتوسطة من خلال زيادة عددها من سنة إلى أخرى، حيث بلغ عددها نهاية سنة 2018 نحو 1141863 مؤسسة.
- ✓ بالرغم من النمو المتسارع لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أن كثافة القطاع والمقدرة ب 17 1000/PME ساكن لا تزال دون المعدل الدولي والمقدر ب 1000/PME45 ساكن وينخفض تمركز هذه المؤسسات كلما إتجهنا جنوبا، كما أن المؤسسات المصغرة تطغى على هذا النمو، حيث تزيد نسبتها عن 97%، بينما لا تمثل المؤسسات المتوسطة سوى 0.4%، وهذا ما يؤثر سلبا على إحداث التكامل والترابط بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ؛كما ان أكثر من نصف هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما لا يمثل قطاع الصناعات التحويلية سوى 8,74% من إجمالي المؤسسات وتبقى هذه النسبة جدضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة ولديه تجربة لأكثر من 50 سنة في المجال الصناعي.
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل بنسبة لا تتجاوز 24,74 % من إجمالي اليد العاملة، وهي مساهمة منخفضة إذا ما قورنت بدول أخرى، ومتوسط ما تشغل كل مؤسسة ما بين 2 و3 عمال.

- ✓ بالنسبة لمساهمة هذا القطاع في خلق القيمة المضافة، فقد عرف BIP خارج المحروقات تحسنا ملحوظا بلغ متوسط معدل نموه 5.6%خلال الفترة 2001-2017 ، ولكن هذا النمو توسعي يعتمد بالأساس على زيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة في النفقات العمومية والتي كانت المنشط الأول للقطاعات المحققة لتلك النتائج وعلى رأسها قطاع البناء والأشغال العمومية، وأيضا هذا النمو ذو إنتاجية ضعيفة حيث أن أكثر من 75%من النمو الناتج عن القطاعات ذات الأصول غير القابلة للمبادلة: التجارة ،النقل، البناء....إلخ.
- ✓ لم يساهم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية، ويرجع ذلك لهيمنة المؤسسات المصغرة على القطاع وتمركز أغلب المؤسسات في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير أو قادر على إحلال الواردات.
- ✓ تمثل البيروقراطية، الرشوة، الوصول للتمويل، عدم إستقرار السياسات، التضخم وإرتفاع معدلات الضرائب أهم القيود التي تعرقل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الإستثمار إلا أن بيئة الأعمال والأداء التنافسي للإقتصاد الجزائري لم يتحسن، وظلت الجزائر تتبؤ المراتب المتأخرة ضمن تقارير سهولة ممارسة الأعمال والتقارير التنافسية العالمية.
- ✓ إستحدثت الجزائر العديد من برامج التأهيل ،وهيئات المرافقة وبرامج الدعم و المساعدة ،لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحسين من أدائها، لكن بالرغم من ذلك فإن النتائج المحققة لحد الأن لا تتوافق مع حجم الإستثمارات والجهود المبذولة في هذا الإطار.
- ✓ تتسم سياسات وبرامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يفقدانها إلى إستراتيجية شمولية مدعومة بمخططات عمل، توضح بالتفصيل الأنشطة والمسؤوليات والميزانيات ، وآليات الرصد والتقييم .
- ✓ مازال أمام الجزائر قطع أشواط أخرى من الإصلاح تتعلق بالتعليم والتكوين المقاولاتي، الإطار المؤسساتي والتشريعي، خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل ، تنمية ودعم الكفاءات والإبتكار، والتي تمثل الركائز الأساسية لإستراتيجية شاملة لترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- النتائج المرتبطة بالجانب التطبيقي:

كان الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية هو الوقوف على مدى إستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإصلاحات التي مست هذا القطاع خلال العشريتين الأخيرتين ومدى مساهمة ذلك في التحسين من أدائها وتوصلنا من خلال هذه الدراسة الى:

أظهرت إجابات أفراد عينة البحث اتجاها عاما نحو ضعف الاستفادة من مختلف الإصلاحات الاقتصادية واحتلت تدابير دعم وتحفيز الإستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المرتبة الأولى ويرجع السبب إلى أن الامتيازات الممنوحة لتحفيز الاستثمار في إطار هذا الجهاز تمس اغلب القطاعات الاقتصادية ولكن تختلف درجة الاستفادة منها حسب أهمية القطاع في خلق مناصب العمل والقيمة المضافة، وكذلك حسب المنطقة الجغرافية التي تنشط فيها المؤسسة. تليها إجراءات المساعدة في الحصول على التمويل البنكي ويرجع السبب إلى أن مشكل التمويل يعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لعدم قدرتها على توفير الضمانات مطلوبة من طرف البنوك، وبالتالي الإصلاحات التي مست هذا الجانب وخاصة فيما يتعلق بصناديق ضمان القروض ساهمت كثيرا في حل هذا المشكل.

ويأتي في المرتبة الثالثة تيسير الحصول على العقار الصناعي وقد اتخذت السلطات عدة مبادرات لتخفيف من حدة هذا المشكل عن طريق تسهيل منح الامتياز، لكن هذه المبادرات مازلت محاطة بكثير من البيروقراطية، وثقل الإجراءات وطول مدتها.

في المرتبة الرابعة نجد الاستفادة من أحد برامج التأهيل فكما رأينا في الفصل الثاني فأن نتائج برامج التأهيل في الجزائر جد ضعيفة ، حيث لم يتم تأهيل سوى بضع المئات من المؤسسات، ويرجع ذلك إلى أسباب تعود في جزء منها إلى أصحاب المؤسسات، كعدم وعيهم بأهمية هذه البرامج ،والجزء الأخر إلى البرامج في حد ذاتها، كشروط الانخراط وانخفاض المساعدات المالية المقدمة.

بينما احتل كل من الدعم المالي في إطار هيئات المرافقة والإدماج الاجتماعي، المرافقة والتوجيه في بداية النشاط، الحصول على تحفيزات ودعم في إطار ترقية الصادرات المراتب الثلاثة الأخيرة على التوالي .

و من خلال إجراء التحليل الإحصائي للبيانات تم التوصل إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإصلاحات الاقتصادية وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كما تم إثبات وجود علاقة دالة إحصائيا بين الإصلاحات الاقتصادية وكل بعد من الأبعاد الأربعة للأداء عند مستوى دلالة($\alpha= 0.05$) .

كما تم التوصل من خلال تحليل الانحدار البسيط إلى ان العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قوية نسبيا ($R=0.507$) ،كما أشارت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.258$) إلى أن الإصلاحات الاقتصادية تفسر 25,8% من التحسن في الأداء.

بينما أكدت نتيجة اختبار معنوية معاملات الانحدار أن العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الأداء كانت دالة إحصائيا، فيما أوضحت قيمة معامل الانحدار أن التغير في الإصلاحات الاقتصادية بوحدة واحدة يساهم في تحسين الأداء ب 65,6% .

اختبار الفرضيات الفرعية بين أيضا وجود أثر دال إحصائيا للإصلاحات الاقتصادية على التحسن في الأبعاد الأربعة لأداء المؤسسات ،كما أشارت قيم معاملات الارتباط والتحديد إلى أن مساهمة الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الأبعاد الأربعة للأداء تبقى متواضعة كان أقصاها في البعد المالي بنسبة 29.2% يليه بعد العمليات الداخلية بنسبة 21.9% ثم بعد الزبائن بنسبة 20.8% وفي الأخير بعد التعلم والنمو بنسبة 12.4% فقط.

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي صحة الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق دالة إحصائيا في إجابات الأفراد العينة، اذ كانت هذه الفروق دالة إحصائيا تبعا لمتغير الشكل القانوني،قطاع النشاط، حجم المؤسسة، متخذ القرار، بينما لم تكن دالة إحصائيا بالنسبة لمتغير الموقع الجغرافي.

حيث ان المؤسسات الاكثر استفادة من الاصلاحات الاقتصادية في التحسين من ادائها هي مؤسسات من نوع SPA ، تنتمي الى قطاع الصناعات التحويلية، متوسطة الحجم و يوجد فيها استقلالية بين التسيير والملكية.

3- التوصيات:

- إعداد إستراتيجية شاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة والتحسين من أدائها، بمشاركة جميع الاطراف الفاعلة والمرتبطة بهذا القطاع، بما فيهم المقاولون، وخبراء تطوير القطاع الخاص.
- يجب أن تحدد هذه الإستراتيجية أهداف كمية على المدى المتوسط، وتدعم بمخططات عمل توضح المسؤوليات والإمكانيات اللازمة لتحقيقها، كما يجب أن تتضمن أليات للرصد والتقييم.
- حل مشكل التنسيق وفعالية سياسات الدعم، قبل توسيع نطاق أدواتها، وتخصيص موارد مالية إضافية.
- ضرورة إجراء تشخيص معمق للقيود وللإمكانيات المتاحة لتنمية هذا القطاع، وفي هذا الصدد يجب إجراء تحليل مفصل لتأثير بيئة الأعمال ومراجعة الإجراءات التي تثبط النشاط المقاولاتي.
- جعل المجلس الوطني الإستشاري كمنصة لتحسين مناخ الأعمال، و زيادة فعالية تمثيل ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتخاذ القرار، وأن يتم تشجيع هذه المؤسسات على تشكيل منظمات لتمثيلها،وأن يراعي صانعوا السياسات الإقتصادية إدراج هذه الهيئات التمثيلية في عملية صياغة السياسة الإقتصادية عموما، وفي تلك المتعلقة بتحسين الأداء الإقتصادي وترقيته.
- إفساح المجال أكثر .لمساهمة القطاع الخاص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب القيام ببعض الإجراءات تبدأ بإنشاء مكاتب للقروض مزودة بملاحق مثل وكالات التنقيط، وصولا إلى تأسيس سجل للأصول المنقولة مع الإعتماد أكثر على أدوات ومصادر مختلفة للتمويل(ضمان القروض، رأس المال المخاطرة، شبكات (Business Angels) ....
- تشجيع القطاع الخاص عللى تقديم خدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهذا المجال لا يزال محتكرا بالكامل من طرف الأجهزة والهيئات العامة.
- تسهيل إمتيازات دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصفقات العمومية والأسواق الدولية مع متابعة أثار القوانين والإجراءات المؤطرة لهذه المجالات.

- تطبيق آلية AIR تحليل أثار التشريعات أو إختيار PMEوالتي تهدف إلى تقييم إيجابيات وسلبيات التشريعات الجديدة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الإستفادة من التجارب والخبارات الدولية في مجال تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تكييفها مع واقع مؤسستنا.
- الإستفادة أكثر من برامج التعاون الدولي في ظل الشراكة الأورومتوسطية.
- ربط حاضنات الأعمال بالجامعات ومراكز البحث والتطوير والتفعيل نشاط حدائق العلوم والأقطاب التكنولجية .
- توسيع عمل صناديق ضمان القروض ومراكز التسهيل والمشاتل للتكفل بنشاطات البحث والتطوير التكنولوجي ومساعدة المؤسسات المبتكرة.
- إصلاح النظام الضريبي وتقديم إمتيازات أكثر للمؤسسات الناشئة والمبتكرة وللمؤسسات التي تنشط في قطاعات إستراتيجية كالصناعة، السياحة.
- تشكيل مجموعة عمل متعددة التخصصات تضم مختلف الوزرات المعنية، منظمات العمل، المقاولون، الأساتذة، المجتمع المدني، لتصميم إستراتيجية شاملة للتعليم والتكوين في مجال المقاولاتية.
- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من إستيراد المنتوجات التي يمكن إنتاجها محليا ومحاربة ظاهرة إغراق الأسواق والتحكم في الإقتصاد غير الرسمي.
- تحديد القطاعات التي لها قدرة أكبر على التصدير مثل قطاع "الصناعات الغذائية"، وتصميم عروض تكوين خاصة بهم.
- على مسييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوعي أكثر بإستحقاقات المستقبلية لمؤسساتهم والإنفتاح أكثر على المحيط الخارجي للإستفادة من كل الفرص التي يقدمها.
- إعادة بعث البرنامج الوطني للتأهيل وتوعية رؤساء المؤسسات بأهمية هذه البرامج في التحسين من أداء مؤسساتهم.
- ضرورة إهتمام مسيري المؤسسات بكل أبعاد الأداء وإعتماد نموذج بسيط لقياسة ومتابعته من خلال مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية.

4- أفاق الدراسة:

في ختام دراستنا هذه نقترح بعض المواضيع والتي يمكن أن تشكل تتمة لدراستنا هذه ومنها:

- تقييم أداء هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة تحليلية لسياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية المؤسسات الناشئة (START-UPS).
- دراسة تقييمية لأثر البرنامج الوطني للتأهيل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- جالنس بنسرهال،" **منشآت الأعمال الصغيرة: إتجاهات في الإقتصاد الكلي**"، ترجمة: صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
- خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة**" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013.
- دودين أحمد يوسف ،" **بطاقة الأداء المتوازنة ومعوقات استخدامها في منظمات الأعمال**"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، عمان.
- رابح خوني، رقية حساني،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**" ايتراك للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى 2008.
- سعاد نائفبرنوطي، "**إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- سمير علام،" **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**"، مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1993.
- عبد الرّحمان بابنات، ناصر دادي عدون، "**التّدقيق الإداري وتأهيل المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في الجزائر**"، دار المحمّدية العامّة، 2008.
- عبد الرحمن سيري أحمد،" **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1996.
- عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي:" **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،" **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- ماجد العطية،" **إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية ،2004.
- محمد الصيرفي، "**البرنامج التأهيليلاعداد أصحاب المشروعات الصغيرة**"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 2010.
- مناور حداد، حازم الخطيب،" **دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن**"، مجلة أربد للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 2005.
- ناصر دادي عدون، عبد الرّحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التّشغيل ضمن برامج التّعديل الهيكلي –حالة الجزائر–**"،ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- نبيل جواد،"**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
- هالة محمد لبيب عنبه، " **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002.
- هايل عبد المولىطشطوش، " **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية** "، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- هيا جميل بشارات، " **التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- وفاء المبيربك، تركي الشمرى،" **تأسيس المشروعات الصغيرة و إدارتها**"، لجنة النشر للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 2006.
- وفاء عبد الباسط،" **مؤسسات راس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة**"، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

2- الأطروحات وارسائل العلمية:

- حسين يحي، "**قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.
- كربوش محمد، " **إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟**"،أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.
- لخلف عثمان، " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- لزهر العابد، " **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة 2، 2013.
- يوسف حميدي، " **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**" ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2007-2008.
- دوار إبراهيم،" **آليات تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2001-2009**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2011-2012.

3- **المجلات والدوريات:**

- بودلال علي، "**القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000– 2010)**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،جامعة البليدة 2، العدد السادس، ديسمبر 2014.
- بوفليح نبيل، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في فترة 2000–2010**"، مجلّة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، العدد12، ديسمبر 2012.
- حسيب سهيلة ، " **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع و التحديات** "، مخلة النماء للإقتصاد والتجارة، جامعة عبد الحق بن حمودهجيجل،عدد خاص المجلد رقم 2، أفريل 2018.
- زرمان كريم،" **التّنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009** "، مجلّة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، العدد 07، جوان 2010.
- زيراري بلقاسم، " **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد07 ، 2007.
- سليمة غدير أحمد، " **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة 2011.
- عبد الكريم سهام ، " **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامجPME**"، مجلة الباحث، العدد09، جامعة ورقلة، 2011.
- عقون شراف وآخرون،" **التّنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التّنموية (2001–2019)**"، مجلّة نماء للاقتصاد والتّجارة، جامعة عبد الحق بن حموده جيجل ،عدد خاص، المجلّة 02، أفريل 2018.
- عناني ساسية،" **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها– دراسة تقييمية–** "، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، جامعة مستغانم، العدد06، جانفي 2014.

- عيسى بن ناصر،" **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التّكييف والتّعديل الهيكلي في الجزائر"**، مجلّة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 07، 2002.
- لزعر علي، بوعزيز ناصر، **"تأهيل المؤسسة الإقتصاديةالجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة بسكرة، 2009.
- محمّد مسعي، **"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النّمو"**، مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012.
- مسعوديزكرياء، " **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة فترة 2001-2016** "، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد 60، جوان 2017.
- مسغونيمنى ،**"نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.

4- الملتقيات والندوات:

- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، " **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة"**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.
- بوعتروس عبد الحق، دهان محمد، " **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006.
- جديدي روضة، **"أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر"**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدّولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامّة وانعكاساتها على التّشغيل والاستثمار والنّمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013.
- حسن رحيم،" **التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية:حالة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقى الدولي حول منافسة المؤسسات وتحولات المحيط، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 29-10أكتوبر، 2002.

- رقية سليمة،" **تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة** "،الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف ، 17-18 أفريل 2006.
- شفيق الأشقر، " **نحو إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية**"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول للمناولة والصناعة ،الجزائر، 12-15 سبتمبر 2006.
- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، "**أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التّكميلي لدعم النّمو وبرنامج التّنمية الخماسي على النّمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحدّيات آفاق النّمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**"، مداخلة مقدمة ضمنالمؤتمر الدّولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامّة وانعكاساتها على التّشغيل والاستثمار والنّمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف 01، يومي 11-12 مارس 2013.
- علام عثمان، "**واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2014م)**"، الملتقى العربي الأوّل حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثّبات التّشريعي، جمهورية مصر العربية، 25-28 يناير 2015م.
- غديرأحمد سليمة/ كيحلي عائشة سلمى، " **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر واقع وآفاق**"، مداخلة صمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤ.ص.م في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 19/18 أفريل 2012.
- قدي عبد المجيد، دادان عبد الوهاب، " **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاد والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006.
- محمد فتحي صقر ،" واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الإقتصادية"، ورقة بحثية ضمن ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 19-22 جانفي 2004.

- مسعودي زكريا،" **سياسة التّشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**"، مداخلة مقدّمة ضمن المؤتمر الدّولي "تقييم برامج الاستثمارات العامّة وانعكاساتها على التّشغيل والاستثمار والنّمو الاقتصادي خلال الفترة (2001م-2014م)، جامهة سطيف 01، يومي 11-12 مارس 2013م.
- نصيرة قوريش،"**آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، الملتقي الدولي متطلبات تأهيل المؤ.ص.م في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 17و18 أفريل 2006.

5- القوانين والمراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، "**يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتحدد قانونها الأساسي**"، الجريدة الرسمية، العدد27، الصادر في 25أفريل 2007.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، "**يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها**"، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادر في 16 جوان 2004.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، "**يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**"، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المؤرخ في 25 فيفري 2003،"**يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها**"، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري سنة 2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-80، المؤرخ في 25 فيفري 2003،"**يتضمّن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة وتنظيمه وعمله**"، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري سنة 2003.
- المرسوم التّنفيذي رقم 02-373، المؤرّخ في 11/11/ 2002، "**يتضمّن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وتحديد قانونه الأساسي**"، الجريدة الرّسمية، العدد 47، الصّادر في 2002/11/13.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-288، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المعدّل والمتمّم للمرسوم التّنفيذي رقم 96-296 المؤرّخ في 08 سبتمبر 1996، "**المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**"،الجريدة الرسمية، العدد 54 ، الصادر بـ 10 /2003/09.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرّخ في 01/22/ 2004، "**يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر وتحديد قانونها الأساسي**"، الجريدة الرّسمية، العدد 06، الصّادر بتاريخ 2004/01/25.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس2004، "**يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها ويحدد تنظيمها وسيرها**"، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 2004/03/28.
- المرسوم الرّئاسي رقم 04-134، المؤرّخ في 04/19/ 2004، "**يتضمّن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة**"، الجريدة الرّسمية، العدد 27، الصّادر في 28 أفريل 2004.
- المرسوم التّنفيذي رقم 05-165 المؤرّخ في 05/03/ 2005، "**يتضمّن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسّسات الصّغيرة وتنظيمها وسيرها**"، الجريدة الرّسمية، العدد 32، الصّادر في 2005/05/04.
- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
- الأمر رقم 01-03 المؤرّخ فيـ20أوت سنة 2001، "**يتعلقبتطوير الاستثمار**"، الجريدة الرّسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.
- الأمر رقم 03-03، المؤرّخ في 19 جويلية 2003،" **يتعلّق بالمنافسة**"، الجريدة الرّسمية، العدد 43، الصّادر في 20 جويلية 2003.
- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 ، "**يتعلق بترقية الإستثمار**"، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016.

- القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، **"يتعلق بشركة الرأسمال الإستثماري"**، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 25 جوان 2006.
- القانون رقم 08-12، المؤرخ في 25 جوان 2008، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ،**"المتعلق بالمنافسة"**، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادر في 02 جويلية 2008.
- قانون رقم 01-18 المؤرخ ي 12 ديسمبر سنة 2001، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
- المرسوم الرئاسي رقم 12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 ،**"المتضمن تنظيم الصفقات العمومية"**، الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادر في 26 جانفي 2012.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

1- Livres :

- Alain Fernandez, **" les nouveaux tableau de bord des décideurs",** édition d' organisation , 2éme édition 1999-2000.
- Alazard.C, Separi.S, **"control de gestion : manuel et applications"**, 2éméed ,Dunod, paris, 2010.
- Caussin.C, lozato.M, et al,**"assistant de gestion PME-PMI"**, Dunod, paris, 2010.
- ChantalBussenault ,MartinPrétet ,**" Organisation et gestion de l'entreprise"** , Edition Vuibert، paris,1991.
- Doriath .B**," contrôle de gestion en 20 fiches"**, 5éme éd, Dunod, paris, 2008.
- Dorota leszynska**," Management de l'innovation dans l'industrie aromatique : cas des PME de la région de grasse"** ,Editionl' harmattan, paris, 2007 .
- Gosselin-M, **"le control de gestion stratégique",** Alpha tech, Avril 2006.
- IRIBARNE .Patrick, **"les tableaux de bord de la performance comment les concevoir, les aligner et les déployer sur les factures clés de succès"**, Dunod ,2003.
- JEAN Pierre Bechard et Autre, **"Management des PME : de la création a la croissance"**, Pearson éducation, paris, 2007.

- Jean supizet**," le management de la performance durable",** édition d'organisation , 2002.
- M.E.Porter,**" L'avantage concurrentiel des nations"**, Québec,ERPI ,1993.
- Moutot,Bernandin, **" Mesurer la performance de la fonction achats",** édition eyrolles, 2010.
- Mustapha Hassen-Bey**," Entreprise Algérienne gestion, mise à niveau et performanceéconomique"** وThala édition ،Alger ,2006.
- Philipplorino, **"Méthodes et pratiques de la performance : le pilotage par les processuces et les compétences"**,édition d'organisation, 3éme éd, paris, 2003.
- Pluchant.J.J, **"le management durable de l'entreprise : les performances de l'entreprise socialement responsable",** éditions SEFI, 2011.

2- These et Mémoires :

- Boudjemaa Amroune ,"**Impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la** PME **dans un environnement ouvert et intense : cas de l'Algérie "**, thèse de doctorat en administration, université du Québec à Montréal , 2014.
- Marie Marchand, **"L'utilisation des systèmes de mesure de performance dans les PME ",**thèse de doctorat en administration université du Québec à trois –rivières, octobre 2002.
- Rabah kissami**," les normes qualité et leurs incidences sur la performance globale des entreprises de transformation au Maroc"**, thèse de doctorat en sciences économiques université Mohammed V- AGDAL REBAT, 2015.
- Bouchra lkhoyaali**," Prévisions et contrôle de gestion dans l'entreprise : quels enseignementspour les PME Marocaines ?",** thèse de doctorat d'état en sciences de gestion, Université Mohamed V_ Rabat, Faculté du sciences juridiques, économiques et sociales_ Agdal ,Maroc, juin 2015.
- Kansab jamila, **"l'impact de la mise à niveau sur les performances des PME Algériennes"**, thèse de doctorat en sciences économiques, université d'oran 2, 2016-2017.
- Hedfi Mohamed Rached**," Norme IFRS pour PME : présentation et étude d'opportunité pour la Tunisie"**, Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme national d'expertise comptable , Université de la Manouba, Institut supérieur de comptabilité et d'administration d'entreprise, Tunisie, 2010_ 2011.

3- Les Revues :

- A.Atkinson, J.H.Waterhouse , R..B. Wells**,"A stakeholder Approach To Strategic Performance Measurement"**,Sloan Management Review , Spring 1997.

- Abdelhaklamiri,**" la mise à niveau : Enjeux et pratiques des entreprises Algériennes"** ,Revue des sciences commerciales et de gestion n°2, l'école supérieure de commerce d'Alger , juillet 2003.
- BourguigonAnnick,**"Peut-on définir la performance ?"** revue française de comptabilité n^0= 269, juillet- aout 1995.
- Carroll. A.b, **"A three dimensional conceptual model of social performance "**, Academy of Management Review Vo04.
- E .F .Langwerden, **"PerformanceMesurement System Developement in SMEs : Testing& Refining The circular Methodology"** , 5 th IBA Bachelor thesis conference , Enschede , the Netherlands july 2 nd, 2015 .
- Lamia Yacoub, **"Le programme de mise à niveau de l'industrie un moyen efficace de la politique industrielle Tunisienne ?",** CAHIERS DU LAB. RII n° 203, université du Littoral Cote d' Opale, 2008.
- MC Adam.R, **" Quality models in an SME context : a critical perspective using a grounded approach"**, International journal of quality & reliability management, April 2000,
- Olivier de la Villarmois,**"le concept de performance et sa mesure un état de l'art"**, les cahiers de la recherche, avril 2001.
- Robert kaplan, David Norton**," the balanced scorecard translating strategy into action " ,**Harvard Business School Press, Boston, 1996.
- SalwaBahyaoui, **" systèmes de mesure de la performance (SMP) dans les PME Marocaines : les résultats d'une recherche Exploratoire ",**Eauropeanscientific journal, ESJ , VOL 13, Nº10 , April 2017 .

4- Séminaires et colloques :

- ERRAMI Youcef, **"Les systèmes de contrôle traditionnels et modernes: articulation et modes d'existence dans les entreprises françaises",** 28ème congre de L'AFC, , May 2007.
- Hélène Bergeron**," Les indicateurs de performance en contexte PME quel modèle appliquer ?"**, 21ème congres de L'AFC, France, Mai 2000.
- Lamia Azouaou, Nabil Belouard, **"La politique de mise à niveau des PME Algériennes : Enlisement ou nouveau départ? "** VI ème colloque international stratégies de développement : Quel Chemin parcouru? Quelles réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques? , Tunisie, 21-23 Juin 2010.
- OCDE**:" les statistiques sur les PME: vers une mesure statistique plus systématique du comportement des PME"** 2 éme conférence de l'OCDE des ministères en charges des PME: promouvoir l'entreprenait et les PME innovent dans une économie mondiale, vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée, Istanbul, Turquie, 3_4 juin 2004.

5– Rapports et Bulletins:

- ANDPME **," Programme national de mise à niveau des PME :pour une PME compétitive",** Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, 2010.
- ANDPME ,**"Programme national de mise à niveau des petites et moyennes Entreprises : présentation du programme",** Ministère de la PME et L'artisanat, Alger, 2007.
- ANDPME ,**"Programme national de mise à niveau des petites et moyennes Entreprises"** .
- Banque d'Algérie," **Evolution économique et monétaire en Algérie**", Rapports des années 2001-2017.
- Gouvernement Algérien ,"**plan d'action du gouvernent de la mise en œuvre du programme du président de la république** ", service du premier ministre , septembre 2017
- IFC : société financière internationale," **le guide des services bancaires aux PME**" , 2009 .
- kremkeskin**," l'accès au financement pour les PME dans L'UE et en Turquie"**, 25 réunion du comite consultatif mixte UE _ Turquie ,Paris-France , 18_ 19 novembre, 2008.
- La délégation de l'union européenne en Algérie**," rapport de coopération union Européenne–Algérie"**, édition 2014
- -Ministère de l'industrie et des mines**," Bulletin d'information statistique de la PME"**, les années 2001-2018.
- OCDE/ la commission européenne /ETF, **"Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et moyen -orient 2014: évaluation sur la base du Small Business Act pour l'Europe"** , édition OCDE, 2014.
- ONUDI**,"Guide méthodologique : Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle"**, Vienne,2002.
- World Bank Group**," Doing Business" reports years 2009-2018**

ثالثا: مراجع مختلفة من الانترنت Webographie :

- Ministère de l'industrie et des mines**," Bulletin d'information statistique de la PME"**, sur le sitehttp://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique
- الموقع الإلكتروني الرّسمي ل الرّابط على FGAR

https://www.fgar.dz/portal/fr/content/crit%C3%A8res-d%C3%A9ligibilit%C3%A9-fgar-meda

- الموقع الإلكتروني الرّسمي لـ ANDI على الرّابط

http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement

- الموقع الإلكتروني الرّسمي للصندوق الوطني للتّأمين عن البطالة:
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx
- الموقع الإلكتروني الرسمي للصّندوق على الرابط
http://www.cgci.dz/index.php/fr/la-garantie-cgci/modalite-d-intervention
- الموقع الإلكتروني الرسمي للصّندوق على الرابط.
https://www.fgar.dz/portal/fr/content/pr%C3%A9sentation
- الموقع الإلكتروني الرسمي للصّندوق على الرابط.
https://www.fgar.dz/portal/fr/content/modalit%C3%A9s-de-la-couverture
- الموقع الإلكتروني الرّسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر على الرّابط التّالي:
https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/
- الموقع الإلكتروني الرّسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرّابط
http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise
- الموقع الإلكتروني الرّسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشّباب
http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/dispositif
- الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية
https://natp.dz/page.php?idm=20&idsm=13
- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم على الرابط
http://www.mdipi.gov.dz/?Les-societes-de-capital
- الموقع الإلكتروني الرّسمي لوزارة المالية على الرّابط
http://www.mf.gov.dz/article/300/Grands-Dossiers/256/L%E2%80%99ACTIVITE-DE-LEASING-EN-ALGERIE..html

الملاحق

الملحق رقم (1): توضيح مخصّصات برنامج الإنعاش الاقتصادي:

الوحدة: مليار دج.

أنشطة البرنامج.	دعم الإصلاحات الاقتصادية.	دعم النّشاط الزّراعي.	التّنمية المحلّية.	الأشغال الكبرى.	الموارد البشرية.
مخصّصات مالية.	47	65	113	210	90
نسب مئوية.	8.95	12.38	21.52	40	17.14

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الرّحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التّشغيل ضمن برامج التّعديل الهيكلي –حالة الجزائر–** "، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 289.

الملحق رقم (2): توزيع الإعتمادات المالية على السّياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
إدارة الضّرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشّراكة	5.5	7	5	5	22.5
صندوق ترقية المنافسة الصّناعية.	0.3	0.8	0.5	0.4	2
تهيئة المناطق الصّناعية.	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التّنبؤ على المدى المتوسّط والطّويل.	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع.	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: عبو عمر ، عبو هودة،" **جهود الجزائر في الألفية الثّالثة لتحقيق التّنمية المستدامة**"، مداخلة مقدّمة ضمن المتلقّي الوطني : التّحوّلات السّياسية وإشكالية التّنمية في الجزائر: واقع وتحدّيات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشّلف، يومي 16-17 ديسمبر 2008م، ص 07.

الملحق رقم (3): التّوزيع القطاعي للبرنامج التّكميلي لدعم النّمو الاقتصادي:

	البـــــــرنامـــــــــج.	المبالغ المخصّصة.	البنية المئوية %.
1.	**برنامج تحسين ظروف معيشة السّكان:**	**1908.5**	**45.5**
–	السّكن.	555	
–	التّربية، التّعليم العالي، التّكوين المهني.	399.5	
–	تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب.	200	
–	تزويد السّكان بالماء والكهرباء والغاز.	250	
–	باقي القطاعات.	192.5	
		311.5	
2.	**برنامج تطوير الهياكل القاعدية:**	**1703.5**	**405**
–	قطاع الأشغال العمومية والنّقل.	1300	
–	قطاع المياه.	393	
–	قطاع التّهيئة العمرانية.	10.15	
3.	**برنامج التّنمية الاقتصادية:**	**337.2**	**8**
–	الفلاحة والتّنمية الرّيفية والصّيد البحري.	312	
–	الصّناعة وترقية الاستثمار.	18	
–	السّياحة والمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة والحرف.	7.2	
4.	**برنامج تطوير الخدمة العمومية:**	**203.9**	**4.8**
–	العدالة والدّاخلية.		
–	المالية والتّجارة وباقي الإدارات العمومية.		
–	البريد والتّكنولوجيا الحديثة للاتّصال.		
5.	**برنامج تطوير التّكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتّصال.**	**50**	**1.2**

تضمّ هذه القطاعات قطاع الشّباب والرّياضة، الثّقافة، قطاع الصّحة العمومية، عمليات التّهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام.

المصدر: بوفليج نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبّقة في الجزائر في فترة 2000م-2010م، مجلّة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، العدد:12، ديسمبر 2012م، ص:254.

الملحق رقم (4): التّوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النّمو الاقتصادي 2010-2014

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النّسبة %
أوّلا: المحور المتعلّق بالتّنمية البشرية، منها:التّربية الوطنية، التّعليم العالي، التّعليم والتّكوين المهنيين، الصّحة، السّكن، الطّاقة، قطاع المياه، التّضامن الوطني، الشّباب والرّياضة، المجاهدين، الشّؤون الدّينية، الثّقافة، الاتّصال.	10122	49.59
ثانيا: المحور المتعلّق بالمنشآت الأساسية، منها:الأشغال العمومية، النّقل، تهيئة الإقليم والبيئة.	6448	31.59
ثالثا: المحور المتعلّق بتحسين الخدمة العمومية، منها:الجماعات المحلّية والأمن الوطني، والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التّجارة، إدارة العمل.	1666	08.16
رابعا: المحور الخاصّ بالتّنمية الاقتصادية، منها: الفلاحة، الصّيد البحري، المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، إنعاش وتحديث المؤسّسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية، ومناطق للنّشاط وكذا تعزيز قدرات التّقييس الصّناعي.	1566	07.67
خامسا: المحور المتعلّق بمكافحة البطالة، منها:دعم إدماج حاملي شهادات التّعليم العالي والتّكوين المهني استحداث نشاطات ومؤسّسات مصغّرة.	360	01.76
سادسا: المحور المتعلّق بالبحث العلمي والتّكنولوجيات الجديدة للاتّصال، منها: تطوير البحث العلمي، التّجهيزات الموجّهة لتقييم الإعلام الآلي في كلّ أطوار المنظومة الوطنية للتّربية والتّعليم، والتّكوين إقامة الحكم الإلكتروني.	250	01.22

المصدر: خاطر طارق وآخرون، "**دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييميه** "، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدّولي السّادس حول بدائل النّمو والتّنويع الاقتصادي في الدّول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الشّهيد حمه لخضر الوادي يومي 03/02 نوفمبر 2016، ص 07.

الملحق رقم (5): تطوّر الإنفاق الحكومي والنّمو الاقتصادي للفترة (2001– 2018):

السّنوات	الانفاق الحكومي (مليار دج)	النّاتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	الناتج الداخلي خارج المحروقات (مليار دج)	النمو الاقتصادي (%)	معدّل نمو خارج قطاع المحروقات(%)	معدّل نمو قطاع المحروقات(%)
2001	1321.0	4260.8	2514.0	2.1	5.4	-1.6
2002	1550.6	4537.7	2683.1	4.7	5.3	3.7
2003	1690.2	5264.2	2987.9	6.9	6.0	8.8
2004	1891.8	6126.7	3352.3	5.2	6.2	3.3
2005	1985.9	7519.0	3626.0	5.1	4.7	5.8
2006	2453.0	8514.8	4141.1	2.0	5.6	-2.5
2007	3108.5	9366.6	4744.9	3.0	6.3	-0.9
2008	4191.0	11090.0	5438.5	2.4	6.1	-2.3
2009	4246.3	10034.3	6209.4	2.4	9.3	-6.0
2010	4512.8	12049.5	7130.0	3.3	6.0	-2.6
2011	5853.6	14588.5	8491.5	2.9	6.2	-3.3
2012	7058.1	16208.7	9594.7	3.4	7.2	-3.4
2013	6024.1	16650.2	10440.0	2.8	7.3	-6.0
2014	6995.7	17242.5	11342.6	3.8	5.7	-0.6
2015	7656.3	16591.9	12149.0	3.8	5.0	0.4
2016	7297.5	17406.7	13042.0	3.3	2.3	7.7
2017	7389.3	18906.6	13898.9	1.6	2.6	-3.0
2018	7842.6	20354.9	15991.0	1.5	3.4	-6.2

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على

– La banque d'Algérie," **Evolution économique et monétaire en Algérie**", rapports des années 2005-2010-2015-2017, sur le site

–ONS ," **Les comptes nationaux trimestriels –4e trimestre 2018–**", données statistiques n° 849, sur le site.

الملحق رقم (06): نسب مساهمة الطاعات الاقتصادية في BIP بالأسعارالجارية ومعدلات النمو الحقيقية لكل قطاع خلال فترة 2001-2018.

السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع الفلاحة	نسبة المساهمة %	9,67	9,19	9,69	9,45	7,67	7,5	7,6	6,6	9,3	8,4	8,1	8,8	9,8	10,6	11,7	12,3	12,3	12,3
	معدل النمو الحقيقي%	13,2	_1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5	-5,3	20	4,9	11,6	7,2	8,2	2,5	6	1,8	1	5
قطاع BTPH	نسبة المساهمة %	8,42	9,03	8,48	8,22	7,43	7,9	8,8	8,6	10,9	10,4	9,1	9,2	9,8	10,8	11,5	11,9	11,7	11,9
	معدل النمو الحقيقي%	2,8	8,2	5,5	8	7,1	11,6	9,8	9,8	8,7	8,9	5,2	8,2	6,8	6,8	4,7	5,1	4,6	5,3
قطاع الصناعة	نسبة المساهمة %	7,34	7,18	6,55	6,02	5,23	5,3	5,1	4,7	5,7	5	4,6	4,5	4,6	5	5,4	5,6	5,5	5,55
	معدل النمو الحقيقي%	5,1	4,7	2,4	2,8	3,4	3,5	3	6,2	8,5	3,4	3,9	5,1	4,1	3,9	4,3	3,7	4,7	4,1
قطاع الخدمات المسبوقة	نسبة المساهمة %	22,5	22,7	21,5	21,1	19,3	19,9	20,6	19,4	23,8	21,9	20,1	20,4	23,1	25,2	27,4	27,8	27,3	26,1
	معدل النمو الحقيقي%	3,8	5,3	4,2	7,7	6	6,5	6,8	7,8	8,8	7,3	7,3	6,4	8,5	8	5,4	2,8	3,7	3,7
قطاع المحروقات	نسبة المساهمة %	33,9	32,6	35,6	38	45,1	45,6	43,7	45,1	31	34,7	35,9	34,2	29,8	27	18,9	17,4	19,1	21,4
	معدل النمو الحقيقي%	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-3,2	-8,0	-2,2	-3,3	-3,4	-6,0	-0,6	0,2	7,7	-3,0	-6,4

Source: Rapport de la banque d'algerie 2004_ 2009_ 2016

ONS les comtes nationaux trimestriels 2015_ 2017_ 2018.

الملحق رقم (7): تطور معدلات الشغل والبطالة بالجزائر خلال الفترة (2001– 2018):

السّنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدّل الشغّل%*	29.8	20.9	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
معدّل البطالة%	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	11.9	11.3	10.2
2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
37.6	36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	37.4	36.9	36.8	
10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	

- ONS,"**Rétrospective statistique 1962-2011, chapitre 02 :Emploi ",**sur le site:

-ONS,"**Activité ; emploi & chômage en septembre 2018"**, données statistiques n° 840, p 12, sur le site:

* معدّل الشّغل هو نسبة بين السّكان العاملين إلى السّكان البالغين 15 سنة فأكثر.

الملحق رقم(8): تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2018.

السنوات	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع الخدمات		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2001	13 12	21,07	681	13,82	650	10,44	3405	54,67	6228
2002	1438	26,33	504	9,22	860	15,74	2660	48,7	5462
2003	1412	21,13	804	12,03	799	11,96	3667	54,88	6682
2004	1617	20,74	1060	13,53	967	12,4	41,52	53,26	7796
2005	1380	17,16	1058	13,15	1212	15,07	4392	54,61	8042
2006	1609	18,15	1263	14,24	1257	14,18	4737	53,43	8866
2007	1170	13,62	1027	11,95	1523	17,73	4871	56,7	8591
2008	1252	13,69	1141	12,47	1575	17,22	5178	56,41	9146
2009	1242	13,11	1194	12,6	1718	18,14	5318	46,14	9472
2010	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	5377	55,23	9735
2011	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,92	5603	58,37	9599
2012	912	8,97	1335	13,12	1663	16,35	6260	61,55	10170
2013	1141	10,6	1407	13	1791	16,6	6449	59,8	10788
2014	899	8,8	1290	12,6	1826	17,8	6224	60,8	10239
2015	917	8,7	1377	13	1776	16,8	6524	61,6	10594
2016	865	8	1465	13,5	1895	17,5	6620	61	10845
2017	1102	10,15	1493	13,75	1847	17,01	6417	59,09	10859
2018	1067	9,7	1434	13,04	1774	16,13	6726	61,14	11001

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم(9): تطور معدلات التضخم للفترة 2001-2017.

السنوات	معدلات التضخم (%)
2001	4,20
2002	1,40
2003	4,30
2004	4,00
2005	1,40
2006	2,30
2007	3,70
2008	4,90
2009	5,70
2010	3,90
2011	4,50
2012	8,90
2013	3,3
2014	2,92
2015	4,8
2016	6,4
2017	5,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم(10) : تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2017

السّنوات	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد الميزان التّجاري	رصيد ميزان العمليات الرّأسمالية	الواردات	الصّادرات
2001	6.19	9.61	-0.87	9.48	18.53
2002	3.66	6.70	-0.71	12.01	18.11
2003	7.47	11.14	-1.37	13.32	23.99
2004	9.25	14.27	-1.87	17.95	31.55
2005	16.94	26.81	-4.78	19.57	45.59
2006	17.73	34.06	-11.22	20.68	53.61
2007	29.55	34.24	-0.99	26.35	59.61
2008	36.99	40.60	2.54	37.99	77.19
2009	3.86	7.78	3.45	37.40	44.41
2010	15.58	18.20	3.42	38.89	56.12
2011	20.14	25.96	2.37	46.93	71.66
2012	12.06	20.17	-0.36	51.57	70.58
2013	0.13	9.88	-1.02	54.99	63.82
2014	-5.88	0.46	3.40	59.67	58.46
2015	-27.54	-18.08	-0.06	52.65	33.08
2016	-26.03	-20.13	0.19	49.44	27.92
2017	-21.76	-14.41	0.33	48.98	33.20

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات : 2005، 2010، 2015، 2017. **الجدول رقم**

الملحق رقم(11): تطور قيمة المديونية الخارجية وإحتياطات العملات الأجنبية للفترة 2001-2017

الوحدة:مليار دولار

السّنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المديونية الخارجية	22.44	22.54	23.20	21.41	16.48	5.61	5.60	5.59	5.41
إحتياطات العملات الأجنبية	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
5.46	4.41	3.69	3.40	3.73	3.02	3.85	3.99
162.22	182.22	190.66	194	178.94	144.13	114.14	97.33

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات : 2005،2010 ،2015 ،2017 .

الملحق رقم 12 استبيان الدراسة باللغة العربية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

السيد مدير المؤسسة

نرحب بكم في هذا الاستبيان الخاص بموضوع "أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وهو معد في إطار التحضير لشهادة الدكتوراه تحت عنوان "الإصلاحات الاقتصادية وتأثيرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-الفترة 2019/2000-" ؛ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثار الإصلاحات التي شهدها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة المذكورة سابقا على أداء المؤسسة من خلال تقييمه باستعمال مؤشرات لوحة القيادة التي تتكون من أربع محاور أساسية: المحور المالي ، محور الزبائن ، محور العمليات الداخلية ، محور التعلم و النمو.

مشاركتكم مهمة وبدونها لا يمكن انجاز هذا البحث ، كما نعلمكم أن المعلومات التي سنحصل عليها ستبقى سرية ولا تستعمل سوى لأغراض البحث العلمي و الوقت المستغرق للإجابة على الاستقصاء لا يتعدى 10 دقائق.

ملاحظة :

- إن هذا الاستقصاء موجه للمقاول l'entrepreneure باعتباره أكثر شخص مؤهل للإجابة عليه.
- يحتوي الاستبيان على نسختين بالعربية و الفرنسية و لكم الاختيار في الإجابة على نسخة واحدة فقط.

الشخص المرسل:

بوقادير ربيعة طالبة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-

شكرا مسبقا على تعاونكم وثقتكم.

الجزء الأول: معلومات عامة حول المؤسسة وحول المقاول

1) التعريف بالمؤسسة:

-اسم المنشأة:.....

-العنوان:.....

2) تاريخ إنشاء المؤسسة:.....

3) قطاع النشاط المنتمية إليه:.....

4) عدد العمال:.....

5) الشكل القانوني للمؤسسة

-مؤسسة فردية. ☐

-شركة ذات مسؤولية محدودة SARL ☐

-شركة فردية ذات مسؤولية محدودة EURL ☐

-شركة ذات أسهم SPA ☐

-شركة تضامن SNC ☐

-مؤسسة عامة. ☐

6) التموقع الجغرافي: الشمال ☐ الهضاب العليا ☐ الجنوب ☐

7) التعريف بالمقاول :

-السن:.....

-الجنس:.....

-المستوى الدراسي:.....

8) هل مالك المؤسسة هو المدير؟ نعم ☐ لا ☐

9) من يتخذ القرارات في مؤسستكم ؟

-المدير وحده في كل الحالات. ☐

-المدير وحده فقط في القرارات الإستراتيجية ☐

-المدير ومساعديه المقربون ☐

-أشخاص آخرين مسيرين ☐

10) ماهي أشكال التمويل المستعملة في مؤسستكم؟

-قروض بنكية ☐

-تمويل ذاتي ☐

-إعانات الدولة ☐

11) من أي سوق تعتمد المؤسسة في التموين؟

-سوق محلي أو جهوي ☐

- سوق وطني ☐

- سوق خارجي ☐

12) في أي سوق تقوم المؤسسة بتصريف منتجاتها؟

-سوق محلي أو جهوي ☐

-سوق وطني ☐

-سوق خارجي ☐

الجزء الثاني: أشكال الإصلاحات الاقتصادية التي استفادت منها مؤسستكم

تحديد مستوى استفادة مؤسستكم من الإصلاحات الاقتصادية التالية من خلال وضع العلامة X في المكان المناسب: **1= لا شيء "عدم الاستفادة"،2 = ضعيف، 3= متوسط ، 4= جيد ، 5= ممتاز**						
الرقم	**أشكال الدعم**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
13	المرافقة و التوجيه في بداية النشاط(**مراكز التسهيل/ الحاضنات**).					
14	الدعم المالي في إطار هيئات المرافقة و الإدماج الاجتماعي (**ANSEJ/ANGEM/CNAC**).					
15	دعم و تحفيز الاستثمار في إطار جهاز **ANDI** .					
16	المساعدة في الحصول على التمويل البنكي (**FGAR/CGCI**).					
17	المساعدة في الحصول على العقار الصناعي (**CALPIREF/ANIREF**).					
18	الحصول على تحفيزات و دعم في إطار ترقية الصادرات (**ALGEX/CAGEX/PROMEX**).					
19	الاستفادة من احد برامج التأهيل.					

الجزء الثالث: تقييم أداء مؤسستكم خلال الخمس سنوات الأخيرة.

تقييم الأداء المالي لمؤسستكم مقارنة بالقيمة المتوسطة لقطاع النشاط الذي تنتمي إليه من خلال وضع علامة X في المكان المناسب بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات التالية:

1= أقل بكثير من المتوسط ،2 = أقل من المتوسط، 3= المتوسط ، 4= أكبر من المتوسط ،5= أكبر بكثير من المتوسط

المحور المالي

الرقم	المؤشرات	1	2	3	4	5
20	المردودية المالية: النتيجة الصافية/الأموال الخاصة					
21	المردودية الاقتصادية: نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/مجموع الأصول					
22	القيمة المضافةVA					
23	رقم الأعمال CA					
24	رقم الأعمال الصادرات					
25	إنتاجية العمل: مصاريف العمال/القيمة المضافة					
26	تخفيض التكاليف.					
27	معدل المديونية: مجموع الديون/الأموال الخاصة					

ضع علامة X في المكان المناسب بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات التالية:

1= لا شيء ، 2= ضعيف ، 3= متوسط ، 4= قوي ، 5= قوي جدا.

محور الزبائن

الرقم	المؤشرات	1	2	3	4	5
28	تطور الحصة السوقية					
29	رضا الزبائن					
30	وفاء الزبائن حسب معدل الاحتباس					
31	المحافظة على الزبائن					
32	اكتساب زبائن جدد					

33	عدد الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن					
محور العمليات الداخلية						
الرقم	**المؤشرات**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
34	تنويع المنتجات /الخدمات المقدمة					
35	تحسين نوعية المنتجات/ الخدمات					
36	معدل استخدام طاقات الإنتاج					
37	التحكم في تسيير المخزون					
38	احترام مواعيد التسليم					
39	الاستثمار في البحث و التطوير كنسبة من رقم الأعمال					
40	عدد براءات الاختراع، العلامات المسجلة					
41	عدد المنتجات/الخدمات الجديدة المطروحة					
42	عدد شهادات ISOالمحصل عليها					
43	تقديم خدمات ما بعد البيع					
محور التعلم والنمو						
الرقم	**المؤشرات**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
44	معدل رضا العمال					
45	معدل الغيابات					
46	معدل دوران العمال (Turnover)					
47	معدل الصراعات					
48	معدل التأطير: عدد الإطارات/إجمالي العمال					
49	زمن التكوين المتوسط لكل عامل					
50	الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات العمال					
51	الاستثمار للحصول على التكنولوجيات الحديثة كنسبة من رقم الأعمال					
52	نوعية نظام المعلومات					
53	الاستثمار السنوي في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال					
54	الاشتراك في شبكة الانترنت					
55	امتلاك المؤسسة لموقع الكتروني					

الملحق رقم (13): استبيان الدراسة باللغة الفرنسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Monsieur le directeur de l'entreprise :

Bienvenue dans ce sondage portant sur la performance des PME Algériennes, sondage préparé dans le cadre de la préparation d'un mémoire de doctorat intitulé « les réformes économiques et leur impact sur la performance des petites et moyennes entreprises en Algérie – période 2000-2019 ».

Votre participation est précieuse et constitue une contribution importante à la réussite de ce projet de recherche. Le temps requis pour répondre à ce questionnaire est d'environ 10 à 15 minutes.

Nous signalons d' autre part que les réponses que vous donnerez sont strictement anonymes et confidentielles، Le sondage s'adresse à l'entrepreneur, considéré comme étant la personne la plus qualifiée pour répondre à ce sondage.

Personnes contacts : Boukadir Rabea doctorante en science économique ، Université Hassiba Ben Bouali –Chelf-

Merci pour votre confiance et de votre collaboration.

Partie 01 : Information générales sur l'entreprise et sur l'entrepreneure

1) Identification de l'entreprise :

- Nom de l'établissement :……
- Adresse : ……

2) Date de création de l'entreprise :……

3) Le secteur d'activité investis : …….

4) Effectifs :……

5) Statut de l'établissement :

- Entreprise individuelle ☐
- SARL ☐
- EURL ☐
- SPA ☐
- SNC ☐
- Entreprise publique ☐

6) L'implantation géographique de l'entreprise sur le plan national :

Nord ☐ Hauts palataux ☐ Sud ☐

7) Identification de l'entrepreneure :

- Quel est votre âge :……
- Quel est votre sexe :……
- Quel est votre niveau d'étude :……

8) Le propriétaire de l'entreprise est-il directeur ?

Oui ☐ Non ☐

9) Qui prend les décisions dans votre entreprise ?

- Directeur seul dans tous les cas ☐
- Directeur seul uniquement dans les décisions stratégiques ☐
- Directeur et ses proches assistants ☐
- Autres personnes dirigeantes ☐

10) Quelles sont les formes de financements utilisées par votre entreprise

- Emprunts bancaires ☐
- Autofinancement ☐

- Subventions de l'état ☐

11) Quel est votre marché d'approvisionnement

- Marché local ou régional ☐
- Marché national ☐
- Marché extérieur ☐

12) Quel est votre marché de vente ?

- Marché local ou régional ☐
- Marché national ☐
- Marché extérieur ☐

Partie 02: Les réfofmes economiques

De quelles réformes economiques avez-vous déjà bénéficie ? **Veuillez cocher la case appropriée pour chacun des formes suivants :** **1= rien, 2= faible, 3= moyen,4=fort,5 =excellent**						
N°	**Réformes economiques**	1	2	3	4	5
13	L'accompagne et l'orientation (Pépinières/ centre de facilitation…)					
14	Aides financières dans le cadre des dispositifes dociaux (ANSEJ / CNAC …)					
15	Les aventage d'apuis a l'investissement dans le cadre de dispositif ANDI					
16	L'aide à l'accès au financement bancaire (FGAR/ CGCI …)					
17	L'aide à l'accès au foncier					
18	Les incitations à l'investissement exportateur					
19	Programmes de mise à niveau					

Partie 03 : l'évaluation de la performance de votre entreprise au cours des cinq dernière années

Veuillez évaluer la performance financière de votre entreprise par rapport a la moyenne de secteur d'activité.

Veuillez cocher la case appropriée pour chacun des indicateurs suivants :

1= très en dessous de la moyenne, 2= en dessous de la moyenne, 3= la moyenne, 4= en dessus de la moyenne ,5= très en dessus de la moyenne

AXE FINANCIER						
N°	**Les indicateurs**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
20	La rentabilité financier : résultat net/ capitaux propres					
21	La rentabilité économique : résultat d'exploitation après impôts/ actif économique					
22	La valeur ajoutée : VA					
23	Chiffres d'affaires : CA					
24	Chiffres d'affaires d'exportation					
25	La productivité du travail : frais du personnel/ valeur ajouté					
26	La réduction de cout de revient					
27	Taux d'endettement : totale des dettes/ fonds propres					

Veuillez cocher la case appropriée pour chacun des indicateurs suivants :

1= rien, 2= faible, 3= moyen,4=fort,5 très fort

AXE CLIENTS						
N°	**Les indicateurs**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
28	L'évolution de part de marché					
29	La satisfaction des clients					
30	La fidélisation par le taux de rétention					
31	La conservation de la clientèle					
32	L'acquisition de nouveaux clients					
33	N'ombres de plaints de clients					
AXE PROCESSUS INTERNE						
N°	**Les indicateurs**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
34	La diversification du produits/ services					

35	L'amélioration de qualité du produits/services					
36	Taux d'utilisation des capacités de production					
37	L'amélioration de gestion de stock					
38	Le respect des délais de livraison					
39	L'investissement en recherche et développement ،en proportion du chiffre d'affaire					
40	Le nombre de brevets, marques déposes					
41	Nombre de nouveaux produits/ services lancés					
42	Nombre de certificats ISO obtenus					
43	L'assurance de service après-vente					
AXE APPRENTISSAGE ORGANISATIONNEL						
N°	**Les indicateurs**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
44	Taux de satisfaction des employés					
45	Taux d'absentéisme					
46	Taux de turn over (rotation de l'emploi)					
47	Taux de conflits					
48	Taux d'encadrement : nombre de cadre/ total des employés					
49	Temps de formation moyen par salarié					
50	La prise en compte des suggestions des employés					
51	L'investissement pour l'acquisition de la nouvelle technologie،en proportion du chiffre d'affaire					
52	Qualité de système d'information					
53	Investissement annuels dans les TIC					
54	L'abonnement internet					
55	la possession d'un site web					

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع إستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإصلاحات الإقتصادية التي شهدها هذا القطاع خلال العشريتين الأخيرتين وأثر هذه الإصلاحات على تحسين أداء المؤسسات من منظور الأبعاد الأربعة الرئيسية لبطاقة الأداء المتوازن (البعد المالي ، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو).

إشتملت عينة الدراسة على 86 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط ضمن مناطق جغرافية وقطاعات إقتصادية مختلفة، حيث تم توزيع إستبيان يشمل ثلاث محاور أساسية محور للتعريف بالمؤسسة والمقاول، محور لتقييم مستوى إستفادة المؤسسة من مختلف الإصلاحات الإقتصادية، ومحور لتقييم أداء المؤسسة، حيث بلغ معامل ألفاكرونباخ(0,910).

مكن التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية التحليل الإحصائي (SPSS)من إثبات وجود علاقة إرتباط دالة إحصائيا بين الإصلاحات الإقتصادية وتحسن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أثبتت الدراسة من جهة وجود علاقة إرتباط دالة إحصائيا بين الإصلاحات الإقتصادية والأبعاد الأربعة للأداء، ومن جهة أخرى أظهرت قيم معملات الإرتباط والتحديد، أن مستوى مساهمة الإصلاحات الإقتصادية في تحسين الأبعاد الأربعة للأداء تبقى متواضعة؛ توصلت الدراسة أيضا إلى أن البعد المالي كان أكثر تأثرا بالإصلاحات، في حين كان بعد التعلم والنمو أقلها تأثرا.
الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإصلاحات الإقتصادية الأداء، الأداء،بطاقة الأداء المتوازن.

Abstract

The study aims to determine the reality of small and medium-sized enterprises benefiting from the economic reforms that this sector has witnessed over the past two decades and the impact of these reforms on improving the performance of institutions from the perspective of four main dimensions of the balanced scorecard (the financial dimension, the customer dimension, the dimension of internal operations, the dimension of learning and growth).

The study sample included 86 small and medium-sized enterprises operating in different geographical areas and economic sectors, where a questionnaire was distributed comprising three main axes, one objective to present the institution and the contractor, one objective to assess the level of profit of the institution through various economic reforms and a target to assess the performance of the institution, when the Alpha ckronbach coefficient reached (0.910).

Statistic alanalysis of the data using statistical analysis software (SPSS) revealed a statistically significant correlation between conomic reforms and improved performance of small and medium-sized enterprises.

The study demonstrated, on the one hand, that there is a statistically significant correlation between economic reforms and the four dimensions of performance. On the other hand, the values of the correlation and determination factors have shown that the level of contribution of economic reforms to improving the four dimensions of performance remains modest.

The study also found that the financial dimension was most affected by the reforms, while the learning and growth dimension was the least affected.
Keywords: small and medium-sized enterprises, economic performance reforms, performance, balanced scorecard.